A/34/23/Rev.1, vol.I

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الأول

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون
الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الأول

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون

الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ، ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى أربعة مجلدات . يضم هذا المجلد منها الفصول من الأول الى السابع * ؛ ويضم المجلد الثاني الفصول من الثامن الى الثالث عشر ؛ والمجلد الثالث الفصول من الرابع عشر الى السادس والعشرين ؛ والمجلد الرابع الفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين .

---

* هذا النص للفصول من الأول الى السابع هو عبارة عن تجميع للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : A/34/23 (Part I) المؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، و A/34/23 (Part II) المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، و A/34/23 (Part III) المؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، و A/34/23 (Part IV) المؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ و A/34/23 (Part V) المؤرخة في ١٠ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالانكليزية]

المحتويات

المجلد الأول

(الفصول من الأول الى السابع)

		الفقرات	الصفحة
كتاب الاحالة			ح
الفصل الأول —	انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها (A/34/23 (Part I) and Corr.1)	١ — ١٦٩	١
ألف —	انشاء اللجنة الخاصة	١ — ١٢	١
باء —	افتتاح جلسات اللجنة الخاصة في عام ١٩٧٩	١٣ — ٣٢	٩
جيم —	تنظيم الأعمال	٣٣ — ٤٠	١٣
دال —	جلسات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية	٤١ — ٥٣	٢٠
هاء —	بحث أمر الأقاليم	٥٤ — ٥٥	٢٢
واو —	مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان	٥٦ — ٦٩	٢٣
زاى —	مسألة اشتراك حركات التحرير الوطني في أعمال الأمم المتحدة	٧٠ — ٧٥	٢٨
حاء —	المسائل المتصلة بالأقاليم الصغيرة	٧٦ — ٧٨	٢٩
طاء —	أسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق	٧٩ — ٨١	٣٠
ياء —	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى	٨٢ — ٨٥	٣٠
كاف —	العلاقات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومع المؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة	٨٦ — ١٠١	٣١
لام —	التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية	١٠٢ — ١٠٥	٣٥

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	ميم — التعاون مع المنظمات غير الحكومية	١٠٦ — ١١٤	٣٦
	نون — النظر في المسائل الأخرى	١١٥ — ١٣٨	٣٨
	سين — استعراض الأعمال	١٣٩ — ١٥٣	٤٣
	عين — الأعمال المقبلة	١٥٤ — ١٦٦	٥٢
	فاء — اعتماد التقرير	١٦٧ — ١٦٩	٥٦
	مرفق — رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة الى رئيس اللجنة الخاصة من القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة		٥٨
الثاني	الاجتماعات المعقودة خارج المقر عام ١٩٧٩ A/34/23 (Part II)	١ — ٢١	٥٩
	ألف — تنظيم الأعمال	١ — ٧	٥٩
	باء — أعمال اللجنة في بلغراد	٨ — ٢١	٦٠
	مرفق — بلاغ صادر في ٥ نيسان/ابريل ١٩٧٩ عن رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة بشأن اجتماعات اللجنة في بلغراد		٦٣
الثالث	نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار A/34/23 (Part II)	١ — ١٢	٦٤
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٦	٦٤
	باء — مقررات اللجنة الخاصة	٧ — ١٢	٦٥
	مرفق — نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار ، من قبل ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة		٦٨
الرابع	مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم A/34/23 (Part II)	١ — ١٣	٧٧
	ألف — نظر اللجنة في المسألة	١ — ١٢	٧٧
	باء — مقرر اللجنة الخاصة	١٣	٧٩
	مرفق — تقرير الرئيس		٨١

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الخامس —	أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي (A/34/23(Part III	١ — ١٣	٨٤
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ١٢	٨٤
	باء — القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة	١٣	٨٦
	المرفقات		
	الأول — روديسيا الجنوبية		٩١
	الثاني — ناميبيا		١٠٢
	الثالث — برمودا		١٢٩
	الرابع — جزر تركس وكايكوس		١٣٨
	الخامس — جزر كايمان		١٤٤
السادس —	الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة A/34/23 (Part IV)	١ — ١٢	١٥١
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ١١	١٥١
	باء — قرار اللجنة الخاصة	١٢	١٥٢
	المرفقات		
	الأول — روديسيا الجنوبية		١٥٦
	الثاني — ناميبيا		١٧٢
	الثالث — بليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة		١٨٧

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
السابع	— تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة A/34/23 (Part V)	١ — ٢١	١٩٤
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٢٠	١٩٤
	باء — قرار اللجنة الخاصة	٢١	١٩٧

المرفقات

المرفق الأول — تقرير الرئيس ٢٠١

المرفق الثاني — تقرير اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ٢٠٥

المرفق الثالث — تقرير البعثة التي أنشأتها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٧ المعقودة في ١٢ نيسان / ابريل ١٩٧٩ ..... ٢٠٨

المجلد الثاني

(الفصول من الثامن الى الثالث عشر)

الثامن — رود يسيا الجنوبية (A/34/23/Add.1)

التاسع — ناميبيا (A/34/23/Add.2)

العاشر — الصحراء الغربية (A/34/23/Add.3)

الحادى عشر — تيمور الشرقية (A/34/23/Add.3)

الثاني عشر — جبل طارق (A/34/23/Add.3)

الثالث عشر — بروني (A/34/23/Add.3)

المجلد الثالث

(الفصول من الرابع عشر الى السادس والعشرين)

الرابع عشر — جزر كوكس (كيلينغ) (A/34/23/Add.4)

الخامس عشر — نيوهبريد (A/34/23/Add.4)

السادس عشر — توكيلاو (A/34/23/Add.4)

السابع عشر — بيتكرين (A/34/23/Add.4)

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل

الثامن عشر — جزر سانت هيلانة (A/34/23/Add.4)

التاسع عشر — ساموا الأمريكية (A/34/23/Add.4)

العشرون — اقليم جزر المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية (A/34/23/Add.4)

الحادى والعشرون — برمودا (A/34/23/Add.5)

الثاني والعشرون — جزر فرجن البريطانية (A/34/23/Add.5)

الثالث والعشرون — مونتسيرات (A/34/23/Add.5)

الرابع والعشرون — جزر تركس وكايكوس (A/34/23/Add.5)

الخامس والعشرون — جزر كايمان (A/34/23/Add.5)

السادس والعشرون — جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/34/23/Add.5)

المجلد الرابع

(الفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين)

السابع والعشرون — غوام (A/34/23/Add.6)

الثامن والعشرون — جزر فالكلاند (مالفيناس) (A/34/23/Add.7)

التاسع والعشرون — بليز (A/34/23/Add.7)

الثلاثون — انتيغوا ، ودومينيكا وسان كيتس — نيفيس — أنغيلا وسانت لوسيا وسانت فنسنت (A/34/23/Add.7)

الحادى والثلاثون — جزر جيلبرت * (A/34/23/Add.7)

الثاني والثلاثون — سانت لوسيا ** (A/34/23/Add.7)

الثالث والثلاثون — المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/34/23/Add.9)

---

* نالت جزر جيلبرت استقلالها في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩ بوصفها جزر كيريباتي .

** نالت سانت لوسيا استقلالها في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، بوصفها سانت لوسيا .

Digitized by UNOG Library

كتاب الاحالة

٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩

سيادة الأمين العام ،

أتشرف بأن أحيل رفق هذا تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المقدم الى الجمعية العامة وفقا لقراراها ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ . ويشمل هذا التقرير أعمال اللجنة الخاصة خلال عام ١٩٧٩ .

(التوقيع) سليم احمد سليم
رئيس
اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

صاحب السعادة
السيد كورت فالدهايم
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول *

انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها

ألف — انشاء اللجنة الخاصة

١ — أنشأت الجمعية العامة، عملا بقرارها ١٦٥٤ (د — ١٦) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١، اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وطلبت الى اللجنة تحرّي تطبيق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة بشأن تقدم الاعلان ومدى تنفيذه .

٢ — واتخذت الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة (١)، القرار ١٨١٠ (د — ١٧) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢، الذى وسّعت بمقتضاه عضوية اللجنة الخاصة وذلك باضافة سبعة أعضاء جدد . ودعت اللجنة الخاصة الى " مواصلة التماس أنسب الطرق والوسائل لتطبيق الاعلان تطبيقا سريعا وتاما على جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها " .

٣ — وفي الدورة ذاتها، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة، في قرارها ١٨٠٥ (د — ١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢ بشأن مسألة افريقيا الجنوبية الغربية، أن تضطلع، مع اجراء التغييرات اللازمة، بالمهام الموكولة الى اللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية بموجب القرار ١٧٠٢ (د — ١٦) المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ . وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٨٠٦ (د — ١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢ حل اللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية .

٤ — وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٩٧٠ (د — ١٨)، المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ والذى اعتمدته في دورتها الثامنة عشرة، حل لجنة المعلومات الواردة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ورجت من اللجنة الخاصة دراسة المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة . كما رجت من اللجنة الخاصة أيضا مراعاة هذه المعلومات أتم المراعاة عند بحث حالة تنفيذ الاعلان في كل اقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، واجراء أية دراسة خاصة واعداد أى تقرير خاص قد ترى لزومهما .

٥ — وفي الدورة ذاتها، وفي كل دورة تالية، اتخذت الجمعية العامة، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة قرارا بتجديد ولاية هذه اللجنة (٢) .

---

* صدر من قبل تحت الرمز A/34/23 (Part I) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة عشرة، المرفقات، الاضافة الى البند ٢٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/5238 .

(٢) أنظر تقارير اللجنة الخاصة المقدمة الى الجمعية العامة في دوراتها من الثامنة عشرة الى الثالثة والثلاثين، وللاطلاع على أحدث هذه التقارير أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ؛ والمرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٢٣ (A/8023/Rev.1/Add.2) .

Digitized by UNOG Library

٦ - واتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والعشرين ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة عن البند المعنون " البرنامج الخاص للأنشطة المتعلقة بالذكرى العاشرة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣) القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج عمل من أجل التنفيذ التام للاعلان .

٧ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة (٤) ، القرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ الذى ورد فيه ، في جملة أمور ، أن الجمعية العامة :

" . . .

" ٥ - توافق على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ١٩٧٨ ، بما في ذلك برنامج العمل المرسوم لعام ١٩٧٩ (٥) ،

" . . .

" ١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي :

(أ) وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ؛

(ب) تقديم مقترحات ملموسة يمكن أن تساعد مجلس الأمن في النظر في التدابير المناسبة بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي يرجح أن تهدد السلم والأمن الدوليين ؛

(ج) مواصلة دراسة مدى التزام الدول الأعضاء بالاعلان وبغيره من القرارات المتعلقة بانهاء الاستعمار ، وخاصة القرارات المتصلة بناميبيا وروديسيا الجنوبية ؛

(د) الاستمرار في ايلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة ، بما في ذلك ايفاد بعثات زائرة الى تلك الأقاليم حسب مقتضى الحال ، وتوصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان تلك الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال ؛

---

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ وباء (A/8023/Rev.1/Add.2) .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) .

(٥) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرات ١٥٥ الى ١٦٧ .

Digitized by UNOG Library

(ه) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكسب التأييد العالمي على صعيد الحكومات وكذلك المنظمات الوطنية والدولية التي لها اهتمام خاص بميدان انهاء الاستعمار ، تحقيقا لأهداف الاعلان وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ولا سيما فيما يخص شعبي ناميبيا وزمبابوى المضطهدين ؛

" ١٣ - تطلب الى الدول القائمة بالادارة ان تواصل التعاون مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها ، وخاصة بالسماح للبعثات الزائرة بزيارة الأقاليم بغية الحصول على معلومات مباشرة عنها والتحقق من رغبات سكانها وأمانيهم " .

٨ - وفي الجلسة نفسها ، اتخذت الجمعية العامة أيضا ٢١ قرارا و ٤ قرارات توافقات في الآراء و ٤ مقررات بشأن أقاليم محددة أو بنود اخرى مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخاصة ، وكذلك عددا من القرارات الأخرى المتصلة بأعمال اللجنة . وترد أدناه قائمة بهذه القرارات والمقررات .

١ - قرارات ، وتوافق في الآراء ، ومقررات ، بشأن أقاليم محددة

(أ) القـــرارات

الاقليم	رقم القـــرار	تاريخ اتخاذه
نيوهبريد	٣٠/٣٣	١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨
الصحراء الغربية	٣١/٣٣ ألف وباء	١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨
ساموا الأمريكية	٣٢/٣٣	١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨
غوام	٣٣/٣٣	١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٣٤/٣٣	١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨
برمودا ، وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، ومونتسيرات	٣٥/٣٣	١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨
بليز	٣٦/٣٣	١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨
رود يسيا الجنوبية	٣٨/٣٣ ألف وباء	١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨
تيمور الشرقية	٣٩/٣٣	١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨
ناميبيا	١٨٢/٣٣ ألف الـــى جيـــم	٢١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨
ناميبيا	٢٠٦/٣٣	٣١ أيـــار/مايـــو ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

(ب) توافـــق الآراء

الاقليم	رقم المقرر	تاريخ اتخاذه
جبل طارق	٤٠٨/٣٣	١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨
توكيلاو	٤٠٩/٣٣	١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨
سانت هيلانة	٤١٠/٣٣	١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨
جزر كوكس (كيلينغ)	٤١١/٣٣	١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨

(ج) المقـــــررات

٩ — فيما يتعلق بمسألة بروني وبيتكيرن ، ومسألتي جزر فالكلاند (مالفيناس) وجزر جلبـــرت ، قررت الجمعية العامة ، دون اعتراض ، في ١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ ، بناء على توصيـــة اللجنة الرابعة (٦) ، ارجاء النظر في هذه المسائل الى دورتها الرابعة والثلاثين ، ورجـــت من اللجنة الخاصة أن تواصل ابقاء الحالة في هذه الأقاليم قيد النظر وأن توافي الجمعية بتقاريـــر في هذا الشأن (المقرران ٣٣/٤١٢ و ٣٣/٤١٣) .

١٠ — وفي اليوم نفسه ، قررت الجمعية العامة ، دون اعتراض ، بناء على توصية اللجنة الرابعة (٧) ، ارجاء النظر فـــي مسألة أنتيغوا ، وسان كيتس — نيفيس — أنغويلا ، وسانت لوسيا ، وســـان فنسنت ، الى دورتها الرابعة والثلاثين ، ولاحظت الجمعية العامة ، لدى اتخاذها هذا المقرر ، أن اللجنة الخاصة قد قررت دراسة هذه المسألة في دورتها لعام ١٩٧٩ (المقرر ٣٣/٤١٤) .

١١ — وبالاضافة الى القرارات الأربعة المتصلة بمسألة ناميبيا والمشار اليها في الجزء الفرعي (أ) أعلاه ، قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٥٢ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبـــر ، أن تطلب من اللجنة الرابعة أن تعقد جلسة للاستماع الى ممثل احدى المنظمات التي طلبـــت الاستماع اليها بشأن هذا البند . وبناء على ذلك ، عقدت اللجنة الرابعة جلسة استمـــاع فـــي اطار جلستها ٢١ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر (٨) وقـــررت الجمعية العامـــة فـــي جلستها العامة ٧٤ المعقودة في ٧ كانون الاول /ديسمبر ، أن تحيط علما بتقرير اللجنة الرابعة (٩) عن جلسة الاستماع (المقرر ٣٣/٤٠٧) .

---

(٦) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٤ من جدول الأعمال الوثيقة A/33/460 ، الفقرة ٥٥ .

(٧) المرجع نفسه .

(٨) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١ ، الفقرات ٤٨ الى ٥٤ .

(٩) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٧ من جـــدول الاعمال ، الوثيقة A/33/440 .

Digitized by UNOG Library

٢ — القرارات المتعلقة ببنود أخرى

البند	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٣٣/٣٧	١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨
أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي	٣٣/٤٠	١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٣٣/٤١	١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨
برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي	٣٣/٤٢	١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٣٣/٤٣	١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨
نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار	٣٣/٤٥	١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨

Digitized by UNOG Library

٣ ـ القرارات الأخرى المتصلة بعمل اللجنة الخاصة

البند	الاجراء وتاريخ اتخاذه	النقاط ذات الصلة ببرنامج العمل
ما للمساعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان	٣٣/٢٣ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨	—
ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال	٣٣/٢٤ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨	—
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية	٣٣/٢٧ ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	الفقرة ١٢
التنمية الاجتماعية في العالم	٣٣/٤٨ ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	الفقرة ٣
خطة المؤتمرات	٣٣/٥٥ ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	—
مراقبة الوثائق والحد منها	٣٣/٥٦ ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	—
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/٧٩ بشأن توقيع وتصديق البروتوكول الاضافي الثاني لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)	٣٣/٦١ ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	—

Digitized by UNOG Library

البند	الاجراء وتاريخ اتخاذه	النقاط ذات الصلة ببرنامج العمل
اعلان خاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم	٣٣/٧٣ ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	المبدآن ٥ و ٧ من الجزء الاول
تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي	٣٣/٧٥ ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	الفقرة ٣
نزع السلاح العام الكامل (عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر)	٣٣/٩١ واو ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	—
تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري	٣٣/٩٨ ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	—
المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري	٣٣/٩٩ ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	—
نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري	٣٣/١٠٠ ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	—
تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري	٣٣/١٠٢ ١٦ كانون الاول ديسمبر ١٩٧٨	الفقرة ٢
حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها	٣٣/١٠٣ ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	—
تقديم المساعدة الى أنتيغوا وسان كيتس ـ نيفيس ـ أنغيلا ، وسانت لوسيا ، وسان فنسنت	٣٣/١٥٢ ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	—

Digitized by UNOG Library

البند	الاجراء وتاريخ اتخـــــاذه	النقاط ذات الصلة ببرنامج العمل
حماية حقوق الانسان للمقبوض عليهم أو المعتقلين من ذوى النشاط النقابي العمالي	٣٣/١٦٩ ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨	الفقرة ٣ (ج)
سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا	٣٣/١٨٢ ألف الى سين ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩	—
الأعمال التحضيرية لاستراتيجية انمائية دولية لعقد الأمـــم المتحدة الانمائي الثالث	٣٣/١٩٣ ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩	الفقرة ١١ من الجزء الأول

Digitized by UNOG Library

٤ — عضويـــة اللجنة الخاصـــة

١٢ — كانت اللجنة الخاصة ، في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، مكونة من الدول الأربـــع والعشرين التالية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	ساحل العاج
اثيوبيا	السويد (١٠)
استراليا	سيراليون
افغانستان	شيلي
اندونيسيا	الصين
ايران	العراق
بلغاريا	فيجي
ترينيداد وتوباغو	كوبا
تشيكوسلوفاكيا	الكونغو
تونس	مالي
جمهورية تنزانيا المتحدة	الهند
الجمهورية العربية السورية	يوغوسلافيا

وترد في الوثيقة A/AC.109/INF.17 و Add.1 و Add.2 قائمة بالممثلين الذين حضروا جلســات اللجنة الخاصة المعقودة في عام ١٩٧٩ .

باء — افتتاح جلسات اللجنة الخاصة عام ١٩٧٩

١٣ — افتتح الأمين العام الجلسة الاولى للجنة الخاصة في عام ١٩٧٩ (الجلســـة ١١٣٤) ، المعقودة في ٥ شباط/فبراير .

---

(١٠) اطلع ممثل السويد اللجنة الخاصة ، في رسالة مؤرخة في ٢٢ تشـــرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٩ موجهة الى رئيس اللجنة ، قرار حكومته القاضي بالانسحاب من عضوية اللجنة ابتـــداء من ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٩ . كما ان الممثل الدائم أطلع اللجنة ، في الجلسة ١١٦٣ ، المعقودة في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، ان الدانمرك سوف تحل محل السويد ، اذا وافقت الجمعية العامة على ذلك .

Digitized by UNOG Library

١ — كلمـــة الأمين العام الافتتاحية

١٤ — اعرب الامين العـــام عن أطيب تمنياته بتوفيق اللجنة الخاصة في مساعيها خلال عـــام ١٩٧٩ ، فأثنى ثناء خاصا على السيد سليم احمد سليم ، الممثل الدائم لجمهورية تنزانيـــا المتحدة لدى الامم المتحدة ، لقيادته وتفانيه الشخصي اللذين وجه بهما اعمال اللجنة خلال السبع سنوات الماضية .

١٥ — وقال ان هذه السنوات السبع قد شهدت تقدما ملحوظا نحو التنفيذ الكامل لاعلان منـــح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولا مجال للشك بأن الكثير قد أنجز على الصعيد الدولي بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها اللجنة الخاصة . وشهد عام ١٩٧٨ ظهور ثلاث دول مستقلة اخرى — وهي جزر سليمان ، ودومينيكا وتوفالو — انضمت اثنتان منها الى عضوية الأمم المتحدة .

١٦ — واضاف انه يجب الترحيب بهذه التطورات ، وذلك انه كلما تبوأت دولة جديدة المكان اللائق بها في مصاف الدول ، كلما اقتربت الامم المتحدة من نهاية العهد الاستعماري ومن هـــدف العالمية الذي ما فتئت تسعى اليه . ويمكن تقييم مدى التقدم المحرز ، عندما يعلم المرء ان ما يربو على ٧٠ مليون نسمة قد خرجت من حالة التبعية منذ انشاء اللجنة الخاصة .

١٧ — واستطرد يقول ان التقدم المحرز حتى الآن لا يدعو ، مع ذلك ، الى الرضا ، ذلك انـــه مازال ملايين الناس يعيشون في ظل الحكم الاستعماري . وان المشاكل الاستعمارية المتبقية فـــي الجنوب الافريقي ، التي ظلت منذ أمد بعيد من المشاغل الرئيسية للمجتمع الدولي ، قد بلغـــت مرحلة جد حرجة . وانه ما لم يتم العثور بسرعة على حلول سلمية مبنية على أساس الحكم الحقيقـــي للأغلبية لكل من روديسيا الجنوبية وناميبيا ، فان العنف سيستفحل لا محالة مع ما له من مضاعفـات خطيرة ممكنة تمس السلم والأمن الدوليين .

١٨ — واسترسل يقول فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية التي لا يزال يتزايد فيها بشكل مؤسف الاضطراب والقمع وسفك الدماء ، ان الحل الوحيد الذي تقبله أغلبية السكان يجب أن يكون مبنيا على مبـدأ " لا استقلال قبل حكم الأغلبية " . ومن الجلي أيضا انه ما من تسوية متعلقة بمستقبل الاقليـــم الا ويتعين ايجادها بالاشتراك الكامل للجبهة الوطنية ووفقا لمطامح الشعب الحقيقية . وان التوصـل الى اتفاق ينص على اشتراك جميع الأطراف الرئيسية المعنية هو وحده الذي من شأنه أن يؤدي بالاقليم الى تقرير للمصير واستقلال حقيقيين . والا ، فان الدلائل كلها تشير الى ان النزاع سيستمر بضراوة متجددة . وبحيث تكون له عواقب وخيمة على استقرار المنطقة جمعاء .

١٩ — ومضى يقول ان تطورات هامة تحدث في ناميبيا ، هذا الاقليم الذي تتحمل الامم المتحدة مسؤولية مباشرة عنه . واعرب عن أمله في ان يفضي ما حدث حتى الآن الى ايجاد تسوية متمشية مـع المبادئ المسلّم بها دوليا ، بما في ذلك اشتراك الامم المتحدة المباشر ، حسب ما جاء في خطة العمل التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ ايلول/سبتمبـــر ١٩٧٨ . وقال ان اللجنة الخاصة ستظل بلا ريب تتفحص عن كثب التطورات الحاصلة في ناميبيا ، واضعة نصب عينيها تصميم الجمعية العامة ومجلس الامن على وجوب ممارسة الشعب الناميبي لحقـــه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال بحرية وديمقراطية عن طريق انتخابات تشرف عليها وتراقبها الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٢٠ — واردف يقول ان مشاكل الجنوب الافريقي المعقدة ، تستأثر بها من شك بكثير من اهتمام اللجنة الخاصة . وقال انه واثق ، مع ذلك ، ان اللجنة سوف تتصدى باهتمام خاص لمشاكل الاقاليم التابعة المتبقية ، واضعة نصب عينيها القرارات والمقررات ذات الصلة المتخذة من قبل الجمعية العامة ، قصد استنباط نهج عملية ، وانها سوف تتوصل الى حلول تعين شعوب هذه الاقاليم على تقرير وضعها مستقبلا .

٢١ — وقال ان عدة أقاليم من الاقاليم المذكورة تواجه مشاكل معقدة تستدعي دراسة جدية من اللجنة الخاصة . وفي الوقت ذاته ، يتعين التأكيد على ان انعدام التقدم الاقتصادي لاقليم أو صغر حجمه وقلة عدد سكانه يجب ألا تستخدم كذرائع لتأخير تقرير المصير والاستقلال . وأضاف أنه لا شك ان نظر اللجنة في هذه المشاكل سيسهل كثيرا ان هي حصلت على الدعم والتعاون الكامل من الدول المعنية القائمة بالادارة . وهذا أمر مهم بوجه خاص فيما يتعلق بالبعثات الزائرة التي يتوقع ان توفدها اللجنة الى الاقاليم بغية الحصول على معلومات بشأن الأوضاع السائدة والتأكد من رغبات ومطامح الشعوب .

٢٢ — وفي الختام أكد الأمين العام مرة اخرى على الاهمية التي يوليها لاعمال اللجنة الخاصة . وقال ان من اللازم ان تسفر الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي عن الاستئصال التام للعنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها ، وانه يجب على اللجنة ان تواصل القيام بدور مركزي في هذه العملية .

٢ — انتخاب أعضاء مكتب اللجنة

٢٣ — انتخبت اللجنة الخاصة بالاجماع أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم ، في الجلسة ١١٣٤ المعقودة في ٥ شباط/فبراير :

الرئيس : السيد سليم احمد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

نواب الرئيس : السيد فرانك أ. عبد الله (ترينيداد وتوباغو)

السيد اندرز آي . تونبورغ (السويد)

السيد نيتشو نيتشيف (بلغاريا)

المقرر : السيد لطف الله حيدر (الجمهورية العربية السورية)

٣ — بيان الرئيس

٢٤ — قال الرئيس ان حضور الامين العام الاجتماع الافتتاحي الرسمي لدورة اللجنة له أكثر من قيمة رمزية او احتفالية : فهو برهان على التزام الامم المتحدة الواضح بعملية انهاء الاستعمار . كما انه مظهر واضح لالتزام الامين العام الشخصي بهذه القضية النبيلة .

Digitized by UNOG Library

٢٥ — وفي معرض اعراب الرئيس عن تقدير اللجنة الخاصة للامين العام ، أعرب عن ارتياح اللجنة لجهود الامين العام الدؤوبة دعما لحق الشعوب ، التي تكافح في سبيل حريتها وكرامتها الانسانية ، في تقرير المصير والاستقلال . وقال ان الامين العام قد كان في هذا المضمار قوة ملهمة لاعمال اللجنة .

٢٦ — واعرب الرئيس عن تقديره وامتنانه لجميع أعضاء اللجنة الخاصة ، فقال ان كونهم قد تكرموا باعادة انتخابه في سبع سنوات متتالية يعد مصدر ابتهاج كبير لحكومة وشعب جمهورية تنزانيا المتحدة ، اللذين يعتبران الثقة التي وضعتها فيه اللجنة بأنها اشادة بالتزام بلاده الذي لا يلين بالكفاح من أجل الانهاء التام للاستعمار .

٢٧ — واسترسل يقول ان عقد اللجنة الخاصة اجتماعات لسنة اخرى هو في حد ذاته دليل على استمرار وجود بعض المشاكل الخطيرة التي يتحتم على اللجنة ان تعكف عليها ، وذلك على الرغم من كثير من انجازات المجتمع الدولي المثيرة للاعجاب في ميدان انهاء الاستعمار . ولا مراء في أن اللجنة لن تحقق غرضها الا عندما تؤدي دورها كاملا غير منقوص . لذلك ، فانه لا مجال للمجاملة .

٢٨ — وأضاف انه على الرغم من ان قائمة الاقاليم التي ينبغي ان تعالجها اللجنة الخاصة قد تقلصت نتيجة لظهور ثلاثة دول جديدة ذات سيادة في عام ١٩٧٨ . فان المشاكل المتبقية ، وعلى الأخص الحالة المعقدة والمتفاقمة على الدوام في الجنوب الافريقي ، سوف تستلزم من اللجنة الاهتمام الكامل ، اذا ما أريد لها ان تفي بأمانة بالمهام والمسؤوليات التي أناطتها بها الجمعية العامة .

٢٩ — وقال ان الحالة في روديسيا الجنوبية بلغت مرحلة حرجة جدا . وان نظام الأقلية العنصرية في هذا الاقليم لا يزال يتشبث بالسلطة عن طريق جميع أنواع المناورات رغم انه لم يفلح ، بعمله هذا ، الا باطالة عذاب معاناة جميع الزمبابويين . وأضاف ان الاستفتاء المزعوم الذي أجرى في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ بين السكان البيض وحدهم هو خطوة أخرى ضمن سلسلة من الخطوات التي لا يمكن الا ان تؤدي الى تصعيد المجابهة مع ما لها من عواقب حتمية مفجعة من حيث خسارة الارواح البشرية وتدمير الممتلكات . وقال ان على المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة ليس فقط لفضح دسائس نظام ايان سميث وتكثيف الضغط عليه على أمل أن يعود الى رشده ، ولكنه عليه فوق كل شيء مسؤولية القيام بكل ما هو ممكن لوضع حد لتدهور الحالة . وفي هذا الشأن ، من المأمول أن تكتمل الضغوط الناجحة ، التي يمارسها على نحو فعال في شكل المقاومة المسلحة المكافحون في سبيل الحرية التابعون للجبهة الوطنية ، بتضافر الجهود الدولية الرامية الى ايجاد حل للنزاع متفاوض عليه حقا .

٣٠ — وقال ، فيما يتعلق بناميبيا ، انه يفضل الكفاح الذي يخوضه شعب الاقليم تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بدون كلل أو ملل ، يبدو ان هناك علامات تبعث على الأمل في ايجاد حل متفاوض عليه للنزاع . لكن تاريخ المشكلة ، وعلى الأخص تاريخ تحدي جنوب افريقيا ومراوغتها ، يستوجبان من المجتمع الدولي أن يظل يقظا . ويتعين توجيه جميع الجهود نحو انهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليم ناميبيا الدولي وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . واذا ما ظلت العقبات تقف في طريق ايجاد تسوية سلمية ، فانه يتعين على المجتمع الدولي ان يواصل تكثيف دعمه للكفاح المسلح الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة حركة تحريره الوطني ، سوابو ، وكذلك ان يبحث سبلا جديدة لممارسة ضغوط هادفة وفعالة على نظام الفصل العنصري الذي تتبعه بريتوريا ، التي تحتل ناميبيا بصفة غير شرعية .

Digitized by UNOG Library

٣١ — ومضى يقول ان لا حاجة الى الايضاح بأن اللجنة الخاصة يجب ان تعطي الأولوية لمسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا ، لأن هاتين المسألتين لا تثيران قضية حياة أو موت فحسب بل انهما أيضا وفوق كل شيء ، تمثلان تهديدا خطيرا ومباشرا للسلم والأمن الدوليين . وقال ان اللجنة سوف تستمر ، في الوقت ذاته ، في الاهتمام جديا بالمشاكل الاستعمارية الاخرى وذلك بالاضطلاع بدراسة معمقة للحالة السائدة في كل اقليم من الاقاليم التابعة وبصياغة توصيات معينة وواقعية من شأنها أن تسهم في ممارسة الشعب المعني لحقوقه بحرية بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) . وأضاف ان اللجنة ستتطلع ، عند مزاولتها لمهمتها ، الى تلقي التعاون الكامل والمستمر من الدول المعنية القائمة بالادارة . وفي هذا المضمار ، وتلبية لدعوة موجهة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية وعملا بقرار اتخذته اللجنة ذاتها من قبل ، فان اللجنة ستوفد بعثة زائرة الى فوام خلال عام ١٩٧٩ . وبمقتضى قرارات اللجنة الخاصة ذات الصلة ، ووفقا للسلطة المخولة للرئيس ، فانه سيستأنف في وقت مبكر المشاورات الضرورية مع ممثلي الدول الاخرى المعنية القائمة بالادارة ، بخصوص ايفاد بعثات زائرة ، عند الاقتضاء ، الى الاقاليم الاخرى الخاضعة لادارتها .

٣٢ — ومضى قائلا ان هذه المهام وغيرها من المهام ذات الشأن التي أسندتها الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ستحظى من جديد باهتمامها العاجل والشديد خلال هذا العام . وأعرب الرئيس عن أمله الوطيد في أن تقدم اللجنة ، مزيدا من المساهمة الايجابية رغم ضخامة عملها ، في التنفيذ الكامل والتام للاعلام فيما يتعلق بالأقاليم المستعمرة المتبقية . وقال انه على يقين من أن اللجنة يمكن أن تعول ، في مجهودها هذا ، على التعاون المتواصل والفعال من جانب كافة الأعضاء ، وكذلك على التعاون الأكيد من الأمين العام وموظفيه .

جيم — تنظيم الأعمال

٣٣ — نظرت اللجنة الخاصة في تنظيم أعمالها لهذا العام في جلستيها ١١٣٤ و ١١٣٥ المعقودتين في ٥ و ٩ شباط/فبراير . وفي هذا الصدد ، أدلى الرئيس ببيان (A/AC.109/PV.1134) في الجلسة ١١٣٤ ، كما أدلى الرئيس وممثل اندونيسيا ببيانين (A/AC.109/PV.1135) في الجلسة ١١٣٥ .

٣٤ — وقررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٣٥ ، لدى اعتمادها للاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1200 و Add.1) ، الابقاء على فريقها العامل ، على ان يستمر في أداء وظيفته بصفته لجنة توجيهية ، ولجنتها الفرعية المعنية بالاتصالات والاعلام والمساعدة ، ولجنتها الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة .

٣٥ — كما طلبت اللجنة الخاصة ، لدى اعتمادها اقتراحات الرئيس المشار اليها أعلاه ، من هيئاتها الفرعية ان تجتمع في أسرع وقت ممكن لتنظيم برامج عمل كل منها لهذا العام ، وان تضطلع ، بالاضافة الى النظر في البنود المشار اليها في الفقرة ٣٦ أدناه ، بالمهام المحددة التي عهدت بها الجمعية العامة الى اللجنة فيما يتعلق بالبنود المحالة الى هذه اللجان .

٣٦ — وكذلك قررت اللجنة الخاصة اعتماد توزيع البنود ، واجراءات النظر فيها ، على الوجه التالي :

Digitized by UNOG Library

المسألـــة	توزيعهـا	اجراءات النظر فيهـا
روديسيا الجنوبية	الجلسات العامة	بند مستقل
ناميبيا	"	"
تيمور الشرقية	"	"
الصحراء الغربية	"	"
بليز	"	"
جزر فالكلاند (مالفيناس)	"	"
جبل طارق	"	"
بروني	"	"
أنتيغوا وسان كيتس ـ نيفيس ـ أنغيلا ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت	"	"
المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامـــم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل المتصلة بالموضوع	"	"
مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٢ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ بشأن بورتوريكو	"	"
أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعـلان منح الاستقلال للبلدان والشعـوب المستعمرة في روديسيا الجنوبيـــة وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعـة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي	"	"
الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	"	حسب الاقتضاء

Digitized by UNOG Library

المسألـــة	توزيعها	اجراءات النظر فيها
جزر جلبرت	اللجنة الفرعية المعنيـــة بالأقاليـــم الصغيرة	تقررهـــا اللجنـــة الفرعيـــة
بيتكرن	"	"
نيوهبريد	"	"
ساموا الامريكية	"	"
غوام (١١)	"	"
اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	اللجنة الفرعيـــة المعنيـــة بالأقاليـــم الصغـــيرة	"
جزر كوكس (كيلينغ)	"	"
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	"	"
جزر فرجن البريطانية	"	"
برمودا	"	"
جزر تركس وكايكوس	"	"
جزر كايمان	"	"
مونتسيرات	"	"
سانت هيلانة	"	"
مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر	الفريـــق العامل	بند مستقـــل
مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان	"	"
خطة المؤتمرات	"	"

---

(١١) تناولت اللجنة الخاصة مسألة غوام في اجتماعاتها العامة ، نتيجة لايفـاد بعثـة زائرة الى غوام في تموز/يوليه ـ آب/أغسطس ١٩٧٩ (أنظر : المجلد الرابع ، الفصـل السابـع والعشرون من التقرير الحالي) .

Digitized by UNOG Library

المسألـــــة	توزيعهـــــا	اجـــراءات النظـــر فيهـــا
مراقبة الوثائق والحد منها	الفريق العامل	بند مستقل
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحـــدة لاعلان منح الاستقلال للبلـــدان والشعوب المستعمرة	الجلسات العامة/ اللجنة الفرعية المعنيـــــة بالالتماســـات والاعـــــلام والمساعدات	،،
مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم	الجلسات العامة / اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة	،،
نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار	الجلسات العامة / اللجان الفرعية	حسب الاقتضاء
المسائل المتصلة بالأقاليم الصغيرة	اللجان الفرعيـــة	،،
أسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من اجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق	الجلسات العامة / اللجان الفرعية	،،
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميـــع أشكال التمييز العنصرى	،،	،،
الموعد النهائي لنيل الاقاليم الاستقلال		تبحثها الهيئات المعنيـة لدى دراستها لأقاليم محددة
التزام الدول الأعضاء بالاعلان والقرارات الاخرى المتصلة بالموضوع والمتعلقة بمسألة انهاء الاستعمار		،،
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكـــــان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتـــي		،،
برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي		،،

Digitized by UNOG Library

المسألـــة	اجراءات النظر فيها
ما للمساعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضـــــارة بالتمتع بحقوق الانسان	تبحثها الهيئات المعنية الاخرى دراستها لأقاليم محددة
ما للاعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصيـــــر وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعـــوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال	"
التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية	"
التنمية الاجتماعية في العالم	"
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٧٩ بشأن توقيع وتصديق البروتوكول الاضافي الثاني لمعاهدة حظر الأسلحـــة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)	"
اعلان خاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم	"
تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي	"
نزع السلاح العام الكامل (عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقـــت الحاضر)	"
تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصـــرى	"
المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى	"
نتائج لمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى	"
تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى	"
حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها	"
تقديم المساعدة الى أنتيغوا ، وسانت لوسيا ، وســـان فنسنت ، وسان كيتس ـ نيفيس ـ أنغيلا	"
حماية حقوق الانسان للمقبوض عليهم أو المعتقلين مـــن ذوى النشاط النقابي العمالي	"

Digitized by UNOG Library

المسألة	اجراءات النظر فيها
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا	تبحثها الهيئات المعنية لدى دراستها لاقاليم محددة
الأعمال التحضيرية لاستراتيجية انمائية دولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث	"

٣٧ - وفي الجلسات ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٧ و ١١٣٩ و ١١٤٨ الى ١١٥٠ ، المعقودة فيما بين ٥ شباط/فبراير و ٢ آب/اغسطس ، اتخذت اللجنة الخاصة مقررات اخرى بشأن برنامج عملها لعام ١٩٧٩ ، بما في ذلك ترتيب أولويات النظر في البنود المعروضة عليها ، وكان مما استندت اليه في ذلك ، الاقتراحات الواردة في مذكرة الرئيس (A/AC.109/L.1280 و Add.1) والتوصيات الواردة في التقرير الثاني والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1290) . وهذه المقررات مذكورة في الفرع هاء أدناه وفي الفصل الثاني من هذا التقرير (أنظر ، أيضا ، أدناه) .

٣٨ - وفي الجلسات ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٤٦ الى ١١٤٨ و ١١٥٤ و ١١٦٢ ، المعقودة فيما بين ٩ شباط/فبراير و ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ، اتخذت اللجنة الخاصة ، بعد التشاور خلال السنة عن طريق مكتب اللجنة ، قرارات بشأن ما يلي :

(أ) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في " لجنة دولية لتحرى جرائم نظامي العنصرية والفصل العنصري في الجنوب الافريقي " ، في بروكسل (أنظر الفقرة ١١٣ أدناه) ؛

(ب) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور جلسة رسمية للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري " لبدء التعبئة الدولية ضد الفصل العنصري " ، في نيويورك (أنظر الفقرة ٩٥ أدناه) ؛

(ج) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور جلسة خاصة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لاحياء الذكرى العشرين لتأسيس المؤتمر الافريقي لآزانيا ، في نيويورك (أنظر الفقرة ٩٥ أدناه) ؛

(د) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في " المؤتمر الدولي لمساندة حركات تحرير الجنوب الافريقي والتضامن مع دول المواجهة " ، في لوساكا (أنظر الفقرة ١٠٧ أدناه) ؛

(هـ) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في دورة للجنة الرئاسية لمجلس السلام العالمي احتفالا بالذكرى الثلاثين لحركة السلم الدولية وتأسيس المجلس ، في براغ (أنظر الفقرة ١١٠ أدناه) ؛

(و) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور اجتماع خاص لمجلس الامم المتحدة لناميبيا للاعلان عن السنة الدولية للتضامن مع شعب ناميبيا ، في نيويورك (أنظر الفقرة ٩١ أدناه) ؛

(ز) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور دورة خاصة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في كينغستون (أنظر الفقرة ٩٥ أدناه) ؛

Digitized by UNOG Library

(ح) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعقود في كولومبو ، من ٤ الى ٩ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ؛

(ط) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور جلسة خاصة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح ، في نيويورك (أنظر الفقرة ٥ أدناه) ؛

(ى) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور الدورة الثالثة والثلاثين للجنة التنسيق من أجل تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، في دار السلام (أنظر الفقرة ١٠٣ أدناه) ؛

(ك) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور " حلقة دراسية دولية بشأن الأطفال الخاضعين للفصل العنصري " ، في باريس (أنظر الفقرة ٩٧ أدناه) ؛

(ل) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في حلقة دراسية للجنة الخاصة غير الحكومية التابعة لمجلس السلام العالمي والمعنية بالشركات عبر الوطنية ، في جنيف (أنظر الفقرتين ١١٠ و١١١ أدناه) ؛

(م) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في المؤتمر العام الخامس لحركة شباب عموم افريقيا في برازافيل (أنظر الفقرة ١١٤ أدناه) ؛

(ن) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور جلسة خاصة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا احتفالا بيوم ناميبيا ، في نيويورك (أنظر الفقرة ٩١ أدناه) ؛

(س) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في " حلقة دراسية دولية بشأن دور الشركات عبر الوطنية في الجنوب الافريقي " في لندن (أنظر الفقرة ١٠٨ أدناه) .

٣٩ — واتخذت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ اب/افسطس ، استنادا الى التوصيات الواردة في التقرير الثالث والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1341) قرارا بشأن مسألة دعوة أشخاص معينين للمثول أمامها للحصول على معلومات عن جوانب محددة للحالة السائدة في الاقاليم المستعمرة (أنظر الفقرتين ٧٤ و ٧٥ أدناه) .

٤٠ — وفي الجلسة نفسها ، اتخذت اللجنة الخاصة ، بناء على التوصيات الواردة في التقرير نفسه ، مقررات بشأن برنامج عملها لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ (أنظر الفقرات ١٢٧ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٦ أدناه) .

Digitized by UNOG Library

دال - جلسات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية

١ - اللجنة الخاصة

٤١ - عقدت اللجنة الخاصة ٣٠ جلسة خلال عام ١٩٧٩ ، طبق الوجه التالي :

الدورة الاولى :

الجلسات ١١٣٤ الى ١١٣٧ ، من ٥ شباط/فبراير الى ١٢ نيسان/ابريل ، المقر

الجلسات ١١٣٨ الى ١١٤٥ ، من ٢٣ الى ٢٧ نيسان/ابريل ، بغداد

الجلستان ١١٤٦ و ١١٤٧ ، في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ، المقر

الدورة الثانية :

الجلسات ١١٤٨ الى ١١٦١ ، من ٢٥ تموز/يوليه الى ١٦ آب/اغسطس ، المقر

الجلسات خارج الدورتين :

الجلستان ١١٦٢ و ١١٦٣ ، في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، المقر .

٢ - الفريق العامل

٤٢ - قررت اللجنة ، في جلستها ١١٣٥ ، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ، الابقاء على فريقها العامل . وقد تكون الفريق العامل ، وفقا لمقرر آخر متخذ في الجلسة نفسها ، من ايران ، تونس ، كوبا ، الكونغو ، بالاضافة الى اعضاء مكتبها الخمسة وهم : الرئيس (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، ونواب الرئيس الثلاثة (ترينيداد وتوباغو ، والسويد ، وبلغاريا) ، والمقرر (الجمهورية العربية السورية) ، وايضا رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة (ساحل العاج) .

٣ - اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة

٤٣ - قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٣٥ ، الابقاء على لجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة .

٤٤ - وقررت اللجنة الخاصة ، في الجلسة ذاتها ، ان تكون عضوية اللجنة الفرعية على النحو التالي :

Digitized by UNOG Library

اندونيسيا	سيراليون
ايران	السويد
بلغاريا	العراق
تشيكوسلوفاكيا	كوبا
تونس	الكونغو
الجمهورية العربية السورية	مالي

٤٥ - وانتخبت اللجنة الخاصة ، في الجلسة نفسها السيد نيتشو نيتشيف (بلغاريا) رئيسا للجنة الفرعية .

٤٦ - وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة ١٣ جلسة وكذلك عددا من الجلسات غير الرسمية في الفترة من ٢٠ شباط/فبراير الى ١٧ تموز/يوليه وقدمت اربعة تقارير الى اللجنة الخاصة كما يلي :

(أ) تقريران من مسألة نشر المعلومات من انهاء الاستعمار (A/AC.109/L.1288 و L.1356).

(ب) تقريران من تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالاعلان المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/L.1291 و L.1320) .

٤٧ - ويرد عرض لنظر اللجنة الخاصة في التقارير المشار اليها في الفقرة ٤٦ (أ) اعلاه ، في الفصل الثالث من هذا التقرير (أنظر ص أدناه) . ويرد عرض للنظر في التقريرين المشار اليهما في الفقرة ٤٦ (ب) اعلاه في الفصل السابع من هذا التقرير (أنظر ص ٩٤ أدناه) .

٤٨ - وخلال السنة ، وافقت اللجنة الخاصة ، بناء على مشاورات أجراها أعضاء اللجنة الفرعية فيما بينهم في هذا الشأن ، على ثلاثة طلبات استماع فيما يتعلق ببنود محددة . ويرد عرض لهذه الاستماعات في المجلد الثاني ، الفصلان العاشر والحادي عشر ، وفي المجلد الثالث ، الفصل العشرون من هذا التقرير .

٤ - اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة

٤٩ - قررت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٥ الابقاء على اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة .

٥٠ - وقررت اللجنة الخاصة ، في الجلسة نفسها ، ان تكون عضوية اللجنة الفرعية على النحو التالي :

اثيوبيا	بلغاريا
استراليا	ترينيداد وتوباغو
افغانستان	تشيكوسلوفاكيا
اندونيسيا	ساحل العاج
ايران	السويد

Digitized by UNOG Library

شيلي	مالي
العراق	الهند
فيجي	يوغوسلافيا
كوبا	

٥١ - وانتخبت اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، في الجلسة نفسها ، **السيد** لودنيون بيريد كوفي كوامي (ساحل العاج) رئيسا لها ، والسيد رون اس موريس (استراليا) مقررا .

٥٢ - وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ٢٥ جلسة ، فضلا عن عدد من الاجتماعات غير الرسمية ، في الفترة بين ٢١ شباط/فبراير و ١٠ آب/اغسطس . وقدمت تقارير عن البنود التالية التي كانت قد احيلت اليها للنظر فيها :

جزر كوكس (كيلينغ)	برمودا
نيوهبريد	جزر فرجن البريطانية
توكيلاو	مونتسيرات
بيتكيرن	جزر تركس وكايكوس
سانت هيلانة	جزر كايمان
ساموا الامريكية	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	جزر جيلبرت

٥٣ - ويرد عرض لنظر اللجنة الخاصة في تقارير اللجنة الفرعية المتعلقة بالأقاليم الآنفة الذكر في **المجلد الثالث ، الفصول الرابع عشر الى السادس والعشرين وفي المجلد الرابع ، الفصل الحادي والثلاثون من هذا التقرير .**

هاء بحث أمر الاقاليم

٥٤ - نظرت اللجنة الخاصة ، خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير ، في الاقاليم التالية :

الاقاليم التي نظر فيها في الجلسات العامة مباشرة

	الجلسات
رودسيا الجنوبية	١٣٣٩ الى ١١٤٥
ناميبيا	١٣٣٩ الى ١١٤٥
غوام	١١٤٨ و ١١٦١ الى ١١٦٣
الصحراء الغربية	١١٦١
تيمور الشرقية	١١٦١
جبل طارق	١١٦١
بروني	١١٦١

Digitized by UNOG Library

الاقاليم التي نظر فيها في الجلسات العامة مباشرة (تابع)

	الجلسات
جزر فولكلاند (مالفيناس)	١١٦١
بليز	١١٦١
انتيغوا ، سان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا ، وسان فنسنت	١١٦١

الاقاليم المحالة الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة

توكيلاو	١١٤٦ و ١١٤٧
بيتكيرن	١١٤٦ و ١١٤٧
سانت هيلانة	١١٤٦ و ١١٤٧
جزر كوكس (كيلينغ)	١١٤٦ و ١١٤٧
جزر جلبرت	١١٤٦ و ١١٤٧
نيوهبريد	١١٤٩
برمودا	١١٤٩
جزر فرجن البريطانية	١١٤٩
مونتيسيرات	١١٥٢ و ١١٥٣
جزر تركس وكايكوس	١١٥٢ و ١١٥٣
جزر كايمان	١١٥٢ و ١١٥٣
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	١١٥٣ و ١١٥٤
ساموا الامريكية	١١٥٣ الى ١١٥٥
اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	١١٦١

٥٥ - وتتضمن الفصول من الثامن الى الحادى والثلاثين من هذا التقرير ، المجلدات الثاني الى الرابع عرضا لنظر اللجنة الخاصة في الاقاليم المذكورة اعلاه ، بالاضافة الى ما اعتمد بشأنها من قرارات وتوافقات في الرأى ومقررات او استنتاجات وتوصيات .

واو - مسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان

٥٦ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، في جلستها ١١٣٥ ، المعقودة في ٩ شباط/فبراير لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم اعمال اللجنة (A/AC.109/L.1280 و Add.1) ، ان تتناول طي انفراد مسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان . ولدى اتخاذ هذا القرار ، اشارت اللجنة الخاصة الى انها ذكرت في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين (١٢) انها ستواصل ، كجزء من برنامج عملها لعام ١٩٧٩ ، استعراض

---

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ١٥٨ .

Digitized by UNOG Library

قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، مع مراعاة اية توجيهات قد تود الجمعية العامة توجيهها في هذا الصدد ، كما اعادت اللجنة الخاصة الى الاذهان ان الجمعية العامة قد وافقت ، في الفقرة ٥ من قرارها ٤٤/٣٣ ، على تقرير اللجنة الخاصة ، بما في ذلك برنامج العمل الذى تعتزم اللجنة الاضطلاع به خلال عام ١٩٧٩ .

٥٧ - وناقشت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦١ ، المعقودة في ١٦ آب/اغسطس ، في هذه المسألة على اساس التوصية الواردة في التقرير الثالث والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1341) . وفيما يلي نص الفقرة المتصلة بالموضوع من ذلك التقرير :

" ١٤ - وافق الفريق العامل على ان يوصي اللجنة الخاصة بمواصلة النظر في المسألة في دورتها القادمة ، مع مراعاة اية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة ، في هذا الصدد ، في دورتها الرابعة والثلاثين " .

٥٨ - واقرت اللجنة الخاصة في الجلسة ذاتها ، دون اعتراض ، التوصية الآنفة الذكر .

٥٩ - واسترعى الرئيس الانتباه ، في الجلسة نفسها ، الى رسالة مؤرخة في ٧ آب/اغسطس ١٩٧٩ موجهة اليه من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الامم المتحدة يرجو فيها منه ان تنظر اللجنة الخاصة في مسألة ادراج كاليدونيا الجديدة " ضمن قائمة اللجنة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي ينطبق عليها الاعلان " (انظر مرفق هذا الفصل) . وادلى ببيان كل من ممثل بابوا غينيا الجديدة ، بموافقة اللجنة ، وممثل فيجي (A/AC.109/PV.1161) .

٦٠ - وبناء على اقتراح الرئيس ، قررت اللجنة الخاصة بدون اعتراض ، في الجلسة نفسها ، النظر في الرسالة الواردة من بابوا غينيا الجديدة (انظر الفقرة ٥٩ اعلاه) ، الى جانب البيانين اللذين تم الادلاء بهما في هذه الجلسة بشأن المسألة ، في دورتها القادمة ، نظرا الى ان اللجنة تود على انهاء اعمالها لهذه السنة .

قرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ بشأن بورتوريكو (١٣)

٦١ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، في جلستها ١١٣٥ ، المعقودة في ٩ شباط/فبراير لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس ، بشأن تنظيم اعمال اللجنة (A/AC.109/L.1280 و Add.1) ، ان تتناول على انفراد بندا عنوانه " قرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ بشأن بورتوريكو " وان تنظر فيه في جلساتها العامة .

٦٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١٥٧ الى ١١٦٠ ، المعقودة فيما بين ١٣ و ١٥ آب/اغسطس .

---

(١٣) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٣ .

Digitized by UNOG Library

٦٣ - وفي الجلسة ١١٥٧ ، المعقودة في ١٣ آب/اغسطس ، ادلى المقرر ببيان امام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1157) ، قدم به التقرير المتعلق بهذا البند (A/AC.109/L.1334 و Add.1-3) الذى تم اعداده وفقا لقرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

٦٤ - وفي الجلسة نفسها ، لفت الرئيس الانتباه الى عدد من الرسائل الواردة من منظمات تعمل في بورتوريكو بشأن رغبتها في ان تستمتع اليها اللجنة في صدد النظر في هذا البند . ووافقت اللجنة الخاصة على تلبية هذه الطلبات واستمعت الى ممثلي المنظمات المعنية على نحو ما هو مبين ادناه :

ممثلو المنظمات	الجلسات
رافائيل سولتيروبيرالتا ، من المحفل الوطني الكبير لبورتوريكو	١١٥٧
فرانسيسكو هـ . فارغاس ، من جماعة البورتوريكيين المعارضين لاحتلال بورتوريكو ولاية تابعة	١١٥٧
لويس ا . أغرايت ، من جماعة المؤيدين لانشاء ولايات حرة منتسبة	١١٥٧
كارلوس زينون ، من حملة تحرير جزيرة فييكيس	١١٥٧
بيتي نيوت ، من لجنة الاصدقاء الامريكيين للخدمة	١١٥٧
انخيل تابيا - فلوريس ، من جمعية المحامين البورتوريكيين	١١٥٧
اميليان مارتينيز ، من جمعية المستشارين في البرامج الاتحادية	١١٥٨
خوان ماري - براس ، من الحزب الاشتراكي البورتوريكي	١١٥٨
ايميلي غاندو ، من الحزب الشيوعي البورتوريكي	١١٥٨
روبين بيريوس مارتينيز ، من حزب الاستقلال البورتوريكي	١١٥٨
كارين تالبوت ، من مجلس السلام العالمي	١١٥٨
روث ميسنغر ، عضو مجلس مدينة نيويورك	١١٥٩
نيلسون و . كانالز ، من اللجنة الوطنية للمطالبة بالافراج عن المسجونين الوطنيين	١١٥٩
اينيدا فاسكيز ، من مجلس السلام البورتوريكي	١١٥٩
ايزابيل روساد و موراليس ، من الحزب القومي البورتوريكي	١١٥٩

٦٥ - وفي الجلسة ١١٥٨ ، المعقودة في ١٤ آب/اغسطس ، قدم ممثل كوبا ، في بيان القاه امام اللجنة (A/AC.109/PV.1158) ، مشروع قرار بشأن البند (A/AC.109/L.1342) نيابة عن كوبا والعراق .

٦٦ - واسترعى الرئيس الانتباه ، في بيان القاه امام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1159) في الجلسة ١١٥٩ المعقودة في نفس اليوم ، الى نص منقح (A/AC.109/L.1342/Rev.1) لمشروع القرار ، الذى يستعاض فيه عن الفقرة ٧ التالية :

Digitized by UNOG Library

" ٧ - تؤكد حق شعب بورتوريكو في التمتع الكامل بالثروة الواقعة في قاع مياهه الاقليمية وفي منطقتها الاقتصادية البحرية ، وتوصي بأن يحترم مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار حقوق السيادة هذه احتراما تاما ؛ "

بما يلي :

" ٧ - تؤكد حق شعب بورتوريكو في التمتع الكامل بالثروة الواقعة في رصيفها القاري وفي منطقتها الاقتصادية البحرية وتوصي بأن يحترم مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار حقوق السيادة هذه احتراما تاما ؛ " .

٦٧ - وفي الجلسة ١١٦٠ ، المعقودة في ١٥ آب/اغسطس ، ادلى ببيان كل من ممثل كوبا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (A/AC.109/PV.1160) .

٦٨ - وفي الجلسة نفسها ، وبعد بيانات ادلى بها ممثل كل من السويد ، واستراليا ، وساحل العاج ، وافغانستان ، ويوغوسلافيا ، ومالي (A/AC.109/PV.1160) تعليلا لتصويتهم ، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار المنقح (A/AC.109/L.1342/Rev.1) بأغلبية ١١ صوتا مقابل لاشيء ، مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت . وادلى ببيانات أخرى ممثل كل من شيلي ، والصين ، واندونيسيا (A/AC.109/PV.1160) تعليلا لتصويتهم . وادلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان ممارسة لحقه في الرد (A/AC.109/PV.1160) .

٦٩ - وفيما يلي نص القرار (A/AC.109/589) الذى اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٠ ، المعقودة في ١٥ آب/اغسطس ، والمشار اليه في الفقرة ٦٨ اعلاه :

" ان اللجنة الخاصة ،

" اذ تحيط علما ، بارتياح ، بالتقرير الذى قدمه المقرر (١٤) عملا بالفقرة ٩ من القرار الذى اقرته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٣ المعقودة في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ (١٥) ،

" واذ تشير الى قراراتها السابقة المتعلقة ببورتوريكو ،

" واذ تضع في اعتبارها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ،

" واذ تضع في اعتبارها المقررات الخاصة ببورتوريكو التي اقرها الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في كولومبو من ٤ الى ٩ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٦) ،

---

(١٤) A/AC.109/L.1334 و Add.1-3.

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٧٣ .

(١٦) A/34/357 ، المرفق الاول ، الفقرتان ٩٥ و ١٠٦ .

Digitized by UNOG Library

"واذ لا يغيب عن بالها أن لشعوب جميع الاقاليم التي لم تحصل على الاستقلال الحق ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي ممارسة سيادتها الوطنية وفي احترام سلامة اراضيها وفي ممارسة سيطرتها المطلقة على ثروتها وموارد ها الطبيعية بغية تعزيز تنمية اقاليمها ورفاه سكانها ،

" وقد استمعت الى بيانات ممثلي الرأى السياسي البورتوريكي ، الذين يعترفون بالاجماع بالحاجة الى تغيير الوضع الحالي لبورتوريكو ، ونظرت في هذه البيانات ،

" واذ تضع في اعتبارها الشهادات التي ادلى بها عدة ملتمسين امام اللجنة الخاصة بشأن الانشطة المسلحة التي تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية في بلدية جزيرة فيتيكس ، وبشأن الاخطار والمشاكل التي تثيرها هذه الانشطة بالنسبة لسكان الجزيرة المدنيين ،

" واذ تضع في اعتبارها تشديد الملاحقات والمضايقات والتدابير القمعية التي تتعرض لها المنظمات والافراد المكافحين في سبيل الاستقلال والتي تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الشعب غير القابلة للتصرف ،

" واذ تلاحظ ان السجناء السياسيين البورتوريكيين الاربعة المعتقلين في سجون الولايات المتحدة لمدة تزيد عن ربع قرن ، لم يطلق سراحهم بعد ،

" ١ — تؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٤٣ (د — ١٥) وانطباقه التام على بورتوريكو على النحو الذى اكدته قرارات اللجنة ومقرراتها السابقة المتعلقة ببورتوريكو ؛

" ٢ — تلاحظ بقلق ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية لم تتخذ اى خطوات ملموسة للالتزام باحكام القرارات السالفة الذكر فيما يتعلق ببورتوريكو ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، نقل كافة السلطات الى شعب الاقليم المذكور ، وتحث على اتخاذ التدابير الفعالة في هذا الاتجاه وبدون مزيد من التأخير ؛

" ٣ — تعلن ان اية تدابير من هذا القبيل او مشاورات مقترحة تجرى في بورتوريكو يجب ان تنفذ او تجرى في حالة من المساواة السياسية التامة وعلى اساس الاعتراف الصريح والمسبق بسيادة الشعب البورتوريكي ؛

" ٤ — تدين الملاحقات والمضايقات والتدابير القمعية التي تتعرض لها المنظمات والافراد المكافحين في سبيل استقلال شعب بورتوريكو وتقرير مصيره ، وتهيب من استصوابها لان تأذن السلطات المسؤولة لبعثة لتقصي الحقائق تابعة للجنة الخاصة بدخول بورتوريكو بقصد جمع كافة البيانات ذات الصلة ، ومنها بوجه خاص المعلومات المتعلقة بهذه الملاحقات والمضايقات ؛

Digitized by UNOG Library

" ٥ - تحث مرة أخرى على الافراج فورا وبلا قيد أو شرط عن السجناء البروتوريكيين الأربعة الذين مضى عليهم في سجون الولايات المتحدة مدة تزيد عن ربع قرن ؛

" ٦ - تطالب بأن تنهي القوات المسلحة للولايات المتحدة بصورة دائمة عملياتها في بلدية جزيرة فييكيس ، فتفسح المجال بذلك لشعب الجزيرة للعيش بسلام في أرضه وللاستمتاع التام بنتائج استغلال الموارد الطبيعية لمنفعته في بر بلدية الجزيرة وبحرها ؛

" ٧ - تؤكد حق شعب بورتوريكو في التمتع الكامل بالثروة الواقعة في رصيفها القاري وفي منطقتها الاقتصادية البحرية وتوصي بأن يحترم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار حقوق السيادة هذه احتراما تاما ؛

" ٨ - تقرر ابقاء مسألة بورتوريكو قيد الاستعراض المستمر " .

زاى - مسألة اشتراك حركات التحرير الوطني في أعمال الأمم المتحدة

٧٠ - من بين ما ذكرته اللجنة في تقريرها الذى رفعته الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، فيما يتصل ببرنامج عملها لعام ١٩٧٩ ما يلي :

" ١٥٧ - وانسجاما مع قرار الجمعية العامة المتصل بالموضوع ووفقا لما استقر عليه العرف ، ستدعو اللجنة الخاصة مرة أخرى ممثلي حركات التحرير الوطني المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية للاشتراك كمراقبين في اعمالها المتصلة ببلد كل منهم ... "(١٧) .

٧١ - وأقرت الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والثلاثين ، في الفقرة ٥ من قرارها ٣٣/٤٤ برنامج العمل الذى اعدته اللجنة لعام ١٩٧٩ ، بما في ذلك القرار السالف الذكر .

٧٢ - وفي ضوء ما تقدم ، ومع مراعاة مقررات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، قامت اللجنة الخاصة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وعن طريقها ، بدعوة ممثلي حركات التحرير الوطني المعنية للاشتراك كمراقبين في بحث اللجنة أمر الأقاليم ذات الصلة . وتلبية لهذه الدعوة اشترك ممثلو حركتي تحرير روديسيا الجنوبية وناميبيا في أعمال اللجنة الخاصة المتصلة ببلديهما .

٧٣ - ويتضمن الفصل الثاني (انظر ص ٥٩ أدناه) والمجلد الثاني ، الفصلان الثامن والتاسع من هذا التقرير وصفا لبحث اللجنة الخاصة أمر الاقليمين السالفي الذكر ، بما في ذلك الاشارات الى الجلسات التي أدلى فيها ممثلو حركات التحرير الوطني المعنية ببياناتهم .

٧٤ - واستنادا الى التوصيات الواردة في التقرير الثالث والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1341) ، نظرت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ، في مسألة

---

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ١٥٧ .

Digitized by UNOG Library

اشتراك حركات التحرير الوطني المعنية في اعمال الامم المتحدة ، كما نظرت في الترتيبات التي يجب اتخاذها ، عند الاقتضاء ، للحصول من بعض الافراد ، على المعلومات التي قد تراها ذات اهمية حيوية عند نظرها في جوانب معددة المحالة السائدة في الاقاليم المستعمرة . وفيما يلي نص الفقرة المتصلة بالموضوع من التقرير المذكور :

" ١٣ - لاحظ الفريق العامل ان اللجنة الخاصة ، عملا باحكام قرارات الجمعية العامة ذات العلاقة ووفقا للممارسة المستقرة ، ستواصل ، عندما تنظر في البنود ذات العلاقة في عام ١٩٨٠ ، دعوة ممثلي حركات التحرير الوطني المعنية للمشاركة ، بوصفهم مراقبين ، في مداولاتها التي تتعلق باقطارهم . وفي السياق ذاته ، وافق الفريق العامل على توصية اللجنة الخاصة بأن تواصل هي ايضا ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني المعنية ، عند الاقتضاء ، دعوة الافراد الذين يمكن ان يزودوها بالمعلومات عن بعض النواحي المحددة المحالة في الاقاليم المستعمرة ، التي قد لا يمكنها الحصول عليها بطريقة اخرى . وبناء على ذلك ينبغي للجنة الخاصة ان تدرج ، في الفرع المناسب من تقريرها الى الجمعية العامة توصية بأن تضع الجمعية العامة في اعتبارها الامور المشار اليها اعلاه لدى رصدها المخصصات المالية اللازمة لتغطية انشطة اللجنة خلال عام ١٩٨٠ ".

٧٥ - وفي الجلسة ذاتها ، اقرت اللجنة ، دون اعتراض ، توصيات الفريق العامل المذكورة أعلاه .

حاء - المسائل المتصلة بالاقاليم الصغيرة

٧٦ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، في جلستها ١١٣٥ المعقودة في ٩ شباط/فبراير لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1280) بشأن تنظيم اعمالها ، ان تدرج في جدول اعمالها لهذه الدورة بندا بعنوان " المسائل المتصلة بالاقاليم الصغيرة" وان تنظر في هذا البند في جلساتها العامة وجلسات لجانها الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٧٧ - وحينما اتخذت اللجنة الخاصة هذه المقررات ، اخذت بعين الاعتبار احكام القرار ٣٣/٤٤ الذي تطلب الجمعية العامة في الفقرة ١٢ (د) منه الى اللجنة " ان تواصل ايلاء اهتمام خاص للاقاليم الصغيرة ، بما في ذلك ارسال بعثات زائرة الى تلك الاقاليم حسب مقتضى الحال ، وان توصي الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان هذه الاقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال " . كذلك أولت اللجنة الخاصة الاعتبار اللازم لقرارات الجمعية العامة الاخرى ذات الصلة ، وخاصة تلك التي تتعلق بالاقاليم الصغيرة .

٧٨ - وفي وقت لاحق ، لاحظت اللجنة الخاصة ، لدى اعتمادها مختلف التقارير ذات الصلة الصادرة عن لجنتها الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، ان هذه اللجنة الفرعية قد وضعت في الاعتبار وهي تبحث امر الاقاليم المحددة التي احيل اليها النظر فيها ، احكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، المذكورة اعلاه .

Digitized by UNOG Library

طاء - اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من اجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق

٧٩ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، في جلستها ١١٣٥ المعقودة في ٩ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم اعمالها (A/AC.109/L.1280) ، ان تدرج في جدول اعمالها للدورة الحالية بندا بعنوان " اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من اجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق " وان تنظر فيه في جلساتها العامة وجلسات لجانها الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٨٠ - واسترشدت اللجنة لدى نظرها في هذا البند ، بما يتصل بالموضوع من احكام قرار الجمعية العامة ٢٩١١ (د-٢٧) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ ، الذى اوصت الجمعية العامة في الفقرة ٢ منه " بأن يجرى ، بمناسبة اسبوع التضامن ، عقد الاجتماعات ونشر المواد المناسبة في الصحف واذاعتها من طريق الراديو والتليفزيون ، وتنظيم حملات عامة بغية جمع التبرعات لصندوق مساعدة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصرى ، الذى أنشأته منظمة الوحدة الافريقية " .

٨١ - وفي ضوء ما سلف ، واستنادا الى التوصيات ذات الصلة الصادرة من اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة ، والواردة في تقريرها الخامس بعد المائتين (A/AC.109/L.1288) تم الاضطلاع بسلسلة من الانشطة احتفالا بالاسبوع ، بالتعاون مع ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة وبمساعدة مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة في جميع انحاء العالم .

ياء - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى (١٨)

٨٢ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، في جلستها ١١٣٥ ، المعقودة في ٩ شباط/فبراير لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1280) ، بشأن تنظيم اعمال اللجنة ، ان تدرج في جدول اعمالها للدورة الحالية بندا بعنوان " الاتفاقية الدولية للقضاء طى جميع اشكال التمييز العنصرى " وان تنظر فيه في جلساتها العامة وجلسات اللجنة الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٨٣ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١٦١ المعقودة في ١٦ آب/اغسطس .

٨٤ - وفي تلك الجلسة ، قررت اللجنة الخاصة ، لدى اعتمادها التقرير الثالث والثمانين لفريقها العامل A/AC.109/L.1341 ، واهتماما منها بالمعلومات المطلوبة بمقتضى المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء طى التمييز العنصرى بكافة اشكاله ، ان تأذن لرئيسها باحالة جميع المعلومات ذات الصلة بالموضوع الى لجنة القضاء طى التمييز العنصرى ، وفقا للممارسة القائمة .

---

(١٨) قرار الجمعية العامة ٢١٠٦ الف (د-٢٠) ، المرفق ، المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ .

Digitized by UNOG Library

٨٥ — واشارت اللجنة الخاصة الى اتخاذها التدابير السالفة الذكر المتعلقة بالاتفاقية الى ان جزءا لا يتجزأ من المهمة التي عهدت بها اليها الجمعية العامة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥١٤ (د — ١٥) ، اى العمل من اجل التطبيق الكامل والفورى للاعلان في جميع الاقاليم التي لم تحصل طى استقلالها بعد ، انما هو الدعوة الى تحقيق هذا الهدف " دون اى تمييز بسبب العرق او المعتقد او اللون " . واشارت اللجنة الخاصة كذلك الى ان الجمعية العامة كررت في القرار ٤٤/٣٣ الاعلان من اقتناعها بأن " القضاء الكامل طى التمييز العنصرى والفصل العنصرى وانتهاكات حقوق الانسان الاساسية لشعوب الاقاليم المستعمرة سيتحقق بأقصى سرعة من طريق تنفيذ الاعلان تنفيذا امينا وكاملا " . وترى اللجنة الخاصة ان تنفيذ الاعلان تنفيذا كاملا ، يعني ، بالضرورة ، ممارسة جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية لحق تقرير المصير وجميع حقوق الانسان الاساسية الاخرى .

كاف — العلاقات مع هيئات الأمم المتحدة الاخرى ومع المؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة

١ — مجلس الأمن

٨٦ — طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ١٢ (ب) من قرارها ٤٤/٣٣ الى اللجنة الخاصة " ابداء مقترحات ملموسة يمكن ان تساعد مجلس الأمن في بحث التدابير التي يكون من المناسب اتخاذها بموجب الميثاق ، ازاء التطورات الحاصلة في الاقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين " .

٨٧ — ووفقا لهذا الطلب ، لفتت اللجنة الخاصة انتباه مجلس الأمن الى عدد من مقرراتها المتصلة بالاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي وهي :

المقرر	موضوعه	الوثيقة
الوثيقة الختامية بشأن انهاء استعمار زمبابوى وناميبيا ، المؤرخة في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٧٩	روديسيا الجنوبية (الفرع الاول)	S/13283
الوثيقة الختامية بشأن انهاء استعمار زمبابوى وناميبيا ، المؤرخة في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٧٩	ناميبيا (الفرع الثاني)	A/33/563-S/13321

Digitized by UNOG Library

المقـــرر	موضوعـــه	الوثيقـــة
القرار المؤرخ في ٨ آب/ اغسطس ١٩٧٩	انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبيـــة وناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعـــة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية الى القضاء طى الاستعمـــار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي	S/13493

٨٨ - وترد تفاصيل بحث اللجنة الخاصة للبنود المعنية في الفصلين الثاني والخامس (انظر ص ٥٠ وص ٨٤ أدناه) في المجلد الثاني ، الفصلان الثامن والتاسع من هذا التقرير .

٢ - مجلس الوصـــاية

٨٩ - واصلت اللجنة الخاصة ، خلال السنة ، تتبعها من كثب لأعمال مجلس الوصاية فيما يتعلق بأقليم المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . ويرد عرض بحث اللجنة لهذا الاقليم في المجلد الثالث ، الفصل العشرون من هذا التقرير .

٣ - المجلس الاقتصادى والاجتماعي

٩٠ - فيما يتعلق بنظر اللجنة الخاصة في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدوليـــة المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ، ووفقا لاحكام الفقرة ١٥ من القرار ٣٣/٤١ المتعلق بهذا البند ، اجريت مشاورات خلال السنة بين رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة للنظـــر في " التدابير المناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصـــة . . . في تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع " . وعلاوة طى ذلك ، اشترك رئيس اللجنة الخاصة في نظر المجلس في البند المتصل بالموضوع . ويرد في الفصل السابع من هذا التقرير (أنظر ص ٩٤ أدناه) ، بيان لذلك ، بالاضافة الى بحث اللجنة الخاصة لهذا البند .

٤ - مجلس الامم المتحدة لناميبيا

٩١ - تابعت اللجنة الخاصة ، من كثب ، خلال العام ، بموجب ولايتها الخاصة ، اعمال مجلـــس الامم المتحدة لناميبيا ، وظل اعضاء مكتبي اللجنة والمجلس طى صلة عمل مستمر ووثيقة فيما بينهم . وبالاضافة الى ذلك ، وحسبما جاء في الفصلين الثاني والسابع (أنظر ص ٥٠ وص ٩٤ أدناه) وفي المجلد الثاني ، الفصل التاسع من هذا التقرير اشترك ممثل للمجلس ، هـــو الممثـــل الدائم

Digitized by UNOG Library

اضيانا لدى الامين العام ، في اجتماعات اللجنة الخاصة خارج المقر ، بناء على دعوة اللجنة الخاصة ، وخاطب اللجنة في ٢٣ نيسان/ابريل (A/AC.109/PV.1139) . وادلى رئيس اللجنة الخاصة ، فضلا عن ذلك ، ببيان امام جلسة خاصة عقدها المجلس في ٤ أيار/مايو للاحتفال بالسنة الدولية المتضامن مع شعب ناميبيا (A/AC.131/PV.300) ، ثم في جلسة عقدها المجلس في ٢٣ آب/اغسطس احتفالا بيوم ناميبيا (A/AC.131/SR.301) .

٥ - لجنة حقوق الانسان

٩٢ - تابعت اللجنة الخاصة من كثب مرات اخرى ، خلال العام ، اعمال لجنة حقوق الانسان ، فيما يتعلق بمسألة حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه بالنسبة للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية او الاجنبية ، وبمسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية ، في اى جزء من العالم ، مع الاشارة بشكل خاص الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم غير المستقلة .

٩٣ - ولدى بحث اللجنة الخاصة لمسألة الاقاليم التابعة في الجنوب الافريقي ، اهتمت من كثب على الخصوص بنظر لجنة حقوق الانسان في بند عنوانه " ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان " . وعلاوة على ذلك ، اخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ايضا ، لدى نظرها في مسألة الاقاليم الصغيرة ، التقرير(A/CN.4/1311) الذى قدمه فريق الخبراء العامل المخصص التابع للجنة حقوق الانسان ، بمقتضى قرار اللجنة الخاصة ٦ (د-٣٣) المؤرخ في ٤ اذار/مارس ١٩٧٧ ، والذى يتعلق ، في جملة امور ، بالتطورات المتعلقة بالتمييز العنصرى وتطبيق سياسة الفصل العنصرى في كل من ناميبيا وروديسيا الجنوبية . كما اخذت اللجنة في الحسبان قرار اللجنة ٣ (د-٣٥) المؤرخ في ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٩ وقراريها ٩ (د-٣٥) و ١٠ (د-٣٥) المؤرخين في ٥ آذار/مارس ١٩٧٩ وقرارها ١٢ (د-٣٥) المؤرخ في ٦ اذار/مارس ١٩٧٩ .

٩٤ - ومراعاة للقرار ١٠ (د-٣٥) المشار اليه في الفقرة ٩٣ اعلاه ، الذى طلبت فيه اللجنة ، في جملة امور ، الى هيئات الامم المتحدة المختصة ان تقوم ، من طريق الامين العام ، بتزويدها بمعلومات من التدابير المتعلقة بالاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، المتخذة من قبل الدول القائمة بالادارة فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦٣ ، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، عدم الاخلال بأية تعليمات قد تتلقاها من الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، ان ترجو من الدول القائمة بالادارة ، مواصلة ادراج هذه المعلومات في تقاريرها السنوية المرفوعة الى الامين العام عملا بأحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق .

Digitized by UNOG Library

٦ — اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

٩٥ — واصلت اللجنة الخاصة ايضا ، وهي تأخذ في الاعتبار ردود الفعل التي تتركها سياسات الفصل العنصري على الحالة القائمة في الاقاليم غير المستقلة في الجنوب الافريقي ، ايلاء اهتمام وثيق خلال هذه السنة لأعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وظل اعضاء مكتبي اللجنتين على اتصال وثيق فيما بينهم ، فيما يتعلق بالأمور ذات الاهتمام المشترك . وبالاضافة الى ذلك ، التقى الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الامم المتحدة ، بوصفه الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة ، بيانين في ٢١ اذار/مارس و ٦ نيسان/ابريل ، في جلستين عقدتهما اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري احتفالا باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (A/AC.115/PV.416) وبمناسبة احياء الذكرى العشرين للمؤتمر الافريقي لآزانيا (A/AC.115/SR.419) . وبالاضافة الى ذلك ، قام الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو بتمثيل اللجنة الخاصة في الدورة الاستثنائية للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المعقودة في كينغستون في فترة ما بين ٢٢ و ٢٥ ايار/مايو ، وخاطب اللجنة في ٢٢ ايار/مايو . ثم ادلى رئيس اللجنة الخاصة ببيان ، في ١٥ حزيران/يونيه ، في جلسة استثنائية عقدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح (A/AC.115/PV.432) .

٩٦ — وكما جاء في الفصل الثاني (أنظر س ٥٩ أدناه) وفي المجلد الثاني ، الفصلان الثامن والتاسع من هذا التقرير ، اشترك احد نواب رئيس اللجنة الخاصة ، هو السيد س. أ. شارل ، الممثل الدائم لهايتي لدى الامم المتحدة ، بناء على دعوة اللجنة الخاصة ، في جلسات عقدتها خارج المقر ، وخاطب هذه اللجنة في ٢٣ نيسان/ابريل (A/AC.109/PV.1139) .

٩٧ — وفيما يتعلق بدعوة موجهة من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، من اجل الاشتراك في حلقة دراسية دولية من الاطفال الناضجين للفصل العنصري ، كان يزمع عقدها في باريس تحت رعاية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، من ١٨ الى ٢٠ حزيران/يونيه ، قام ممثل سيراليون بتمثيل اللجنة الخاصة في تلك المناسبة ، وفي الجلسة ١١٤٧ ، المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ، قدم ممثل سيراليون بيانا عن انشطة الحلقة الدراسية المتصلة بالموضوع (A/AC.109/PV.1147) .

٩٨ — وظل التعاون قائما بين اللجنة الخاصة واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا خلال هذا العام ، تيسيرا لاعمالها جميعا ، وبغية ضمان تمثيل منسق في الاجتماعات التي تعقدها المنظمات غير الحكومية (انظر الفقرات ١٠٦ الى ١١٤ ادناه) .

٧ — لجنة القضاء على التمييز العنصري

٩٩ — اتخذت اللجنة الخاصة في جلستيها ١١٣٥ و ١١٦١ المعقودتين في ٩ شباط/فبراير وفي ١٦ آب/اغسطس ، مقررات تتعلق بالاحكام المتصلة بالموضوع من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ، وذلك في ضوء الطلبات التي وجهتها اليها لجنة القضاء على التمييز العنصري (انظر الفقرات من ٨٢ الى ٨٥ اعلاه) .

Digitized by UNOG Library

٨ - الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية بالامم المتحدة

١٠٠ - وفقا للمطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، واصلت اللجنة الخاصة نظرها في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان . واجرت اللجنة في الاطار ذاته ، من طريق لجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة ، مشاورات خلال السنة مع مسؤولي عدة منظمات . ويرد بيان لهذه المشاورات ولنظر اللجنة الخاصة في المسألة في الفصل السابع من هذا التقرير (أنظر ص ٤٠ أدناه) .

١٠١ - واتخذت اللجنة الخاصة كذلك ، خلال العام ، عددا من القرارات الاخرى بشأن مساعدة شعوب الاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي . وترد هذه القرارات في المجلد الثاني ، الفصلان الثامن والتاسع من التقرير الحالي .

لام - التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية

١٠٢ - وقامت اللجنة الخاصة ، كما فعلت في السنوات السابقة ، آخذة في الاعتبار قرارها السابق القاضي بأن تبقى على اتصال منتظم مع منظمة الوحدة الافريقية لكي تساعد في انجاز الولاية التي عهدت اليها بها الجمعية العامة على نحو فعال ، بمتابعة اعمال تلك المنظمة خلال هذه السنة من كثب ، وظلت على اتصال وثيق بالامانة العامة لتلك المنظمة بشأن الامور التي تهم الطرفين . وعلى وجه الخصوص ، لقيت اللجنة الخاصة ، مرة اخرى ، تعاونا تاما من الامين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الامم المتحدة الذي ساهم ، بناء على الدعوة الدائمة الموجهة اليه من قبل اللجنة الخاصة ، في اعمال اللجنة الخاصة ولجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة . وخلال الجلسات التي عقدتها اللجنة الخاصة بالمقر (انظر الفصل الثاني من هذا التقرير) (أنظر ص ٩ أدناه) ، اشترك ايضا ، مساعد الامين التنفيذي للجنة التنسيق من اجل تحرير افريقيا التابع لمنظمة الوحدة الافريقية ، في اعمال اللجنة وخاطب الدورة (A/AC.109/PV.1145) .

١٠٣ - وحضر رئيس اللجنة الخاصة ، مزاولة منه للولاية المسندة اليه وتلبية لدعوة وردت في هذا الصدد ، الدورة الثالثة والثلاثين للجنة التنسيق من اجل تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في دار السلام فيما بين ٢٥ و ٢٩ حزيران/يونيه . ثم اجرى الرئيس مشاورات في دار السلام مع الامين التنفيذي للجنة التنسيق المذكورة ومع ممثلي حركات التحرير الوطني المعنية .

١٠٤ - واشترك الرئيس ايضا ، تلبية لدعوة وردت من منظمة الوحدة الافريقية ووفقا للولاية التي عهدت بها اليه الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، في الدورة العادية الثالثة والثلاثين للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في منروفيا فيما بين ٦ و ٢٠ تموز/يوليه ، وفي الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في مونروفيا فيما بين ١٧ و ٢٠ تموز/يوليه .

Digitized by UNOG Library

١٠٥ - وظلت اللجنة الخاصة ، خلال العام ، على اتصال وثيق أيضا مع منظمة الوحدة الافريقية فيما يخص تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ولغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، وعلى الخصوص القرارات المتعلقة بأمور تتصل بمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة في افريقيا وحركات تحريرها الوطني (أنظر الفصل السابع من هذا التقرير) (أنظر ص ١٩٤ أدناه) .

ميم - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

١٠٦ - تابعت اللجنة الخاصة عن كثب ، آخذة بعين الاعتبار الأحكام المتصلة بالموضوع من قرارى الجمعية العامة ٣٣/٤٤ و ٣٣/٤٥ ، أنشطة المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام الخاص بمجال انهاء الاستعمار . وفيما يلي عرض موجز للاتصالات التي قامت بها اللجنة مع بعض هذه المنظمات .

١ - منظمة التضامن بين الشعوب الافريقية والآسيوية

١٠٧ - قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٣٦ ، المعقودة في ٤ نيسان/ابريل ، قبول دعوة موجهة اليها من منظمة التضامن بين الشعوب الافريقية والآسيوية لتمثيلها في " مؤتمر دولي لمساندة حركات تحرير الجنوب الافريقي والتضامن مع دول المواجهة " ، الذى كان يزمع عقده في لوساكا فيما بين ١٠ و ١٦ نيسان/ابريل ، كما قررت ، طبق اساس مشاورات متصلة بالموضوع ، ان تطلب من ممثلي الكونغو وفيجي تمثيل اللجنة في هذه المناسبة . وفي الجلسة ١١٤٦ ، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ، قدم ممثل الكونغو ، نيابة عن الوفد ، عرضا لأنشطة المؤتمر ذات الصلة (A/AC.109/PV.1146).

٢ - الحركة المناهضة للفصل العنصرى في المملكة المتحدة

١٠٨ - وقررت اللجنة ، في جلستها ١١٦٢ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ، قبول دعوة موجهة اليها من الحركة المناهضة للفصل العنصرى في المملكة المتحدة ، من اجل تمثيل اللجنة في " حلقة دراسية دولية بشأن دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا " ، كان يزمع عقدها في لندن فيما بين ٢ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وفي ضوء المشاورات التي اجريت في الموضوع ، قررت اللجنة الخاصة الرجاء من ممثل بلغاريا ، وهو من نواب رئيس اللجنة الخاصة ، تمثيل اللجنة في هذه المناسبة .

Digitized by UNOG Library

٣ - الاتحاد الدولي للطلاب

١٠٩ - وفيما يتعلق بدعوة موجهة الى اللجنة الخاصة من الاتحاد الدولي للطلاب لتمثيلها في "مؤتمر عالمي للشباب والطلاب معني بكفاح شعوب وشباب وطلاب الجنوب الافريقي" يعقد في باريس فيما بين ١٩ و ٢٣ شباط/فبراير ، بحث الرئيس ، في ١٥ شباط/فبراير ، رسالة اعرب فيها عن تقديره للدعوة .

٤ - مجلس السلام العالمي

١١٠ - دعا مجلس السلام العالمي اللجنة الخاصة ، خلال العام ، الى تمثيلها في دورة من دورات لجنته الرئاسية ، تعقد في براغ فيما بين ٢٥ و ٢٧ نيسان / ابريل ، تخليدا للذكرى الثلاثين للمجلس. ثم دعيت اللجنة الخاصة ايضا الى حلقة دراسية للجنة الخاصة غير الحكومية التابعة لمجلس السلام العالمي المعنية بالشركات عبر الوطنية كانت تعقد في جنيف في يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه .

١١١ - وفيما يتعلق بالدعوة الاولى ، بحث الرئيس ، في ١٠ نيسان/ابريل ، رسالة نيابة عن اللجنة الخاصة اعرب فيها عن تقديرها للدعوة ومساندتها المستمرة لأنشطة مجلس السلام العالمي في ميدان انهاء الاستعمار .

١١٢ - وفيما يخص الدعوة الثانية ، قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٤٦ المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه قبول الدعوة كما قررت ، في جلستها ١١٤٧ ، المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ، ان ترجو من الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الامم المتحدة تمثيل اللجنة في هذه المناسبة . وبعدئذ ، قررت اللجنة ، آخذة في الاعتبار القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والذي يقضي بأن تقبل دعوة مماثلة من مجلس السلام العالمي ، ان ترجو من ممثل هذه اللجنة ، ان هي وافقت على ذلك ، متابعة الاعمال ذات الصلة نيابة عن اللجنة الخاصة ايضا .

٥ - منظمات أخرى

١١٣ - في الجلسة ١١٣٥ ، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ، استرعى الرئيس الانتباه الى دعوة موجهة من "لجنة دولية لتحري جرائم نظامي العنصرية والفصل العنصري في الجنوب الافريقي" الى اللجنة الخاصة لتمثيلها في الدورة الاولى للجنة المذكورة ، التي كان يزمع عقدها في بروكسل فيما بين ٩ و ١١ شباط/فبراير ، وقررت اللجنة الخاصة ، نظرا لان اللجنة كانت قد بدأت لتوها اعمالها لتلك السنة فانها قررت ، آخذة في الاعتبار قرار اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، قبول دعوة مماثلة ، ان ترجو من ممثل تلك اللجنة ، بموافقتها ، ان يمثل اللجنة في تلك المناسبة .

١١٤ - وتلقت اللجنة الخاصة ايضا دعوة من حركة الشبان الافارقة للاشتراك، في مؤتمرها العام الخامس الذي كان يزمع عقده في برازافيل فيما بين ٩ و ١٤ آب/اغسطس. وقررت اللجنة ، في جلستها ١١٤٨ ، المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه ، قبول الدعوة مبدئيا واذنت لرئيسها باتخاذ التدابير الملائمة على اساس مشاوراته مع الاعضاء . وعملا بهذا القرار ، بحث الرئيس ، في ٨ آب/اغسطس ، رسالة الى المؤتمر يعرب فيها عن تقدير اللجنة للدعوة وللجهود المبذولة من المؤتمر ، دعما لاهداف الامم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار .

Digitized by UNOG Library

نون - النظر في المسائل الأخرى

١ - المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل الأخرى ذات الصلة

١١٥ - عملا بالأحكام ذات الصلة من القرار ٣٣/٣٧ ، واصلت اللجنة الخاصة بحثها للبند المذكور أعلاه . ويرد بيان بنظر اللجنة في هذا البند في المجلد الرابع ، الفصل الثالث والثلاثون من هذا التقرير .

٢ - أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغير الاقتصادية ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

١١٦ - تابعت اللجنة الخاصة دراستها للبند أعلاه ، وفقا للفقرة ٢٣ من القرار ٣٣/٤٠ . ويرد عرض لنظر اللجنة في هذا البند في الفصل الخامس من هذا التقرير (أنظر ص ٨٤ أدناه) .

٣ - الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١١٧ - تابعت اللجنة الخاصة دراستها للبند أعلاه ، حسبما ورد في برنامج عملها لعام ١٩٧٩[١٩] الذي وافقت عليه الجمعية العامة في الفقرة ٥ من القرار ٣٣/٤٤ . ويرد عرض لنظر اللجنة في هذا البند في الفصل السادس من هذا التقرير (أنظر ص ١٠١ أدناه) .

٤ - امتثال الدول الأعضاء للاعلان وللقرارات الأخرى المتعلقة بمسألة انهاء الاستعمار

١١٨ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٣٥ المعقودة في ٩ شباط/فبراير

---

(١٩) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ١٥٩ .

Digitized by UNOG Library

لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمال اللجنة (A/AC.109/L.1280) ، أن ترجو من الهيئات المعنية أن البند المذكور أعلاه بعين الاعتبار لدى اضطلاعها بالمهام الموكولة اليها من قبل اللجنة .

١١٩ ـ وتبعا لذلك ، أخذت الهيئات الفرعية ذلك القرار بعين الاعتبار لدى دراستها للبنود التي أحيلت اليها للنظر فيها . وكذلك أخذت اللجنة الخاصة هذا القرار في اعتبارها عند نظرها في بعض البنود المحددة في جلساتها العامة .

٥ ـ الموعد النهائي لنيل الأقاليم الاستقلال

١٢٠ ـ ذكرت اللجنة الخاصة ، فيما ذكرت ، في تقريرها الذى رفعته الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين بصدد برنامج عملها لعام ١٩٧٩ ، ما يلي :

" ١٥٨ ـ تمشيا مع الرسم السريع للعملية [illegible] في اللجنة الخاصة ، كما رأت ، ملائما ومناسبا ، بتحديد موعد نهائي لنيل كل اقليم استقلاله وفقا لرغبات السكان ولأحكام الاعلان . . . "(٢٠) .

١٢١ ـ وأقرت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، في الفقرة ٥ من القرار ٣٣/٤٤ ، برنامج العمل الذى وضعته اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٩ ، بما في ذلك قرار اللجنة الوارد نصه أعلاه .

١٢٢ ـ ولفتت اللجنة الخاصة لدى اعتمادها ، في جلستها ١١٣٥ المعقودة في ٩ شباط/فبراير ، الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمال اللجنة ، ولدى طلبها الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها ، نظر تلك اللجنة الفرعية الى المقرر المذكور أعلاه . وتبعا لذلك أخذت اللجنة الفرعية ذلك المقرر باعتبارها عند دراستها لكل من الأقاليم المحالة اليها للنظر فيها . كذلك أخذت اللجنة في الاعتبار المقرر المذكور أعلاه عند بحثها ، في جلساتها العامة أمر كل اقليم .

٦ ـ مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر

١٢٣ ـ ذكرت اللجنة الخاصة ، فيما ذكرت ، في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، بصدد برنامج عملها لعام ١٩٧٩ ما يلي :

" . . . وبالصدد ذاته ، أخذت اللجنة في اعتبارها أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د ـ ١٦) والفقرة ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د ـ ٢٥) ، الذى أذنت به الجمعية للجنة الخاصة بالاجتماع خارج مقر الأمم المتحدة كلما وحيثما اقتضت الضرورة عقد مثل هذه الاجتماعات لكي تضطلع بوظائفها بصورة فعالة ، وبعد أن درست اللجنة هذا الموضوع ، قررت ، وهي تضع نصب عينيها النتائج البناءة التي نجمت عن عقد الاجتماعات خارج مقر الأمم المتحدة في السنوات الماضية ، أن تنتهي الى الجمعية العامة أنها قد تنظر في أمر عقد سلسلة من الاجتماعات خارج مقر الأمم المتحدة خلال عام ١٩٧٩ ، وأن توصي ، بأن تأخذ الجمعية العامة ذلك الاحتمال بعين الاعتبار لدى رصدها المخصصات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام . "(٢١)

---

(٢٠) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥٨ .

(٢١) المرجع نفسه ، الفقرة ١٦٤ .

Digitized by UNOG Library

١٢٤ — وأقرت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، في الفقرة ٥ من القرار ٣٣/٤٤ ، برنامج العمل الذى وضعته اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٩ ، بما في ذلك القرار الوارد نصه أعلاه .

١٢٥ — وقررت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٥ المعقودة في ٩ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1280) ، أن تتناول مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر بوصفهـا بندا مستقلا وأن تحيلها الى فريقها العامل للنظر فيها واعداد التوصيات اللازمة بشأنها .

١٢٦ — وقررت اللجنة ، في جلستها ١١٣٦ ، المعقودة في ٤ نيسان/ابريل ، لدى اعتمادها التقرير الثاني والثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1290) ، عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر في عام ١٩٧٩ ، وقبول الدعوة الموجهة اليها من حكومة يوغوسلافيا لعقد اجتماعات في بلغراد (A/AC.109/577) ومما أشير اليه في الفقرة ٢ من التقرير . ويرد عرض لاجتماعات بلغراد في الفصل الثاني من هذا التقرير (أنظر ص ٩ ٥ أدناه) .

١٢٧ — ومراعاة لبرنامج عملها لعام ١٩٨٠ ، أجرت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ آب/أغسطس مزيدا من النظر ، في مسألة عقد اجتماعات خارج المقر ، وذلك على أساس التوصيات الواردة في التقرير الثالث والثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1341) . وفي الجلسة ذاتها ، قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، أن تدرج في القسم المناسب من تقريرها الى الجمعية العامة ، أولا ، بيانا يفيد بأنها قد تنظر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج مقر الأمم المتحدة خلال عام ١٩٨٠ ، وثانيا ، توصية للجمعية العامة بأن تأخذ مثل هذا الاحتمال بعين الاعتبار لدى رصدها المخصصات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام (انظر الفقرة ١٦٣ أدناه) .

٧ — تعاون الدول القائمة بالادارة ومشاركتها في أعمال اللجنة الخاصة

١٢٨ — استمرت حكومة استراليا ، بحكم عضويتها في اللجنة الخاصة ، في المشاركة ، بنشاط ، في نظر اللجنة في حالة الأقاليم التي تقوم استراليا بادارتها . ويرد بيان ذلك في المجلد الثالث ، الفصل الرابع عشر من هذا التقرير .

١٢٩ — وامتثالا لأحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، شاركت حكومات كل من البرتغال ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، في أعمال اللجنة الخاصة عند بحثها مسألة الأقاليم الواقعة تحت ادارة كل منها ، كما يتجلى ذلك في فصول هذا التقرير ذات الصلة بالموضوع (أنظر المجلدات الثاني الى الرابع ، الفصول الثامن والحادى عشر والثاني عشر والرابع عشر الى التاسع عشر والحادى والعشرون الى السابع والعشرين والحادى والثلاثون) .

١٣٠ — ويرد في الفصل الرابع من هذا التقرير (أنظر ص ٧٧ أدناه) ، وصف للتعاون بين الدول القائمة بالادارة واللجنة الخاصة فيما يتعلق بمسألة ارسال بعثات زائرة للأقاليم المعنية .

Digitized by UNOG Library

٨ ـ خطة المؤتمـــرات

١٣١ ـ قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٣٥ ، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1280 و Add.1) أن تتناول ، بصـــورة مستقلة ، بندا بعنوان " خطة المؤتمرات " .

١٣٢ ـ واسترشدت اللجنة الخاصة ، عند نظرها في هذا البند ، بأحكام قرارات الجمعية العامـة المتصلة بالموضوع ، وعلى الخصوص القرارات ٣٢/٧١ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٣/٥٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . وباعادة تأكيدها لبرنامج عملها وفقا لذلك ، واجراء مشاورات مستفيضة والعمل في دورات رسمية ، تمكنت اللجنة من اختصار عدد اجتماعاتها الى حد كبير والانتهاء من أعمال السنة في الموعد المضروب .

١٣٣ ـ وقررت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦١ ، المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ، لدى اعتمادها التقرير الثالث والثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1341) ، وبغية التقليل من الخسارة الناجمة عن الغاء اجتماعات مقررة وفي ضوء الخبرة التي اكتسبتها خلال العام وفي الدورات السابقة ، وكذلك على أساس حجم العمل المحتمل لعام ١٩٨٠ ، أن تعقد دورتين خلال عام ١٩٨٠ ، تمتد أولاهما من الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير الى الأسبوع الثاني من تموز/يوليه ، وتمتد الثانية مـــن الأسبوع الأول حتى الأسبوع الثالث من آب/أغسطس . وكانت اللجنة تدرك ، عند اتخاذها القـرار السالف الذكر ، أن البرنامج المقترح لا يحول دون عقد اجتماعات طارئة خارج هاتين الدورتين ، اذا اقتضت التطورات ذلك . وعلاوة على ذلك ، فسوف تشمل الدورة الأولى ما تقرر اللجنة عقـده من اجتماعات خارج مقر الأمم المتحدة خلال عام ١٩٨٠ (انظر الفقرة ١٢٧ أعلاه) . وكان مـن المفهوم أيضا أن اللجنة قد تعيد النظر في برنامج اجتماعاتها لعام ١٩٨٠ ، في وقت مبكر من ذلك العام ، في حالة حدوث أية تطورات قد تؤثر في برنامج عملها .

١٣٤ ـ أما فيما يتعلق ببرنامج اجتماعات اللجنة الخاصة لعام ١٩٨١ ، فقد تم الاتفاق على أن تضع اللجنة برنامجـــا مماثلا للبرنامج المقترح لعام ١٩٨٠ ، شريطـــة الأخذ بأية توجيهات قـــد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد .

٩ ـ مراقبة الوثائق والحد منها

١٣٥ ـ اتخذت اللجنة الخاصة ، خلال العام ، تدابير أخرى لمراقبة وثائقها والحد منها تمشيـــا مع أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وتشمل هذه التدابير ، في جملة أمور ، تصميم وثائـق اللجنة ، متى اقتضت الحال ذلك ، في شكل مؤقت أو غير رسمي ووضع الترتيبات لأنماط توزيعها .

١٣٦ ـ وقررت اللجنة ، في جلستها ١١٦١ ، المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ، لدى اعتمادهـــا التقرير الثالث والثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1341) ، أن تواصل ، في دورتها القادمـــة ، بحث مسألة اتخاذ مزيد من التدابير من أجل التقليل من وثائقها في ضوء قرارات الجمعية العامـــة ذات الصلة ، مع مراعاة أية اقتراحات محددة قد تتلقاها من الدوائر المختصة التابعة للأمانة العامة .

Digitized by UNOG Library

١٠ - المسائل الأخرى

١٣٧ - وقررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٣٥ ، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمال اللجنة (A/AC.109/L.1280) ، أن ترجو من الهيئات المعنية بأن تراعي ، عند بحثها مسائل أقاليم محددة ، الأحكام ذات الصلة لقرارات الجمعية العامة التالية :

٤٤/٣٣	امتثال الدول الأعضاء للاعلان وللقرارات الأخرى المتعلقة بمسألة انهاء الاستعمار
٤٣/٣٣	التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
٤٢/٣٣	برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي
٢٣/٣٣	ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان
٢٤/٣٣	ما للاعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال
٢٧/٣٣	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية
٤٨/٣٣	التنمية الاجتماعية في العالم
٥٥/٣٣	خطة المؤتمرات
٥٦/٣٣	مراقبة الوثائق والحد منها
٦١/٣٣	تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٩/٣٢ بشأن توقيع وتصديق البروتوكول الاضافي الثاني لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)
٧٣/٣٣	اعلان خاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم
٧٥/٣٣	تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
٩١/٣٣ واو	نزع السلاح العام الكامل (عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر)

Digitized by UNOG Library

٣٣/٩٨	تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى
٣٣/٩٩	المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى
٣٣/١٠٠	نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى
٣٣/١٠٢	تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى
٣٣/١٠٣	حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها
٣٣/١٥٢	تقديم المساعدة الى أنتيغوا ، وسان كيتس ـ نيفيس ـ أنغيلا ، وسانت لوسيا ، وسان فنسنت
٣٣/١٦٩	حماية حقوق الانسان للمقبوض عليهم أو المعتقلين من ذوى النشاط النقابي العمالي
٣٣/١٨٣ ألف	سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا الى سين
٣٣/١٩٣	الأعمال التحضيرية لاستراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

١٣٨ ـ وقد أخذ هذا القرار بعين الاعتبار أثناء النظر في مسألة أقاليم معينة وفي بنود أخرى وذلك في جلسات اللجنة الفرعية والجلسات العامة على السواء .

سين ـ استعراض الأعمال (٢٢)

١٣٩ ـ رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ، في قرارها ٣٣/٤٤ ، مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د ـ ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار . ورجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أيضا تقديم مقترحات ملموسة يمكن أن تساعد مجلس الأمن لدى نظره في التدابير التي يكون من المناسب اتخاذها بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين . وبالاضافة الى ذلك ، رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مدى التزام الدول الأعضاء بالاعلان وبغيره من القرارات المتصلة

---

(٢٢) يتضمن هذا الفرع استعراضا موجزا للمقررات الرئيسية التي اتخذتها اللجنة الخاصة في دورتها لعام ١٩٧٩ . وتتضمن الفصول ذات العلاقة من هذا التقرير عرضا كاملا لهذه المقررات وغيرها . وترد الآراء والتحفظات التي أبداها مختلف الأعضاء بشأن المسائل المستعرضة في هذا الفرع ، في المحاضر الرسمية التي تضمنت هذه المسائل والتي أشير اليها أيضا في الفصول المذكورة أعلاه .

Digitized by UNOG Library

بانهاء الاستعمار ولا سيما تلك التي تتعلق بناميبيا وروديسيا الجنوبية . وفي القرار نفسه ، رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة مواصلة ايلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة وتوصية الجمعية العامة بأنسب الطرق التي يمكن اتباعها لتمكين سكان هذه الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال . ورجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل السعي الى كسب التأييد من المنظمات القومية والدولية ذات الاهتمام الخاص بموضوع انهاء الاستعمار لتحقيق أهداف الاعلان وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . وفضلا عن ذلك أسندت الجمعية العامة في عدد من القرارات الأخرى الى اللجنة الخاصة ، مهام محددة تتعلق بأقاليم معينة وببنود أخرى من جدول أعمالها .

١٤٠ - وقامت اللجنة الخاصة ، في سياق ما اضطلعت به من أعمال خلال العام ، آخذة بعين الاعتبار الطلبات المحددة الموجهة اليها من الجمعية العامة في قرارها ٣٣/٤٤ باستعراض تنفيذ الاعلان ومختلف قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأقاليم المستعمرة ، ووضعت ، في ضوء التطورات ، توصيات تدعو الى قيام الدول وأجهزة الأمم المتحدة المختصة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، باتخاذ مزيد من التدابير بغية تعجيل انهاء الاستعمار وتقدم السكان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . كما واصلت اللجنة الخاصة وفقا للقرار ٣٣/٤٠ ، دراستها لأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعرقل تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، وللجهود الرامية للقضاء على الاستعمار ، والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي . وعلاوة على ذلك ، واصلت اللجنة في ضوء ما يتصل بالموضوع من أحكام القرارين ٣٣/٤٤ و ٣٣/٣٣ نظرها في الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تعرقل تنفيذ الاعلان وتتعارض مع أحكام قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . كما واصلت اللجنة ، وفقا لأحكام القرار ٣٣/٤١ ، المتصلة بالموضوع ، دراستها لتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان . وواصلت اللجنة أيضا ، آخذة في الحسبان أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بحثها لمسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم ومسألة التعريف بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . وأخيرا اضطلعت اللجنة بعدد من المهام المحددة الأخرى التي أوكلتها اليها الجمعية العامة في مختلف القرارات كما اضطلعت بمهام أخرى ترتبت على مقررات سابقة اتخذتها اللجنة نفسها .

١٤١ - وحسبما توقعته اللجنة الخاصة في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، وفي سياق القرارين ١٦٥٤ (د - ١٦) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) اللذين أذنت لها الجمعية بموجبهما ، في جملة أمور ، بأن تجتمع خارج مقر الأمم المتحدة متى وحيثما قد تلزم هذه الاجتماعات من أجل مزاولتها لوظائفها بفعالية ، عقدت اللجنة اجتماعات في بلغراد ، بناء على دعوة حكومة يوغوسلافيا ، في شهر نيسان/ابريل للنظر في مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا . وكما يتجلى أدناه ، فان دورة بلغراد ، التي حضرها ممثلو حركات التحرير الوطني للأقاليم ، والدول المعنية القائمة بالادارة ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، قد ثبت أنها جد بناءة ليس فقط من حيث منجزاتها وانما أيضا في النطاق الأوسع لجهود المجتمع الدولي عامة في سبيل تعزيز عملية انهاء الاستعمار .

Digitized by UNOG Library

١٤٢ — وأولت اللجنة الخاصة ، كما فعلت في الأعوام السابقة ، اهتماما كبيرا للأوضاع السائدة في الأقاليم المستعمرة الصغيرة . وقد استطاعت اللجنة ، كما هو مبين أدناه في عرض موجز لنتائج نظرها في هذه البنود ، أن تقدم توصيات بشأن معظمها ، أما فيما يتعلق بالبنود الباقية فقد قررت أن تحيل الى الجمعية العامة من المعلومات ما يسهل على الجمعية العامة النظر فيها في دورتها الرابعة والثلاثين .

١٤٣ — وتمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة المتصل بالموضوع ، ووفقا لما استقر عليه العرف ، قامت اللجنة الخاصة مرة أخرى ، متشاورة مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمة للاشتراك ، كمراقبين ، كل في الأعمال المتعلقة ببلده . وبهذا حصلت اللجنة مرة أخرى على معلومات قيمة بفضل مشاركة ممثلي حركة تحرير زمبابوى في أعمالها لدى نظرها في مسألة روديسيا الجنوبية ، وكذلك بفضل مشاركة ممثلي حركة التحرير الوطني لناميبيا ، في أعمال اللجنة لدى نظرها في مسألة هذا الاقليم .

١٤٤ — وفيما يتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية ، أكدت اللجنة الخاصة من جديد حق شعب الاقليم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وشرعية كفاحه كي يضمن ، بكل الوسائل المتاحة ، التمتع بذلك الحق . وأكدت أيضا من جديد المبدأ القائل بعدم اعلان الاستقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية في زمبابوى وأن أى تسوية ، فيما يتعلق بمستقبل الاقليم ، ينبغي أن تتحقق بمشاركة الجبهة الوطنية مشاركة تامة في ذلك ، ووفقا للآمال الحقيقية لشعب زمبابوى . وأدانت اللجنة مناورات نظام الأقلية غير الشرعي الرامية الى الاحتفاظ بالسلطة ورفضت تسوية ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ الداخلية المزعومة . وأدانت بقوة الدستور غير الشرعي والانتخابات الزائفة التي أجريت في ظل هذا الدستور وطلبت الى جميع الدول عدم الاعتراف بأى حكومة أغلبية مزعومة تتمخض عنها هذه الانتخابات . وطلبت اللجنة ، واضعة في اعتبارها أن حكومة المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، تقع على عاتقها المسؤولية بالدرجة الأولى عن انهاء الحالة الحرجة السائدة في الاقليم ، الى هذه الحكومة أن تتخذ كافة التدابير الفعالة لتمكين شعب زمبابوى من نيل الاستقلال وألا تمنح النظام غير الشرعي أى سلطات أو صفات سيادة . وبالاضافة الى ذلك ، أدانت اللجنة الحرب القمعية المستمرة والتدابير الجائرة المكثفة المتخذة ضد شعب زمبابوى من قبل نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي ، وكذلك أعماله العدوانية وتهديداته المتكررة ضد الدول المجاورة . وأدانت أيضا الحكومات ، لا سيما حكومة جنوب افريقيا ، التي تواصل دعم النظام مخالفة بذلك قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة . وعلاوة على ذلك ، رجت اللجنة من جميع الدول ممارسة الضغط بكافة الوسائل من أجل انهاء جميع التدابير القمعية المتخذة ضد شعب زمبابوى ، والعمل على الافراج ، دون قيد أو شرط ، عن كافة السجناء والمعتقلين السياسيين ، وازالة كافة القيود المفروضة على النشاط السياسي ، وقيام حرية ديمقراطية تامة ومساواة في الحقوق السياسية والوقف الفورى لكافة الأعمال العدوانية والتهديدات ضد الدول المجاورة . وفي معرض ادانتها للدول التي تسمح بتجنيد وتدريب مرتزقة في أراضيها من أجل روديسيا الجنوبية أو تشجع ذلك ، رجت اللجنة من الدول المعنية اتخاذ كافة التدابير اللازمة والفعالة لمنع هذه الأنشطة . ورجت أيضا من جميع الدول تقديم مساعدات مادية فورية وكبيرة لحكومات انغولا ، وبوتسوانا ، وزامبيا ، وموزامبيق ، لتمكين تلك الحكومات من تقوية قدرتها الدفاعية من أجل صون سيادتها وسلامتها الاقليمية على نحو فعال . ورجت اللجنة كذلك من جميع الدول أن تقوم ، مباشرة وفي اطار الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات الداخلة في

Digitized by UNOG Library

منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك عن طريق شتى البرامج داخل منظومة الأمم المتحدة ، بمساعدة حكومات أنغولا ، وبوتسوانا ، وزامبيا ، وموزامبيق ، على التغلب على أية مصاعب اقتصادية ناجمة عن تطبيق هذه الجزاءات وعن خسارة وتدمير الممتلكات من جراء الأعمال العدوانية التي يرتكبها النظام غير الشرعي . كما رجت اللجنة من جميع الدول ، أن تقوم ، مباشرة وعن طريق أعمالها في الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات والهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية ، وشتى البرامج داخل الأمم المتحدة ، بتقديم أقصى ما يمكن من المساعدة ، بالتشاور مع الحكومات المعنية وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، الى اللاجئين الزمبابويين في البلدان الافريقية والى حركة التحرير الوطني لزمبابوى من أجل تمكينها من تلبية احتياجات الشعب في المناطق المحررة من الاقليم .

١٤٥ — وفيما يتعلق بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على النظام غير الشرعي ، أعربت اللجنة الخاصة عن انزعاجها الشديد لما ورد من أنباء عن انتهاكات واسعة الانتشار لهذه الجزاءات وأدانت بقوة سياسات الحكومات ، وخاصة حكومة جنوب افريقيا ، التي تواصل التعاون مع النظام غير الشرعي . وأعربت أيضا عن قلقها العميق لأن التدابير التي وافق عليها مجلس الأمن قد عجزت حتى الآن عن انهاء النظام غير الشرعي وكررت الاعراب عن اقتناعها بأنه لن يتسنى للجزاءات أن تنهي النظام المذكور ما لم تكن شاملة والزامية وتخضع لاشراف دقيق ، وما لم تتخذ تدابير ضد الدول التي تنتهكها . وفي هذا المضمار ، أعربت عن قلقها ازاء التحركات الجارية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لرفع الجزاءات ، انتهاكا لمقررات مجلس الأمن . وفي ضوء ما سلف ذكره ، أدانت اللجنة كافة انتهاكات الجزاءات كما أدانت استمرار تقاعس بعض الدول في تطبيق هذه الجزاءات تطبيقا حازما ، باعتبار هذا التقاعس أمرا منافيا للالتزامات المترتبة على تلك الدول بموجب الفقرة ٥ من المادة ٢ ، والمادة ٢٥ من الميثاق . ورجت اللجنة من الحكومات المعنية القيام بما يلي : اتخاذ التدابير اللازمة لضمان امتثال جميع الافراد والجمعيات والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امتثالا دقيقا للجزاءات ؛ واتخاذ خطوات فعالة لمنع الخاضعين لولايتها من أفراد وجماعات من الهجرة الى روديسيا الجنوبية أو لثنيهم عن ذلك ؛ ووقف أى تدبير قد يكون من شأنه اضفاء أى مظهر من مظاهر الشرعية على النظام غير الشرعي ؛ والغاء صلاحية جوازات السفر وغيرها من الوثائق اللازمة للسفر الى الاقليم ؛ واتخاذ كافة التدابير الفعالة ضد الشركات والوكالات الدولية التي تزود النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية بالنفط والمنتجات النفطية . كذلك ، رأت اللجنة أن من المحتم توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي لتشمل كافة التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وكررت رجاءها بأن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ التدابير اللازمة في ذلك الشأن على سبيل الاستعجال . وأخيرا ، رحبت بالقرار الذى اتخذته حكومة ايران في هذا الصدد ، فرجت من مجلس الأمن أن ينظر في مسألة فرض الزامي على امداد جنوب افريقيا بالنفط والمنتجات النفطية نظرا لأن هذه المنتجات تنقل من جنوب افريقيا الى روديسيا الجنوبية .

١٤٦ — وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، التي نظرت فيها اللجنة الخاصة مرة أخرى في اطار تنفيذ الاعلان ، لاحظت اللجنة أن الحالة في ناميبيا قد ظلت تتفاقم بسرعة ، رغم المساعي النشطة والمكثفة جدا التي تقوم بها الهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة من أجل وضع حد للاحتلال غير الشرعي ، واراقة الدماء ، والطغيان ، المفروضة على الشعب الناميبي من قبل جنوب افريقيا ، ويرجع هذا التفاقم في المقام الأول الى تمنت نظام بريتوريا ومناوراته وأساليبه التأخيرية . ورأت اللجنة أن من المحتم

Digitized by UNOG Library

أكثر من أى وقت مضى أن تؤكد الأمم المتحدة من جديد مسؤوليتها في هذا الصدد وأن تتخذ خطوات عاجلة لحمل نظام الأقليـة على الامتثال لقراراتها بغية تمكين الشعب الناميبي ، تحت قيادة منظمة سوابو ، من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، بدون مزيد من التأخـير. وأدانت اللجنة بقوة ، آخذة في الحسبان ما سلف ذكره ، احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي المستمر للاقليم ، وقمعها الوحشي للشعب الناميبي وانتهاكها المتواصل لحقوق الانسان الخاصة بهـم ، وأيضا جهودها الرامية الى تحطيم الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا . وعلاوة على ذلـك ، أكدت اللجنة أيضا من جديد ، عند تأكيدها مرة أخرى بأن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا ، حق شعب الاقليم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا موحدة. وشرعية كفاحه بجميع الوسائل المتاحة له ضد الاحتلال غير الشرعي لبلده . وأدانت اللجنة أيضـا جنوب افريقيا لاجرائها الانتخابات المزعومة في ناميبيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ وأعلنـت بطلانها وبطلان أى قرار يقضي بضم خليج والفيس . وطلبت الى جميع الدول عدم الاعتراف بـأى ممثل أو هيئة منشأة نتيجة لهذه الانتخابات ، أو التعاون مع أى نظام عميل قد تفرضه جنوب افريقيـا على السكان الناميبيين . ومراعاة منها للحالة المتردية في الاقليم ، أعادت اللجنة التأكيد بأن الحل السياسي الوحيد لناميبيا يجب أن يكون مبنيا على انهاء الاحتلال من قبل جنوب افريقيا وعلى الممارسة الحرة لجميع الناميبيين لحقهم في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا موحدة. ولهذه الغايـة ، أكدت اللجنة مرة أخرى ضرورة اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة في الاقلـيم بأسره . وشددت اللجنة أيضا على وجوب دخول جنوب افريقيا مع منظمة سوابو باعتبارها الممثـل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا في أية مفاوضات ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، مؤدية الى الاستقلال ، ووجوب استهداف هذه المفاوضات للغرض الوحيد المتمثل في تحديد كيفية نقل السلطة الى الشعب. وفي هذا الصدد ، طالبت اللجنة جنوب افريقيا بالافراج عن جميع السجناء السياسيين الناميبيـين وضمان العودة بسلام لجميع الناميبيين المنفيين حاليا . وأكدت من جديد أن حركة التحريـر الوطني لناميبيا ، وهي منظمة سوابو ، هي الممثل الوحيد الحقيقي للشعب الناميبي وناشدت جميع الدول الأعضاء منح هذه المنظمة كل ما يلزم من دعم ومساعدة في كفاحها في سبيل الاستقلال والوحدة الوطنية في ناميبيا حرة . وأدانت اللجنة أيضا بقوة جنوب افريقيا نظرا لتعزيز قوتها العسكرية نـي ناميبيا وتجنيدها وتدريبها للناميبيين من اجل الانخراط في جيوش قبلية ، واستخدامها غير الشرعـي لناميبيا للقيام بأعمال عدوانية ضد بلدان افريقية مستقلة واكراهها المستمر للناميبيين على الرحيل من الحدود الشمالية للاقليم ، لأغراض عسكرية . وفي هذا الصدد ، أدانت اللجنة ، آخذة في الاعتبار مقرر مجلس الأمن القاضي بحظر تصدير الأسلحة الى جنوب افريقيا ، التعاون العسكرى المستمر بين جنوب افريقيا وبعض الدول الغربية وغيرها ، ورجت الانهاء الفورى لهذا التعاون . كما أنهـا أعربت عن بالغ قلقها ازاء استمرار تعاون هذه الدول مع جنوب افريقيا في الميدان النووى . وبالاضافة الى ذلك ، طالبت اللجنة الدول التي مازالت شركاتها عبر الوطنية تستغل وتنهب موارد ناميبيـا البشرية والطبيعية أن تمتثل لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، عن طريق سحبها الفورى لجميع الاستثمارات من الاقليم وعلى العموم بوضع حد لتعاونها مع ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية . ونظـرا لتزايد التجاء جنوب افريقيا الى القوة لادامة سيطرتها غير الشرعية ، ورفضها الامتثال لقرار مجلـس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) وأعمالها العدوانية المتكررة ضد الدول المجاورة ، أوصت اللجنة مجلس الأمن

Digitized by UNOG Library

بأن ينظر في اتخاذ تدابير فعالة ، ، بما في ذلك الجزاءات المنصوص عليها بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ولا سيما فرض جزاءات اقتصادية شاملة ، بما في ذلك فرض حظر للتجارة والنفط وحظر شامل للأسلحة ، بغية ضمان اذعان جنوب افريقيا السريع لمقررات مجلس الأمن . وأخيرا أكدت اللجنة من جديد ، وعيا منها لولاية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة للاقليم حتى نيله الاستقلال ، مساندتها لأنشطة المجلس وأيدت السياسات والبرامج التي حددها هذا الأخير بالتعاون مع منظمة سوابو ، من أجل تشجيع تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعب الناميبي . وفي هذا الصدد ، طلبت الى جميع الدول أن تواصل دعمها لجميع برامج المساعدة التي يستفيد منها الناميبيون المنفيون واعدادهم للخدمة في ناميبيا حرة ومستقلة استقلالا حقيقيا .

١٤٧ — وكما جاء في الفصول ذات الصلة من هذا التقرير ، واصلت اللجنة الخاصة أيضا ، خلال العام ، دراستها لمسألة انهاء استعمار الأقاليم الأخرى ، وأقرت مرة أخرى ، عددا من التوصيات والمقترحات الملموسة فيما يتعلق بأقاليم معينة . وأكدت اللجنة من جديد ، في هذا السياق اقتناعها بأن مسائل حجم الأقلية أو الأزمة الجغرافية أو محدودية الموارد ينبغي ألا تؤثر بأى وجه من الوجوه على حق سكان تلك الأقاليم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان . وقد تعززت قدرة اللجنة خلال العام على المعاونة في تعجيل عملية انهاء الاستعمار في الأقاليم المعنية بفضل استمرار التعاون المقدم الى اللجنة من حكومات استراليا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة ، باعتبارها دولا قائمة بالادارة .

١٤٨ — وفي السياق ذاته ، بحثت اللجنة الخاصة مرة أخرى ، ادراكا من جانب اللجنة الخاصة أهمية الحصول على معلومات مباشرة كافية عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأقاليم المستعمرة والحصول كذلك على معلومات عن آراء وأماني شعوبها ، مسألة ايفاد بعثات زائرة الى تلك الأقاليم . ولدى نظر اللجنة في هذه المسألة كانت تضع في اعتبارها الخاص النتائج البناءة التي أحرزتها بعثات الأمم المتحدة الزائرة السابقة في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الشعوب المستعمرة في بلوغ الأهداف الواردة في الميثاق وفي الاعلان . وكما جاء في فصول هذا التقرير ذات الصلة بالموضوع ، فقد عمدت اللجنة ، بناء على دعوة من الدول المعنية القائمة بالادارة وفقا لقرارات الجمعية العامة ولمقررات اللجنة ذات الصلة بالموضوع الى ارسال بعثات زائرة الى فوام الواقعة تحت ادارة الولايات المتحدة ، كما رحبت بالدعوتين الموجهتين اليها من المملكة المتحدة واستراليا لايفاد بعثات زائرة ، في عام ١٩٨٠ ، الى جزر تركس وكايكوس وجزر كوكس (كيلينغ) ، الواقعة تحت ادارتيهما . وأكدت الحاجة الى مواصلة ارسال بعثات زائرة الى الأقاليم المستعمرة بغية تيسير تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بهذه الأقاليم تنفيذا كاملا وعاجلا وفعالا ، فدعت الدول المعنية القائمة بالادارة الى التعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال . كما رجت اللجنة من الرئيس مواصلة التشاور مع الدول المعنية القائمة بالادارة بغية ضمان ايفاد البعثات الزائرة في وقت مبكر الى الأقاليم الواقعة تحت ادارتها .

١٤٩ — ووفقا لطلب الجمعية العامة ، واصلت اللجنة الخاصة أيضا ، خلال العام ، دراسة مسألة تنفيذ الاعلان من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة . ووضعت اللجنة في اعتبارها ، لدى قيامها بذلك ، الآراء التي أعربت عنها حركات التحرير الوطني للأقاليم المستعمرة في افريقيا والتي شارك ممثلوها بوصفهم مراقبين في أعمال اللجنة كل فيما يتعلق ببلده ،

Digitized by UNOG Library

وكذلك الآراء التي أعربت عنها منظمة الوحدة الافريقية . وأخذت اللجنة أيضا في الحسبان نتائج المشاورات مع الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وغيرهم من كبار موظفيها ، سواء في المقر أو عن طريق ايفاد بعثات الى مقار بعض تلك الوكالات . ولدى استعراض اللجنة الخاصة للمعلومات التي توفرت لديها بهذه الطريقة ، لاحظت بقلق أنه ، رغم ما أحرز من تقدم في اسداء المساعدة الى اللاجئين القادمين من الأقاليم المستعمرة في افريقيا ، فان المساعدات التي قدمتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى الشعوب المعنية وحركات تحريرها الوطني لا تزال غير كافية بالنسبة للحاجات الفعلية . وتبعا لذلك ، أكدت اللجنة من جديد أن اعتراف الأمم المتحدة بمشروعية كفاح الشعوب المستعمرة من أجل تحررها يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام منظومة الأمم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية لشعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني . وفي هذا الصدد ، أعربت عن تقديرها للوكالات المتخصصة والمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة التي استمرت في التعاون بدرجات متفاوتة مع الأمم المتحدة في تنفيذ الاعلان وغيره من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالموضوع . وطلبت الى الوكالات وغيرها من المنظمات المعنية أن تقوم على سبيل الاستعجال بتقديم ومواصلة تقديم كل مساعدة معنوية ومادية ممكنة الى الشعوب المستعمرة في افريقيا التي تكافح في سبيل تحررها . وفي الوقت نفسه ، أوصت اللجنة من جديد بأن تعمد المنظمات المعنية الى اقامة أو توسيع الاتصالات مع الشعوب المستعمرة بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ؛ والى استعراض اجراءاتها المتعلقة بوضع واعداد برامج ومشاريع للمساعدة ؛ والى ادخال مزيد من المرونة في هذه الاجراءات . وفضلا عن ذلك ، طلبت اللجنة الى وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تحجب ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، كل مساعدة عن حكومة جنوب افريقيا وعن النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية حتى يردا الى شعبي ناميبيا وزمبابوى حقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدبير قد ينطوى ضمنا على الاعتراف بمشروعية سيطرة هذين النظامين على الاقليمين . كذلك رجت اللجنة من المؤسسات المعنية تقديم مساعدة كبيرة الى حكومات دول المواجهة دعما لكفاح تحرير شعبي زمبابوى وناميبيا وحركات تحريرهما الوطنيين . وبعد أن لاحظت اللجنة مع الارتياح ، الترتيبات التي اتخذتها عدة وكالات ومنظمات لتمكين ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية من الاشتراك بصفة مراقب في أعمالها المتصلة ببلدانهم ، دعت المؤسسات التي لم تفعل ذلك بعد أن تتخذ الترتيبات اللازمة في ذلك بدون ابطاء . كما أوصت بأن توصي جميع الحكومات بمضاعفة جهودها في الوكالات المتخصصة والمنظمات التي هي أعضاء فيها لضمان التنفيذ الفعال لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع . وحثت اللجنة أيضا الرؤساء التنفيذيين للوكالات والمنظمات المعنية على أن يضعوا ، بالتعاون النشيط مع منظمة الوحدة الافريقية ، اقتراحات محددة للتنفيذ التام لمقررات الأمم المتحدة وتقديم هذه الاقتراحات ، على سبيل الأولوية ، الى مجالس الادارة والهيئات التشريعية التابعة لها وأن يضعوا بوجه خاص برامج محددة لتقديم المساعدة الى شعوب الأقاليم المستعمرة والى حركات تحريرها الوطني .

١٥٠ - وخلال العام المستعرض ، ظلت اللجنة الخاصة تدرس أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعرقل تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي . وفي هذا الصدد ، عمدت اللجنة ، اذ لاحظت بقلق عميق أن

Digitized by UNOG Library

الدول الاستعمارية والدول الأخرى التي ترتبط مصالحها الاقتصادية بالأقاليم المستعمرة ، تواصل تجاهلها لمقررات الأمم المتحدة بشأن المسألة ، واذ أدانت تضاعف أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال موارد الأقاليم المستعمرة ، ولا سيما في الجنوب الافريقي ، الى اعادة تأكيد حق شعوب الأقاليم التابعة ، غير القابلة للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بمواردها الطبيعية ، فضلا عن حقها في التصرف بهذه المواد لخدمة مصالحها على أفضل وجه . وأكدت اللجنة أيضا من جديد ، أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، نظرا لأساليب عملها في الأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي ، تسهم في تقوية أنظمة الأقلية العنصرية الحاكمة وتشكل عقبة رئيسية تعترض الاستقلال السياسي للاقليمين وتمتع سكانهما الأصليين بمواردهما الطبيعية . ومن ثم ، أدانت اللجنة سياسات الحكومات التي تواصل مد يد الدعم أو التعاون الى هذه المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم . وأدانت كذلك بقوة التعاون النووي القائم بين بلدان غربية معينة وغيرها من الدول مع جنوب افريقيا ، ودعت جميع الحكومات الى الامتناع عن أي تعاون مع هذا النظام من شأنه أن يمكنه من انتاج مواد نووية واستحداث أسلحة نووية . وبالاضافة الى ذلك ، رجت اللجنة مرة أخرى من جميع الحكومات المعنية اتخاذ كافة التدابير الضرورية تجاه مواطنيها والشركات الخاضعة لولايتها ، الذين يملكون أو يديرون مشاريع في الأقاليم المستعمرة ، ولا سيما في الجنوب الافريقي ، لانهاء هذه المشاريع ومنع أية استثمارات جديدة . وفي الوقت نفسه ، أدانت اللجنة سياسات الدول التي تنتهك الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن ، وكذلك استمرار بعض الدول في التخلف عن تنفيذ هذه الجزاءات ، خلافا لالتزاماتها بموجب الميثاق ، ورجت من جميع الدول ضمان وقف جميع المساعدات المقدمة للنظم التي تستخدم هذه المساعدات لقمع شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني . وأعربت اللجنة من جديد عن اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ليشمل كافة التدابير التي تنص عليها المادة ٤١ من الميثاق ، ودعت مجلس الأمن الى النظر في أمر اتخاذ تدابير مناسبة بهذا الخصوص . وأدانت بقوة جنوب افريقيا لاستمرارها في استغلال ونهب موارد ناميبيا الطبيعية ، ضاربة عرض الحائط بالمصالح المشروعة للشعب الناميبي . ورجت اللجنة من جميع الدول وقف كافة العلاقات مع حكومة جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا والامتناع عن الدخول في أية علاقات مع تلك الحكومة ، متصرفة نيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم . كما أدانت بقوة سياسة حكومة جنوب افريقيا المتمثلة في مواصلة التعاون مع نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالأمر ، ومخالفة التزامات جنوب افريقيا بموجب الميثاق ، ودعت تلك الحكومة الى الكف عن هذا التعاون . وعلاوة على ذلك ، دعت اللجنة الخاصة الحكومات والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة أن تكفل الاحترام والصون التامين للسيادة الدائمة للأقاليم المستعمرة على مواردها الطبيعية ، مراعاة للأحكام المتصلة بالموضوع من الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ولميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

١٥١ — واذ واصلت اللجنة الخاصة دراستها للأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية للأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أعربت من جديد عن استيائها لكون الدول الاستعمارية لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، وكررت الاعراب عن اقتناعها بأن الأنشطة

Digitized by UNOG Library

والترتيبات المعنية تشكل ، في كثير من الحالات ، عقبة خطيرة أمام التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بالأقاليم المستعمرة . وترى اللجنة أنه تسود الجنوب الافريقي حالة حرجة بدرجة خاصة بالنظر الى المحاولات والمناورات المستمرة التي يقوم بها نظاما بريتوريا وسالزبوري المعنيان لادامة احتلالهما غير الشرعي لزامبيا وناميبيا . والحالة خطيرة بوجه خاص في زمبابوى ، حيث يلجأ نظام الأقلية غير الشرعي الى تدابير يائسة لقمع أماني الشعب المشروعة ، باستخدام القوة ، وبغية الحفاظ على سيطرته على الاقليم . وقد اقترف النظام غير الشرعي مرارا وتكرارا ، في تصعيده للحرب ضد الزمبابويين وحركة تحريرهم الوطني ، أعمالا عدوانية ضد الدول المستقلة المجاورة وجنّد مرتزقة أجانب للخدمة في قواته المسلحة . وفي ناميبيا ، واصلت حكومة جنوب افريقيا توسيع شبكة قواعدها العسكرية وتعزيز قواتها العسكرية على نطاق واسع لادامة احتلالها غير الشرعي والحيلولة دون نيل ناميبيا لاستقلال حقيقي . وفي هذا الصدد ، أدانت اللجنة استمرار أى تعاون من جانب بعض الدول الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا عن طريق تزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية وكذلك بالتكنولوجيا ، بما في ذلك التكنولوجيا والمعدات المستخدمة في الميدان النووى والقابلة للاستخدام لأغراض عسكرية . وفي معرض شجب اللجنة لجميع الأنشطة والترتيبات العسكرية في الأقاليم المستعمرة ، التي تحرم الشعوب المعنية من حق تقرير المصير والاستقلال ، أدانت ، على الخصوص ، قيام النظامين القائمين في روديسيا الجنوبية وناميبيا باستخدام قوات مسلحة ضخمة لقمع كفاح التحرير في هذين الاقليمين ، كما أدانت التعاون العسكرى والسياسي بين النظامين . وتبعا لذلك ، طالبت اللجنة بوقف الحروب القمعية التي تشن الآن ضد شعوب الأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي وازالة جميع القواعد العسكرية في تلك الأقاليم . وفي معرض تأكيد اللجنة من جديد لمشروعية كفاح الشعوب المستعمرة من أجل تحقيق حريتها واستقلالها ، ناشدت جميع الدول زيادة مساعدتها المعنوية والمادية للشعوب المستعمرة المقهورة في الجنوب الافريقي ولحركات تحريرها الوطني . وبالاضافة الى ذلك ، أدانت اللجنة استمرار التعاون العسكرى من جانب بعض الدول الغربية وغيرها من الدول مع نظامي الأقلية الاستعماريين والعنصريين في الجنوب الافريقي ودعمها لهما ، ورجت من جميع الدول أن تنهي أى تعاون من هذا القبيل . كما أنها أدانت استمرار النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية في تجنيد مرتزقة أجانب من أجل الحرب التي يخوضها ضد شعب زمبابوى وحركة تحريره الوطني ، ورجت مرة أخرى من جميع الدول المعنية اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تجنيد رعاياها لهذا الغرض . وكررت الاعراب عن ادانتها لجميع الأنشطة والترتيبات العسكرية للدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي تضر بمصالح وحقوق الشعوب المستعمرة المعنية ، ورجت مرة أخرى من الدول الاستعمارية المعنية وضع حد لمثل هذه الأنشطة وازالة هذه القواعد وفقا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بهذا الموضوع . وفي هذا الصدد ، أعربت اللجنة عن استيائها ، بصورة خاصة ، لاستمرار الاستيلاء على الأراضي في الأقاليم المستعمرة لاقامة المنشآت العسكرية واعتبرت أن استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية على نطاق واسع لخدمة هذه المنشآت قد أدى الى الانحراف بموارد كان يمكن أن تكون أفيد لو استخدمت في تعزيز التنمية الاقتصادية للأقاليم المعنية .

١٥٢ — وفي ضوء الطلب الذى وجهته الجمعية العامة الى الأمين العام لمواصلة اتخاذ تدابير ملموسة بكل ما هو متاح له من وسائل لتنفيذ مقرراتها السابقة بشأن هذه المسألة ، واصلت اللجنة الخاصة استعراض مسألة التغطية الاعلامية اللازمة لعملها في الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار .

Digitized by UNOG Library

وأكدت اللجنة مرة أخرى على الحاجة الى تعبئة الرأى العام العالمي لمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة مساعدة فعالة ، والقيام ، على وجه الخصوص ، بمضاعفة نشر المعلومات على نطاق واسع ، وعلى أساس مستمر عن الكفاح الذى تخوضه هذه الشعوب وحركات تحريرها الوطني بغية نيل الحرية والاستقلال . وظلت اللجنة ترى في هذا الصدد ، وهي تأخذ في الاعتبار الدور الهام الذى اضطلعت به خلال الأعوام العديدة الماضية عدة منظمات غير حكومية نشطة في ميدان انهاء الاستعمار ، ان هذه المنظمات ، بالنظر الى كونها قادرة على الوصول الى قطاعات واسعة من الرأى العام ؛ ولا سيما في البلدان التي تعتبر الحاجة فيها الى المعلومات عن انهاء الاستعمار على أشدها ، يجب أن تحث على مضاعفة أعمالها في هذا الميدان . وفي السياق نفسه ، ظلت اللجنة تعتبر أن من الضرورى اتخاذ تدابير ملموسة لمضاعفة نشر المعلومات عن مسائل انهاء الاستعمار ، لا سيما بالتأكيد بوجه خاص على الكفاح التحررى في الجنوب الافريقي وعلى أنشطة حركات التحرير الوطني المعنية ؛ والتعريف بما تضطلع به اللجنة الخاصة من أنشطة ؛ واقامة تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ؛ ومضاعفة الأنشطة ذات العلاقة في كل مراكز الاعلام ، وخاصة في أوروبا الغربية والأمريكتين ، واعتبرت اللجنة كذلك أن ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة يجب أن تبذل مجهودا شاملا من أجل زيادة تعاطف أجهزة الاعلام الرئيسية في تلك المجالات ولتزويد اللجنة بتحليل لأسباب التغطية المحدودة لقضايا انهاء الاستعمار في وسائط الاعلام الجماهيرى .

١٥٣ — وخلال العام المستعرض ، واصلت اللجنة الخاصة أيضا استعراضها لقائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان . وكما هو مشار اليه في الفرع المتصل بالموضوع من هذا الفصل ، قررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها القادمة مع مراعاة أى توجيهات قد تود الجمعية العامة اعطاءها في هذا الصدد في دورتها الرابعة والثلاثين . وفيما يتعلق بقرار اللجنة المؤرخ في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ بشأن بورتوريكو ، استمعت الى عدد من ممثلي المنظمات المعنية واعتمدت قرارا آخر بشأن المسألة ، يرد نصه في الفقرة ٦٩ من هذا الفصل .

عين — الأعمال المقبلة

١٥٤ — تعتزم اللجنة الخاصة ، وفقا لولايتها ومع مراعاة أية توجيهات أخرى قد تتلقاها من الجمعية العامة أثناء دورتها الرابعة والثلاثين ، وواضعة في اعتبارها أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، ولا سيما القرارين ٢٦٢١ (د — ٢٥) و ٣٣/٤٤ ، القيام خلال عام ١٩٨٠ بمواصلة جهودها الرامية الى التماس أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها تنفيذا فوريا وتاما . وعلى وجه الخصوص ، ستتابع اللجنة تمحيص التطورات التي قد تطرأ في كل اقليم ، وكذلك مدى امتثال القوى الاستعمارية لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات العلاقة . وستدرس اللجنة أيضا مدى تقيد جميع الدول الأعضاء بالاعلان وبرنامج العمل الخاص بالتنفيذ الكامل للاعلان وبقرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بمسألة انهاء الاستعمار . وعلى أساس هذا الاستعراض ، ستقدم اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها بشأن التدابير الخاصة اللازم اتخاذها لتحقيق الأهداف الواردة في الاعلان وفي أحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع .

١٥٥ — وستواصل اللجنة ، لدى اضطلاعها بالمهام السالفة الذكر ، الاسترشاد بأحكام الفقرة ١٢ (ب) من القرار ٣٣/٤٤ ، التي طلبت الجمعية العامة فيها الى اللجنة تقديم مقترحات محددة

Digitized by UNOG Library

يمكن أن تساعد مجلس الأمن في نظره في التدابير المناسبة التي ينبغي اتخاذها بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين . وتعتزم اللجنة القيام بدراسة شاملة أخرى للحالة السائدة في هذه الأقاليم ، بما فيها على وجه الخصوص ، روديسيا الجنوبية وناميبيا .

١٥٦ — وانسجاما مع مقرر الجمعية العامة المتصل بالموضوع ووفقا لما استقر عليه العرف ، ستواصل اللجنة الخاصة دعوة ممثلي حركات التحرير الوطني المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية للاشتراك كمراقبين في أعمالها المتصلة ببلادهم . وزيادة على ذلك ، ستعمد اللجنة ، كلما اقتضى الأمر ، وبالتشاور على النحو المناسب مع منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني المعنية ، الى دعوة الأفراد الى المثول أمامها ، ممن يمكنهم تزويد اللجنة بمعلومات عن أوجه معينة للحالة السائدة في الأقاليم المستعمرة مما قد لا يتاح للجنة الحصول عليه بطرق أخرى .

١٥٧ — وتمشيا مع الرغبة التي أعربت عنها الجمعية العامة صراحة ، ستوصي اللجنة الخاصة كلما رأت ذلك سليما ومناسبا ، بتحديد موعد نهائي لنيل كل اقليم استقلاله ، وفقا لأماني السكان وأحكام الاعلان . وفضلا عن ذلك ، ستعمد اللجنة ، كما طلبت الجمعية العامة اليها ذلك ، في الفقرة ١٢ (د) من القرار ٣٣/٤٤ الى مواصلة ايلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة ، وتوصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يمكن اتخاذها لتمكين سكان هذه الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال . وتعتزم اللجنة كذلك أن تواصل في دورتها القادمة استعراض قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، مع مراعاة أية توجيهات يمكن أن ترغب الجمعية العامة في اصدارها في هذا الصدد .

١٥٨ — واذ تأخذ اللجنة في الاعتبار أحكام القرار ٣٣/٤٠ المتعلق بأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وفي ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي ، وأحكام القرارات الأخرى المتصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة ، تعتزم اللجنة الخاصة مواصلة النظر في اتخاذ مزيد من التدابير الرامية الى وضع لأنشطة تلك المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها . وفضلا عن هذا ، تعتزم اللجنة ، في ضوء نظرها للمسألة في عام ١٩٧٩ ، كما هو وارد في الفصل السادس من هذا التقرير (أنظر من أدناه) أن تواصل ، حسب المقتضى ، دراستها للأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها القوى الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ الاعلان . وستسترشد اللجنة ، لدى قيامها بذلك ، بأحكام الفقرتين ٢ و ١٠ من القرار ٣٣/٤٤ والفقرة ٧ من القرار ٣٣/٣٣ .

١٥٩ — وفيما يختص بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ، تعتزم اللجنة الخاصة مواصلة النظر في هذه المسألة خلال عام ١٩٨٠ . وستجري اللجنة مرة أخرى ، لدى قيامها بذلك ، استعراضا للتدابير المتخذة أو المنتواة من جانب المنظمات الدولية تنفيذا لقرارات الجمعية العامة ، ولا سيما أحكام القرارات المتعلقة بالأقاليم الواقعة في افريقيا . وستقوم اللجنة باجراء مزيد من المشاورات والاتصالات مع تلك المنظمات حسب المقتضى . كما ستسترشد اللجنة بنتائج المشاورات الأخرى التي ستجرى في عام ١٩٨٠ بين رئيسها ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اطار المقررات المتصلة بالموضوع المتخذة من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي

Digitized by UNOG Library

والاجتماعي واللجنة الخاصة نفسها . وفضلا عن ذلك ، ستعمد اللجنة ، آخذة في اعتبارها الأحكام المتصلة بالموضوع من القرار ٣٣ / ٤١ ، الى اقامة اتصالات وثيقة على أساس منتظم مع الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية ومع كبار الأعضاء في هذه المنظمة ومع لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية ، بغية تسهيل تنفيذ الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى المعنية لمقررات مختلف هيئات الأمم المتحدة تنفيذا فعالا .

١٦٠ — وفي الفقرة ١٣ من القرار ٣٣ / ٤٤ ، طلبت الجمعية العامة ، الى الدول القائمة بالادارة التعاون مع اللجنة الخاصة بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الأقاليم الواقعة تحت ادارتها . وهناك حكم مماثل في عدد من القرارات الأخرى المتخذة من الجمعية العامة بشأن أقاليم معينة . واذ تقدّر اللجنة الدور البناء الذى لعبته أفرقة الأمم المتحدة الزائرة السابقة ، فهي تواصل ، كما يلاحظ ذلك في الفصول المتعلقة بالموضوع من هذا التقرير ، تعليق أهمية كبيرة على ايفاد أفرقة كهذه بوصفها وسيلة لجمع معلومات كافية ومباشرة عن الأوضاع السائدة في الأقاليم ، وعن رغبات وأماني السكان فيما يتعلق بمركزهم مستقبلا . وعلى هذا فان اللجنة تعتزم ، في ضوء قرارها المتعلق بالموضوع والمؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٩ (الفصل الرابع ، الفقرة ١٣ ، من هذا التقرير (أنظر ص أدناه) ، مواصلة التماس التعاون الكامل من الدول القائمة بالادارة للحصول على هذه المعلومات عن طريق القيام ، عند الاقتضاء ، بايفاد أفرقة زائرة للأقاليم في مناطق البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي والمحيط الهندى والمحيط الهادئ والى الأقاليم الواقعة في افريقيا . وفي هذا الصدد ، تعتقد اللجنة أن الجمعية العامة قد ترغب مرة أخرى في توجيه نداء الى الدول المعنية القائمة بالادارة لمدّ يد التعاون عن طريق تسهيل الزيارات الى الأقاليم وفقا للمقرر الذى اتخذته اللجنة من قبل والمقررات الأخرى التي قد تتخذها في عام ١٩٨٠ .

١٦١ — وان اللجنة الخاصة ، اذ تدرك الأهمية التي تعلقها الجمعية العامة على شن حملة اعلامية عالمية النطاق في ميدان انهاء الاستعمار واذ تضع في اعتبارها أحكام القرار ٣٣ / ٤٥ والقرارات الأخرى ذات الصلة والمتخذة من قبل الجمعية العامة ، فهي تعتزم مرة أخرى ايلاء اهتمام متواصل خلال العام القادم ، لمسألة نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار . وعلى وجه الخصوص ، تتوقع اللجنة أن تواصل استعراضها لبرامج النشر وغيرها من الأنشطة الاعلامية ذات الصلة ، التي ترسمها وحدة الاعلام المتعلق بانهاء الاستعمار وادارة شؤون الاعلام للأمانة العامة . وفي هذا الصدد ، ستضع اللجنة بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة ، توصيات تقدم الى الجمعية العامة للنظر فيها ، بشأن طرق ووسائل ضمان نشر المعلومات المتصلة بالموضوع على اوسع نطاق ممكن . وبالاضافة الى ذلك ، سيستمر أعضاء مكتب اللجنة في الاتصال الوثيق المنتظم مع دوائر الأمانة العامة المختصة بغية تنفيذ الفقرة ٣ من القرار ٣٣ / ٤٥ ، التي رجت فيها الجمعية العامة من الأمين العام ، أن يواصل ، مراعيا اقتراحات اللجنة الخاصة ، اتخاذ تدابير محددة عن طريق جميع وسائل الاعلام المتاحة له ، لتأمين الاعلان الواسع المستمر عن أعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . ولا ريب ، في هذا الصدد ، أن الجمعية العامة سترغب في دعوة الأمين العام الى مضاعفة جهوده وحث الدول القائمة بالادارة على التعاون معه في تحقيق نشر المعلومات ذات الصلة بميدان انهاء الاستعمار ، على نطاق واسع .

Digitized by UNOG Library

١٦٢ — وبالنظر الى الأهمية التي تعلقها اللجنة الخاصة على الدور الذى تضطلع به المنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان انهاء الاستعمار تأييدا لكفاح الشعوب المستعمرة في سبيل التحرر، فستواصل اللجنة خلال العام القادم التماس التعاون الوثيق من هذه المنظمات لأهداف منها الاستعانة بها في نشر المعلومات ذات الصلة بالموضوع وفي تعبئة الرأى العام العالمي لتأييد قضية انهاء الاستعمار. ولهذه الغاية، تعتزم اللجنة ايفاد أفرقة من أعضائها لاجراء مشاورات مع المنظمات المعنية، وللاشتراك في المؤتمرات والحلقات الدراسية وغيرها من الاجتماعات التي تعقدها هذه المنظمات لمعالجة مسألة انهاء الاستعمار. وستواصل اللجنة أيضا، في هذا الصدد نفسه التعاون مع المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دراسته للدور الذى تضطلع به المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشارى لدى المجلس في المساعدة على تحقيق أهداف الاعلان والقرارات الأخرى المتصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة.

١٦٣ — وأقرت اللجنة برنامجا مؤقتا للاجتماعات للفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١، وأوصت الجمعية العامة بالموافقة عليه، وذلك في ضوء أحكام قرارات الجمعية العامة بشأن خطة المؤتمرات، ومع مراعاة ما اكتسبته في الأعوام الماضية من خبرة فضلا عن حجم عملها المحتمل في العام القادم. وفي هذا الصدد أيضا، أخذت اللجنة في اعتبارها أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د — ١٦) والفقرة ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د — ٢٥)، التي بموجبها أذنت الجمعية العامة، للجنة بالاجتماع خارج المقر كلما وحيثما تقتضي الضرورة عقد مثل هذه الاجتماعات لمزاولة وظائفها بفعالية. وبعد أن نظرت اللجنة في هذه المسألة قررت، واضعة في الاعتبار النتائج البناءة التي نجمت عن عقد اجتماعات خارج المقر في الماضي، ابلاغ الجمعية العامة أنها قد تفكر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر عام ١٩٨٠ وتوصيتها بأخذ هذا الاحتمال في الحسبان لدى رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام.

١٦٤ — وتقترح اللجنة الخاصة أن تأخذ الجمعية العامة بعين الاعتبار، لدى دراستها مسألة تنفيذ الاعلان في دورتها الرابعة والثلاثين، مختلف توصيات اللجنة الواردة في الفصول المتصلة بالموضوع من هذا التقرير، وأن تقر بصفة خاصة المقترحات الواردة في هذا الفرع، بغية تمكين اللجنة من الاضطلاع بالمهام التي رسمتها لعام ١٩٨٠. وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة الجمعية العامة بتجديد ندائها الى الدول القائمة بالادارة لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الاعلان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، وفقا لأماني سكان الأقاليم المعنية المعرب عنها بملء حريتهم. واذ تضع اللجنة في اعتبارها، في هذا الصدد، النتائج المفيدة التي تحققت نتيجة لاشتراك بعض الدول المعنية القائمة بالادارة اشتراكا فعالا في أعمالها، توصي الجمعية العامة بأن ترجو مرة أخرى من الدول القائمة بالادارة التعاون أو مواصلة التعاون مع اللجنة في النهوض بولايتها، وأن تشترك، على وجه الخصوص، اشتراكا فعالا في أعمال اللجنة فيما يتعلق بالأقاليم الواقعة تحت ادارة كل من هذه الدول. واذ تأخذ اللجنة بعين الاعتبار تأكيد الجمعية العامة أن اشتراك الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتي اشتراكا مباشرا في أعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة هو وسيلة فعالة لتعزيز تقدم شعوب هذه الأقاليم نحو تبوء مركز تتساوى فيه مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، توصي اللجنة كذلك الجمعية العامة بأن تدعو الدول القائمة بالادارة الى السماح لممثلي الأقاليم المعنية بالاشتراك في مناقشة اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة للبنود المتعلقة ببلد كل منهم. وعلاوة على ذلك قد ترغب الجمعية العامة أيضا في تجديد ندائها

Digitized by UNOG Library

لجميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة من أجل الامتثال لمختلف الطلبات الموجهة اليها من الجمعية العامة ومجلس الأمن في قراراتهما المتعلقة بالموضوع .

١٦٥ - وتوصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة ، لدى اعتمادها برنامج العمل الملخص أعلاه ، بأن ترصد أيضا الاعتمادات المالية الكافية لتغطية الأنشطة التي تعتزم اللجنة تنفيذها عام ١٩٨٠ . وقد علمت اللجنة أن الآثار المالية المترتبة على ايفاد أفرقة زائرة ، كما هو مقترح في الفقرة ١٦٠ أعلاه ، ستكون في حدود ١٥٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . واذا قررت اللجنة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر (انظر الفقرة ١٦٣ أعلاه) في اطار أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د - ١٦) والفقرة الفرعية ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) ، فان مجموع النفقات سيبلغ نحو ٣٢٢ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

١٦٦ - ويقدر أن يترتب على البرنامج الاضافي بشأن نشر المعلومات عن أعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار على نطاق واسع وعلى أساس مستمر ، في عام ١٩٨٠ ، (انظر الفقرة ١٦١ أعلاه) ، نفقات اضافية تبلغ حوالي ٦٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وتتطلب المشاورات والاتصالات الأخرى المزمع اجراؤها مع الوكالات المتخصصة ومنظومة مؤسسات الأمم المتحدة (انظر الفقرة ١٥٩ أعلاه) انفاق حوالي ١٦ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وبالاضافة الى ذلك ، تتطلب المشاورات المقرر اجراؤها بين رئيس اللجنة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، علاوة على المشاورات ذات الصلة مع لجنة التنسيق الادارية ولجنتها التحضيرية ، نفقات تبلغ حوالي ٦ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وفي هذا الصدد ذاته ، يترتب على اجراء مشاورات منتظمة مع منظمة الوحدة الافريقية (انظر الفقرة ١٥٩ أعلاه) ، نفقات أخرى تبلغ ١٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وتصل نفقات المشاورات والاتصالات مع المنظمات غير الحكومية (انظر الفقرة ١٦٢ أعلاه) الى نحو ٢٠ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك ، يترتب على اشتراك ممثلي حركات التحرير الوطني في أعمال اللجنة (انظر الفقرة ١٥٦ أعلاه) نفقات في حدود ٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . كما تتطلب الترتيبات المقرر اجراؤها بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني من أجل الحصول على المعلومات من الأفراد (انظر الفقرة ١٥٦ أعلاه) نفقات تبلغ ٢٣ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وأخيرا ، تعرب اللجنة الخاصة عن أملها في أن يواصل الأمين العام امدادها بكل ما يلزمها من تسهيلات وموظفين للاضطلاع بمهمتها ، آخذا بعين الاعتبار مختلف المهام الموكولة اليها من الجمعية العامة ، فضلا عن المهام الناشئة عن قرارات اتخذتها اللجنة خلال العام الحالي .

فاء - اعتماد التقرير

١٦٧ - قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض في جلستها ١١٥١ المعقودة في ٣ آب/أغسطس أن تأذن لمقررها برفع هذا التقرير الى الجمعية العامة مباشرة .

Digitized by UNOG Library

١٦٨ - وفي جلسة اللجنة الخاصة ١١٦١ المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ألقى الرئيس كلمة بمناسبة اختتام دورة اللجنة لعام ١٩٧٩ (A/AC.109/PV.1161) .

١٦٩ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، ولدى اختتام الاجتماعات المعقودة خارج المقر من أجل نظر اللجنة في مسألة غوام ، ألقى كل من الرئيس بالنيابة وممثل السويد الدائم لدى الأمم المتحدة بيانا (A/AC.109/PV.1163) .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق*

رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٩ وموجهة الى رئيس اللجنـــة الخاصة من الممثل الدائم لبابوا فينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والعمل القـــيّم المعهود به الى اللجنة الخاصة .

وأود ، فيما يتعلق بنظر اللجنة الخاصة للبند المعنون " مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبـق عليها الاعلان " ونظـرا للحالة الاستعمارية السائدة في الأقاليم الفرنسية ، ولا سيما كاليدونيـــا الجديدة ، أن أرجو من اللجنة ، نيابة عن حكومة بابوا فينيا الجديدة ، أن تنظر في مسألة ادراج كاليدونيا الجديدة ضمن قائمة اللجنة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وقد اعتمد منتدى جنوب المحيط الهادئ ، في اجتماع عقده مؤخرا في هونيارا بجزر سليمان ، القرار التالي الذى يدعو الى انهاء استعمار الأقاليم الفرنسية الواقعة في المحيط الهادئ :

" ترحب الحكومات التي يتألف منها منتدى جنوب المحيط الهادئ بالتقدم المحـرز في نيوهبريد نحو الاستقلال وتعرب عن أملها في أن على كافة المجموعات السياسية الرئيسية في الاقليم الجزرى ستعمل معا على نحو وثيق في الاعداد لاستقلالها .

" واذ يلاحظ المنتدى رغبة شعوب جزر المحيط الهادئ ، بما فيها شعوب الأقاليم الفرنسية ، في تقرير مستقبلها بنفسها ، يؤكد من جديد ايمانه بانطباق مبدأ تقرير المصير والاستقلال على جميع شعوب جزر المحيط الهادئ وفقا لرغباتها المعرب عنها بحرية " .

" وعليه يدعو المنتدى جميع الدول المتبوعة المعنية الى العمل مع شعوب أقاليمهـــا الواقعة في المحيط الهادئ ، تحقيقا لهذه الغاية " .

(التوقيع) فنسنت س. مارافو
القائم بالأعمال بالنيابـــة

---

* صدر من قبل تحت الرمـــز A/AC.109/587 .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـــي*

الاجتماعات المعقودة خارج المقـر ، عـــام ١٩٧٩

ألف ـ تنظيم الأعمـال

١ ـ ذكرت اللجنة الخاصة في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين(١) ، آخذة في اعتبارها برنامج عملها للفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ ، ما يلي :

"١٦٤ ـ أقرت اللجنة الخاصة برنامجا مؤقتا للاجتماعات للفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ وتوصي الجمعية العامة بالموافقة عليه ، وذلك في ضوء أحكام قرارات الجمعية العامة بشـــأن خطة المؤتمرات ، ومع مراعاة ما اكتسبته في الأعوام الماضية من خبرة فضلا عن حجم عملهـــا المحتمل في العام القادم . وفي هذا الصدد ، أخذت اللجنة في اعتبارها أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د ـ ١٦) والفقرة ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د ـ ٢٥) اللتيـــن بموجبهما أذنت الجمعية للجنة بالاجتماع خارج مقر الامم المتحدة كلما وحيثما قضت الضرورة بعقد مثل هذه الاجتماعات للاضطلاع بمهامها على نحو فعال . وبعد أن نظرت اللجنة في هذه المسألة قررت ، واضعة نصب عينيها النتائج البناءة التي نجمت عن عقد اجتماعـــات خارج المقر في الماضي ، ابلاغ الجمعية العامة أنها قد تفكر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر عام ١٩٧٩ وتوصيتها بأخذ هذا الاحتمال في الحسبان لدى رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام " .

٢ ـ أقرت الجمعية العامة ، بالفقرة ٥ من قرارها ٣٣ / ٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، برنامج العمل الذى رسمته اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٩ ، بما في ذلك امكانية عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر . وفي اطار البرنامج الذى أقر على هذا النحو ، وجهت حكومة يوغوسلافيا ، في رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار / مارس ١٩٧٩ (A/AC.109/577) ، دعوة الى اللجنة لعقد الاجتماعات في عاصمتها في نيسان / ابريل ١٩٧٩ .

٣ ـ وفي الجلسة ١١٣٦ ، المعقودة في ٤ نيسان / ابريل ، وعقب أن ادلى ممثلا اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند ، وكذلك رئيس اللجنة وأمينها ببيانات بشأن الآثـــار الادارية والمالية ذات الصلة (A/AC.109/PV.1136) ، أقرت اللجنة الخاصة التوصيات الواردة في التقرير ٨٢ لفريقها العامل (A/AC.109/L.1290) . وقررت ، بقيامها بذلك ، أن تعقد سلسلـة

---

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/34/23 (Part II).

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقـم ٢٣ ، (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ١٦٤ .

Digitized by UNOG Library

من الاجتماعات خارج المقر في عام ١٩٧٩ وان تقبل ، مع الاعراب عن تقديرها ، الدعوة الموجهة اليها من حكومة يوغوسلافيا لعقد الاجتماعات في بلغراد . وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ممثل يوغوسلافيا والرئيس ببيانين آخرين (A/AC.109/PV.1136).

٤ - ووافقت اللجنة الخاصة ايضا ، باقرارها لتوصيات فريقها العامل ، على أن يتضمن جدول أعمال اجتماعاتها في بلغراد مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا ، على أن يكون مفهوما انه يمكنها تناول ما يكون مناسبا من البنود الأخرى اذا ما استدعت الحالة ذلك . وفيما يتعلق باجراءات النظر في هذين البندين ، قررت اللجنة عقد مناقشة عامة تشمل مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا وأن تنظر في اتخاذ مقرر يشمل البندين في ختام مناقشتها .

٥ - ورجت اللجنة الخاصة ايضا من رئيسها ان يوجه الدعوة الى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية ، والأمين التنفيذي للجنة التنسيق المعنية بتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية لحضور الدورة المقترح عقدها في بلغراد . وقررت أيضا ، وفقا لما جرت عليه ممارستها السابقة ، الاستغناء عن محاضر جلساتها خلال مدة الدورة على أساس ان يتم اصدار المحاضر الحرفية في أقرب وقت ممكن بعد عودة اللجنة الى المقر . واتفق على ان يتم توزيع الرسائل الواردة خلال الدورة باللغة التي قدمت بها ، وذلك وفقا للاجراء المتبع في الماضي .

٦ - وبالاضافة الى ذلك ، رجت اللجنة الخاصة من رئيسها اعداد نشرة صحفية بشأن الاجتماعات على ان تقوم ادارة شؤون الاعلام التابعة للامانة العامة بنشرها على أوسع نطاق . وبالنظر الى كون انه لن يتم توفير المحاضر للجنة ، فقد طلب ايضا من ادارة شؤون الاعلام توفير تغطية اعلامية كاملة للاجتماعات .

٧ - وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، أصدر الرئيس بلاغا (انظر مرفق هذا الفصل) شدّد فيه على الضرورة الملحة لأن يكثف المجتمع الدولي مساندته لكفاح شعبي روديسيا الجنوبية وناميبيا من أجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال ، نظرا الى خطورة الحالة السائدة في هذين الاقليمين .

باء - أعمال اللجنة في بلغراد

٨ - عقدت اللجنة الخاصة جلساتها ١١٣٩ الى ١١٤٥ في مركز "سافا سنتر" في بلغراد ، فيما بين ٢٣ و ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩ .

٩ - وفي ٢٣ نيسان/ابريل ، أى في بداية الدورة ، أدلى رئيس اللجنة الخاصة ببيان (A/AC.109/PV.1138) ولزمت اللجنة الصمت دقيقة واحدة تكريما لذكرى ضحايا الزلزال الذى أصاب المنطقة الجنوبية من يوغوسلافيا مؤخرا .

١٠ - وبمناسبة افتتاح الدورة تلا السيد جوزيب فرهوفيك ، وزير الخارجية الاتحادى نص رسالة موجهة في هذه المناسبة من صاحب السعادة الرئيس جوزيب بروز تيتو ، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية كيما تسجل في محضر أعمال اللجنة ، وأدلى ببيان (A/AC.109/PV.1138) . وفي الجلسة ذاتها ، أدلى رئيس اللجنة الخاصة ببيان (A/AC.109/PV.1138).

Digitized by UNOG Library

١١ — وفي اختتام الاجتماعات ، في ٢٧ نيسان/ابريل ، تكلم ممثل كل من : سيراليون (باسم الدول الافريقية الاعضاء) وايران (باسم الدول الآسيوية الاعضاء) وبلغاريا (باسم دول أوروبا الشرقية الاعضاء) وترينيداد وتوباغو (باسم دول أمريكا اللاتينية الاعضاء) واستراليا (باسم السويد أيضا) ؛ وتكلم أيضا ممثل الأمين العام ومساعد وزير خارجية يوغوسلافيا الاتحادى . وأدلى الرئيس أيضا ببيان (A/AC.109/PV.1145).

١٢ — وفي ٢٣ نيسان/ابريل ، استقبل وزير خارجية يوغوسلافيا الاتحادى أعضاء اللجنة الخاصة في حفل استقبال اقيم تكريما لهم .

١٣ — وفي الدورة ، مثل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالترتيب السيد سيرج تشارلز ، ممثل هايتي الدائم لدى الأمم المتحدة ، والسيد نويل غ. سنكلير ، ممثل غيانا الدائم لدى الأمم المتحدة . وتكلم الممثلان أمام اللجنة الخاصة في دورتها ١١٣٩ ، المعقودة في ٢٣ نيسان/ابريل (A/AC.109/PV.1139).

١٤ — وأدلي ببيان في الجلسة ١١٣٩ من قبل الأمين التنفيذى لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الأمم المتحدة (A/AC.109/PV.1139) ، ومن قبل مساعد الامين التنفيذى للجنة التنسيق المعنية بتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية (A/AC.109/PV.1145) في الجلسة ١١٤٥ المعقودة في ٢٧ نيسان/ابريل .

١٥ — وفي أثناء اجتماعات اللجنة الخاصة في بلغراد ، اشترك ممثلا الجبهة الوطنية والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) بصفة مراقب في المداولات ذات الصلة وتكلما في الجلستين ١١٣٩ و ١١٤٥ ، على التوالي (A/AC.109/PV.1139 و 1145) .

١٦ — وتكلم أيضا ممثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC.109/PV.1140) في الجلسة ١١٤٠ المعقودة في ٢٤ نيسان/ابريل ، وممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (A/AC.109/PV.1144) في الجلسة ١١٤٤ المعقودة في ٢٦ نيسان/ابريل .

١٧ — ومثلت في الجلسات أيضا وفود أنغولا والجزائر واليونان . وأدلى ببيان بموافقة اللجنة الخاصة ، كل من ممثل الجزائر (A/AC.109/PV.1143) في الجلسة ١١٤٣ المعقودة في ٢٥ نيسان/ابريل وممثل أنغولا (A/AC.109/PV.1144) في الجلسة ١١٤٤ .

١٨ — وعقدت اللجنة الخاصة ، وفقا للمقرر المتخذ في جلستها ١١٣٦ المعقودة في ٤ نيسان/ابريل ، مناقشة عامة بشأن مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا في جلساتها ١١٣٩ الى ١١٤٥ . واشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في نظر اللجنة في مسألة روديسيا الجنوبية وأدلى ببيان في الجلسة ١١٣٩ (A/AC.109/PV.1139).

١٩ — وفي الجلسة ١١٤٥ المعقودة في ٢٧ نيسان/ابريل ، اعتمدت اللجنة الخاصة بتوافق الآراء نصا معنونا " وثيقة ختامية بشأن انهاء استعمار زمبابوى وناميبيا " (A/AC.109/578) . ويرد في المجلد الثاني ، بالفصلين الثامن والتاسع من هذا التقرير ، بيان بنظر اللجنة الخاصة في هذين البندين ، الى جانب الفروع ذات الصلة من الوثيقة الختامية المشار اليها أعلاه .

Digitized by UNOG Library

٢٠ - وفي الجلسة ذاتها اتخذت اللجنة الخاصة قرارا (A/AC.109/579) تعرب فيه عن تقديرها للحكومة المضيفة ، على النحو التالي :

" ان اللجنة الخاصة ،

" وقد عقدت اجتماعاتها في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩ في بلغراد ، بدعوة من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ،

" وقد تلقت في مستهل دورتها الرسالة الهامة والملهمة الموجهة من صاحب السعادة السيد جوزيب بروز تيتو ،(٢) رئيس يوغوسلافيا ،

" وقد استمعت الى البيان الهام الذى أدلى به صاحب السعادة ، السيد جوزيب فرهوفيك ، وزير خارجية يوغوسلافيا الاتحادى في الجلسة الافتتاحية ،(٢)

" تعرب عن امتنانها العميق لرئيس يوغوسلافيا وحكومتها وشعبها لما أسهموا به في نجاح أعمال اللجنة الخاصة ، وخاصة لتقديمهم التسهيلات اللازمة لاجتماعاتها ، ولضيافتهم البالغة السخاء والكرم وما أولوه للجنة الخاصة من استقبال ودى طوال وجودها في يوغوسلافيا " .

٢١ - وفي ٢٧ نيسان/ ابريل ، أحيل نص القرار (A/AC.109/579) الى مساعد وزير خارجية يوغوسلافيا الاتحادى لعناية حكومته .

---

(٢) A/AC.109/PV.1138.

Digitized by UNOG Library

مرفق

بلاغ صادر في ٥ نيسان/ابريل ١٩٧٩ عن رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة بشأن اجتماعات اللجنة في بلفراد

١ - قررت لجنة الأربعة والعشرين الخاصة أمس أن تعقد سلسلة من الاجتماعات في بلفراد في الفترة من ٢٣ الى ٣٠ نيسان/ابريل من هذا العام ، تلبية لدعوة وجهتها اليها حكومة يوغوسلافيا (أ).

٢ - وعلى غرار المقررات السابقة للجنة الخاصة التي تقضي بعقد اجتماعات خارج مقر الأمم المتحدة (ب) ، اتخذ هذا المقرر وفقا لولاية اللجنة التي تجيز لها الاجتماع خارج مقر الامم المتحدة كلما وحيثما قضت الضرورة بعقد مثل هذه الاجتماعات للاضطلاع بمهامها على نحو فعال (ج) .

٣ - وستكرس الاجتماعات التي ستعقد في بلفراد للنظر في مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا ، والهدف منها تركيز الاهتمام العالمي على الحالة الخطيرة السائدة في هذين الاقليمين حيث أفضت الجهود المستمرة لنظامي الاقلية البيضاء والرامية الى ادامة سيطرتهما على الجماهير الافريقية والحيلولة دون الانتقال السلمي الى حكم الاغلبية تحت رعاية دولية ، الى حرب مسلحة تهدد السلم والامن الدوليين في المنطقة على نحو خطير .

٤ - ويعكس مقرر اللجنة الخاصة القاضي بعقد هذه السلسلة الخاصة من الاجتماعات خطورة الحالة الراهنة ويهدف الى تنبيه الرأى العام العالمي للضرورة الملحة لأن يقوم المجتمع الدولي بتكثيف مساندته لكفاح شعبي هذين الاقليمين من أجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال .

٥ - ومن المتوقع أن تحضر حركات التحرير الوطني المعنية تلك الاجتماعات . ووجهت اللجنة الخاصة أيضا الدعوة الى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بوصفها الدولة القائمة بادارة روديسيا الجنوبية ، والى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ومنظمة الوحدة الافريقية .

(أ) A/AC.109/577.

(ب) عقدت اللجنة الخاصة ، اجتماعات خارج المقر في السنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٥ و ١٩٦٧ و ١٩٦٩ و ١٩٧٢ و ١٩٧٥ .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ١٦٤ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث*

نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٣٥ ، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، باعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس ، والمتصلة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1280 و Add.1) ، الابقاء على لجنتها الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة . وفي الوقت ذاته ، قررت اللجنة الخاصة أيضا النظر في مسألة نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار في جلساتها العامة وجلسات لجنتها الفرعية .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في ذلك البند في جلساتها ١١٣٧ و ١١٥٣ و ١١٥٥ و ١١٥٦ ، المعقودة في الفترة الممتدة بين ١٢ نيسان/ابريل و ١٠ آب/أغسطس .

٣ - وأخذت اللجنة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ولاسيما قرارها ٣٣/٤٥ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار . وقد طلبت الجمعية من الامين العام ، بموجب الفقرة ٣ من هذا القرار ، أن يواصل ، مراعيا اقتراحات اللجنة الخاصة والمؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا المعقود في ماپوتو في الفترة من ١٦ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٧٧ (١) " اتخاذ تدابير ملموسة ، باستعمال جميع ما تحت تصرفه من وسائط الاعلام ، بما فيها المنشورات والاذاعة والتليفزيون ، لتأمين التعريف الواسع المستمر بأعمال الامم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار " . كذلك استرشدت اللجنة بأحكام قرار الجمعية العامة ٣٣/٤٤ المتخذ في التاريخ نفسه . وقد رجت الجمعية من اللجنة الخاصة ، بموجب الفقرة ١٢ (هـ) من هذا القرار ، " اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحشد التأييد العالمي ، على صعيد الحكومات ، وكذلك المنظمات الوطنية والدولية ذات الاهتمام الخاص بميدان انهاء الاستعمار ، تحقيقا لاهداف الاعلان وتنفيذا لقرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ، ولاسيما فيما يخص شعبي ناميبيا وزمبابوى المقهورين " . وبالاضافة الى هذا ، أولت اللجنة الاعتبار الواجب لما يتصل بالموضوع من المعلومات التي قدمها اليها ممثلو حركات التحرير الوطني في الأقاليم المستعمرة في افريقيا ، الذين مثلوا أمامها خلال العام .

٤ - وقدم رئيس اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ، في بيان الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1137) في جلستها ١١٣٧ المعقودة في ١٢ نيسان/ابريل ، التقرير ٢٠٥ للجنة

---

* صدر من قبل بوصفه جزءا من A/34/23(Part II).

(١) أنظر A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 ، المرفق الخامس . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

الفرعية (A/AC.109/L.1288) ، الذى يرسم برنامج عملها لعام ١٩٧٩ ، بما في ذلك الاقتراحات المتعلقة بالاحتفال في عام ١٩٧٩ بأسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق .

٥ - وفي البيان ذاته ، قدم رئيس اللجنة الفرعية أيضا تقريرها ٢٠٦ (A/AC.109/L.1291) ، الذى اشتمل على اقتراح يقضي بأن توفد اللجنة بعثة خماسية لاجراء مشاورات مع بعض الوكالات المتخصصة في مقارها في جنيف وروما وباريس ، وكذلك للتشاور مع موافي مركز الامم المتحدة للاعلام في لندن (أنظر الفصل السابع من هذا التقرير (أنظر ص ١٩٤ أدناه) .

٦ - وفي الجلسة ١١٥٣ المعقودة في ٧ آب/أغسطس ، قدم رئيس اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ، في بيان الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1153) التقرير ٢٠٨ للجنة الفرعية (A/AC.109/L.1336) . وتناول التقرير ، في جملة أمور : (أ) مشاورات اللجنة الفرعية مع ادارة شؤون الاعلام التابعة للامانة العامة بشأن أنشطة تلك الادارة فيما يتصل بهذا البند (أنظر مرفق هذا الفصل) ؛ و (ب) المشاورات ذات الصلة التي أجرتها البعثة التي أنشأتها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٧ (أنظر الفقرة ٥ أعلاه) . وفيما يتعلق بالفقرة (أ) أعلاه ، اشتمل التقرير أيضا على توصية موجهة الى ادارة شؤون الاعلام تقضي بالنظر في امكانية الانتاج المشترك لفيلم وثائقي عن زمبابوى في عام ١٩٨٠ بالتشاور مع السيد روبرت فان ليروب ، الذى أنتج فيلمين عن موزامبيق هما : " الكفاح مستمر " و " الشعب المنظم " .

باء - مقررات اللجنة الخاصة

٧ - اعتمدت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٧ ، المعقودة في ١٢ نيسان/ابريل ، التقرير ٢٠٥ للجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة التابعة لها ، المشار اليه في الفقرة ٤ أعلاه .

٨ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة أيضا ، عقب بيان أدلى به الرئيس (A/AC.109/PV.1137) بشأن الآثار الادارية والمالية ذات الصلة (A/AC.109/L.1292) ، التقرير ٢٠٦ للجنة الفرعية ، المشار اليه في الفقرة ٥ أعلاه . وأقرت اللجنة ، باعتمادها التقرير الأخير ، التوصية الواردة فيه والتي تقضي بايفاد البعثة الخماسية المشار اليها في الفقرة ٥ أعلاه .

٩ - وفي الجلسة ١١٥٥ ، المعقودة في ٩ آب/أغسطس ، اعتمدت اللجنة الخاصة ، عقب بيانين أدلى بهما ممثل ادارة شؤون الاعلام والرئيس (A/AC.109/PV.1155) ، التقرير ٢٠٨ للجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة التابعة لها المشار اليه في الفقرة ٦ أعلاه . وقد وافقت اللجنة ، من حيث المبدأ ، باتخاذها ذلك المقرر ، على اقتراح قدمته ادارة شؤون الاعلام يقضي بالنظر في امكانية الانتاج المشترك لفيلم وثائقي عن زمبابوى في عام ١٩٨٠ بالتشاور مع السيد فان ليروب . وطلبت اللجنة من ادارة شؤون الاعلام تقديم تقرير عن نتائج المشاورات في أقرب وقت ممكن .

١٠ - ووافقت اللجنة من حيث المبدأ في جلستها ١١٥٦ ، المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ، باقرارها تقرير بعثتها (A/AC.109/L.1319) المشار اليه في الفقرات ٥ و ٦ و ٨ أعلاه على النتائج

Digitized by UNOG Library

والتوصيات الواردة أدناه ، على أساس أن يتم اجراء مشاورات ، حسب المقتضى ، بشأن تنفيذ الاقتراحات المحددة للبعثة ، رهنا بأية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في ذلك الصدد في دورتها الرابعة والثلاثين .

١١ - ويرد أدناه نص نتائج وتوصيات البعثة التي وافقت عليها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٥٦ ، المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٧٩ والتي وردت الاشارة اليها في الفقرات ٥ و ٦ و ٨ أعلاه .

نتائج وتوصيات البعثة

" . . .

" (١) ان لمراكز الأمم المتحدة للاعلام دورا هاما يجب أن تضطلع به في نشر المعلومات عن عمليات انهاء الاستعمار في الجنوب الافريقي . ولذلك ينبغي بذل جهد رئيسي لتمكينها من الاضطلاع بهذا الدور بتأمين توفير الموارد الكافية لها لتحقيق هذا الغرض .

" (٢) وينبغي للجنة الخاصة أن تطلب من ادارة شؤون الاعلام التابعة للامانة العامة ايلاء اهتمام خاص لأنشطة مراكزها الاعلامية في أوروبا الغربية ، لاسيما للحاجة الى التوزيع الفورى والفعال للمواد الاعلامية عن الحالة الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي .

" (٣) وبرغم الحالة السياسية المتدهورة في الجنوب الافريقي والجهود التي لا تكل من جانب بعض المنظمات غير الحكومية في ميدان الاعلام في البلدان التي زارتها البعثة ، فانه لا يبدو أن الجمهور مطلع تماما على الحقائق الخطيرة في المنطقة ولا على المبادئ المتعلقة بانهاء الاستعمار المتضمنة في ميثاق الامم المتحدة ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وغيره من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

" (٤) وينبغي أن تقيم اللجنة الخاصة ، من خلال اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة التابعة لها ، صلات دائمة مع المنظمات غير الحكومية ، لاسيما في أوروبا الغربية ، بهدف ان تبقى على علم بأنشطتها وان تساعدها بتزويدها بالمعلومات عن الحالة في الجنوب الافريقي .

" (٥) وأعربت المنظمات غير الحكومية عن اهتمامها بالحصول على الدراسات والابحاث والمواد الأخرى مكتوبة بصيغة واضحة وبسيطة حتى يتسنى لها وللجمهور عامة متابعة الحالة في الجنوب الافريقي وبالتالي تسهيل القيام بتعبئة عامة وسريعة للرأى العام ، لاسيما في أوروبا الغربية . وينبغي للجنة الخاصة أن تطلب من وحدة الدراسات والمعلومات بقسم التنسيق والمعلومات التابع لادارة الشؤون السياسية ، والوصاية وانهاء الاستعمار اعداد هذه المواد .

Digitized by UNOG Library

" (٦) وترى البعثة أن المنظمات غير الحكومية تضطلع بدور مفيد جدا في تعزيز أهداف الميثاق والاعلان والقرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة . وينبغي للجنة الخاصة مواصلة تشجيع المنظمات غير الحكومية ، عن طريق لجنتها الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ، على مواصلة أنشطتها الاعلامية وتعبئة الرأى العام في اتجاه ايجابي وعملي لنصرة الكفاح التحررى في زمبابوى وناميبيا .

" (٧) وينبغي للامانة العامة اتخاذ التدابير اللازمة للحصول على الفيلم الذى عرضه صندوق الدفاع والمعونة الدولي على البعثة كيما يتسنى للجنة الخاصة مشاهدته .

" (٨) واتفقت البعثة والمنظمات غير الحكومية على امكان تنظيم بعض الأنشطة المشتركة وان اجراء تبادل للمعلومات مع اللجنة الخاصة ، عن طريق لجنتها الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ، والمنظمات غير الحكومية سيكون له أثر نافع وسيسهل زيادة الوعي لدى الجمهور الاوروبي بالحالة السائدة في الجنوب الافريقي " .

١٢ — واتخذت اللجنة الخاصة أيضا ، خلال السنة المستعرضة ، مقررات تتصل بالاعلام ، فيما يتعلق بالبنود الأخرى من جدول اعمالها ، كما يلي :

(أ) طلبت اللجنة الخاصة ، في توافق آراء بشأن الأنشطة العسكرية في الأقاليم المستعمرة ، اعتمدته في جلستها ١١٥٤ ، المعقودة في ٨ آب/أغسطس (أنظر ، الفقرة ١٢ ، الفصل السادس من هذا التقرير (أنظر ص ١٥١ أدناه)) ، الى الأمين العام " أن يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، بحملة دعائية مكثفة بغية تعريف الرأى العام العالمي بالحقائق المتعلقة بالانشطة والترتيبات العسكرية في الأقاليم المستعمرة ، التي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ، الوارد في القرار ١٥١٤ (د — ١٥) .

(ب) ورجت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في قرار بشأن أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في الاقاليم المستعمرة ، اعتمدته في جلستها ١١٥٤ المعقودة في ٨ آب / أغسطس (أنظر الفصل الرابع من هذا التقرير (أنظر ص ١٩٤ أدناه ، الفقرة ١٣)) ، من الأمين العام " أن يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، بحملة اعلانية متواصلة وواسعة بقصد اطلاع الرأى العام العالمي على الحقائق المتعلقة بنهب الاحتكارات الاجنبية للموارد الطبيعية وباستغلالها السكان الأصليين ، وبالدعم الذى تقدمه الى النظام الاستعمارية والعنصرية " .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق

نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار ، من قبل ادارة شؤون الإعـلام بالأمانة العامـــة

١ ـ وفقا لقرارات الجمعية العامة ٣١/١٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣٢/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٣/٤٥ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، واصلت ادارة شؤون الاعلام التابعة للامانة العامة ، وستواصل ، القيام بأنشطة عن مسألة انهاء الاستعمار ، بما في ذلك تغطية جلسات الجمعية العامة واللجنة الخاصة وسائر هيئات الامم المتحدة ، وكذلك نشر المعلومات عن طريق خدمات الوسائط الاعلامية التابعة لهـــا وشبكة مراكز الاعلام ، وقد قامت فرقة العمل المعنية بموضوع انهاء الاستعمار ، التابعة لادارة شؤون الاعلام ، والتي تحتفظ بصلات عمل وثيقة مع ادارة الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمـــار ، ومع أمانة اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ، بمساعدة شعب الادارة في هـــذا العمل .

٢ ـ وفيما يلي بيان موجز بما تقوم به شعب وأقسام ادارة شؤون الاعلام ، كل على حدة ، من عمل بشأن انهاء الاستعمار والمسائل ذات الصلة :

١ ـ شعبة الصحافة والمنشـــورات

ألف ـ قسم الصحافـة

٣ ـ يوفر قسم الصحافة تغطية كاملة لعمل اللجنة الخاصة ولجانها الفرعية واللجنة الخاصـــة لمناهضة الفصل العنصري ومجلس الامم المتحدة لناميبيا . وتعد نشرات صحفية تفصيلية ، بما في ذلك المعلومات الأساسية عن الاقاليم والموضوعات التي تتم مناقشتها ، مع ملخصات للوثائق والقرارات ذات الصلة وكذلك ملخصات لدورات هيئات الامم المتحدة المعنية . وتعمم هذه النشرات في مقـــر الامم المتحدة على الوسائط الاعلامية والبعثات الدائمة للدول الأعضاء والمنظمات غير الحكوميـــة ، وكذلك على مراكز الأمم المتحدة للأعلام في مختلف أرجاء العالم . وقد صدر ما يزيد عن ٣٥٠ نشرة صحفية عن هذه الموضوعات في عام ١٩٧٨ .

٤ ـ وتعطي كافة الأقاليم ، كبيرها وصغيرها ، أهمية في النشرات الصحفية المتعلقة بانهـــاء الاستعمار . وفي كل مرة يتم فيها تناول موضوع جديد في اللجنة الخاصة يقدم القسم معلومـــات أساسية عن الاقليم ذى الصلة . وتقدم معلومات أساسية مماثلة ، كلما تناولت الجمعية العامـــة أو مجلس الأمن موضوعا متعلقا بانهاء الاستعمار .

٥ ـ وتصدر كذلك ملخصات للاجتماعات التي تعقد في مجال انهاء الاستعمار باللغة الفرنسية .

Digitized by UNOG Library

٦ - ويتم كذلك ايفاد موافين صحفيين من مقر الامم المتحدة لتغطية الاجتماعات التي تعقد خارج نيويورك ، ولاثارة أكبر قدر ممكن من الاهتمام بين وسائط الاعلام بأنشطة انهاء الاستعمار . وخلال عام ١٩٧٨ ، تولت مجموعة من الموافين الصحفيين تغطية الاجتماعات العامة الاستثنائية لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، التي عقدت في لوساكا في الفترة من ٢٠ الى ٢٣ آذار/ مارس (أ) . وبعد كل اجتماع ، أصدرت نشرات صحفية تفصيلية في الميدان لكي يستخدمها المراسلون المحليون مع ارسال النص برقيا الى المقر لاعادة نشره . وصاحب أعضاء المجموعة ايضا البعثات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، التي زارت عددا من الدول الافريقية لاجراء مشاورات قبل اجتماعات لوساكا . وقد سافرت بعثة الى غابون والجزائر ونيجيريا ؛ وتوجهت بعثة أخرى الى أنغولا وبوتسوانا وزامبيا ؛ وتوجهت بعثة ثالثة الى موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة (أ) . وفي كل مرة كان القسم ينظم مؤتمرات صحفية محلية للأعضاء ، كما كان يجرى تقديم معلومات أساسية فنية لمساعدة وسائط الاعلام المحلية .

٧ - وفيما بعد أجريت تغطية كاملة لاجتماعات الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة المخصصة لناميبيا .

٨ - ويتم كذلك اصدار اعلانات عن التبرعات وعقد التبرعات للصناديق المختلفة التي تنشئها الجمعية العامة لمساندة الكفاح ضد الاستعمار ، وكذلك نصوص رسائل أو بيانات هيئات الأمم المتحدة بشأن انهاء الاستعمار ، بوصفها نشرات صحفية .

٩ - ويتم كذلك اعداد مقالات خاصة بشكل منتظم لمجموعة كبيرة من المجلات والصحف ، في بلدان العالم الثالث . وفي عام ١٩٧٨ ، تناول عدد من هذه المقالات التي تصدر باللغتين الانكليزية والفرنسية موضوعات انهاء الاستعمار .

١٠ - والى جانب النشرات الصحفية والمقالات ، تقدم معلومات عن انهاء الاستعمار الى الوسائط الاعلامية في الاجتماعات التوجيهية اليومية التي يعقدها مدير شعبة الصحافة والمنشورات وغيره من كبار المسؤولين في الشعبة . وتنظم مؤتمرات صحفية للوفود بشأن موضوعات انهاء الاستعمار . كما يسترعى اهتمام الوسائط الاعلامية ، على أساس فردى ، الى البنود ذات الأهمية الخاصة للمنطقة التي تنتمي اليها أو لميدان اهتمامها الخاص .

باء - دائرة المنشورات

١١ - تتولى دائرة المنشورات مهمة النشر ، على أوسع نطاق ممكن ، عن أعمال الأمم المتحدة من أجل انهاء الاستعمار ، وذلك بصفة أساسية من خلال ثلاثة من منشوراتها المنتظمة : المجلة الفصلية " الهدف : العدالة " ، ونشرة " الأمم المتحدة والجنوب الافريقي " و " النشرة الشهرية

(أ) للاطلاع على تقرير المجلس عن هذه الاجتماعات ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية التاسعة ، الملحق رقم ١ (A/S-9/4).

Digitized by UNOG Library

للأمم المتحدة " . وتشمل التغطية اجتماعات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، واللجنة الخاصة ولجانها الفرعية وسائر الهيئات المعنية بمسألة انهاء الاستعمار ؛ والبيانات التي يدلي بها ممثلو الدول الأعضاء وحركات التحرير ؛ ونصوص القرارات التي يتم اتخاذها ؛ ومقالات خاصة عن الجوانب المختلفة لهذه المسألة .

١٢ — وبالاضافة الى ذلك ، تنشر فصول عن انهاء الاستعمار في كتب المراجع العامة ، مثل " الكتاب السنوي للأمم المتحدة " ، و " الأمم المتحدة للجميع " ، الذي تم استكماله مؤخرا . ومن المقرر اصدار طبعة منقحة وموسعة من الكتيب المعنون " اللجنة الخاصة للأربعة والعشرين : ماهي ، وماذا تفعل ، وكيف تعمل " ، في عام ١٩٧٩ .

٢ — العلاقات الخارجية

ألف — قسم الدعم الاعلامي

١٣ — قام قسم الدعم الاعلامي بتوزيع نص قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٤٥ ، وكذلك نشرات صحفية لنشر المعلومات عن انهاء الاستعمار ، على مراكز الاعلام والدوائر والمكاتب الاخرى التابعة للأمم المتحدة في الميدان . وأرسل تعميم خاص الى مديري مراكز الاعلام للتنبيه الى هذا القرار وتقديم مبادئ توجيهية بشأن الجوانب الرئيسية المتعلقة بعمل اللجنة الخاصة .

١٤ — وأرسلت عدة مئات من نسخ منشور " الأمم المتحدة وانهاء الاستعمار — الملامح الرئيسية لجهود الأمم المتحدة خلال ثلاثين عاما لصالح البلدان والشعوب المستعمرة " (DPI/573) ، الى مراكز ودوائر الاعلام التابعة للأمم المتحدة ، ولاسيما تلك المراكز والدوائر الموجودة في أوروبا الغربية .

١٥ — وأرسلت الى مراكز ودوائر الأعلام برقيات موجزة للمعلومات في المناسبات الخاصة المتعلقة بأنشطة اللجنة الخاصة ، مثل افتتاح سلسلة اجتماعاتها لعام ١٩٧٩ .

١٦ — وستكون المهام الرئيسية الأخرى فيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة وأحكام قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٤٥ ، كما يلي :

(أ) زيادة كمية المنشورات المرسلة الى مراكز الاعلام ، لحشد مساندة المنظمات غير الحكومية ، والوسائط الاعلامية المحلية والاقليمية ، والمؤسسات التعليمية .

(ب) توزيع المقالات والدراسات الخاصة التي سيجرى اعدادها للتعميم على مراكز الاعلام ، وذلك باللغات المناسبة وبالكميات التي تطلبها هذه المراكز .

باء — قسم الزوار ووحدة استعلامات الجمهور

١٧ — سيواصل قسم الزوار ووحدة استعلامات الجمهور تناول مسألة انهاء الاستعمار بوصفها مسألة ذات أولوية في نشاطاتهما .

Digitized by UNOG Library

١٨ — وسيتناول قسم الزوار هذا الموضوع في الجولات التي تتم برفقة مرشدات والمحاضرات التوجيهية التي ينظمها لتعزيز فهم أفضل لأنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان ولتعريف الجمهور بهذه الأنشطة . وقد أوقف عرض الأفلام المتعلقة بانهاء الاستعمار والمسائل الأخرى بصفة مؤقتة بسبب أعمال البناء الجارية ، ولكنه سيستأنف بمجرد توفر المكان لذلك . وستبذل أيضا جهود لاتخاذ الترتيبات اللازمة لقيام بعض المتحدثين من موظفي الأمم المتحدة بالقاء محاضرات توجيهية على مجموعات مختلفة بشأن هذا الموضوع ، بالمقر وخارجه .

١٩ — وسوف تضمّن المحاضرة التي تلقى على الزوار في مقر الأمم المتحدة والتي مدتها ساعة ، شرحا موجزا لكافة التطورات الهامة في هذا المجال . وسوف تلقى على مرشدى الجولات من حين الى آخر محاضرات توجيهية بشأن هذه المسألة .

٢٠ — وستقوم وحدة استعلامات الجمهور بتقديم ونشر المعلومات عن انهاء الاستعمار ، بما في ذلك المادة الاعلامية التي تعدها اللجنة الخاصة عن أنشطتها .

جيم — قسم السياسة والبرنامج

٢١ — أرسل قسم السياسة والبرنامج مذكرة تعميم الى جميع مراكز الاعلام ، حث فيها المديرين على مضاعفة جهود النشر للاحتفال بيوم ناميبيا ، وتقديم تقارير عن النتائج التي يتم تحقيقها لاحالتها الى اللجنة الخاصة . وفي هذا الصدد ، استرعي انتباه المديرين بصفة خاصة الى التقرير ٣ ٢٠ للجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة (ب) .

٢٢ — وفي مذكرة تعميم سابقة ، اصدرت تعليمات لمديرى المراكز للقيام " بنشر واسع النطاق ومستمر " بشان الحالة في زمبابوى عملا بقرار اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٩٠ المعقودة في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٧ (ج) .

٢٣ — وبنفس الطريقة طلب القسم من جميع مديرى مراكز الاعلام ، في مذكرة تعميم ، القيام " بأكبر قدر ممكن من الدعاية لاسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال والمساواة في الحقوق وللمؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا ، المعقود في مابوتو في الفترة من ١٦ — ٢١ أيار/مايو ١٩٧٧ (د) . وفي هذا الصدد ، استرعي انتباههم بصفة خاصة الى قرار الجمعية العامة ٣١/١٤٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الذى طلب فيه من الأمين العام نشر أعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الثاني ، المرفق .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السابع ، الفقرة ١٦ .

(د) للاطلاع على تقرير المؤتمر ، انظر A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

الاستعمار والعمل، في جملة أمور، على مضاعفة أنشطة جميع مراكز الاعلام ، ولا سيما المراكز الموجودة في أوروبا الغربية . وأوعز القسم أيضا الى مراكز الاعلام باتخاذ تدابير النشر بالمشاركة الكاملة لمنظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني ، كلما أمكن ذلك .

٢٤ — واستجابة للتعليمات المذكورة أعلاه ، قامت مراكز الاعلام بحملات نشر واسعة النطاق . وحدث، كما يجب ، ان قدمت تقاريرها ، تصحبها مقتطفات ومواد أخرى الى اللجنة الخاصة الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وسائر المكاتب الفنية المعنية .

دال — قسم المنظمات غير الحكومية

٢٥ — يركز قسم المنظمات غير الحكومية بصفة خاصة على موضوع انهاء الاستعمار ، ويعرض كافة الوثائق المتعلقة باللجنة الخاصة ، بشكل بارز ، في قاعة تلك المنظمات .

٢٦ — وفي كل عام ينظم عدد من اللقاءات التوجيهية عن موضوع انهاء الاستعمار لحوالي ١٢٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية . وتتضمن هذه اللقاءات استعراضا للافلام ذات الصلة . وتوزع ملخصات لهذه اللقاءات التوجيهية ، على نطاق واسع ، على كافة المنظمات غير الحكومية ومراكز الاعلام .

٢٧ — وستناقش مسألة انهاء الاستعمار وعلاقتها بناميبيا في المؤتمر السنوى لعام ١٩٧٩ للمنظمات غير الحكومية المرتبطة بادارة شؤون الاعلام التابعة للامم المتحدة . وقد قبل السيد مارتي أهتيسارى ، مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، بصفة مبدئية ، ان يتحدث في المؤتمر كما وافق السيد ادوارد س. ماى ، ممثل الاتحاد اللوثرى العالمي . وسيتناول هذان المتحدثان مناقشة السبل التي يمكن بها للمنظمات غير الحكومية أن تصبح أكثر نشاطا في مجال الكفاح ضد الاستعمار .

٢٨ — وفي كل عام تجمع التبرعات لمساعدة أولئك الذين يعانون من آثار الاستعمار والفصل العنصرى . ويوضع صندوق للتبرعات في قاعة المنظمات غير الحكومية لجمع التبرعات لصندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا وصندوق الامم المتحدة لناميبيا وبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي .

هاء — وحدة برامج الاعلام التعليمي

٢٩ — ستقوم وحدة برامج الاعلام التعليمي بتغطية خاصة لمسألة انهاء الاستعمار خلال الحلقة الدراسية لمقررى السياسة في مجال التعليم في أمريكا اللاتينية التي من المزمع أن يعقدها البرنامج الثلاثي للزمالات في مكسيكو في عام ١٩٧٩ . وستغطي الوحدة أيضا المواد التعليمية التي تصدر في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ .

٣٠ — وتعتزم الوحدة ، في عام ١٩٧٩ أيضا ، توسيع برنامج عملها لعام ١٩٧٩ المتعلق بنشر المعلومات عن انهاء الاستعمار ، بانتاج مجموعات من الشرائح التعليمية وطبع كتيب خاص للطلبة .

Digitized by UNOG Library

واو ـ وحدة المشاريع الخاصة

٣١ ـ سوف تقوم الوحدة بنشر طبعة جديدة من المنشور السنوى " الأمم المتحدة اليوم : اقتراحات للمتحدثين " ، يتضمن فصلا خاصا يحتوى على معلومات مستكملة عن انهاء الاستعمار والفصل والتمييز العنصريين . وسوف يوجه الى هذه المسألة قدر أكبر من الاهتمام في طبعة عام ١٩٧٩ من هـذا الكتيب .. وسيكون اصدار هذا الكتيب بلغات أخرى ، وهو ينشر في الوقت الحاضر باللغات الانكليزية والفرنسية والأسبانية ، وزيادة عدد النسخ أمرين مفيدين ، اذ ان الكتيب يستخدم من قبل عدد كبير من المتحدثين أثناء الاحتفال بمناسبات خاصة مختلفة كما تستخدمه المنظمات الدولية والوطنية والمدارس والجامعات ، في جميع أنحاء العالم بوصفه مرجعا . وبذا يصل هذا الكتيب الى عدد كبير غير عادى من المستفيدين الثانويين .

٣٢ ـ وتنظم الوحدة كذلك برنامجا مقيما للدارسين الجامعيين يعتبر أداة فعالة جدا لتزويدهم بالمعلومات عن القضايا التي تتناولها الأمم المتحدة ولاجتذاب الشباب واثارة اهتمامهم بأفكار ومبادئ الميثاق . وقد اشترك في هذا البرنامج في العام الماضي حوالي ٨٠ من الرجال والنساء من بلدان مختلفة وأجرى خلاله لقاء توجيهي خاص عن انهاء الاستعمار والفصل والتمييز العنصريين . وهناك خطط لتنظيم اثنين من اللقاءات التوجيهية عن هذه الموضوعات خلال ١٩٧٩ .

٣٣ ـ وتقوم الوحدة أيضا بتنسيق الأنشطة المتعلقة بالاحتفال العالمي باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصرى . ويجرى ارسال الاقتراحات عن الأساليب المختلفة للدعاية للاحتفال وتقديم المشورة عن نوع المواد الاعلامية المتوفرة ، الى مراكز الاعلام التسعة والخمسين . وتقوم الوحدة بتحليل التقارير الواردة من كل مركز بشأن الاحتفال بهذه المناسبة ، ويعد تقرير موجز يقدم الى مراكز الاعلام وادارة شؤون الاعلام والمكاتب الفنية .

٣ ـ شعبة الاعلام الاقتصادى والاجتماعي

٣٤ ـ على الرغم من ان شعبة الاعلام الاقتصادى والاجتماعي لم تشترك بشكل مباشر في الأنشطة العامة للادارة والمتعلقة بالجوانب السياسية لمسألة انهاء الاستعمار ، فانها قد ساهمت وستساهم في نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار ، من خلال منشوراتها (النشرات الصحفية ، وورقات الحقائق ، والمقالات) عن موضوعات مثل اعلان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ـ ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٩) ، والفصل العنصرى والشركات عبر الوطنية والموارد الطبيعية والموضوعات المماثلة ذات الصلة .

٤ ـ الخدمات الاذاعية والمرئية

ألف ـ دائرة الخدمات المرئية

٣٥ ـ قامت دائرة الخدمات المرئية ، وفقا للأسلوب العادى المتبع ، بتغطية الدورة الاستثنائية

Digitized by UNOG Library

التاسعة للجمعية العامة المخصصة لناميبيا والاجتماعات ولقاءات التزويد بالمعلومات وغيرها من الأحداث التي شهدها مقر الأمم المتحدة فيما يتصل بانهاء الاستعمار وتكون لها قيمة اخبارية ، وذلك بتسجيلها على أشرطة فيديو/أفلام . وقد قدمت هذه المادة الى أعضاء النقابات الصحفية والمنتجين المهتمين بهذا الموضوع ، لنشرها من خلال القنوات المناسبة .

٣٦ — وقد باشر فريق ميداني تغطية الاجتماع التحضيري للدورة الاستثنائية المخصصة لناميبيا في لوساكا ، وقدمت هذه المادة أيضا لوكالات الأنباء . ولدى تواجد الفريق في لوساكا ، حصل للأمم المتحدة على بعض المواد عن معهد ناميبيا .

٣٧ — وتم انتاج " فيلم قصير " (مدته ٥ دقائق تقريبا) بعنوان " اللاجئون من زمبابوى " على أساس المادة التي تم جمعها من معسكرات اللاجئين في أنغولا ، خلال انعقاد مؤتمر مابوتو (د) . وقد عرض هذا الفيلم الذى يشكل جزءا من الحلقات التليفزيونية الجديدة " صور مميزة " على نطاق واسع في التليفزيون ، وذلك ليس فقط عن طريق محطات التليفزيون التي تحصل على هذه الحلقات بلا مقابل في البلدان النامية ، بل أيضا ببيع الحلقات الى مؤسسات التليفزيون في العالم المتقدم النمو .

٣٨ — وقدمت الدائرة كل مساعدة وتعاون ممكن الى منتجي برنامج " الحقائق المتغيرة عن الأمم المتحدة " ، الذى أذاعته شركة الاذاعة الامريكية (شبكة ABC) في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

٣٩ — وتقوم حاليا شبكة " راى " التليفزيونية الايطالية باعداد برنامج عن ناميبيا مدته ساعة واحدة ، بمساعدة دائرة الخدمات المرئية وتعاونها .

٤٠ — وقد تم انتاج معرض صور صغير عن معسكرات اللاجئين من روديسيا الجنوبية ، بمناسبة أسبوع التضامن ، وعرض بمقر الأمم المتحدة .

٤١ — وسوف تضاعف الدائرة من أنشطتها في عام ١٩٧٩ ، وتقوم بالنشر على نطاق واسع وبشكل مستمر عن أعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . وسوف تتواصل التغطية الاخبارية للاجتماعات وجلسات التزويد بالمعلومات والأحداث الخاصة والاحتفالات بالصور والأفلام وأشرطة التسجيل التليفزيوني .

٤٢ — وسيتم ادراج فيلم قصير عن روديسيا الجنوبية في برنامج العمل لعام ١٩٧٩ ، وذلك لاصداره اما في سلسلة حلقات " صور مميزة " أو كفيلم منفصل للأمم المتحدة . وقد أدرج أيضا في جدول الانتاج لقطات عن " ناميبيا " يستغرق عرضها دقيقة واحدة لاصدارها خلال أسبوع التضامن .

٤٣ — وخططت دائرة الخدمات المرئية كذلك لانتاج فيلم عن ناميبيا ، يسلط الضوء على أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية ، والانتخابات واستقلال الاقليم .

باء — الصور والمعروضات

٤٤ — سيحاول قسم التصوير ، اذا توفرت مادة مناسبة ، انتاج معرض آخر لاستخدامه خلال أسبوع التضامن .

Digitized by UNOG Library

٤٥ — وسيستمر ترويج وتوزيع الأفلام التي تم الانتهاء منها والمتعلقة بموضوعات تتصل بانهاء الاستعمار .

جيم — دائرة الخدمات الاذاعية

٤٦ — سوف تقوم دائرة الخدمات الاذاعية بالنشر على نطاق واسع ومستمر عن أعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . وستكون عناصر هذا الجهد المكثف كما يلي :

(أ) التغطية الاخبارية

٤٧ — ستتم تغطية أعمال اللجنة الخاصة ولجانها الفرعية وكذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار ، وذلك بشكل مكثف في النشرات والبرامج الاخبارية العادية للدائرة بـ ١٦ لغة .

(ب) اذاعة جلسات مجلس الأمن على الموجة القصيرة

٤٨ — ستذاع جلسات مجلس الأمن المعقودة بشأن المشاكل المتعلقة بالاستعمار في افريقيا على الموجة القصيرة باللغة الانكليزية ، وذلك في اذاعات موجهة لافريقيا .

(ج) التغذية ببيانات عن انهاء الاستعمار

٤٩ — ستزود المؤسسات الاذاعية الوطنية بالبيانات الرئيسية المتعلقة بانهاء الاستعمار ، تليفونيا واذاعيا ، لكي تعيد هي اذاعتها .

(د) البرامج الاسبوعية الخاصة

٥٠ — ستقوم دائرة الخدمات الاذاعية بانتاج برامج أسبوعية خاصة بـ ١٦ لغة عن القضايا الرئيسية المعروضة على الأمم المتحدة ؛ وسوف يكرس عدد من هذه البرامج بشكل كامل أو جزء منها لقضايا انهاء الاستعمار .

(هـ) البرامج الاقليمية

٥١ — سوف يسلط الضوء كذلك على أعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار ، في البرامج الاقليمية التي تنتجها الدائرة ، على أساس أسبوعي أو نصف شهري أو شهري لافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ومنطقة البحر الكاريبي .

(و) الاحتفالات الخاصة

٥٢ — بمناسبة بعض الاحتفالات الخاصة ، مثل اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري ، وأسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال والمساواة

Digitized by UNOG Library

في الحقوق ، ويوم ناميبيا ، ويوم الأمم المتحدة ، ويوم التضامن مع الشعب الناميبي وحركة تحريره ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ستزود الدائرة المؤسسات الاذاعية في كافة انحاء العالم بالمواد ذات الصلة .

(ز) البرامج الاذاعية الموجهة الى الجنوب الافريقي

٥٣ - ستضاعف دائرة الخدمات الاذاعية انتاج واذاعة برامج يومية مدة كل منها ١٥ دقيقة موجهة الى الجنوب الافريقي ، وتذيعها المؤسسات الاذاعية الوطنية التي يمكن الاستماع الى ارسالها في الجنوب الافريقي . وسيتم انتاج كل برنامج بست لغات منتشرة في الجنوب الافريقي . ومن المتوقع ، أنه بحلول عام ١٩٧٩ ، ستقوم ١٥ مؤسسة باذاعة هذه البرامج بمعدل اجمالي متوسط قدره تسع ساعات يوميا ؛ وسوف تستخدم ١٠ مؤسسات اضافية المواد التي تقدمها الأمم المتحدة في برامجها الخاصة الموجهة الى الجنوب الافريقي .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع*

مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - في الجلسة ١١٣٥ ، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، قررت اللجنة الخاصة باعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس (Add.1 A/AC.109/L.1280) المتصلة بتنظيم اعمالها ، النظر في مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم بوصفها بندا منفصلا . وقررت اللجنة الخاصة ايضا النظر في هذا البند في جلساتها العامة ، وحسب الاقتضاء ، بواسطة لجنتها الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة وذلك بصدد قيام اللجنة الفرعية بدراسة اقاليم محددة .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١٤٦ الى ١١٥١ و١١٦١ ، المعقودة في الفترة الممتدة من ٢١ حزيران/يونيه الى ١٦ آب/اغسطس .

٣ - وقد اخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما في ذلك خاصة قرارها ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد دعت الجمعية الدول القائمة بالادارة ، في الفقرة ١٣ من ذلك القرار ، الى " مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها وخاصة بالسماح للبعثات الزائرة بزيارة الأقاليم [الواقعة تحت ادارتها] بغية الحصول على معلومات مباشرة منها والتحقق من رغبات سكانها وأمانيهم " . وقد أولت اللجنة الخاصة ، بالاضافة الى ذلك ، المراعاة الواجبة للأحكام المتصلة بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ٣٣/٣٠ و ٣٣/٣٢ و ٣٣/٣٣ و ٣٣/٣٤ و ٣٣/٣٥ و ٣٣/٣٩ المؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، والمتصلة على التوالي بنيوهبريد ، وساموا الامريكية ، وغوام ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وبرمودا ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، ومونتسيرات ، وجزر تركس وكايكوس ، وتيمور الشرقية ، ومقررات الجمعية العامة ٣٣/٤٠٩ و ٣٣/٤١٠ و ٣٣/٤١١ المتخذة في التاريخ نفسه ، والمتصلة على التوالي بتوكيلاو ، وسانت هيلانه وجزر كوكس (كيلنغ) .

٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، عند نظرها في هذا البند ، تقرير رئيسها (انظر مرفق هذا الفصل) عن مشاوراته مع ممثلي الدول القائمة بالادارة ، التي أضطلع بها وفقا للفقرة ٣ من القرار الذى اعتمدته اللجنة في جلستها ١١١٧ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٨ (١) .

---

* صدر من قبل بوصفه جزءا من (Part II) A/34/23 .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الثالث ، الفقرة ١١ .

Digitized by UNOG Library

٥ - وكما هو مبين في الفقرة ٥ من ذلك التقرير ، قام الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة ، باسم حكومته ، في رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٩ وموجهة الى الرئيس ، بدعوة اللجنة الخاصة الى ايفاد بعثة زائرة الى جزر تركس وكايكوس في ربيع عام ١٩٨٠ .

٦ - وكما هو مبين في الفقرة ٦ من التقرير نفسه ، قام الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة ، في رسالة مؤرخة في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٩ ، وموجهة الى الرئيس (A/AC.109/580) ، بتجديد دعوة حكومته للجنة الخاصة بايفاد بعثة زائرة الى غوام في آب/اغسطس ١٩٧٩ (٢) . ويرد بيان بنظر اللجنة في المسألة في المجلد الرابع ، بالفصل السابع والعشرين من هذا التقرير.

٧ - كذلك ، قام الممثل الدائم لاستراليا لدى الامم المتحدة ، كما يتضح من الفقرة ٧ من التقرير نفسه ، بابلاغ الرئيس باستعداد حكومته لاستقبال بعثة زائرة توفد ، الى جزر كوكس (كيلنغ) في النصف الثاني من عام ١٩٨٠ .

٨ - وفي الجلسة ١١٤٩ المعقودة في ١ آب/أغسطس ، وجه الرئيس الانتباه الى مشروع قرار بشأن ذلك البند أعده هو على أساس المشاورات (A/AC.109/L.1327).

٩ - وقامت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٥١ المعقودة في ٣ آب/أغسطس ، عقب بيان أدلى به ممثل بلغاريا (A/AC.109/PV.1151) ، باعتماد مشروع القرار دون اعتراض (انظر الفقرة ١٣ أدناه) .

١٠ - وفي ٧ آب/اغسطس ، احيل نص القرار (A/AC.109/582) الى ممثلي الدول المعنية القائمة بالادارة ، لعرضه على حكوماتهم .

١١ - والى جانب النظر في هذا البند في الجلسات العامة للجنة الخاصة ، كما ورد اعلاه ، قامت اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، عند نظرها في الاقاليم المحددة المشار اليها ، بمراعاة الاحكام المتصلة بالموضوع من قرارات ومقررات الجمعية العامة المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه ، وكذلك المقررات السابقة التي اتخذتها اللجنة الخاصة والمتصلة بهذا البند .

١٢ - وعلى اثر ذلك ، اقرت اللجنة الخاصة ، باعتمادها التقارير المتصلة بالموضوع المقدمة من لجنتها الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، عددا من النتائج والتوصيات وتوافقات الآراء المتعلقة بايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم ، كما يتضح في الفصول التالية من هذا التقرير :

الفصل	الأقاليم	الوثيقة
الرابع عشر	جزر كوكس (كيلنغ)	A/34/23/Rev.1 ، المجلد الثالث
الخامس عشر	نيوهبريد	"
السادس عشر	توكيلاو	"

---

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٥ .

Digitized by UNOG Library

الفصل	الأقاليم	الوثيقة
الثامن عشر	سانت هيلانة	A/34/23/Rev.1 ، المجلد الثالث
التاسع عشر	ساموا الامريكية	"
الحادى والعشرون	برمودا	"
الثاني والعشرون	جزر فرجن البريطانية	"
الثالث والعشرون	مونتسيرات	"
الرابع والعشرون	جزر تركس وكايكوس	"
الخامس والعشرون	جزر كايمان	"
السادس والعشرون	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	"
السابع والعشرون	غوام	A/34/23/Rev.1 ، المجلد الرابع

باء - مقرر اللجنة الخاصة

١٣ - ويرد ادناه نص القرار (A/AC.109/582) الذى اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٥١ المعقودة في ٣ آب/أغسطس ، والذى وردت الاشارة اليه في الفقرة ٩ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم ،

وقد درست تقرير الرئيس عن هذه المسألة ، (٣)

واذ تشير الى ما يتصل بذلك من قرارات ومقررات الجمعية العامة واللجنة الخاصة التي تطلب الى الدول القائمة بالادارة أن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

واذ ادراكا منها للنتائج المناءة التي تحققت نتيجة ايفاد بعثات الامم المتحدة الزائرة في تأمين الحصول على معلومات مباشرة عن الأقاليم المعنية ، والتحقق من رغبات وأماني شعوبها فيما يتعلق بمركزها في المستقبل ، معززة بذلك قدرة الأمم المتحدة على مساعدة هذه الشعوب في تحقيق الاهداف المبينة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وفي ميثاق الامم المتحدة ،

واذ أوفدت في ١٩٧٩ بعثة زائرة الى غوام بناء على دعوة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية ،(٤)

---

(٣) أنظر مرفق الفصل الحالي .

(٤) أنظر : المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون من هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

واذ تحيط علما مع التقدير بالدعوات الموجهة الى اللجنة الخاصة من حكومتي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية واستراليا (٥) لايفاد بعثتين زائرتين الى جزر تركس وكايكوس والى جزر كوكس (كيلنغ) التي تقع تحت ادارتهما ، على التوالي ،

١ — تؤكد الحاجة الى مواصلة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم المستعمرة بغية تيسير تنفيذ الاعلان تنفيذا كاملا وسريعا وفعالا فيما يتعلق بهذه الاقاليم ؛

٢ — تدعو الدول المعنية القائمة بالادارة الى التعاون ، أو مواصلة التعاون ، مع الأمم المتحدة ، وذلك بالسماح للبعثات الزائرة ، بدخول الاقاليم الواقعة تحت ادارتها؛

٣ — ترجو من رئيسها مواصلة المشاورات مع الدول المعنية القائمة بالادارة بصدد تنفيذ الفقرة ٢ من هذا القرار ، وتقديم تقرير عن ذلك الى اللجنة الخاصة حسب الاقتضاء .

---

(٥) أنظر : مرفق هذا الفصل ، الفقرتان ٥ و ٧ على التوالي .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق*

تقـرير الرئيـــس

١ - في الجلسة ١١١٧ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، اعتمدت اللجنة الخاصة قرارا بشأن مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم (أ) . وفيما يلي نص فقرات منطوق القرار :

"ان اللجنة الخاصة ،

"...

"١ - تؤكد الحاجة الى مواصلة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم المستعمرة بغية تيسير التنفيذ الكامل والسريع والفعال لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فيما يتعلق بهذه الأقاليم ؛

"٢ - تطلب الى الدول المعنية القائمة بالادارة ان تتعاون ، أو أن تواصل تعاونها ، مع الأمم المتحدة عن طريق السماح بوصول البعثات الزائرة الى الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛

"٣ - ترجو من رئيسها مواصلة المشاورات مع الدول المعنية القائمة بالادارة بصدد تنفيذ الفقرة ٢ من هذا القرار ، وتقديم تقرير عن ذلك الى اللجنة الخاصة حسب الاقتضاء " .

٢ - وقد بعث الرئيس ، وفقا للفقرة ٣ من القرار ، برسائل متماثلة مؤرخة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، موجهة الى الممثلين الدائمين لدى الامم المتحدة لاسبانيا واستراليا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا ، طلب فيها آراء حكوماتهم فيما يتعلق بتنفيذ القرار السالف الذكر للجنة الخاصة ، وكذلك ما يتصل بهذا الشأن من القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين .

٣ - واستجابة لهذا الطلب ، تلقى الرئيس رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٩ من الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الامم المتحدة ، نصها كما يلي :

" كما تذكرون ، قامت بعثة تضم ثلاثة أعضاء من اللجنة الخاصة يترأسها السيد نمرود لوغو من جمهورية تنزانيا المتحدة ، بزيارة توكيلاو في منتصف عام ١٩٧٦ ، بناء على

---

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1326.

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) المجلد الأول ، الفصل الثالث ، الفقرة ١١ .

Digitized by UNOG Library

دعوة حكومة نيوزيلندا ، وقد قدمت البعثة تقريرا شاملا مفيدا (ب) ؛ وقد وضعت نيوزيلندا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، توصيات البعثة نصب عينيها عند وضع السياسات فيما يتعلق بتوكيلاو ، بالتشاور مع الشعب .

" وفي حال هذه الظروف ، لا توجد فيما يبدو حاجة لايفاد بعثة زائرة أخرى في هذه المرحلة . الا ان الحالة ستبقى قيد الاستعراض ، ويمكن للجنة الخاصة أن تتأكد من استمرار تعاون نيوزيلندا في الوفاء بالمسؤوليات الهامة التي عهدت اليها بها الجمعية العامة " .

٤ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، اعلم الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة الرئيس " ان البرتغال تتفق تماما مع المقرر الذى اتخذته اللجنة الخاصة بشأن هذه المسألة وانها ، كما كان الحال في الماضي ، على استعداد لأن تقدم للجنة كل ما يلزمها من مساعدة في النهوض بمهامها ، بغية تنفيذ كافة القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين تنفيذا سريعا " .

٥ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٩ أفاد الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة الرئيس بما يلي :

" كما اخبرتكم عندما تحدثنا على الهاتف مؤخرا ، فان حكومتي سترحب بزيارة تقوم بها اللجنة الخاصة الى جزر تركس وكايكوس خلال ربيع عام ١٩٨٠ ...

" وكما كان عليه الحال في السنوات الماضية ، فان بعثتي ستشترك بصورة كاملة في أعمال اللجنة خلال دورتها الحالية . واننا لنتطلع الى علاقة عمل وثيقة معكم ومع الاعضاء الآخرين في اللجنة " .

وفيما بعد ، كرر ممثل المملكة المتحدة ، في بيان أدلى به ، في الجلسة ٣٥٦ للجنة الفرعية للاقاليم الصغيرة في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٩ ، دعوة حكومته المذكورة اعلاه للجنة الخاصة .

٦ - وفي رسالة مؤرخة في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٩ وموجهة الى الرئيس (A/AC.109/580) جدد الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة دعوة حكومته للجنة الخاصة لايفاد بعثة زائرة الى غوام . ويلاحظ الرئيس بارتياح ان اللجنة الخاصة قد تمكنت من ايفاد بعثة زائرة الى غوام (ج) ، استجابة لهذه الدعوة ووفقا لقرار اتخذته في جلستها ١١٤٨ المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٩ .

٧ - وخلال المشاورات المعقودة مع الممثل الدائم لاستراليا لدى الامم المتحدة في ايار/مايو ، أعلم الممثل الدائم الرئيس " ان استراليا ستكون مستعدة لاستقبال بعثة زائرة الى جزر كوكس (كيلنغ)

(ب) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السابع عشر ، المرفق .

(ج) أنظر : المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون من هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

في النصف الثاني من عام ١٩٨٠ ، اذا سمحت الظروف بذلك وعلى اساس المشاورات المعتادة " . وفيما بعد ، أكد ممثل استراليا ، في بيان أدلى به أمام الجلسة ٣٦٢ للجنة الفرعية للاقاليم الصغيرة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، دعوة حكومته المذكورة اعلاه للجنة خاصة .

٨ - ويرغب الرئيس ، اذ يلاحظ بارتياح الموقف الايجابي الذى تتخذه الحكومات المعنية من هذا الموضوع ومشاركتها النشطة خلال العام في الاعمال ذات الصلة للجنة الخاصة ، أن يؤكد مرة أخرى على الحاجة الى مواصلة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم المستعمرة بغية المساعدة بصورة فعالة على تحقيق شعوب هذه الاقاليم لاهداف الاعلان تحقيقا كاملا وسريعا .

٩ - وسيبقي الرئيس اللجنة الخاصة على علم بأى تطورات أخرى في مشاوراته بشأن هذه المسألة مع الدول المعنية القائمة بالادارة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس*

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها من ١١٥٠ الى ١١٥٤ المعقودة في الفترة بين ٢ و ٨ آب/أغسطس ١٩٧٩ .

٢ - ووضعت اللجنة في اعتبارها ، عند نظرها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ٣٣/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، المتصل بالمصالح الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم المستعمرة ، والقرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك تلك القرارات المتصلة بالأقاليم المستعمرة في افريقيا .

٣ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، خلال نظرها في هذا البند ، ورقات عمل من اعداد الأمانة العامة تتضمن معلومات عن الأوضاع الاقتصادية ، مع الاهتمام خاصة بالأنشطة الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم التالية : روديسيا الجنوبية ، ناميبيا ، برمودا ، جزر تركس وكايكوس ، وجزر كايمان (أنظر المرفقات الأول الى الخامس لهذا الفصل) .

٤ - وجرت المناقشة العامة لهذا البند في الجلستين ١١٥٠ و ١١٥١ المعقودتين ٢ و ٣ آب/أغسطس . واشتركت الدول الأعضاء التالية في المناقشة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واثيوبيا وايران في الجلسة ١١٥٠ (A/AC.109/PV.1150) ؛ واستراليا وبلغاريا والصين وكوبا والهند في الجلسة ١١٥١ (A/AC.109/PV.1151).

٥ - وفي الجلسة ١١٥٢ المعقودة في ٦ آب/أغسطس ، لفت الرئيس الانتباه الى مشروع قرار بشأن البند (A/AC.109/L.1332) أعد على أساس مشاورات .

٦ - وفي الجلسة ١١٥٣ المعقودة في ٧ آب/أغسطس قدم ممثل اثيوبيا تعديلات على مشروع القرار على النحو التالي :

(أ) تضاف الفقرة الجديدة التالية بوصفها الفقرة التاسعة من الديباجة :

" اذ تضع في اعتبارها أيضا الاعلان الذي اعتمده بشأن الجنوب الافريقي مكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز في اجتماعه الاستثنائي الطارئ الذي عقده في مابوتو في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير الى ٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ " .

---

* صدر من قبل تحت الرمز A/34/23 (Part III) .

Digitized by UNOG Library

(ب) تضاف الفقرة الجديدة التالية بوصفها الفقرة ١٢ من المنطوق ، على أن يعاد ترقيم الفقرات التالية لها :

" ١٢ — تدين بقوة جنوب افريقيا لاستمرارها في استغلال ونهب الموارد الطبيعية لناميبيا ، متجاهلة المصالح المشروعة للشعب الناميبي تجاهلا تاما " .

(ج) يستعاض عن الفقرة ١٥ من المنطوق ، ونصها كما يلي :

" تطلب الى الدول القائمة بالادارة الغاء أي نظام تمييزي وجائر للأجور يكون معمولا به في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والى أن تطبق في كل اقليم نظاما موحدا للأجور على جميع السكان بدون أي تمييز ؛ "

بالفقرة التالية التي ستكون برقم ١٦ من المنطوق :

" ١٦ — تطلب الى الدول القائمة بالادارة الغاء أي تمييز في نظم الأجور وشروط العمل المعمول بها في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والى أن تطبق في كل اقليم نظاما عادلا وموحدا للأجور وشروط العمل على جميع السكان بدون أي تمييز " .

٧ — وفي الجلسة نفسها قدم ممثل ساحل العاج تعديلا لمشروع القرار يستعاض بموجبه ، في الفقرة ٤ من المنطوق ، عن كلمتي "as impeding" بكلمتي "which impede" (لا ينطبق التعديل على النص العربي) .

٨ — وبعد تبادل للآراء اشترك فيه ممثلو اثيوبيا واستراليا وايران (A/AC.109/PV.1153) ، وعقب القاء الرئيس بيانا (A/AC.109/PV.1153) ، قررت اللجنة في الجلسة ذاتها انشاء فريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية يتألف من اثيوبيا واستراليا وايران وساحل العاج ، وبرأسه المقرر ، للوصول الى نص متفق عليه لمشروع القرار A/AC.109/L.1332 .

٩ — وفي الجلسة ١١٥٤ المعقودة في ٨ آب/أغسطس ، أبلغ المقرر اللجنة الخاصة أن الفريق العامل غير الرسمي قد يحتاج الى مزيد من المشاورات (A/AC.109/PV.1154) . وعندئذ قررت اللجنة تعليق جلستها بناء على اقتراح ممثل استراليا وبعد بيان ألقاه الرئيس (A/AC.109/PV.1154).

١٠ — وعند استئناف الجلسة أبلغ المقرر اللجنة الخاصة أن الفريق قد قبل التعديلات التي اقترحها ممثل اثيوبيا وان كانت هناك اختلافات في الرأي لاتزال باقية بشأن بعض الأحكام الأخرى في مشروع القرار . وألقى ممثل استراليا والرئيس بيانين آخرين (A/AC.109/PV.1154) .

١١ — وفي الجلسة ذاتها ، وعقب بيانين ألقاهما ممثلا السويد وساحل العاج (A/AC.109/PV.1154) ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/AC.109/L.1332 كما عدلته اثيوبيا (أنظر الفقرة ٦ أعلاه) بأغلبية ١٧ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢ عن التصويت (أنظر الفقرة ١٣ أدناه) . وألقى ممثل شيلي بيانا (A/AC.109/PV.1154) .

Digitized by UNOG Library

١٢ - وفي ١٠ آب/أغسطس أحيل نص القرار (A/AC.109/583) الى رئيس مجلس الأمن (S/13493). وفي التاريخ ذاته أرسلت نسخ من القرار الى جميع الدول ، والى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والى منظمة الوحدة الافريقية .

باء - القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة

١٣ - يرد أدناه نص القرار (A/AC.109/583) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٥٤ المعقودة في ٨ آب/أغسطس ، والمشار اليه في الفقرة ١٢ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في البند المعنون " أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي ،

واذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، وكذلك الى سائر قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا البند ،

واذ تشير أيضا الى الوثيقة النهائية لانهاء استعمار زمبابوي وناميبيا ، التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٤٥ المعقودة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩ في بلغراد (١) ،

واذ تعيد تأكيد الالتزام الرسمي المترتب على الدول القائمة بالادارة ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالعمل على تشجيع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وبحماية الموارد البشرية والطبيعية لهذه الأقاليم من شروب الاساءة ،

واذ تؤكد من جديد أن أي نشاط اقتصادي أو أي نشاط آخر يعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي وسائر الأقاليم المستعمرة ، يلحق ضررا بحقوق ومصالح سكان هذه الأقاليم ، ويعتبر بالتالي متنافيا مع مقاصد الميثاق ومبادئه ،

---

(١) انظر المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، الفقرة ١٢ ، والفصل التاسع ، الفقرة ١٢ من هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

واذ تؤكد من جديد أن الموارد الطبيعية لزمبابوى وناميبيا ، هي تراث شعبي هذين الاقليمين ، وأن قيام المصالح الاقتصادية الأجنبية باستغلال هذه الموارد ، بالاشتراك مع نظام حكم الأقلية غير الشرعية ، يمثل انتهاكا مباشرا لحقوق السكان ، وللمبادئ المعلنة في الميثاق ، ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

واذ تؤكد من جديد أيضا أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الأقاليم المستعمرة التي تعيق تنفيذ الاعلان تعتبر انتهاكا مباشرا لحقوق السكان وكذلك لمبادئ الميثاق وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

واذ تضع في اعتبارها القرارات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السادسة عشرة المعقودة في مونروفيا من ١٧ الى ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ ،

واذ تضع في اعتبارها أيضا الاعلان الذى اعتمده بشأن الجنوب الافريقي مكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز في اجتماعه الوزارى الاستثنائي الطارئ الذى عقده في مابوتو في الفترة من ٢٦ كانون الثاني /يناير الى ٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ (٢) ،

واذ تلاحظ مع بالغ القلق أن الدول الاستعمارية ودولا معينة قد واصلت ، عن طريق أنشطتها في الأقاليم المستعمرة ، تجاهل مقررات الأمم المتحدة بصدد هذا البند وأنها لم تنفذ ، بوجه خاص ، قرارى الجمعية العامة ٢٦٢١ (د — ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٠ و ٣٢/٣٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، اللذين أهابت الجمعية العامة فيهما بالدول الاستعمارية والحكومات التي لم تتخذ بعد التدابير التشريعية والادارية وغيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في افريقيا ، مشاريع تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الأقاليم ، أن تتخذ هذه التدابير لانهاء تلك المشاريع ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الأقاليم ،

واذ تدين تزايد أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة ، ولا سيما في الجنوب الافريقي ، وتكديس أرباح هائلة واعادة هذه الأرباح الى بلدانها الأصلية مما يضر بمصالح السكان ، معيقة بذلك تحقيق شعوب هذه الأقاليم لأمانيها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ،

واذ تدين بشدة الدعم الذى مازال يتلقاه نظام حكم الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا ونظام حكم الأقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية من تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تتعاون معهما في استغلالهما للموارد

---

(٢) A/34/126-S/13185 ، المرفق . وللاطلاع على النص المطبوع أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني /يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

الطبيعية والبشرية لاقليم ناميبيا الدولي ولاقليم روديسيا الجنوبية (زمبابوى) غير المتمتع بالحكم الذاتي ، وفي ادامة سيطرتهما غير الشرعية والعنصرية على هذين الاقليمين ،

واذ يساورها بالغ القلق لأن تزايد استثمار رأس المال الأجنبي في انتاج المواد النووية واستمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول أخرى مع نظام حكم الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا في الميدان النووى يمكّنان ذلك النظام من استحداث قدرة على انتاج الأسلحة النووية مما يعزز استمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وكذلك نموه كدولة نووية ،

واذ يساورها القلق أيضا بشأن الأوضاع القائمة في الأقاليم المستعمرة الأخرى ، بما فيها الأقاليم الواقعة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، حيث تواصل المصالح الأجنبية ،الاقتصادية وغيرها ، حرمان السكان الأصليين من حقوقهم في ثروات بلدانهم ، وحيث مازال السكان يعانون فقدان ملكية الأراضي نتيجة لعدم قيام الدول القائمة بالادارة بالحد من بيع الأراضي الى الأجانب بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها اليها الجمعية العامة ،

وادراكا منها لاستمرار الحاجة الى تعبئة الرأى العام العالمي ضد اشتراك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، مما يعيق استقلال الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في افريقيا ،

١ — تعيد تأكيد حق شعوب الأقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لأقاليمها ، وكذلك حقها في التصرف في هذه الموارد بما يحقق مصالحها على خير وجه ؛

٢ — تكرر تأكيد أن أية دولة قائمة بالادارة أو أية دولة محتلة تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها المشروعة في مواردها الطبيعية أو تقدم المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية على حقوق ومصالح تلك الشعوب ، انما تخرق بذلك الالتزامات الرسمية التي أخذتها على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ؛

٣ — تعيد تأكيد أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، باستغلالها واستنزافها الموارد الطبيعية لزمبابوى وناميبيا ، بالمشاركة مع نظامي حكم الأقلية العنصريين غير الشرعيين ، انما تنتهك حقوق شعبي ذينك الاقليمين ، وتساهم في تعزيز نظامي حكم الأقلية العنصريين وتعزيز استمرار سيطرتهما على الاقليمين المذكورين وتشكل عقبة رئيسية تعترض استقلالهما السياسي وتمتع سكانهما الأصليين بمواردهما الطبيعية ؛

٤ — تدين أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الأقاليم المستعمرة ، لأنها تعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) وتعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار ، والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى ؛

Digitized by UNOG Library

٥ — تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه الأقاليم ، والتي تنتهك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الأصليين وتعرقل بذلك تنفيذ الاعلان تنفيذا تاما وسريعا فيما يتعلق بتلك الأقاليم ، أو التي تواصل التعاون مع تلك المصالح ؛

٦ — تدين بشدة استمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا في الميدان النووي ، تلك البلدان والدول التي تمكّن النظام العنصري ، بتزويده بالمعدات والتكنولوجيا النووية ، من زيادة قدرته النووية ، وتطلب من جميع الحكومات أن تمتنع عن أي شكل من أشكال التعاون مع ذلك النظام قد يمكنه من انتاج مواد نووية واستحداث أسلحة نووية ؛

٧ — تطلب مرة أخرى الى جميع الحكومات ، التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تتخذ تدابير تشريعية أو ادارية أو غيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون مشاريع في الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في الجنوب الافريقي ، لأنها تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الأقاليم ، وذلك بغية انهاء تلك المشاريع ، ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الأقاليم ؛

٨ — ترجو من جميع الدول الامتناع عن تقديم أية استثمارات أو قروض لنظام حكم الأقلية العنصرية في الجنوب الافريقي والامتناع عن الدخول في أية اتفاقات أو اتخاذ أية تدابير لتشجيع التجارة أو العلاقات الاقتصادية الأخرى معها ؛

٩ — تدين سياسات الدول التي تنتهك الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن ، وكذلك استمرار امتناع بعض الدول الأعضاء عن تطبيق تلك الجزاءات ضد نظام الحكم غير الشرعي القائم في روديسيا الجنوبية (زمبابوي) ، باعتبار ذلك منافيا للالتزامات التي تضطلع بها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

١٠ — تكرر الاعراب عن اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات المقررة ضد نظام الحكم غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، بحيث يشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وتدعو مجلس الأمن الى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن ؛

١١ — ترجو من جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة لانهاء تقديم الأموال وغيرها من أشكال المساعدة ، بما فيها الامدادات والمعدات العسكرية ، الى نظم الحكم التي تستخدم تلك المساعدة في قمع شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات التحرير الوطني فيها ؛

١٢ — تدين بشدة جنوب افريقيا لاستمرارها في استغلال ونهب الموارد الطبيعية لناميبيا ، متجاهلة المصالح المشروعة للشعب الناميبي تجاهلا تاما ؛

Digitized by UNOG Library

١٣ — تطلب مرة أخرى من جميع الدول وقف كافة العلاقات الاقتصادية أو المالية أو التجارية مع نظام حكم الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا ، والامتناع عن الدخول في علاقات اقتصادية أو مالية أو غيرها مع جنوب افريقيا حين تتصرف نيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم ؛

١٤ — تدين بشدة سياسة حكومة جنوب افريقيا التي تواصل ، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ولالتزاماتها المحددة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ، التعاون مع نظام حكم الأقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وتطالب من تلك الحكومة الكف فورا عن جميع أشكال ذلك التعاون ؛

١٥ — تدعو جميع الحكومات والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، مراعاة لما يتصل بهذا الشأن من أحكام الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الى أن تكفل ، بوجه خاص ، الاحترام والصون الكاملين للسيادة الدائمة للأقاليم المستعمرة على مواردها الطبيعية ؛

١٦ — تطلب الى الدول القائمة بالادارة الغاء أى تمييز في نظام الأجور وشروط العمل المعمول بها في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وأن تطبق في كل اقليم نظاما عادلا وموحدا للأجور وشروط العمل على جميع السكان بدون أى تمييز ؛

١٧ — ترجو من الأمين العام القيام ، بواسطة ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة ، بحملة واسعة ومستمرة بغية اطلاع الرأى العام العالمي على الحقائق المتعلقة بنهب الاحتكارات الأجنبية للموارد الطبيعية ، واستغلالها للسكان الأصليين ، وبما تقدمه هذه الاحتكارات من دعم لنظم الحكم الاستعمارية والعنصرية ؛

١٨ — تقرر ابقاء هذا البند قيد الاستعراض المستمر .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول*

روديسيا الجنوبية

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ - ٥
١ - انهيار المؤسسات التجارية والصناعية	٦ - ١١
٢ - موجز أداء الشركات الرئيسية	١٢ - ٤١
٣ - الخطط المقبلة	٤٢ - ٤٧

---

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1304 .

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

١ - تتضمن التقارير السابقة التي قدمتها اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة (أ) معلومات عن اقتصاد رود يسيا الجنوبية . وتتضمن تقارير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المتعلق بمسألة رود يسيا الجنوبية (ب) مزيدا من المعلومات عن الجزاءات الالزامية الاقتصادية والمالية التي فرضها المجلس على الاقليم . أما التطورات الأخيرة من سياسية وغيرها في الاقليم فتشرحها أحدث ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة للدورة الحالية للجنة الخاصة (أنظر المجلد الثاني ، الفصل الثامن من هذا التقرير) .

٢ - ومنذ الاعلان الانفرادي للاستقلال لسنة ١٩٦٥ ، والنظام غير الشرعي يحجب معظم المعلومات عن حالة الاقتصاد وعن أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في رود يسيا الجنوبية . وزاد تقييد المعلومات عن هذه المسائل ندرة في عام ١٩٦٩ عن طريق العمل بأنظمة صلاحيات طارئة (١٩٦٩) (ج) التي حظرت ، في جملة أمور ، على المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها ، العاملة في الاقليم ان "تفشي أسرارا اقتصادية سواء أكان ذلك بصورة متعمدة أو ناتجا عن اهمال". وعليه ، فان ما يتاح من المعلومات سواء عن طريق النظام غير الشرعي أو عن طريق المصالح التجارية ، يتسم بطابع عام في معظمه ، ولا سيما فيما يتعلق بأرقام الانتاج والتجارة الخارجية ومشاركة رأس المال الاجنبي في اقتصاد الاقليم . على أن هذه البيانات توضح ان المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعمل بالتعاون مع النظام غير الشرعي وبتأييد منه لا تزال تسيطر على اقتصاد الاقليم .

(أ) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الأول ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الأول ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الأول .

(ب) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٢ ، المجلد الأول (S/13000) .

(ج) ان استخدام بعض التعابير التي ألف النظام غير الشرعي استعمالها ، دون وضعها بين علامتي اقتباس ، وكذلك أية اشارة الى تشريعات وأجزاء من الهيكل الحكومي و/أو ألقاب مختلف أعضاء النظام في رود يسيا الجنوبية ، لا يعني بأي حال من الأحوال ، أن الأمم المتحدة تعترف بالنظام غير الشرعي .

Digitized by UNOG Library

٣ - ويتضح الدعم المتبادل بين النظام غير الشرعي وقطاع الأعمال ، بصفة خاصة ، عند دراسة تطور الشركات الجامعة المتعددة الأغراض في الاقليم . ويبدو انه عندما بدأت الجزاءات تحدث أثرها في الاقتصاد ، كانت بعض الشركات التي تعمل في القطاعات الأقل مناعة أول من تأثر من انكماش الأرباح ونقص رؤوس الأموال . وأدى هذا الى حالة مواتية لاستيلاء الشركات الأخرى عليها بغية محاولة المحافظة على حدود أرباحها في اقتصاد هابط وسوق فقدت امكانيات نموها نتيجة لتغير الحالة الاقتصادية . والظاهر ان هذا الاستيلاء الذى أدى الى أفشاء عدد من الشركات الجامعة قد لقي تشجيعا من النظام غير الشرعي ، بوصفه وسيلة لمنع انهيار بنيان قطاع الأعمال التجارية في الاقليم . ويفترض أن النظام كان يأمل كذلك في ان تصبح هذه الشركات ، عند بلوغها حجما ونفوذا كافيين ، أقدر على المحافظة على الروابط الأجنبية الحالية بل وعلى انشاء روابط جديدة .

٤ - على انه نظرا الى الجزاءات الأكثر احكاما والى ازدياد حدة حرب العصابات والحالة العامة للاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة ، بدأت حتى بعض الشركات الجامعة تعاني صعوبات مالية .

٥ - وتتقصى هذه الورقة بايجاز ، بين أمور أخرى ، انهيار واحدة من الشركات الكبرى التي كانت تسعى الى التوسع : وهي شركة Commercial and Industrial Holdings وتواجه عدة شركات أخرى في الاقليم مشاكل مماثلة . ولتوضيح الاتجاه الحالي للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لسيطرة البيض ، فان هذه الورقة توجز أيضا أداء الشركات الرئيسية في الاقليم وتتقصى باختصار الخطة الاقتصادية للنظام غير الشرعي الذى يتوخى اشتراك المنظمات الدولية والمصالح الاقتصادية الأجنبية في تنفيذ الخطة .

١ - انهيار الممتلكات التجارية والصناعية

٦ - ان الاتجاه نحو الاستيلاء على الشركات في روديسيا الجنوبية ، كما سبق وذكرنا ، أصبح واضحا في عام ١٩٧٧ . وعلى سبيل المثال فان TA Holdings, Ltd. ، وهي شركة استثمارية قد اشترت حصة السيطرة في مجموعة شركات FREECOR التي تعمل بصفة رئيسية في الصناعة التحويلية . وتتمثل حالة أخرى في شركة Industrial Development Corporation (IDC) التي تحولت تدريجيا الى شركة جامعة عن طريق اتخاذ تدابير مماثلة (د) .

٧ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ذكر ان شركة Commercial and Industrial Holdings (CIH) قد فشلت . وكان ما جعل فشلها ملحوظا هو أنها الشركة الأم لأكثر من خمسين مشروعا تعمل في مجالات

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، الملحق الأول ، الفقرات ٢٦ - ٢٨ .

Digitized by UNOG Library

مختلفة مثل المنسوجات والملابس والأزرار والأثاث والطباعة ، فضلا عن الاتجار بالتجزئة والجملة في المحركات . كذلك كان لها مصالح في وكالات الممتلكات والعقارات ، والمال والمقاصة ومنظمات خدمات الأمن . ويقع مقر هذه الشركة الجامعة في بولاوايو وتمتد أعمالها الى جميع أرجاء البلد ، وقد بلغت ايراداتها السنوية أكثر من ٢٢ مليون دولار روديسي (هـ) ، وكان يعمل بها أكثر من ٣٠٠٠ شخص .

٨ — وبالرغم من أن CIH كانت قد ساعدت في انقاذ بعض الشركات المتهاوية فان التعامل بأسهم CIH قد اوقف في بورصة روديسيا الجنوبية في ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، ويرجع هذا جزئيا الى مشاكل متعلقة بسيولتها . وقد بلغت أسهم CIH ذروتها في عام ١٩٧٤ حين وصلت قيمة السهم الى ٦٦ سنتا (روديسيا) ، ولكنها انخفضت الى ١٨ سنتا في منتصف عام ١٩٧٨ ، وما ان حل شهر أيلول /سبتمبر من عام ١٩٧٨ حتى كان سعر السهم ٣ سنتات .

٩ — وفي السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ ، بلغت خسارة قسم التجزئة في هذه الشركة الجامعة ١٫٨ مليون دولار روديسي وبلغ مجموع الخسارة الاجمالية للشركة ١٫٣ مليون دولار روديسي . وكانت CIH قد تعاقدت قبل ذلك على قروض ضخمة ساعدت في تمويه حالتها المزعزعة ، ومع ذلك ، ورغم هذه التدابير ، اضطرت CIH الى الشروع في اجراءات التصفية . واشتركت المحكمة العليا للنظام غير الشرعي في عملية التصفية .

١٠ — وأشارت CIH ، وهي تشرح مشاكلها ، الى ان الانتكاس الاقتصادي الذي تضاعف نتيجة " الاحداث الأمنية والسياسية " ، وكذلك استمرار تطبيق الجزاءات قد جعلا عملياتها غير مربحة . وكانت الشركة تأمل في ان يؤدي الاقتراض ، وخاصة على أساس قصير الأجل ، الى تمكنها من مواصلة العمل لحين التوصل الى تسوية سياسية . ويعكس هذا المنطق التفاؤل الذي أحست به شركات كثيرة في الاقليم بشأن تسوية سياسية من شأنها ان تؤدي على الفور الى رفع الجزاءات .

١١ — وعلق محلل في صحيفة " بيزنس هيرالد " على الحالة المالية لشركة CIH ، فحذر من أن عدة شركات كبيرة ، وخاصة تلك التي تعمل في مجال تجارة التجزئة ، تواجه نفس المشاكل وان كانت تحاول ان تعرض على الجمهور صورة مشرقة .

٢ — موجز أداء الشركات الرئيسية

١٢ — كما ورد أعلاه ، فان بعض الشركات العاملة في روديسيا الجنوبية اعتقدت بأنها اذا وسعت

(هـ) الدولار الروديسي الجنوبي يساوي حوالي ١٫٤٠ من دولارات الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

عملياتها عن طريق استيعاب الشركات المتهاوية لمكّنها ذلك من تأخير حدوث المزيد من التدهـــور المالي . وكان اتجاه أداء الشركات يعكس هذا الاعتقاد ، لذا فقد ابلغت تلك الشركات عن حدوث تحسن في أوضاعها المالية ونجاح في عملياتها على المدى القصير . بيد انها ما لبثت ان واجهت بعد ذلك مشاكل تشغيلية ومالية كما حدث في حالة شركة CIH . وحاول العديد من هذه الشركات ان يزيّف مستوى أدائه على أمل ان ينقشع الشك الذى يحيط بالتطورات السياسية في الاقليم وتسارع الاستثمارات الأجنبية الى انقاذها .

١٣ — وقد بدا ان هدف النظام غير الشرعي هو استغلال وضع هذه الشركات الكبيرة كوسيلـــة للابقاء على الاقتصاد النقدى للاقليم الذى كان له أثر حماية البيض من الآثار الاقتصادية للجزاءات وحرب العصابات . غير انه لم تبذل أية محاولة على الاطلاق للحفاظ على الاقتصاد الريفي الـــذى يمس معظم الافريقيين في الاقليم .

١٤ — ونتيجة لاستغلال النظام غير الشرعي والمصالح الاقتصادية للعمال الافريقيين ، فـــان ظروف معيشة السكان الافريقيين ظلت تتدهور باطراد ، وتوضح البيانات المتاحة أن معظم الافريقيين يعيشون تحت حد الفقر (و) . وبانهيار الاقتصاد الريفي مضافا اليه المستوى المنخفض لأجـــور الافريقيين ، انخفضت القدرة الشرائية للافريقيين الى الحد الذى لم يصبح فيه هناك طلب علـــى السلع ، الأمر الذى ساهم ، كما ذكر من قبل (انظر المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفـــق ، الفقرة ١٢٤ من هذا التقرير) في تدهور قطاع الصناعة التحويليـــة .

ألف — قطاع الصناعـــة التحويليـــة

١٥ — كان قطاع الصناعات التحويلية عام ١٩٧٧ القطاع الرئيسي في الأصل الصناعي لاجمالي الناتج المحلي في الاقليم . واستنادا الى التقارير فانه أسهم بمبلغ ٩ر٤٠ مليون دولار روديسي في اجمالي الناتج المحلي . وبالرغم مما حققته عدة شركات عاملة في هذا القطاع من نجاح قصير الأجل فانهـــا قد تأثرت نتيجة لتردى الحالة السياسية . ويرد أدناه عرض موجز لأداء خمس شركات رئيسية .

شركة Delta Corporation

١٦ — منذ عام ١٩٧٤ ظلت شركة Delta Corporation ، التي كانت تعرف قبل ذلك باســـم Rhodesian Breweries, Ltd. (RHOBREW) (لصناعة الجعة وبيعها بالتجزئة) الشركة الأولـــى

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقـــم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الأول .

Digitized by UNOG Library

من حيث قيمة رأس المال في السوق وكذلك من حيث الأرباح بعد الضرائب . وقد توسعت باستيعابها لشركات مثل OK Bazaars Group, Ltd. وهي سلسلة من محلات البقالة الكبرى (سوبر ماركـــت) و Springmaster Corporation ، وهي شركة متخصصة في صناعة الأثاث .

١٧ — وفي عام ١٩٧٧ استولت شركة Delta Corporation على شركة OK Bazaars التي كانت تعاني من القيود على السلع المستوردة ، اعتقادا منها بأنها قد تجد موردين محليين يمكن ان ينتجـــوا بدائل ذات مستوى مقبول . وكانت تظن ان المنتجات الغذائية الموجهة الى احتياجات " الأســـرة العادية " سوف تكون مربحة .

١٨ — وتشير التقارير الى ان استراتيجية الشركة أدت الى أرباح مجزية في عام ١٩٧٨ ، وذكـــر عندئذ أن أرباحها بعد خصم الضرائب قد بلغت ٧ر٣ مليون دولار روديسي (٤ر٨ مليون دولار روديسي عام ١٩٧٧) . كذلك ارتفعت قيمة رأسمالها في السوق من ٤٧ر٦ مليون دولار روديســـي في عام ١٩٧٧ الى ٥١ر٩ مليون دولار روديسي عام ١٩٧٨ . ولكن هذا كان أقل من قيمة رأس المال التي بلغت ٧١ر٣ مليون دولار روديسي في عام ١٩٧٦ و ٥ر٧ر٦ مليون دولار روديسي عام ١٩٧٥ .

١٩ — وتشمل الشركات الأخرى التي تسيطر عليها Delta Corporation شركـــــة National Breweries, Ltd., Heinrich's Chibuku Breweries, Ltd. (١٩٦٨) وكذلك الفنادق الـــتي تسيطر عليها الشركة عن طريق Thomas Meikle Trust .

٢٠ — وتذكر الشركة في تقريرها السنوى ان مشكلتها الرئيسية هي الشك الذى يحيط بالمنـــاخ السياسي في الاقليم .

شركة Cains Holdings, Ltd.

٢١ — كانت شركة Cains Holdings حتى عام ١٩٧٦ شركة استثمار بحته . وفي تلك السنة تحولت الى شركة قابضة لها فروع عاملة . اذ اشترت شركـــة Willards Food Corporation و Universal Macaroni Factory (شركة خاصة) و Monies Wineries (شركة خاصة) . وباستيلائها علـــى هذه الشركات فان مجموع رأس مال شركة Cains Holdings في السوق عام ١٩٧٨ بلغ ٥ر٨ مليـــون دولار روديسي بينما بلغت الأصول الثابتة الاجمالية ٧ر٥ر١ مليون دولار روديسي . وتتوقع شركـــة Cains Holdings استيعاب شركات أخرى أصغر .

٢٢ — غير انه ذكر في تقرير الشركة أن الارتفاع المطرد في تكاليف التصنيع والزيادات في الأجـــور والاتجاهات التضخمية في المواد المستوردة قد تؤدى الى تقليل أرباحها . كذلك تشعر الشركـــة بالقلق بسبب الشك الذى يحيط بالمناخ السياسي .

شركة Rho-Abercom

٢٣ — قبل ان تستوعب شركة Rho-Abercom شركات أخرى ، فانها كانت تعمل بصفة رئيسية فـــي

Digitized by UNOG Library

صناعة التشييد وكانت أرباحها تتجه نحو الهبوط . وفي عام ١٩٧٤ وضعت Rho-Abercom سبع شركات تحت سيطرتها . وتقوم فروعها بصنع منتجات تخدم كل جانب من جوانب الاقتصاد تقريبا في روديسيا الجنوبية . وتشمل المنتجات قطع الغيار لمعدات التبريد والشباك المصنوعة من الاسلاك ، وشماعات الملابس وأحواض الحمامات المطلية والأحواض المطلية ومواد معالجة شحنات الطباق والآجر المصقول . واستنادا الى التقارير فان مبيعاتها المصدرة ارتفعت عام ١٩٧٨ بنسبة ٣٨ في المائة عن مستوى عام ١٩٧٧ . ولم ترد أية أرقام عن الأرباح في تقرير الشركة لعام ١٩٧٧ ولكن ذكر ان الأرباح كان يمكن أن تكون أعلى من السنوات السابقة لولا الأحوال الاقتصادية الكاسدة التي تسببها الحالة السياسية .

شركة Plate Glass Industries (Rhodesia), Ltd.

٢٤ - كما ذكر من قبل (ز) فان شركة Plate Glass Industries ، وهي فرع من فروع شركة Plate Glass Company في جنوب افريقيا تقوم بصنع منتجات الخشب والزجاج لتوزيعها في روديسيا الجنوبية . وبعد سنتين من الانخفاض في الأرباح باعت الشركة قسم مواد البناء ، وبدأت في التوسع في الميادين الأخرى . واستنادا الى ما ذكرته صحيفة بيزنس هيرالد ، فان أرباح الشركة بعد الضرائب زادت في النصف الثاني من سنتها المالية في عام ١٩٧٨ بنسبة ٢٨ في المائة عما كانت عليه أرباحها الاجمالية لعام ١٩٧٧ والتي بلغت ٢٫٥ مليون دولار روديسي .

٢٥ - ووفقا لما ذكرته صحيفة بيزنس هيرالد ، لا تزال الشركة قلقة من سرعة ومدى الاتجاه الهبوطي في اقتصاد الاقليم ، وهي تتوقع صعوبات على المدى الطويل قد تؤدي الى تخفيض مربحية عملياتها .

شركة National Foods Holdings, Ltd.

٢٦ - شركة National Foods Holdings هي الشركة الرئيسية لصنع المنتجات الغذائية في الاقليم . وتشير التقارير الى أن أرباح الشركة بعد خصم الضرائب في السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٨ بلغت ٢٫٥ مليون دولار روديسي ، بزيادة تبلغ ٥٣٫١ في المائة عن السنة الماضية . ويقال ان الأصول الثابتة للشركة قد ارتفعت بنسبة ٢٫١ في المائة عن تلك التي كانت لها في السنة الماضية وأصبحت ٣٢٫٥ مليون دولار روديسي ، وأن قيمة اجمالي رأسمالها في السوق قد ارتفعت بنسبة ٤٤ في المائة من ١٤٫٩ مليون دولار روديسي في عام ١٩٧٧ الى ٢١٫٥ مليون دولار روديسي في عام ١٩٧٨ .

(ز) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الأول ، الفقرات ١٨ - ٢٠ .

Digitized by UNOG Library

٢٧ — وقد خصصت الشركة للسنة المالية ١٩٧٧ — ١٩٧٨ ، ٠ر٢ مليون دولار روديسي للمشاريع الرأسمالية . وهي تخطط بالفعل " لمشاريع انمائية مثيرة " حالما تتحقق حالة سياسية مواتية في الاقليم . وتعترف الشركة بأنها عانت من نقص العمال المدربين الذين استدعوا الى الخدمة الوطنية ، وهي تعترف بأن نظام الحصص في الوقود قد جعل من المستحيل عليها ان تعمل بكفاءتها القصوى .

باء — التعدين

٢٨ — كما هو معروف جيدا فان التعدين يوفر العملات الأجنبية لاقتصاد روديسيا الجنوبية الذى يواجه تطبيق الجزاءات ضد الاقليم ، والانتكاس الاقتصادى العام وازدياد حدة الحرب العصابات . وقد أسهم التعدين في عام ١٩٧٧ بمبلغ ٩ر٤٥ مليون دولار روديسي في اجمالي الناتج القومي . ومن بين الشركات الرئيسية التي لا تزال تقوم بدور رئيسي في قطاع التعدين في الاقليم شركة Falcon Mines Ltd. وشركة Rio Tinto (Rhodesia), Ltd. .

شركة Falcon Mines, Ltd.

٢٩ — تملك شركة Falcon Mines عدة مناجم للذهب في الاقليم ، وتفيد التقارير بأنها بدأت في عام ١٩٧٨ برنامجا توسعيا كبيرا في أحد مناجمها في دالني . وينطوى التوسع على حفر مدخل جديد يجعل من الأيسر استخراج الذهب من مستويات أعمق . كذلك تخطط شركة Falcon Mines لانشاء وحدة تبريد ، تقول الانباء أنها ستؤدى الى تحسين أحوال العمل في المستويات الأعمق للمنجم وبذلك تسهم في تحسين كفاءة العمال . ولم تتوفر أرقام عن أرباح واجمالي رأس مال مجموعة Falcon في عام ١٩٧٨ .

شركة Rio Tinto (Rhodesia), Ltd.

٣٠ — ذكر ان شركة Rio Tinto اتخذت قرارا في عام ١٩٧٨ بالتوسع في عملياتها لاستخراج النيكل والذهب والزمرد والكروم والنحاس " حالما ترفع الجزاءات " .

٣١ — وفي عام ١٩٧٨ بلغت أرباح Rio Tinto بعد خصم الضرائب ٢ر٢ مليون دولار روديسي ، وبذلك انخفضت عن ارباح عام ١٩٧٧ التي بلغت ٦ر٢ مليون دولار روديسي بعد خصم الضرائب. وقد ذكر أن مناجم الزمرد التابعة للشركة قد حققت أرباحا بمستويات مرضية . ومن ناحية أخرى ، فانه بالرغم من أن مناجم الذهب كانت لا تزال تحقق أرباحا في عام ١٩٧٨ فانها عانت من تكاليف التشغيل العادى . وذكر ان مناجم النيكل والنحاس قد تعرضت لآثار " الانتكاس الاقتصادى العام في العالم الصناعي " . وقد أعربت الشركة عن أملها في احتمال ارتفاع أسعار النيكل في عام ١٩٧٩ لانها تتوقع انخفاضا في المخزون منه نتيجة لاضراب العمال في شركة INCO, Ltd (كانت تعرف من قبل باسم International Nickel Company of Canada, Ltd.) التي تمتلك منجما كنديا للنيكل وهي واحدة من المنتجين الرئيسيين للنيكل في العالم .

Digitized by UNOG Library

٣٢ - وفضلا عن ذلك فقد أعربت Rio Tinto في تقريرها السنوى لعام ١٩٧٨ عن بعض الارتياح ازاء الدلائل التي تشير الى ارتفاع في الاسعار العالمية للنحاس . وفي العام الماضي كان سعر قضبان اسلاك النحاس قد بلغ ٦٩٧ جنيها استرلينيا للطن المترى في بورصة لندن للمعادن . وقرب نهاية عام ١٩٧٨ بلغ السعر ٧٥٩ جنيها استرلينيا للطن المترى .

٣٣ - وقد اغلقت الشركة مصنعها لانتاج الكروم الحديدى في عام ١٩٧٧ . وبالرغم من أنه قيل أن الشركة تود اعادة فتح المصنع " حالما ترفع الجزاءات " فانها تخشى من أن يكون التقدم التكنولوجي في صناعة الصلب قد قلل من أهمية انتاج كروم حديدى بنوعية عالية كالذى ينتجه المصنع.

جيم - السوق المالية

٣٤ - ذكرت المؤسسات المالية والاستثمارية أنها قد حققت أداء مرضيا في أنشطتها الاقتصادية . وادعت ثلاثة مؤسسات رئيسية هي Rhodesian Banking Corporation, Ltd. (RHOBANK) و Founders Building Society و RAL Merchant Bank . انها حققت اداء ممتاز في عام ١٩٧٨.

شركة RHOBANK

٣٥ - تفيد الأنباء بأن شركة RHOBANK التي لها صلات بالمؤسسات المالية في جنوب افريقيا أعلنت أنها حققت أرباحا بلغت ٢ر٤ مليون دولار رودسي بعد خصم الضرائب في عام ١٩٧٨ ، وهي زيادة كبيرة عن أرباح ١٩٧٧ التي بلغت ١ر٩ مليون دولار رودسي بعد خصم الضرائب . وقد ارتفعت قيمة اجمالي رأسمالها من ١٨ر٠ مليون دولار رودسي عام ١٩٧٧ الى ٢٦ر٨ مليون دولار رودسي عام ١٩٧٨ ، وارتفعت قيمة أصولها الثابتة الاجمالية من ٣ر٣٠٢ مليون دولار رودسي عام ١٩٧٧ الى ٦ر٢٠٧ مليون دولار رودسي عام ١٩٧٨ .

٣٦ - وشددت الشركة في تقريرها لعام ١٩٧٨ على أن الاحتمالات الاقتصادية لعام ١٩٧٩ تعتمد على عوامل سياسية مثل التوصل الى تسوية معترف بها دوليا .

شركة Founders Building Society

٣٧ - تفيد التقارير بأن شركة Founders Building Society التي توفر سلسلة من الخدمات المالية في الاقليم قد زادت استثماراتها في عام ١٩٧٨ بما يزيد على ١٠ر٠ ملايين من الدولارات الرودسية . وذكر ان استثمارات الودائع المحددة الأجل قد زادت في عام ١٩٧٨ بنسبة ٤٤ في المائة فبلغت ١٨ر٣ مليون دولار رودسي ، وأن ودائع التوفير قد ارتفعت بنسبة ١٥ر٧ في المائة فبلغت ٣٢ر٥ مليون دولار رودسي . وارتفع رصيد الرهونات بمبلغ ٢ر٥ مليون دولار رودسي الى ٦ر٦ مليون دولار رودسي وتمت الموافقة على ٦١٦ قرضا تبلغ قيمتها ٨ر٠ ملايين دولار رودسي .

Digitized by UNOG Library

٣٨ - ونتيجة للمعدل العالي لهجرة البيض من الاقليم في عام ١٩٧٨ (ما يربو على ١٨٠٠٠) ، هجر كثير من المنازل والمشاريع التجارية ، مما أدى الى بعض الشك فيما يتعلق بدقة الأرقام التي أصدرتها Founders Building Society ومما يزيد من هذه الشكوك ان السيد إ. س. نيوسون مدير الشركة على علاقة وثيقة بالنظام غير الشرعي الذى يعمل دائما على عرض صورة زاهية للحالة في الاقليم .

شركة RAL Merchant Bank

٣٩ - RAL Merchant Bank (Rhodesian Acceptances, Ltd. سابقا) ، مؤسسة مالية كبرى داعمة لجميع قطاعات الاقتصاد بما في ذلك الاكتتاب في تمويل الشركات وتقديم المشورة الادارية . وتحدد الشركة وظائفها بوصفها عمليات مصرفية بالجملة مع " شركات ذات مكانة " واعمالا مصرفية تجارية .

٤٠ - وتفيد التقارير بأن أرباح المصرف بعد خصم الضرائب في عام ١٩٧٨ زادت على أرباحه بعد خصم الضرائب في عام ١٩٧٧ وبلغت ٥ر١ مليون دولار روديسي . وذكر أن قيمة اجمالي رأس ماله في السوق في عام ١٩٧٨ قد بلغت ٣ر١٣ مليون دولار روديسي وأن أصوله الثابتة الاجمالية بلغت ٢ر١١٦ مليون دولار روديسي .

٤١ - وترى الشركة أن أداءها في عام ١٩٧٨ يبعث على الارتياح بالنظر الى " المناخ السائد في البلد " والذى تجرى فيه العمليات المصرفية . وهي تعتقد أنه " حالما لا تصبح هناك حاجة الى استخدام النقد الأجنبي للاحتياجات غير الانتاجية ، كالاحتياجات العسكرية على سبيل المثال ، فان هذا سيؤدى الى تحسين حالة ميزان مدفوعات [روديسيا الجنوبية] . وتتوقع الشركة أن يتحسن أداؤها بدرجة أكبر حالما ترفع الجزاءات .

٣ - الخطط المقبلة

٤٢ - يعد النظام غير الشرعي ، وكذلك العديد من الشركات العاملة في الاقليم ، استنادا الى ما جاء في التقارير خططا لوضعها موضع التنفيذ حالما ترفع الجزاءات الاقتصادية . وأكثر الخطط طموحا أعدها النظام غير الشرعي وتتوخى انفاق ٨٢٧ر٧ مليون دولار روديسي في التنمية الزراعية على مدى خمس سنوات . وقد أعرب النظام غير الشرعي عن أمله في أن تشترك المنظمات الدولية والمصالح الاقتصادية الأجنبية في تمويل الخطة .

٤٣ - وذكر ان النظام غير الشرعي يرى أن الزراعة التجارية هي حجر الزاوية لاقتصاد الاقليم نظرا لصلتها الوثيقة بالقطاع الصناعي والقطاعات التجارية الأخرى . وهكذا فانه يوصي في هذه الخطة ، بانفاق ٢٦ في المائة من الأموال على الزراعة التجارية بأمل أن يؤدى ذلك فيما بعد الى دفعة الى الامام في القطاعين الصناعي والتجارى اللذين تشترك فيهما المصالح الاقتصادية الأجنبية على مستوى عال بصفة خاصة .

Digitized by UNOG Library

٤٤ - وتشير التقارير أيضا الى أن أموالا ستنفق على ما يعتبره النظام غير الشرعي "مدخلات ضرورية لتأمين بقاء الزراعة" مثل الطرق وامدادات المياه واصلاح الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لكي يضمن "عمل الزراعة بوصفها صناعة ذات هدف انتاجي" ، بيد أن الخطة لا تخصص سوى حوالي ١٢٫٥ في المائة للتنمية الريفية ، رغم ان حوالي ٨٠ في المائة من سكان الاقليم يعيشون في المناطق الريفية . وينبغي أن يلاحظ أيضا أن الزراعة التجارية في الوقت الراهن تكاد تكون كلها في أيدى البيض وان ما يقدمه الافريقيون هو القوة العاملة .

٤٥ - وتتوخى الخطة أن "يأتي تمويل تنمية البلد من القروض الدولية والمساعدة الدولية وبصفة أساسية من الأمم المتحدة والبنك الدولي" . بيد أن الخطة تتوقع أيضا أن تجتذب تعاون المصالح الاقتصادية الأجنبية بما في ذلك الشركات عبر الوطنية . وبالرغم من التشديد على التنمية الزراعية فانه يبدو أن الهدف الأساسي هو انشاء هيكل أساسي للتنمية الصناعية ايمانا "بأهمية تنمية اقتصاد المشاريع الخاصة لأنه الأساس لكل ما عداه" .

٤٦ - وحتى بدون تسوية سياسية فانه يبدو أن النظام غير الشرعي قادر على الحصول على القروض الأجنبية بالرغم من جزاءات الأمم المتحدة . كما ذكر في غير هذا المكان (انظر المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، مرفق هذا التقرير) ، أنه نجح في الحصول على قرضين كبيرين على الأقل في عام ١٩٧٨ ، أحدهما بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه استرليني والآخر بمبلغ ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ولا شك في أن هذين القرضين سيستخدمان لدعم المجهود الحربي وربما يستخدمان لدعم الاقتصاد المتدهور .

٤٧ - وفي نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، وقبيل الانتخابات التي كان مقررا اجراؤها بموجب اتفاق ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ مباشرة (المرجع نفسه) أعلن نظام الحكم غير الشرعي استعراضه الاقتصادى السنوى . ووفقا للانباء الصحفية فان هذا الاستعراض يعطي صورة متفائلة عن مستقبل الاقتصاد ، مفترضا أنه سيكون هناك تحول ضخم باتجاه التحسن بعد الانتخابات . ويفترض الاستعراض ان التقدم سيتم على أيدى الحكومة غير الشرعية الحديثة الانتخاب "في تحسين حالة الامن والعمل على رفع الجزاءات الاقتصادية أو تقليلها بدرجة ملحوظة" . وعلى سبيل المثال يتكهن الاستعراض بأن قيمة انتاج المناجم وحجمه سيرتفعان هذه السنة بعد تخفيف القيود التجارية . كما أعرب عن الامل في انه حالما تتحسن حالة الامن فان الشركات في الاقليم سوف يتحسن أداؤها هي الاخرى .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني*

ناميبيا

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ - ٤
١ - الأهمية الاقتصادية لناميبيا بالنسبة الى مصالح جنوب افريقيا ومصالح أجنبية اخرى	٥ - ١٠
٢ - تدابير جديدة اتخذت لادامة الاستغلال	١١ - ١٦
٣ - استغلال الموارد المعدنية	١٧ - ٥١
٤ - استغلال الموارد الزراعية	٥٢ - ٦٢
٥ - استغلال موارد صيد الأسماك	٦٣ - ٦٨

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1300 .

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

١ — ذكر من قبل ان جنوب افريقيا ومصالح اجنبية اخرى ظلت تسيطر طوال سنوات على القطاعات التجارية للاقتصاد الناميبي . وقد أيدت المصالح الأجنبية احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم ، من الناحيتين السياسية والمالية ، كما شاركت في ممارسة الفصل العنصرى واستفادت منه ، مما يضمن توفير اليد العاملة الرخيصة ، وذلك لقاء الفرصة السانحة لاستغلال موارد الاقليم الواسعـــة مـــن المعادن وغيرها من الموارد بأرباح هائلة لها ولأصحاب اسهمها ، وبهدف حماية استثماراتهـــا القائمة .

٢ — ومع الزخم الذى احدثه الاستثمار الأجنبي ، أخذ القطاع التجارى يتوسع بسرعـــة منـــذ ١٩٦٠ كما اظهر ذلك اجمالي الناتج المحلي . ووفقا للمعلومات المتوفرة ، فقد ارتفع اجمالـــي الناتج المحلي من ١٤١٫٦ مليون راند (أ) في ١٩٦٠ الى ٣٧٩٫٤ مليون راند في ١٩٧٠ ، والى ٩٣٩٫٠ مليون راند في ١٩٧٧ بالأسعار الحالية . وأن الارباح التي تجنيها المصالح الاقتصادية الأجنبية لا يعاد استثمارها في الاقليم بل يتم تحويلها الى البلاد التي تنتمي اليها تلك المصالح . وتبين المعلومات المتوفرة ان ما بين ثلث ونصف اجمالي الناتج المحلي يتم تحويله سنويا الى مواطـــن تلك المصالح على هيئة ارباح وفوائد متراكمة لصالح اصحاب الأسهم الاجانب في جنوب افريقيا وكنـــدا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية وغيرها . ونتيجـــة دفع الأجور المنخفضة ونظام الفصل العنصرى القمعي ، لا يزال مستوى المعيشة الافريقي منخفضـــا بشكل خطير .

٣ — ومنذ حصول انغولا وموزامبيق على استقلالهما ، تفيد التقارير ان المصالح الأجنبية تحـــاول التأثير على المستقبل السياسي للاقليم لصالحها . وتلمح بعض التقارير الى ان المشكلة الرئيسيـــة هي اعتماد البلدان الغربية على جنوب افريقيا وناميبيا لتزويدها بعدد من المعادن الاستراتيجيـــة الحيوية ، حيث ان المصدر البديل الرئيسي لتلك المعادن بالنسبة للعديد من هذه البلدان هـــو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ومنذ ١٩٧٦ ، عندما كان احتمال استقلال الاقليـــم الاسمي ، ان لم يكن الحقيقي ، بيد و وشيكا ، لمحت احدى صحف جنوب افريقيا الى ان من المنتظر ان تؤدى ثروات الاقليم المعدنية ، وخاصة احتياطيها من اليورانيوم ، "الى دفع كبريات الـــدول الغربية الى ان تضمن اتخاذ ترتيبات سياسية مستقرة" . وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٧٧ ، ذكـــرت صحيفة "التايمز" اللندنية ان غالبية الناس الذين يعملون في صناعة التعدين يرغبون ان يصبـــح

(أ) الراند الواحد يعادل حوالي ١٫١٥ من دولارات الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

الاقليم مستقلا بمقتضى دستور تورنهال (ب) الذى سيكفل استمرار الروابط الاقتصادية مع جنوب افريقيا ، وان كانوا قد شعروا أن بامكانهم ان يعيشوا في ظل حكومة تسيطر عليها المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) مادامت لا تمارس التأميم على نطاق واسع .

٤ - وفي ١٩٧٨ ، اشارت التقارير الى ان شركات التعدين في ناميبيا تسعى الى ضمان مصالحها للمستقبل في الاقليم عن طريق منح الدعم المالي لتحالف تورنهال الديمقراطي ، وهو الحزب السياسي في ناميبيا الذى يؤيد جنوب افريقيا ويحظى بتأييدها . وقد ذكرت مقالة نشرت في صحيفة " واشنطن بوست " في عددها الصادر في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ انه بالرغم من سرية المصادر المالية للحملة الانتخابية الهادئة لتحالف تورنهال الديمقراطي . (انظر المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرات ١٣٠ - ١٣٦ من هذا التقرير) ، فمن المعتقد ان قدرا كبيرا من التمويل يأتي من احزاب ومؤسسات محافظة في اوروبا الغربية ومن مؤسسات تعدينية في ناميبيا . وحسب المعلومات المتوفرة ، فان احد العناصر المركزية في برنامج تحالف تورنهال الديمقراطي هو تقبل نظام الأعمال التجارية الحرة .

١ - أهمية ناميبيا الاقتصادية بالنسبة الى مصالح جنوب افريقيا ومصالح اجنبية اخرى

٥ - يجب عدم التقليل من اهمية موارد ناميبيا بالنسبة لمصالح جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الأجنبية . فوفقا للمعلومات المتوفرة ، كانت ناميبيا في منتصف السبعينات ، من حيث قيمة الناتج ، رابع اكبر مصدّر للمعادن في العالم بعد جنوب افريقيا وزائير وزامبيا ، حيث انها تنتج ١٦ في المائة من ناتج العالم من الماس ، و ٣ في المائة من اليورانيوم ، و ١ في المائة من كل من الكادميوم والرصاص والخارصين والنحاس . وبالاضافة الى ذلك ، يعتقد ان احتياطي ناميبيا من اليورانيوم والزرنيخ والماس يشكل ٥ بالمائة من مجموع الاحتياطي في العالم ، وان احتياطيها من الفضة يشكل ٢ في المائة من مجموع احتياطي العالم . وان احتياطيها من الخارصين والكادميوم يشكل ١ في المائة منه . ولا تتوفر أية معلومات عن مدى احتياطيها من النحاس او الرصاص ، وهما من الرواسب الرئيسية الاخرى التي يجرى استخراجها الآن ، ولا عن الرواسب القليلة الكمية ، ومن بينها البيريليوم

(ب) ان استعمال الالقاب الرسمية أو المصطلحات المستعملة في جنوب افريقيا على اساس التصنيفات التي تستعملها جنوب افريقيا دون وضعها بين علامتي اقتباس لا يعني بأى حال من الأحوال ان الأمم المتحدة تعترف بالوضع القائم . وللاطلاع على المزيد من المعلومات عن دستور تورنهال ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٩٨-١٠٧ و ١١٢ .

Digitized by UNOG Library

والبزموث والليثيوم والمنغنيز والموليبدنوم والتانتالايت والقصدير والفاناديوم والولفرام ، وجميعها ذات قيمة استراتيجية او صناعية بالنسبة للغرب . فالبيريليوم والليثيوم مثلا تطبيقات نووية ، بينما يستخدم الفاناديوم والموليبدنوم في صناعة الصلب ، ويستخدم الولفرام في صناعة المواد القاطعة والمقاومة للتآكل .

٦ — وفي أواخر ١٩٧٨ ، اشارت التقارير الى ان الاحتياطي من الماس واليورانيوم ، وهما اثمن معدنين في الاقليم ، قد تجاوز التوقعات السابقة بدرجة كبيرة . وفي ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، أفادت صحيفة "الفاينانشال ميل" (الصادرة في جوهانسبورغ) ان شركة Consolidated Diamond Mines Of South West Africa, Ltd. (CDM) التي تسيطر على الناتج من الماس في الاقليم (انظر الفقرات ٢٠ — ٢٢ ادناه) ، قد ادعت بشكل شبه رسمي ان احتياطيها الرسوبي لن يدوم اكثر من ١٠ الى ١٥ سنة اخرى . الا ان المراقبين غير الرسميين قد اعتبروا ذلك تصريحا يصور الواقع على نحو اقل من الحقيقة . وعلاوة على ذلك ، تقوم الشركة الآنفة الذكر منذ شهر آب/اغسطس ١٩٧٨ (انظر الفقرة ١٦ ادناه) بتوسيع انشطتها التنقيبية الى داخل الاقليم ، حيث يحتمل التثبت من وجود مزيد من احتياطيات الماس .

٧ — وفيما يتعلق باليورانيوم ، ذكرت المقالة انه لا يمكن سوى تقديم تقدير تقريبي جدا لاحتياطيات اليورانيوم المحتمل وجودها بشكل نهائي في الاقليم ، حيث انه يتم باستمرار التثبت من وجود كميات احتياطية جديدة ذات نوعية متفاوتة . الا انه لدى اجراء الحسابات على اساس الخطط المعروفة واحتمالات المستقبل ، اعتبر انه بحلول عام ١٩٩٠ قد يبلغ الناتج ٠٠٠ ١٥ طن متري من اوكسيد اليورانيوم سنويا ، اى ما ينوف على اربعة اضعاف انتاج جنوب افريقيا لعام ١٩٧٧ .

٨ — وقد افادت التقارير سابقا (ج) ان جنوب افريقيا هي المصلحة الأجنبية التي تجني اكبر الفائدة من الاستغلال الاستعماري لناميبيا . وحسبما جاء في دراسة اعدها البروفسور ولفغانغ هـ . توماس (د) ، وهو استاذ سابق في جامعة غرب الكاب طرد من جنوب افريقيا في ١٩٧٧ بسبب آرائه ، فان جنوب افريقيا قد تغلغلت في كل جانب من جوانب الاقتصاد الناميبي وشجعت على انشاء

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثاني .

(د) "التنمية الاقتصادية في ناميبيا : نحو استراتيجيات مقبولة من اجل ناميبيا المستقلة" (ميونيخ ، ١٩٧٨) Economic Development in Namibia : Towards acceptable strategies for an irdependent Namibia (Munich, 1978) .

Digitized by UNOG Library

شركات تجارية خاصة واقعة الى حد كبير تحت سيطرة جنوب افريقيا وتعمل في الزراعة والتعدين وصيد الاسماك ، وكذلك في القطاعين التجارى والمالي المحليين . وقد تم ، عن طريق هذه الانشطة الاقتصادية ، تحويل صاف للارباح الى جنوب افريقيا بمبالغ ضخمة . وقد أشار البروفسور توماس ، في معرض تحليله لتغلغل جنوب افريقيا في الاقتصاد ، ان ابناء جنوب افريقيا (من افراد وشركات على السواء) يملكون قسما كبيرا من الأراضي الواقعة في مناطق البيض ، اما ملكية غيابية أو عن طريق ابناء جنوب افريقيا المقيمين في ناميبيا . كما يسيطر ابناء جنوب افريقيا على حوالي ٤٠ في المائة من مجموع رأسمال الاسهم في شركات التعدين ، وقرابة ١٠٠ في المائة من مجموع رأس المال في قطاع صيد الاسماك . واضافة الى ذلك ، فان فروع الشركات التجارية التي تملكها او تديرها جنوب افريقيا ،او الشركات التابعة لها ، تسيطر على البناء والتجارة والمالية ، في حين ان السكك الحديدية والموانئ وشركات الطيران وشبكة الاذاعة والبريد ومصلحة الاتصالات السلكية واللاسلكية هي جميعها جزء من الشركات الحكومية في جنوب افريقيا . وتخدم ناميبيا جنوب افريقيا ايضا كمصدر للمعادن الخسيسة ، وبخاصة الخارصين والقصدير والرصاص ، وكسوق اسيرة لصادرات جنوب افريقيا ، وبخاصة من المواد الغذائية والسلع المصنعة ، وبأغلب الأحيان بأسعار تزيد كثيرا عن الاسعار السائدة في السوق العالمية . ويزود الاقليم جنوب افريقيا ، بالاضافة الى ذلك ، بمدخول من القطع الاجنبي من الصادرات ، مما يخفف من وطأة العجز في ميزان المدفوعات الذى تعاني منه جنوب افريقيا نفسها .

٩ — وحتى عام ١٩٧٨ ، عندما تم تحويل ضبط حساب جنوب غرب افريقيا الى الحاكم الادارى العام ، عمدت جنوب افريقيا الى الجباية المباشرة للضرائب المفروضة على الدخل المكتسب في الاقليم ، بما في ذلك الضرائب المفروضة على الشركات ، والمناجم ، والتنقيب والمطالبات ، والصادرات من الماس ، والأرباح من الماس والأرباح غير الموزعة ، والطوابع والحوالات والايجارات .

١٠ — وفي ١٩٧٧/١٩٧٨ قدّر ان جنوب افريقيا قد قامت بجباية ٧٣ر٠ مليون راند من الضرائب المفروضة على مناجم الماس فقط ، بالاضافة الى حوالى ١ر٠ مليون راند من الضرائب التي فرضت على المناجم الأخرى . ويفيد البروفسور توماس ان المناجم الأخرى دفعت ضرائب اقل بسبب خفض التقديرات ، وخاصة بالنسبة الى المناجم المستغلة حديثا ، كمنجم شركة Rossing Uranium, Ltd., مما مكن المناجم الجديدة من حذف كمية رأس المال المستثمر من ارباحها الخاضعة للضرائب (انظر الفقرة ٤٣ ادناه) .

٢ — تدابير جديدة اتخذت لادامة الاستغلال

١١ — سبق ان جاء في التقارير (هـ) ان جنوب افريقيا ، وان كانت قد نقلت اسميا السيطرة على

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرتان ١٠٥ — ١٠٦ .

Digitized by UNOG Library

ناميبيا الى الحاكم الادارى العام ، فان حكومتها في الواقع هي التي تعيّن هذا الحاكم الذى يعمل تحت سلطتها . وفي عام ١٩٧٨ ، قام الحاكم الادارى العام ، من جملة ما قام به ، برفع الحظر على التنقيب عن المعادن في الأوطان من قبل اى شخص ما عدا شركة Bantu Mining Corporation of South Africa (BMC) ، وهي شركة شبه تابعة للدولة ، وذلك باسم تطوير المناطق" المختلفة " (أى الافريقية) من الاقليم وبهدف دمج الافارقة في القطاع التجارى ، مما جعل تلك المناطق مفتوحة امام المصالح الأجنبية .

ألف - First National Development Corporation (الشركة الانمائية الوطنية الاولى)

١٢ - انشأ الحاكم الادارى العام في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨ الشركة الانمائية الوطنية الاولى (اينوك) . وهذه الشركة مخولة ، بموجب تشريع التمكين ، سلطة الاستيلاء على اعمال جميع الشركات الانمائية الموجودة حاليا في الاقليم (و) ، وعلى موجوداتها والتزاماتها ، وبالعمل في كافة انحاء الاقليم ، مع اعطاء الاولوية للمناطق غير المطورة . وللمساعدة على تطوير الاقليم ، من المقرر ان تقوم الشركة بتزويد الشركات التجارية برأس المال وبالتخطيط للمشاريع وتنفيذها وتمويلها بنفسها عندما تدعو الحاجة لذلك ، على ألا تتنافس مع المؤسسات المالية القائمة او تحل محلها ، أو تقرض مالا لشركات التعدين ، بل تعمل بصفة رئيسية في مجالات تجتذب المؤسسات المالية الخاصة او في مشاريع ذات اهتمام وطني او اقليمي مزعوم . ويتكون مجلس الادارة ، الذى يقوم الحاكم الادارى العام بتعيينه ، من ممثلين لفئات السكان .

١٣ - غير انه يبدو ان احدى وظائف الشركة هي اقراض المال للمصالح التابعة للبيض ، مديمة بذلك ابعاد الافارقة عن القطاع التجارى ، مادامت القروض لا تمنح الا للمقترضين الذين يملكون ما يكفي من رأس المال لاثبات انهم موضع ثقة ولتوفير الضمانة والتغطية اللازمتين . وبسبب الاجور المنخفضة ونظام الفصل العنصرى القمعي في الاقليم ، فان عدد الافارقة المستوفين لهذا الشرط قليل ان لم يكن معدوما .

١٤ - وعندما تأسست الشركة ، كانت الشركات الانمائية قد نفذت ٦٥ مشروعا عمل فيها ٣٥٠ من البيض و ٤٠٠ من الافارقة واستثمر فيها ما مجموعه ٤٥ مليون راند . ومن المقرر ايضا ان تصبح الشركة قناة لرأس المال الاستثمارى الاجنبي . وتفيد التقارير انها ، حتى كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ قد تلقت فعلا استفسارات من ارباب صناعة اجانب مهتمين باقامة مصانع في الاقليم لانتاج سلع للتصدير الى بلادهم .

(و) The Bantu Investment Corporation (BIC), Rehoboth Investment and Development Corporation (RIDC), Coloured Development Corporation (CDC), Ovamboland Development Corporation (ODC) and Ekuliko Kavango, Ltd.

Digitized by UNOG Library

١٥ — وعلى حد ماهو معروف ، قامت الشركة منذ ذلك الوقت وحتى الآن بانشاء ثلاث مؤسسات تجارية على اقل تقدير : معصرة ومصفاة للنفط في كافانغولاند (٣ ملايين راند) يعمل فيها ٨٠ افريقيا ؛ ومشروع للرى ، ايضا في كافانغولاند (٢ مليون راند) سيعمل فيه في النهاية ٢٨٠ افريقيا ؛ ومعمل لنسج صوف القركول في دامارالاند (٠٠٠ ١٢٣ راند) يعمل فيه ٤٧ افريقيا . وحسبما هو معروف ، لم يتم منح أية قروض للافارقة لاقامة مؤسساتهم التجارية الخاصة بهم .

باء — التنقيب عن المعادن في الأوطان

١٦ — قام الحاكم الادارى العام في آب/اغسطس ١٩٧٨ برفع الحظر عن التنقيب في الأوطان . ويفيد تقرير نشر في عدد ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ من صحيفة " فاينانشال ميل " الصادرة في جوهانسبورغ ان هذا الاجراء قد دفع شركات من جنوب افريقيا وغيرها من الشركات الاجنبية للاسراع في تقديم الطلبات في كافة انحاء دامارالاند وكاوكولاند وكافانغولاند وبوتشمانلاند وهيريرولاند للتنقيب عن الماس واليورانيوم والمعادن الخسيسة . وأفاد التقرير ان شركة Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd. (CDM) قد طالبت فعلا بكامل كافانغولاند وبوتشمانلاند تقريبا من اجل الماس ، وان مالا يقل عن ست من كبريات مؤسسات التعدين قد باشرت أعمال البحث عن مواد اليورانيوم المنشئية . بيد ان التقرير قد اشار الى ان التنمية الحقيقية تتوقف في نهاية المطاف على نتيجة سياسية ايجابية ، وانه حتى ذلك الحين ، لن تواصل برامج التنقيب العلنية سوى مجموعات التعدين الأكثر اقداما . غير انه بمجرد التوصل الى " تسوية سياسية مقبولة " ، " قد يتحول تيار التنمية البطيء الى سيل جارف " .

٣ — استغلال الموارد المعدنية

الف — لمحة عامة

١٧ — وبسبب غنى الاقليم بالمعادن ، فان اكثرية الشركات الاجنبية التي تعمل في الاقليم منخرطة في التعدين . وعلى حد ماهو معروف ، يوجد ٢٤ شركة كبرى للتعدين لها اما مصالح متحكمة أو مصالح اقلية في مناجم الاقليم الرئيسية (انظر التذييل) . ومن هذه الشركات هناك ١٢ شركة لجنوب افريقيا ، و ٥ تتخذ مقرها في الولايات المتحدة ، و ٣ في كندا ، و ٢ في المملكة المتحدة وواحدة في كل من فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية . وبالاضافة الى ذلك ، افادت التقارير ان حوالي ٣٥ شركة كانت تقوم بأعمال التنقيب في ١٩٧٧ ، بينما لا تزال شركات اخرى تبحث في امكانيات الاستثمار . ولا توجد شركة تعدين ناميبية صرف ، كما انه لا يملك اى من الأفارقة اسهما في اى من شركات التعدين .

١٨ — وبالرغم من ان التعدين هو اكبر مساهم مفرد في الاقتصاد ، حيث ساهم بنسبة ٦٠ في

Digitized by UNOG Library

المائة تقريبا من الصادرات في ١٩٧٧ (٤٠٠ مليون راند) ويساهم بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل من اجمالي الناتج المحلي في كل عام تقريبا منذ ١٩٦٧ ، فانه يساهم بأقل من ٦ في المائة من مجموع التوظيف وبقسط صغير نسبيا من مجموع الدخل الافريقي . وفي الواقع تفيد دراسة اعدت في ١٩٧٤ ان شركات التعدين العاملة في ناميبيا تدفع فقط من ١٥ الى ٢٥ في المائة من مجموع دخلها رواتب (وهذه اقل حتى من تلك التي تدفعها شركات التعدين العاملة في جنوب افريقيا) ، فتحصل بذلك على مردود اعلى لرأس المال المستثمر .

١٩ — ولا تتوفر اية بيانات رسمية عن القيمة الفعلية للناتج من المعادن . غير ان التقارير الأخيرة تتفق في الرأى بوجه عام على ان قيمة كافة المعادن في ١٩٧٧ بلغت ٠ر٤٠٠ مليون راند على الاقل ، كانت حصة الماس فيها ٠ر٢٠٠ مليون راند وحصة اليورانيوم ٠ر١٥٠ مليون راند على الاقل (انظر الجدول ١ ادناه) . فاذا كانت هذه الارقام دقيقة اساسا ، فسيعني ذلك ان القيمة الاجمالية لانتاج المعادن قد ارتفعت بحوالي ثلاثة امثال بين ١٩٦٤ و ١٩٧٧ ، باستثناء اليورانيوم (حوالي اربعة امثال مع اليورانيوم) ، وأن قيمة الناتج من الماس قد ارتفعت ايضا اربعة امثال .

Digitized by UNOG Library

الجدول ١

ناميبيا : القيمة التقديرية لانتاج المعادن ، ١٩٦٤ — ١٩٧٧

(بملايين الراندات)

المعدن	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٧
الماس	٥٤ر٠	٥٩ر٩	٥٦ر٨	٩٧ر٠	١٤٩ر٧	١٢٣ر٦	٢٠٠ر٠
النحاس (المنقى)	١٩ر٨	٢٨ر٨	٢٠ر٨	٢١ر٥	٤٤ر٥	٤٤ر٦	...
الرصاص (المنقى والمركز)	١٣ر٧	١٥ر٢	١١ر٣	١٤ر٨	١٨ر٩	٢٤ر٠	...
الزنك	٧ر٥	٩ر٩	٩ر٧	١٠ر١	٢٢ر٢	٣٣ر٦	...
الفضة	١ر٣	٢ر٠	١ر٩	١ر٨	٢ر٨	٤ر٨	...
القصدير	٠ر٩	٢ر٧	٢ر٣	٢ر٨	٢ر٦	٣ر٩	...
الفاناديوم	١ر٦	١ر٣	٢ر٧	١ر٩	٢ر١	٢ر٦	...
الزرنيخ	—	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	١ر٥	١ر٣	...
اليورانيوم	—	—	—	—	—	—	١٥٠ر٠ (أ)
المجموع	٩٨ر٩	١٢٠ر٢	١٠٥ر٩	١٥٠ر٣	٢٤٤ر٣	٢٣٨ر٤	٤٠٠ر٠ (أ)

المصدر : بالنسبة للفترة ١٩٦٤ — ١٩٧٤ : ولفغانغ هـ . توماس ، التنمية الاقتصادية في ناميبيا : نحو استراتيجيات مقبولة لناميبيا مستقلة (يونسح ، ١٩٧٨) ؛ ولسنة ١٩٧٧ : مقتطف من عدة مصادر .

(أ) رقم تقديري .

Digitized by UNOG Library

باء ـ الماس

٢٠ ـ ان الناتج من الماس ، وهو حتى الآن الدعامة الأساسية لقطاع التعدين ، تسيطر عليه تماما شركة De Beers Consolidated Mines, Ltd. التابعة لجنوب افريقيا ، وذلك من خلال شركة ناميبية تابعة لها ومملوكة لها بالكامل ، هي Consolidsted Diamond Mines of South West Africa, Ltd. (CDM) وتعتبر شركة De Beers اكبر منتج للماس في العالم وتسوق انتاجها عن طريق منظمة البيع المركزية ، وهي شركة اخرى تابعة لها تدير انتاج معظم العالم الغربي من الماس . ومنظمة البيع المركزية مسؤولة عن تحديد مستويات اسعار الماس في الاسواق العالمية .

٢١ ـ وفي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ قامت شركة CDM ، التي كانت تستخرج الماس لعدة سنوات بنسبة ثابتة تقريبا قدرها ١٫٦ مليون قيراط سنويا ، بزيادة انتاجها الى مليوني قيراط ، معظمها من ماس المجوهرات . وفي الوقت نفسه ، رفعت منظمة البيع المركزية متوسط سعرها للماس بنسبة ٣٢ في المائة بالمقارنة بسنة ١٩٧٦ ، مما جعل مجموع ايرادات شركة CDM ، يبلغ ٢٠٠٫٠ مليون راند في ١٩٧٧ حسب افادة معظم المصادر ، و ٢٥٠ مليون راند في ١٩٧٨ ، تمتعت خلالها بأسعار الماس المرتفعة طوال ١٢ شهرا (ز) . وقد افادت التقارير ان ارباح شركة CDM بعد خصم الضرائب بلغت ١٣٦٫٥ مليون راند في ١٩٧٧ ، اى ٢٢ في المائة من صافي ارباح شركة De Beers (٦٢٣٫٠ مليون راند) . ومع ان شركة CDM تدعي انها تدفع ٦٧ في المائة من اجمالي ايراداتها ضرائب ورسوما حكومية ومبالغ مفروضة على الأرباح ، فان سوابو تشك في صحة هذا الرقم .

٢٢ ـ ومنذ ١٩٧٧ ، وانتظارا لاستقلال ناميبيا ، بدأت شركة De Beers تبني صورة جديدة عن نفسها تتفق مع مفاهيم المصالح المحلية للبيض ، مثل DTA . وفي ١٩٧٧ ، اعلنت شركة De Beers انها تخطط لاقامة شركة تابعة لها في ناميبيا يتم تمويلها جزئيا بواسطة ارباح شركة CDM من الماس، لكي تضطلع بمشاريع جديدة تكون الأولوية فيها لمشاريع التعدين (ح) . واذا ما ازدهرت الشركة الفرعية ، فستبذل محاولات لاثارة اهتمام المقيمين المحليين بأن يصبحوا مساهمين . كما نقلت شركة CDM مكتبها الرئيسي من كمبرلي الى وندهوك ، وستقوم باجراء مسح معدني شامل مدته خمس سنوات وكلفته ٥٫٠ ملايين راند ، تأمل ان يؤدى الى اكتشاف مناجم جديدة يستفيد منها ما اطلق عليه اسم " المجتمع بأكمله" . وقد افادت التقارير فيما بعد ان شركة De Beers قد خصصت ٢٥٫٠ مليون راند لتنويع انشطتها في الاقليم .

(ز) حسبما جاء في صحيفة " نيويورك تايمز " في عددها الصادر في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، فان ايرادات شركة CDM لعام ١٩٧٧ قد تجاوزت ٤٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، اى ٣٤٧ مليون راند .

(ح) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثاني ، الفقرتان ١٦ ـ ١٧ .

Digitized by UNOG Library

٢٣ - وقد افادت صحيفة " نيويورك تايمز " في عددها الصادر في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٨ ان شركة CDM قد بدأت ايضا توظيف عمال افارقة اكثر مهارة ، وترفيع الافارقة غير المهرة ، وتوفير السكن لعدد محدود من اسر العمال . وكانت شركة CDM تقوم ايضا بتشجيع قدر محدود من الدمج ، كالسماح للافارقة باللعب في ملعب الغولف الذى تمتلكه الشركة . وقد كان هذا الاجراء يمثل توجه جنوب افريقيا نحو الغاء الفصل العنصرى التافه . كما ادعت شركة CDM انها قد زادت متوسط الأجور للافارقة بحيث اصبحت ٢٣٥ راندا في الشهر ، وقد اشير الى ان من المحتمل ان يكون ذلك اعلى اجر في الصناعة لغير البيض في افريقيا جنوب الصحراء . ويشير المقال الى ان الاجور الافريقية قد ظلت في الواقع دون اجور البيض بدرجة كبيرة في شركة CDM . فعلى سبيل المثال ، فان الافريقي الذى يتقاضى اعلى اجر ، والذى كان قد وظف قبل ثلاثة اشهر فقط من ظهور تقرير الصحيفة ، يبلغ راتبه ٦٠٠ راند فقط في الشهر ، اى اقل من نصف راتب مدير ابيض .

جيم - المعادن الخسيسة

٢٤ - ان المعادن الخسيسة الرئيسية التي يجرى استخراجها في ناميبيا هي النحاس والرصاص والزنك والفضة والقصدير والفاناديوم والزرنيخ . اما البيريليوم والبزموت والليثيوم والمنغنيز والموليبدنوم والتانتالايت والتنغستن فتستخرج بكميات اقل . وعلى الرغم مما يقال عن وجود احتياطيات كبيرة من خام الحديد المنخفض الرتبة في الشمال ، فان استغلالها لا يعتبر ذا جدوى بعد . ويصدّر النحاس على شكل حبيبات لتنقيته في اوروبا أو أمريكا الشمالية ، وهو اجراء يوفر على الشركات الاجنبية نفقة اقامة معامل للتنقية في الاقليم ، الا انه يكفل ان نسبة كبيرة من القيمة الكامنة لصادرات الاقليم من المعادن تضيع على الاقتصاد الوطني . ومع انه لا تتوفر اية معلومات رسمية عن وجهة الصادرات ، فقد قدر بشكل غير رسمي ان معظم ناتج النحاس المحبب يشحن الى بلجيكا واليابان والولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ؛ وان الرصاص المنقى يشحن الى ايطاليا والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ؛ وأن فانادات الرصاص الخام والليثيوم الخام تشحن الى جمهورية المانيا الاتحادية .

٢٥ - وان واردات جنوب افريقيا الرئيسية من المعادن الناميبية لاستخدامها الذاتي هي الرصاص (٥٠ في المائة من مجموع الناتج) والزنك (٩٠ في المائة) . ويباع ناتج الاقليم من القصدير بدرجة كبيرة الى شركة Iron and Steel Corporation of South Africa (ISCOR) لاستخدامه في مجمع الصلب التابع لها .

٢٦ - وقد كان قطاع المعادن الخسيسة يقع بشكل تقليدى تحت سيطرة شركة Tsumeb Corporation, Ltd. التي تديرها شركة AMAX, Inc., وشركة The Newmont Mining Corporation of the United States والتي بلغت نسبة انتاجها مايزيد عن ٩٠ في المائة من مجموع الناتج من المعادن الخسيسة . وفي السبعينات زادت شركة جنوب افريقيا شبه الحكومية والخاصة من اهتمامها النسبي بانتاج النحاس والقصدير والزنك ، في حين ان شركة Falconbridge Nickel Mines, Ltd. وهي احدى كبريات الشركات الكندية ، اصبحت ايضا تعمل بهذه المعادن على نطاق كبير .

Digitized by UNOG Library

٢٧ - وقد جعلت جنوب افريقيا من الاستثمار في مجال استخراج المعادن الخسيسة شيئا جذابا للغاية بفضل ضمان الدعم المالي والسياسي للشركات الأجنبية . ووفقا للمعلومات المتوفرة فان جنوب افريقيا تفرض على الشركات الاجنبية التي تعمل في ناميبيا ضرائب اقل من تلك المفروضة في جنوب افريقيا نفسها ، وتسمح بشطب مقادير سخية من النفقات الرأسمالية من الأرباح الاجمالية الجارية ولا تتطلب اشتراك الحكومات في الشركات الأجنبية . وفضلا عن ذلك ، وحسب افادة احد المصادر ، فان جنوب افريقيا تتطلع الى امكانية وجود قوة عاملة طيعة ، كما انها لا تفرض اى ضغط على الشركات لكي تصنّع المعادن محليا ، الأمر الذى يمكن ان يكون اكثر تكلفة بالنسبة لها ، كما انها لا تفرض اى قيد على الناتج . وقد كان اثر هذه السياسات تمكين الشركات الأجنبية من اثراء نفسها على حساب مصالح الاقليم .

الناتج

٢٨ - ولا تتوفر أية معلومات رسمية فيما يتعلق بالناتج من المعادن الخسيسة . وحسب التقديرات ، فقد ارتفع الناتج من النحاس ارتفاعا كبيرا في ١٩٧٧ (انظر الجدول ٢ ادناه) بالرغم من الأسعار العالمية المنخفضة ، مما ادى الى اغلاق منجم او تجهاز للنحاس الذى اكتشفته حديثا مجموعة شركات Johannesburg Consolidated Investment Companies, Ltd. (JSI) الا ان ناتج الزنك والرصاص قد انخفض ، بينما بقي ناتج القصدير ثابتا .

الجدول ٢

ناميبيا : انتاج المعادن ، ١٩٧٣ - ١٩٧٧

(بالأطنان المترية)

المعدن	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الكادميوم	١٠٤	١١٤	١٠٢	٨٣	٨٧
النحاس (انتاج المناجم)	٢٨ ٨٠٠	٣٣ ٢٠٠	٣٤ ٩٠٠	٤٣ ٥٠٠	٥٠ ١٠٠
النحاس (المصهور)	٣٦ ٠٠٠	٤٦ ٦٠٠	٣٦ ٤٠٠	٣٦ ١٠٠	٤٦ ٢٠٠
الرصاص (انتاج المناجم)	٦٣ ٣٠٠	٥٧ ٢٠٠	٥٣ ١٠٠	٤٦ ٤٠٠	٤١ ٢٠٠
الرصاص (المنقى)	٦٣ ٧٠٠	٦٤ ٢٠٠	٤٤ ٣٠٠	٣٩ ٦٠٠	٤٢ ٧٠٠
القصدير (انتاج المناجم)	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠
الزنك (انتاج المناجم)	٣٣ ٩٠٠	٤٤ ٩٠٠	٤٥ ٦٠٠	٤٥ ٥٠٠	٣٨ ٣٠٠

المصدر : Metallgesellschaft AG, Metal Statistics, 1967-1977. 65th edition (Frankfurt Am Mian) .

Digitized by UNOG Library

التطـورات الأخـيرة

٢٩ - بالرغم من الهبوط في الأسعار العالمية تبيّن التقارير أن شركات جنوب افريقيا والشـركـات المتعددة الجنسية تصعد مع ذلك أنشطتها التنقيبية في الاقليم توقعا لانتعاش في القطاع بشـكل عام . وقد حدد تقرير نشرته في عدد ١ أيلول / سبتمبر صحيفة " تايمز " اللندنية الشركات التالية على أنها قائمة بالتنقيب : شركة Anglo American Corporation of South Africa, Ltd., التي تدعي أنها اكتشفت الشذوذ الخاص بالنحاس والرصاص والزنك في جنوب الاقليم ؛ وشركـة Gold Fields of South Africa, Ltd., ، التي تقوم بالبحث عن النحاس ؛ وشركة Rand Mines, Ltd., التابعة لجنوب افريقيا ، والحائزة لامتياز شمالي سواكوبموند يحتمل وجود القصـدير فيه ؛ وشـركـة Falconbridge Nickel Mines, Ltd., الكندية التي تمتلك وتشغّل بالفعل منجم Oamites للنحاس؛ وشركة Cominco, Ltd. الكندية ؛ وشركة Asarco, Inc. التابعة للولايات المتحدة (المعروفة سابقا باسـم American Smelting and Refining Company وشركة Bethlehem Steel التابعـة للولايات المتحدة . وتعمل الشركات الثلاث الأخيرة في الاقليم عن طريق شركات التنقيب ،المعروفة على التوالي باسم Eland Mining و Mission ، و Ebco Mining Company .

٣٠ - ويقال أن شركة Tsumeb Corporation قد استأنفت أعمالها في منجم كومبات الصغير للنحاس، الذى كان قد تم وضعه تحت الرعاية والصيانة في ١٩٧٦ ، وأن منجم كلاين أوب Klein Aub للنحاس مستمر بكامل مستويات الانتاج ، وذلك كدليل آخر على انبعاث جديد في القطاع . واستنادا الـى ما قاله المدير العام لشركة Tsumeb ، كان منجم كومبات قد أغلق لأن الدرجة المنخفضة للخام المنتج قد جعل المنجم غير مربح ؛ الا أنه قد تم اكتشاف كتلة خام غني من نوعية عالية الدرجة ، مما جعـل الانتاج أمرا مجديا من جديد .

٣١ - وتوقعا لاستقلال الاقليم ، فان الشركات الأجنبية المشتركة في استخراج المعادن الخسيسة قد بدأت تعدل سياساتها العمالية سعيا منها لتحسين صورتها ولضمان قبول شركاتها من قبـل حكومة جديدة . وتفيد التقارير أن شركة Tsumeb Corporation على سبيل المثال ، التي تستخـدم ٥٠٠ افريقي وتعدّ ثاني أكبر شركة تستخدم الأفارقة بعد شركة CDM ، قد زادت الاجور ، وبدأت تلغي تدريجيا نظام العمال المهاجرين ، وشرعت تنفذ مشروعا اسكانيا ، ستبلغ كلفته ٤٫٥ ملايين رلند ، للعمال الأفارقة وأسرهم ، كما ساهمت في انشاء ملعب رياضي ومدرسة ثانوية للأفارقة فـي بلدة تسوميب .

٣٢ - وستتألف المساكن الجديدة للعمال الأفارقة التي يجرى بناؤها بالاشتراك مع بلدية تسوميب ، في نهاية الأمر ، من ٥٠٠ منزل ، كان قد تم بناء ١١٧ منزلا منها بحلول ١٩٧٦ ، وتـم شغـل ١٧ منها بحلول ١٩٧٧ . ومن المقرر أن ينتقل ٦٠ افريقيا آخرين مع عائلاتهم الى المنازل الجديدة. ومن المقرر أن يتوفر ٤٠ منزلا آخر في ١٩٧٨ . وفي ١٩٧٧ ، أفادت التقارير انه قد تم استحـداث جدول غير عنصرى للاجور والرواتب يشمل كافة الموظفين ، بما في ذلك المستخدمون بنظام المياومـة، وأصبح الأفارقة يدربون أخيرا في أعمال كانت في الماضي مقصورة على البيض . فعلى سبيل المثـال ،

Digitized by UNOG Library

تم تدريب ٣٠ افريقيا بوصفهم مساعدين حرفيين ، كما تم تدريب ٣٧ افريقيا بوصفهم رؤساء فريق تحت أرضي ، وتم ترفيع ٣٢ افريقيا الى فئات تتطلب مهارات تقنيـة .

٣٣ ـ وظلت شركة تسوميب تدفع أجورا منخفضة . ومع انه لا تتوفر أية معلومات عن الاجور الـتي دفعتها شركة تسوميب في ١٩٧٨ ، فمن الملاحظ انه حتى لو كانت شركة تسوميب قد ضاعفت الاجـور التي دفعتها للافارقة بين ١٩٧٥ و ١٩٧٨ ، فان تلك الاجور كانت ستتمشى بالكاد مع غلاء المعيشة. وقد نقل عن تقرير سرى أعدته في ١٩٧٥ شركة Anglo American Corporation بصدد مفاوضـات محتملة لشراء حصة شركة AMAX في شركة Tsumeb ان الاجور التي دفعت الى العمال الأفارقـة فـي شركة Tsumeb في ذلك العام كانت لا تتناسب مع الاجور التي تدفع في عمليات مشابهة في جنـوب افريقيا ، وانه قد افترض وجوب مضاعفة الاجور لكي تصبح متناسبة مع الاجور الأخرى المماثلة. وأفـاد التقرير في تحليله للاجور انه في ١ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، كان أقل العمال أجرا في شركة Tsumeb يتقاضى حوالي ٢٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في الشهر . وفي مقابل ذلك ، أفـادت التقارير أن متوسط ما كان يتقاضاه عمال المناجم الأفارقة في جنوب افريقيا كان يبلغ ١٠٧ مـن دولارات الولايات المتحدة في الشهر ، بينما حدّ الفقر لعائلة افريقية تقطن المدن في ناميبيا كان يقدر بمبلغ ١٦٢ من دولارات الولايات المتحدة في الشهر .

٣٤ ـ وذكر التقرير أيضا أنه لم تتم الاستفادة بشكل فعال في شركة Tsumeb من العمال الأفارقـة عدا الشغيلة وحاملي المعدات وسائقي المركبات ، حيث أن الفئة الاخيرة هي الوحيدة التي تتطلب أكثر من الحد الأدنى من التدريب .

٣٥ ـ وفي نهاية ١٩٧٨ ، أدت الاجور المتدنية المدفوعة الى عمال المناجم الأفارقة ، بالاضافـة الى أنواع أخرى من المظالم ، الى سلسلة من الاضطرابات . ففي أعقاب اضراب عمالي واسع النطـاق في منجم روسنغ (انظر الفقرة ١٥ أدناه) ، نشبت الاضـرابات في منجم أويس للقصدير ، الـذى تمتلكه شركة ISCOR ، وفي منجم كرانتزبرغ للتفستن ، الذى تمتلكه شركة Nord Resources Corporation وشركة Bethlehem Steel Corporation الامريكيتين . وطبقا لما أوردته التقارير ، انتهـى الاضراب الذى قام به ٣٠٠ من العمال الأفارقة في أويس بعد أن وافقت الادارة من بحث مشـاكلهـم مع لجنة عمال مؤلفة من تسعة أعضاء . الا انه في كرانتزبرغ ، سرّح العمال الـ ٢٠٨ الذين قامـوا بالاضراب وتم استبدالهم . ومع انه لم يجر أى اضراب في شركة Tusemb ، فان التقارير تفيد انه لـم يتم تجنب اضراب عن العمل كان قد تم التهديد بالقيام به ، الا بعد أن قدمت الادارة عرضا مقبولا لدى العمال .

Digitized by UNOG Library

دال ـ اليورانيوم

لمحة عامة

٣٦ ـ وخلال السبعينات ، كانت احتياطيات اليورانيوم المؤكدة والمحتملة في الاقليم بمثابة المغناطيس الذى يجتذب أكبر عدد من المصالح الأجنبية الى ناميبيا . ويعتقد أن ١٨ شركة من كندا وفرنسا وجنوب افريقيا والمملكة المتحدة تعمل بطريقة أو بأخرى في استغلال اليورانيوم أو البحث عنه . وتتركز هذه الأنشطة في منطقة يقدر أن مساحتها تبلغ ٠٠٠ ١١ كيلومتر مربع تقريبا في صحراء ناميب التي تقع شرقي خليج والفيس وسواكوبموند . كذلك يرجح علماء الجيولوجيا وجود اليورانيوم في أماكن أخرى من الاقليم ، ولا سيما شمال شرقي سواكوبموند في اقليم دامارالاند .

٣٧ ـ ونظرا الى السرية التي تحيط باليورانيوم والتي فرضتها جنوب افريقيا بموجب قانونها الخاص بالطاقة الذرية لعام ١٩٤٨ ، لا تتوفر أية معلومات مفصلة عن مدى الرسوبات المؤكدة . وطبقا لما أوردته مصادر غير رسمية ، فان منجم روسينغ لليورانيوم ، الذى دخل مرحلة الانتاج في ١٩٧٦ (أنظر الفقرة ٤٢ أدناه) ، هو أكبر مجمع لليورانيوم في العالم ، حيث ينتج ٠٠٠ ٠٠٠ ١ طن مترى من خام اليورانيوم المنخفض الدرجة (٠٣ر٠ في المائة) ، أى ما يعادل ثلث مجموع احتياطيات استراليا . ويتوقع أن يبلغ الناتج ٠٨٠ ٥ طنا متريا من اكسيد اليورانيوم في العام ابتداء من ١٩٧٩ ، أى سدس مجموع الانتاج الغربي .

٣٨ ـ وتفيد التقارير انه قد تم اكتشاف رسوب ضخم آخر في لانغر هاينريك على مسافة نحو ٨٠ كيلومترا جنوبي روسينغ ، ويتوقع أن يدر حوالي ٠٤٠ ٢٥ الى ٠٤٨ ٣ طنا متريا من أكسيد اليورانيوم في العام عند استغلاله . وقد ذكر في أيار/مايو ١٩٧٨ أن شركة General Mining and Finance Corporation التابعة لجنوب افريقيا ، التي حددت موقع الرسوب ، ربما تشرع باعداده للاستغلال قبل نهاية العام بالرغم من غموض الحالة السياسية . وتقول صحيفة " فاينانشال تايمز " اللندنية في عددها الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٨ انه كان يعتقد انه من المحتمل أن تباشر شركة General Mining عملياتها على نطاق ضيق بحيث ينتج المنجم موارد رأس المال بالتوافق مع عملية استغلاله ، وبذلك يتم تجنب الالتزام المالي الأولي الكبير (من ١٥٠ مليون راند الى ٢٠٠ مليون راند) الذى سيلزم تحمله لولا ذلك . وفي ١٩٧٧ ، بلغت نسبة الناتج لمجموعة General Mining حوالي ٢٦ في المائة من ناتج جنوب افريقيا من اليورانيوم .

٣٩ ـ وقد تم أيضا تحديد مواقع عدة احتياطيات أخرى أصغر حجما ، أهمها الرواسب الموجودة في تريكوبي في منطقة امتياز شركة Gold Fields التابعة لجنوب افريقيا ، وكذلك الرواسب الموجودة في منطقة الامتياز التي تشترك فيها شركات Anglo American Corporation و Union Corporation و Compagnie Française des Pétroles (من خلال الشركة التابعة لها وهي Société Nationale des Pétroles d'Aquitaine) و Pechiney Ugine Kuhlmann الفرنسية . وتفيد التقارير أن درجة الاحتياطي في تريكوبي هي من الانخفاض بحيث لا تجعله قابلا للاستغلال في الوقت الحاضر ، بينما يقال ان الراسب الثاني قد أظهر أنه أثبت جدواه .

Digitized by UNOG Library

٤٠ - واذا ما تأكدت هذه الاحتياطيات ووضعت موضع التشغيل في نهاية الأمر ، فسيمكن لناميبيا أن تحتل المركز الثالث بعد الولايات المتحدة وكندا بوصفها ثالث أكبر مصدر لليورانيوم في العالم الغربي ، وبالسعر العالمي الحالي البالغ ٤٠ر٠٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لكل رطل ، يمكن لقيمة الناتج أن تبلغ ٣٠٠ ١ مليون راند في العام بحلول الثمانينات .

٤١ - وتعتبر ضخامة رواسب ناميبيا من اليورانيوم أحد أهم الأسباب الكامنة وراء تقاعس جنوب افريقيا عن منح الاقليم استقلاله ، الا بشروط تمكنها من الحفاظ على الوضع الراهن الاقتصادي ومن أن يكون اليورانيوم المستخرج من ناميبيا في متناول يدها باستمرار . وكما أشير في مقالة في مجلة "نيو ستيتسمان" اللندنية في عددها الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، فان نسبة الرواسب هي أكبر بكثير من اليورانيوم المتوفر بشكل منتج جانبي لاستخراج الذهب في جنوب افريقيا ، حيث لم يعثر على يورانيوم طبيعي بعد .

شركة Rössing Uranium Ltd.

٤٢ - بدأ منجم روسينغ لليورانيوم انتاجه في ١٩٧٦ . وبحلول ١٩٧٧ ، عندما كان المنجم يعمل بنسبة ٦٠ في المائة فقط من طاقته المحسوبة والبالغة ٨٠ر٥ طنا متريا من أكسيد اليورانيوم سنويا ، كان قد أصبح بالفعل ثاني أكبر مصدر للدخل في ناميبيا ، بعد الماس ، حيث قدرت قيمة صادراته بمبلغ ١٥٠ مليون راند . ومن المتوقع أن يبلغ المنجم كامل طاقته في مطلع ١٩٧٩ ، عندما يتوقع أن تبلغ حصائله السنوية ما يقدر بـ ٣٠٠ مليون راند سنويا ، وهو مبلغ يساوي مجموع الاستثمار .

٤٣ - ومع ذلك ، وبالرغم من ارتفاع القوة الربحية لمنجم روسينغ ، فانه لا يتوقع أن يقدم مساهمة هامة في اقتصاد ناميبيا اجمالا . فأولا ، الشركة غير ملزمة بدفع الضرائب حتى يتم تعويضها بالكامل عن كافة النفقات الرأسمالية ، الأمر الذي يتوقع أن يستغرق خمسة أعوام على أقل تقدير . وثانيا ، بما أن تشغيل المنجم يتطلب أساسا تقنيين ومختصين وعمالا مؤهلين ، وهي فئات يستبعد منها غير البيض آليا ، فان عدد الأفارقة المدرج في كشف الرواتب أقل منه في كل من شركتي CDM أو Tsumeb . واستنادا الى المعلومات المتوفرة ، فان شركة روسينغ تشغل ٣٠٠٠ مستخدم ، حوالي ٢٠٠٠ منهم فقط من غير البيض . ولا تبلغ نسبة تكاليف العمال ، بما في ذلك رواتب البيض ، سوى ١٨ في المائة فقط من تكاليف التشغيل .

٤٤ - وتتراكم الأرباح الناتجة عن بيع اليورانيوم ، أساسا ، لصالح المساهمين في الشركات التي انبثقت عنها شركة روسينغ ، وهي : Rio Tinto Zinc Corporation, Ltd. (RTZ) في المملكة المتحدة (٤٦ر٥ في المائة (أرقام منقحة)) ؛ General Mining (٦ر٨ في المائة) ؛ Industrial Development Corporation of South Africa, Ltd. (IDC) (١٣ر٢ في المائة) ؛ Rio Algom, Ltd. الكندية ، وهي شركة تابعة لشركة RTZ (١٠ في المائة) Total Compagnie Miniére et Nucléaire (CMN) الفرنسية (١٠ في المائة) ، وغيرها من الشركات (١٣ر٥ في المائة) . ان شركة RTZ، التي لها مصالح تعدينية في أنحاء العالم ، هي حاليا احدى كبار

Digitized by UNOG Library

منتجي اليورانيوم في العالم الغربي ، ومن المحتمل أن تصبح أكبر منتج فرد في المستقبل ، حيث يتوقع أن تنتج حوالي ١٣ ٦٠٠ طن مترى من اليورانيوم سنويا بحلول الثمانينات .

٤٥ — وعلى الرغم من أن منجم روسينغ هو ذو ملكية دولية ، فانه يقال ان التحكم بحقوق التصويت لكافة الأسهم فيها تقع في أيدى شركتي IDC و General Mining اللتين تملكان عددا كبيرا وغير معلن من الأسهم من الفئة " الف " . وتفيد التقارير أن شركة IDC ، التي قدمت مقدارا غير معلن من رأس المال لاستغلال المنجم ، تعتبر شركة روسينغ جزءا لا يتجزأ من خطط جنوب افريقيا لتوسيع انتاجها من اليورانيوم وللشروع في اثراء أكسيد اليورانيوم تجاريا في الثمانينات .

٤٦ — وفي شباط/فبراير ١٩٧٨ ، وتحديا لقرارات الأمم المتحدة والمرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، الذى سنه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ (ط)، بدأت شركة RTZ تشحن اليورانيوم من الاقليم الى مشترين أوروبيين . واستنادا لما أوردته التقارير ، فقد وصلت الى باريس ، بواسطة طائرة تابعة للخطوط الجوية لجنوب افريقيا ، الشحنة الأولى من مركزات اليورانيوم المؤلفة من ١٠٠ برميل يزن كل منها ٣٥٠ كيلوغراما وتقدر قيمتها بحوالي ٢٫٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ثم تم تحويلها الى شاحنتين مسجلتين في المملكة المتحدة لمتابعة نقلها . وكما هو معروف جيدا ، فان لدى المملكة المتحدة عقدا لشراء ٧ ٥٠٠ طن من أكسيد اليورانيوم بين ١٩٧٦ و ١٩٨٢ بسعر ١٣٫٠٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للرطل الواحد ، أى أقل من ثلث سعر السوق الحر (٤٠٫٠٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للرطل الواحد) .

٤٧ — وفيما بعد ، أفادت التقارير أن طائرات فرنسية وجنوب افريقية كانت تنقل ١٢٠ طنا متريا من مركز اليورانيوم اسبوعيا الى المطارات الفرنسية لتوزيعها الى بلجيكا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة .

٤٨ — ومع أن شركة Urangesellschaft, mbH, and Company, KG, AG التابعة لجمهورية المانيا الاتحادية ، وهي شريكة لشركة RTZ ، قد انسحبت من المشروع في ١٩٧٢ نتيجة لضغط من الحكومة الاتحادية ، فانه يقال ان الشركة قد حافظت على الخيار لشراء ١٠ في المائة من الانتاج في منجم روسينغ .

٤٩ — وخلال ١٩٧٨ قامت شركة روسينغ ، التي كانت هدفا لشجب خاص من قبل سوابو ، ببذل جهود لتحسين علاقاتها مع الأفارقة . وأفادت التقارير أن من بين ما قامت به شركة روسينغ انها قد أنهت سياستها الخاصة باستخدام العمال المهاجرين فقط ، وانها قد بدأت ببناء المنازل للعمال وأسرهم في اراندیس وانها ، بوجه عام ، قد بدأت برفع مستوى ظروف المعيشة والعمل لمستخدميها من غير البيض . وفي بيان صادر في آذار/مارس ١٩٧٨ ، قالت شركة روسينغ ، انها ستلغي كل

(ط) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٤ ألف (A/9624/Add.1)، الفقرة ٨٤ . وقد صدر المرسوم بشكله النهائي في " مجلة ناميبيا ، العدد الأول " (Namibia Gazethe No. 1) .

Digitized by UNOG Library

التمييز العنصرى فيما يتعلق بالعمل والمكافآت وظروف الخدمة ، وانها ستقوم بتقييم وتدريب العمال على أساس مقدرتهم .

٥٠ ـ وعلى الرغم من تصريحات شركة روسينغ ، فان المعلومات المتوفرة تبين أن الشركة لم تحقق الكثير من حيث تحسين وضع مستخدميها الأفارقة . فعلى سبيل المثال ، أشارت مقالة نشرت في مجلة " الايكونومست " اللندنية في عددها الصادر في ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٨ الى انه بالرغم من ادعاء شركة روسينغ أنها قد ألغت الاسكان القائم على أساس الفئات العرقية وأحلت محله اسكانا قائما على أساس ثلاثة درجات من الوظائف ، ففي الواقع انه لم يطرأ أى تغيير ، حيث أن الأفارقة قد استمروا في الحصول على أقل الوظائف أجرا .

٥١ ـ كما انفجر استياء العمال أيضا في اضراب قام به العمال الأفارقة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . وقد نقل خبر الاضراب بوصفه احتجاجا على الرواتب المنخفضة لغير البيض وعلى ظروف العمل المتدنية . وقد استأنف المضربون أعمالهم بعد اضراب عن العمل دام خمسة أيام ، وذلك عقب وعد من ادارة المنجم باعادة النظر في سلم الرواتب ، وبأنه ستشكل لجنة تحقيق لدراسة الشكاوى من التمييز ضد غير البيض فيما يتعلق بالترفيع .

٤ ـ استغلال الموارد الزراعية

٥٢ ـ ان الزراعة هي ثاني أهم قطاع في الاقتصاد التجارى الذى يسيطر عليه البيض ، حيث ساهم في السنين الأخيرة بحوالي ١٤ في المائة من مجمل اجمالي الناتج المحلي وبما يتراوح بين ٢٠ و ٢٤ في المائة من الصادرات . ويعمل في هذا القطاع حوالي ٦٨٠٠ مزارع من البيض ، يركز حوالي نصفهم على تربية المواشي ويركز الباقي على تربية خراف القركول .

٥٣ ـ وفي ١٩٧٧ ، قدر أن مجموع قيمة الصادرات الزراعية كان حوالي ١٥٠ مليون راند ، منها ٧٠ مليون راند لقطعان الأبقار التي تم تصدير معظمها سيرا على أقدامها الى جنوب افريقيا . كما بلغت قيمة جلود خراف القركول ٧٠ مليون راند ، لتصديرها الى أوروبا أساسا . وقد شكلت الجلود ، المدبوغ منها وغير المدبوغ ، معظم المبلغ المتبقي وهو ١٠ ملايين راند .

٥٤ ـ وقد حصل المزارعون البيض على مر السنين على حد أقصى من الأرباح عن طريق الاستغلال المنظم للعمال الأفارقة . ويقال ان الأجور التي تدفع للأفارقة في القطاع الزراعي هي أدنى الأجور في الاقليم وانها تقع تحت خط الفقر بدرجة كبيرة . وفي ١٩٧٧ ، وهي آخر سنة تتوفر عنها المعلومات بلغ متوسط الأجور النقدية ٢٤٫٣٧ راندا في الشهر في المناطق المنتجة للحوم الأبقار ، و ٤٠٫٣٧ راندا في الشهر في منطقة تربية الخراف . وقد كانت هذه الأجور تقل بكثير عن الحد الأدنى للأجر النقدى الشهرى البالغ ٥٤ راندا ، الذى أوصى به مؤتمر تورنهال في آذار/مارس ١٩٧٦ .

٥٥ ـ وبالاضافة الى ذلك ، فعندما تصبح الزراعة التجارية أكثر تركيزا على رأس المال ، فان عددا أقل من الأفارقة سوف يتمكنون من جني حتى هذه الأجور القليلة ، التي هي مع ذلك أعلى من دخل

Digitized by UNOG Library

المزارعين الذين يعتمدون على الاعاشة . وتبرز محنة الأفارقة الذين يسعون لتحسين وضعهم بالانتقال خارج قطاع الاعاشة بأنه من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٧ ، انخفض عدد عمال المزارع الأفارقة من ٥٠ ٠٠٠ الى ٤٤ ٠٠٠ ، بينما ازداد عدد الفلاحين الذين يعتمدون على الاعاشة من ٨٦ ٠٠٠ الى ٩١ ٠٠٠ .

٥٦ — وبمقابل ذلك ، يقدر متوسط صافي الحصائل السنوية للمزارعين البيض بما يتراوح بين ٦٨٠٠ راند و ٩٥٠٠ راند ، باستثناء ارتفاع أثمان الأراضي ، و" مع الأخذ بعين الاعتبار أن نطاق تجنب الضرائب واسع " (ى) .

ألف — تربية المواشي

٥٧ — منذ أواخر الستينات ، تقلب حجم قطعان الماشية المملوكة للبيض بين ١ر٥ و ٢ر١ من ملايين الرؤوس ، بينما تراوحت المبيعات السنوية من حد منخفض مقداره ٣١٢ ٠٠٠ رأس الى حد أعلى قدره ٥٨٣ ٠٠٠ رأس . وفي معظم السنوات ، فان حوالي ٧٥ في المائة من المواشي التي يتم تسويقها حية الى جنوب افريقيا ، ويتم استهلاك حوالي ٣٢ ٠٠٠ منها محليا بينما يذبح الباقي في ناميبيا ثم يصدر الى جنوب افريقيا بالدرجة الأولى .

٥٨ — وينظم مجلس الاشراف على تجارة اللحوم في جنوب غرب افريقيا تسويق الماشية ، وهو يحدد الأسعار ويمنع المنتجين من التصدير الى الخارج الى أن تتم تلبية متطلبات سوق جنوب افريقيا . وقد نظم المجلس هذا الاجراء على أساس انه بسبب التكاليف العالية ، ولا سيما تكاليف النقل ، فان الصناعة الناميبية لا تستطيع أن تنافس غيرها في السوق العالمية ولا بد لها اذن من البيع في سوق جنوب افريقيا المعانة (ك) . وبالتالي لم يتم انشاء أسواق منتظمة للتصدير في الخارج ؛ ونتيجة لذلك ، لا يمكن دوما بيع الكميات الفائضة من الماشية في سنوات القحط عندما يجب القيام بالذبح بكميات متزايدة .

٥٩ — وفي ١٩٧٨ ، ذكر انه بالنظر أساسا الى التكلفة المتزايدة لنقل المواشي بالسكك الحديدية الى جنوب افريقيا ، الأمر الذى كان ينتقص من الأرباح بشكل بالغ ، سمح مجلس الاشراف على تجارة اللحوم بالتوسع في معالجة اللحوم محليا للتصدير . وبالرغم من ذلك ، وفي أيار/مايو ١٩٧٨ ، نقل عن مدير الاتحاد الزراعي لجنوب افريقيا قوله ان ٤٠ في المائة من مربي الماشية في منطقة فروتفونتين قد تخلوا عن ممتلكاتهم لأن تكاليف النقل والذبح المرتفعة قد جعلت من غير الممكن تقريبا للفلاحين في المناطق النائية أن يكسبوا عيشهم .

(ى) توماس ، المرجع الآنف الذكر ، الصفحة ٩٦ .

(ك) تقل أسعار لحوم الأبقار الناميبية في جنوب افريقيا كثيرا عن الاسعار العالمية .

Digitized by UNOG Library

باء - جلود القركول

٦٠- تعدّ صناعة جلود القركول الناميبية أكبر صناعة من نوعها في العالم ، حيث تنتج ، حسب عدة تقديرات ، بين ٣٫٠ و ٦٫٠ ملايين قطعة جلد في السنة ، وتزود نصف السوق الدولية تقريبا بحاجتها . ويقوم مجلس جنوب غرب افريقيا للقركول بتنظيم هذه الصناعة . ويعتقد الخبراء انه قد تم بلوغ الطاقة القصوى لتحمل الأرض ، مع أخذ التربة ومناخ المنطقة بعين الاعتبار ، وأن أية زيادة أخرى في القيمة ستتوقف فقط على أسعار التصدير المتزايدة .

٦١- وبموجب النظام الحالي ، تباع جلود القركول عن طريق ثلاث دور للمزاد ، اثنتان منها في المملكة المتحدة وواحدة في الدانمرك ، حيث ارتفعت الأسعار في المتوسط من ٧ راندات لقطعة الجلد في ١٩٦٠ الى ١٨ راندا في ١٩٧٠ ، والى اكثر من ٥٠ راندا في ١٩٧٦ ، عندما قدر مجموع قيمة صادرات القركول بمبلغ ٥١٫٤ مليون راند (انظر الجدول ٣ أدناه) . (ويصل تقدير آخر الى حد ٨٫٥٠ مليون راند) . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، ذكر انه بالرغم من أن سعر قطع جلود القركول قد انخفض بمقدار حوالي ٣ راندات ، فقد ظلت الجلود من النوعية الجيدة تحقق أسعارا جيدة .

٦٢- وتفيد التقارير أن معظم الجلود الناميبية يشتريها تجار من جمهورية المانيا الاتحادية (٦٠ في المائة) وايطاليا (٢٠ في المائة) . كما تباع الجلود أيضا الى اليابان وبلاد أخرى في أوروبا الغربية .

دال - استغلال موارد صيد الأسماك

٦٣- تسيطر المصالح المالية لجنوب افريقيا سيطرة كاملة على صيد الأسماك ، وبشكل رئيسي على سمك البلشار . وهناك تسع شركات صيد أسماك مقرها في جنوب افريقيا تعمل في خليج والفيس ، وهي مترابطة الى حد كبير بواسطة عضوية مشتركة ، وتملك شركات وفروع شركات . وفي ١٩٧٧ ، أفادت التقارير أن صناعة صيد السمك كانت في حالة فوضى وعلى حافة الانقراض نتيجة الافراط المستمر في الصيد ضمن منطقة حماية صيد الاسماك التي يبلغ عرضها ١٢ ميلا . وقد قيل ان احتمالات المستقبل القصير الأجل والمتوسط الأجل كئيبة ، اذ أن الكميات المخزونة من سمك البلشار قد استنفدت بحيث لم يعد من الممكن اعادتها الى وضعها الطبيعي ، وسيتطلب الأمر وقتا طويلا لكي تعود أسراب السمك الى أعدادها الأصلية ، اذا قدّر لها ذلك .

٦٤- وقد كان أثر هذه التطورات أن قللت بشدة مجموع كمية الصيد في المياه الناميبية . فقد قل مجموع كمية الصيد بنسبة ٤٧ بالمائة بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ، كما قلت كمية الصيد من سمك البلشار ، الذى كان يشكل دعامة هذه الصناعة سابقا ، بنسبة ٦٤ بالمائة . ونتيجة لذلك ، بلغ ناتج السمك المعلب في ١٩٧٧ ثلث مستواه في ١٩٧٥ فقط . وحيث ان الربح الذى يجنى من السمك المعلب

Digitized by UNOG Library

اكثر بثلاثة الى خمسة أمثال من ربح مسحوق السمك المجفف الذى يخضع للرقابة على الأسعار وعلى التصدير ، فقد انخفضت العائدات بشكل حاد . ويبين أحد التقديرات أن قيمة الانتاج انخفضت من ١٠٢ مليون راند في ١٩٧٦ الى ٦٥ مليون راند في ١٩٧٧ منها ٣٥ مليون راند للسمك المعلب ، و ٢٠ مليونا لمسحوق السمك المجفف ، و ٣ ملايين لزيت السمك ، و ٧ ملايين للمحار (الذى يتم صيده في لودرتز) (انظر أيضا الجدول ٤ أدناه) .

٦٥- وتقوم وزارة الشؤون الاقتصادية في جنوب افريقيا بتنظيم الصناعة السمكية ، وأحد أهدافها هو ضمان تلبية احتياجات جنوب افريقيا نفسها قبل أن يسمح بتصدير سمك ناميبيا . ففي ١٩٧٥/ ١٩٧٦ ، مثلا تم تصدير حوالي نصف ناتج السمك المعلب (من ٩ ملايين الى ١١ مليون صندوق كرتوني تقريبا) الى جنوب افريقيا ، وبيع الباقي في السوق الدولية . وقد أرسلت نسبة تقدر بـ ٧٥ في المائة من مسحوق السمك المجفف (١٠٧ ٧٠٠ طن مترى) الى جنوب افريقيا في ١٩٧٦ ، حيث بيعت بأسعار ثابتة (٢٨٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للطن المترى) ، أى بسعر أدنى بكثير من أسعار السوق العالمية السائدة (٣٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للطن المترى) . وفي ١٩٧٧ ، ذكر أن الاسعار الدولية لمسحوق السمك المجفف والبلشار المعلب كانت تزيد على أسعار جنوب افريقيا الخاضعة للرقابة بنسبة ٣١ في المائة و ٢٠ في المائة على التوالي .

٦٦- وقد كان للأزمة التي حلّت بقطاع صيد السمك آثار خطيرة على السكان الأفارقة ، منها أن التقليص من عمليات التعليب أدى الى تسريح نسبة كبيرة من قوة أوفامبو العاملة الكبيرة ، مما حرمها من مصدر دخلها الوحيد . وفي وقت من الأوقات ، كان بين العاملين في خليج والفيس أكثر من ٧٥٠٠ من عمال أوفامبو المهاجرين ، يشكلون حوالي نصف مجموع العمال في قطاع التصنيع . ولايضاح محنة العمال ، ذكرت الصحافة الناميبية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ان بلدة تسوميب أصبحت تفصّ بالأفارقة العاطلين عن العمل ، بما في ذلك المئات من صيادى الأسماك الذين جاءوا بحثا عن عمل .

٦٧- وكان من الآثار المتصلة بذلك انخفاض في كمية الاسماك المتوفرة للاستهلاك المحلي ، يرافقه تصعيد في الأسعار . ومع أنه لا يباع سوى القليل من السمك الطازج في الأسواق المحلية ، فان السمك المعلب ، وهو من نوع غير مناسب للتصدير ، كان دوما مصدرا منخفض الثمن للبروتين للسكان الأفارقة .

٦٨- وفي آذار/مارس ١٩٧٩ ، عينت حكومة جنوب افريقيا لجنة للتحقيق في جوانب معينة في صناعة صيد الاسماك ، في كل من جنوب افريقيا وناميبيا .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٣

ناميبيا : كمية وقيمة الصادرات من جلد القركول ،
١٩٧٢ — ١٩٧٦

(بملايين الراندات)

السنة	عدد قطع الجلود	القيمة
١٩٧٢	٣ ٣٠٨ ٤٠٦	٣٣ر٠
١٩٧٣	٣ ٠٠٥ ٦٦٥	٢٢ر٧
١٩٧٤	٢ ٨١٥ ٥٠٠	٢٦ر٣
١٩٧٥	٢ ٩٠٥ ١٩٧	٣٤ر٦
١٩٧٦	٢ ٨٨٥ ٨٨١	٥١ر٤

المصدر: ر٠م٠ غرين "ناميبيا ، مذكرات بالمعلومات الأساسية" (نسخة بالاستنسل)
. R. M. Green, Namibia, background Notes

الجدول ٤

ناميبيا : ناتج صناعة معالجة الأسماك ، ١٩٧٢ — ١٩٧٧

(بآلاف الأطنان المترية)

السنة	مسحوق السمك المجفف	زيت السمك	البلشار المعلب
١٩٧٢	١١٢ر٣	٢٨ر١	١١٠ر٥
١٩٧٣	١٤٣ر١	٤٦ر٨	١٣٥ر٠
١٩٧٤	١٦١ر٢	٢٨ر٣	١٨٦ر٦
١٩٧٥	١٤٦ر٦	٢٨ر٣	١٩٤ر٠
١٩٧٦	١٠٦ر١	١٩ر١	١٧٢ر٨
١٩٧٧	٨٢ر٩	١٢ر٩	٠٠٠

المصادر ناميبيا ، معلومات أساسية ، (نص مستنسخ) "ناميب تايمز" ، خليج والفيس ، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ؛ و ر٠م٠ غرين ،

-123-

Digitized by UNOG Library

تذييل

ناميبيا : الشركات الأجنبية التي لها مصالح تعدينية (أ)

البلد واسم الشركة	رأس المال	النشاط	شكل الاستثمار
١ ـ جمهورية ألمانيا الاتحادية			
شركة Metallgesellschaft, AG	...	خامات الليثيوم ، والاسبليغونايت ، والليبيدولايت ، والبيتالايت	تعمل من خلال شركة ناميبية تابعة لها تعرف بشركة S.W.A. Lithium Mines (Pty.), Ltd.
٢ ـ جنوب افريقيا			
Anglo American Corporation of South Africa, Ltd.	٢٠ر٠ مليون راند (ب)	أنشطة تعدين مختلفة تتصل بالماس واليورانيوم والمعادن الخسيسة	تملك ٣٠ بالمائة من شركة De Beers Consolidated Mines, Ltd. (انظر أدناه) ، التي بدورها تملك شركة Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd. (CDM) بشكل كامل ؛ وتملك جزئيا شركة Kiln Products, Ltd. (انظر أدناه)؛ وتنقب عن اليورانيوم بالاشتراك مع Union Corporation of South Africa و Société nationale des pétroles d'Aquitaine و Pechiney Ugine Kuhlmann الفرنسية ؛ كما تنقب عن النحاس والرصاص والزنك .
Anglo-Transvaal Consolidated Investment Company Ltd. (ANGLOVAAL)	٨ر٩ ملايين راند	استخراج النحاس	تملك منجم لوريلي للنحاس جزئيا
De Beers Consolidated Mines, Ltd. وهي تابعة لشركة Anglo American Corporation of South Africa, Ltd.	٢٥ر٧ مليون راند	استخراج الماس	تملك كلية شركة Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd. وهو اكبر منجم للماس في العالم . وقد بلغ الانتاج في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ مليوني قيراط
Desert Finda (Pty.), Ltd.	...	التنقيب عن اليورانيوم	...
Di Gamma Mining Company	...	التنقيب عن اليورانيوم	...
East Rand Gold and Uranium Company (ERGO)	٤٠ر٠ مليون سهم قيمة السهم منها ٥٠ر٠ عن الراندات	التنقيب عن اليورانيوم	...
Federale Volksbeleggings (Edms.) (Bpk.)	...	استخراج النحاس	لها مصالح غير مباشرة في Klein Aub Copper Company Ltd. (عن طريق General Mining and Finance Corporation of South Africa (انظر ادناه) ، وتشترك بنسبة ٣٣ بالمائة في منجم اوتجيهاز للنحاس (انظر Johannesburg Consolidated Investment Company, Ltd. (JCI))

المصدر : جمعت المعلومات الواردة في التذييل من مصادر منشورة ، منها صحيفة " فاينانشال ميل " الصادرة في جوهانسبرغ ، وصحيفة " تايمز " اللندنية ، والكتاب السنوي الدولي Walter Skinner's Mining International Year Book .

(أ) حسب الترتيب الابجدي للبلدان .

(ب) الراند يعادل ١٥ر١ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا .

Digitized by UNOG Library

تذييل (تابع)

البلد واسم الشركة	رأس المال	النشاط	شكل الاستثمار
٢ — جنوب افريقيا (تابع)			
General Mining and Finance Corporation of South Africa وهي تابعة لشركة Federale Mynbou (Bpk.) ، وهي بدورها شركة منضمة الى Federale Volksbeleggings (Edms.)(Bpk.)(FVB)	١٧ر٨ مليون راند	مركزات النحاس واستخراج اليورانيوم	تملك شركة Klein Aub Copper Company, Ltd. ، التي انتجت ١٤٤ ٩ طنا متريا من النحاس في ١٩٧٧ ؛ وتنقب عن النحاس في مواقع أخرى ؛ وتشترك بنسبة ٦ر٨ بالمائة في شركة Rössing Uranium, Ltd. ؛ وقد اكتشفت كميات كبيرة من اليورانيوم في منجمها في لاندغر هاينريش ، المرشح لأن يصبح ثاني منجم لليورانيوم في الاقليم
شركة Gold Fields of South Africa, Ltd. وهي تابعة لشركة Consolidated Gold Fields, Ltd. من المملكة المتحدة	٢ر٤ ملايين راند	التنقيب عن اليورانيوم والنحاس	...
شركة Industrial Development Corporation of South Africa, Ltd. (IDC) وهي مؤسسة شبه حكومية	...	مركزات النحاس واستخراج اليورانيوم	لها مصالح في شركة Oamites Mining Company,(Pty.), Ltd. (٢٥ بالمائة) وشركة Rössing Uranium, Ltd. (٢ر١٣ بالمائة)
شركة Iron and Steel Corporation of South Africa (ISCOR) وهي مؤسسة شبه حكومية	...	مركزات الرصاص والقصدير والزنك	تملك وتدير منجم روش بينا (Rosh Pinah) (للزنك والرصاص) من خلال شركة تابعة لها تدعى Industrial Mining Corporation (IMCOR) Zinc of South West Africa وتقوم باستخراج القصدير والولفرام والزنك من خلال شركة تابعة تعرف باسم Uis Mining Company . وتعتبر شركة Rosh Pinah أحد أهم منتجي الزنك في الاقليم ، وفي ١٩٧٢ قامت بانتاج ٢٣ ٥٧٢ طنا متريا من مركزات الزنك ، ارسلت جميعها الى جنوب افريقيا .
شركة Johannesburg Consolidated Investment Company, Ltd. (JCI)	١٤ر٣ مليون راند	مركزات النحاس ومركزات البيريت والمعادن الثمينة	مساهمة بأغلبية الأسهم في شركة Otjihase Mining Company (Pty.), Ltd. ، (٦٧ بالمائة) ؛ التنقيب عن اليورانيوم ؛ التنقيب عن النحاس من خلال شركة تابعة لها تعرف باسم شركة B and O Mineral Exploration Company (Pty.), Ltd. ، تملك ١٣ مليون هكتار تحت الخيار ؛ تستخرج الموليبدنوم في اوتجيسوندو . وكان من المتوقع ان يكون منجم اوتجيهباز ، الذي افتتح في ١٩٧٦ ، اكبر منجم للنحاس في الاقليم ، بناتج يبلغ ٤٨٠ ٣٠ طنا متريا في العام . وقد وضع تحت الرعاية والصيانة في اوائل ١٩٧٨ ، بعد تعرضه للخسارة .

Digitized by UNOG Library

تذييل (تابع)

البلد واسم الشركة	رأس المال	النشاط	شكل الاستثمار
٢ - جنوب افريقيا (تابع)			
شركة Kiln Products, Ltd.، وهي شركة غير مدرجة في البورصة وتابعة لشركة Gold Fields of South Africa, Ltd. (٣٤ بالمائة) وتحصل شركة Consolidated Gold Fields, Ltd. على ١٤ بالمائة من الأرباح المفيدة ، في حين تملك شركتا Anglo American Corporation of South Africa, Ltd. و Naw Witwatersrand Gold Mining أسهما أيضا	...	الانتاج بأفران وايلز ، ومركزات اكسيد الزنك ، ومركزات فانادات الرصاص ، وكبريتيدات الرصاص والزنك ، وسيليكات الزنك ، ومركزات القصدير/التنغستن	منذ ١٩٦٠ ، تملك الشركة وتدير مصنعا لمعالجة الزنك (بافران وايلز) لانتاج مركزات الزنك في بيرغ أوكاس ؛ وفي ١٩٧٦ اشترت شركة South West Africa Company, Ltd. (SWACO) ، التي تدير منجمين في الاقليم ، هما بيرغ أوكاس وبراند بيرغ وست (مركزات الفاناديوم ، والزنك ، والرصاص ، والقصدير ، والولفرام) ؛ وتملك شركة SWACO أيضا ٢٫٤ بالمائة من شركة Tsumeb Corporation, Ltd. (انظر رقم ٦ أدناه ، شركة AMAX, Inc.) و ٢٥ بالمائة في شركة Tsumeb Exploration Company, Ltd. ، و ٢٥ بالمائة في منجم اسيس اوست (Asis Ost) للنحاس الذى تديره شركة تسومب ، و ٢٠ بالمائة في شركة Africa Triangle Mining, Prospecting and Development Company (Pty.), Ltd. التي تملك الشركات التالية ايضا مصالح فيها : Tsumeb Corporation, Ltd. ، و United States Steel Corporation ، و Anglo American Corporation of South Africa, Ltd. ، و De Beers Consolidated Mines, Ltd. و ANGLOVAAL وتقوم أيضا شركة SWACO باستخراج الملح في اوتجيفالوندا ، وتملك ٢٨٥ كيلومترا مربعا من المستلكات الحرة ، فضلا عن مناطق تعدين وحقوق تنقيب اضافية . و ١٩٧٥ ، أعلنت شركة SWACO عن ارباح صافية بمبلغ ١٥١ ٧٥٨ جنيها استرلينيا (ج)
شركة O'okiep Copper Company, Ltd. ، التي تملكها جزئيا شركة Newmont Mining Corporation (٥٧٫٥ بالمائة) وشركة AMAX, Inc. (١٨٫٠ بالمائة) (انظر رقم ٦ أدناه)	٣٫٢ ملايين راند	معادن خسيسة ، والتنقيب عن اليورانيوم	تملك أقلية الأسهم (٩٫٥ بالمائة) في شركة Tsumeb Corporation, Ltd. (انظر رقم ٦ أدناه ، شركة AMAX, Inc.) ، وتقوم بالتنقيب عن اليورانيوم .
شركة Rand Minas, Ltd.	...	التنقيب عن القصدير	...
شركة S.A. Manganese Amcor, Ltd.	١٦٫٠ مليون راند	التنقيب	تعمل في الاقليم من خلال شركة تابعة لها تعرف باسم Samangan SW ty.), Ltd.

(ج) الجنيه الاسترليني يعادل ٢٫٠٥ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا .

Digitized by UNOG Library

تذييل (تابع)

البلد واسم الشركة	رأس المال	النشاط	شكل الاستثمار
٢ - جنوب افريقيا (تابع)			
شركة Union Corporation, Ltd.	٤ر٤ ملايين راند	المعادن الخسيسة ، والتنقيب عن اليورانيوم	تملك ٩ر٤ بالمائة من شركة Tsumeb Corporation, Ltd. (انظر رقم ٦ أدناه ، شركة AMAX, Inc.) ، وتقوم بالتنقيب عن اليورانيوم بالاشتراك مع شركة Anglo American Corporation of South Africa, Ltd.
شركة West Wind Ventures	...	التنقيب عن اليورانيوم	...
٣ - فرنسا			
Pechiney Ugine Kuhlmann	٥ر٢ بليون فرنك (د)	التنقيب عن اليورانيوم	التنقيب بالاشتراك مع شركة Anglo American Corporation of South Africa, Ltd.
Société nationale des pétroles d'Aquitaine وهي شركة تابعة للشركة الفرنسية للبترول (Compagnie française des pétroles)	...	التنقيب عن اليورانيوم	التنقيب بالاشتراك مع شركة Anglo American Corporation of South Africa, Ltd.
شركة Total Compagnie minière et nucléaire (CMN)	...	اكسيد اليورانيوم	لها حصة ١٠ بالمائة في شركة Rössing Uranium, Ltd. (انظر رقم ٥ أدناه ، شركة RTZ)
٤ - كندا			
Cominco, Ltd.	٣٠ر٠ مليون سهم عادي بدون سعر اصدار ؛ ٨ ملايين سهم مفضل بسعر اصدار قيمته ٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للسهم الواحد	التنقيب عن المعادن الخسيسة	تعمل في ناميبيا من خلال شركة تابعة لها تدعى شركة Eland Mining
Falconbridge Nickel Mines, Ltd.	٧ر٠ ملايين سهم عادي بدون سعر اصدار ؛ ٣ ملايين سهم مفضل بقيمة ٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للسهم الواحد	تنتج مركزات النحاس وخامات الفضة	تملك ٧٥ بالمائة من أسهم منجم شركة Oamites Mining Company, (Pty.), Ltd. Mine التي دخلت طور الانتاج في ١٩٧١ ؛ وهي ثاني اكبر مصدر للنحاس في الاقليم
Rio Tinto Zinc, وهي شركة تابعة للشركة Rio Tinto Zinc Corporation, Ltd. (RTZ) من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٤٢٠ ٤٦٧ سهما من أسهم الأفضلية الاولى بسعر اصدار قيمته ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للسهم الواحد ؛ و ١٥ مليون سهم عادي بدون سعر اصدار	اكسيد اليورانيوم	لديها أسهم عادية بنسبة ١٠ بالمائة في ملكية شركة Rössing Uranium, Ltd. (انظر رقم ٥ أدناه ، شركة RTZ)

(د) الفرنك الفرنسي يعادل ٢٣ر٠ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا .

Digitized by UNOG Library

تذييل (تابع)

البلد و اسم الشركة	رأس المال	النشاط	شكل الاستثمار
٥ - المملكة المتحدة			
شركة Rio Tinto Zinc Corporation, Ltd.	٩٠ر٠ مليون جنيه استرليني	استخراج اليورانيوم	تملك ٤٦ر٥ بالمائة من اسهم شركة Rössing Uranium, Ltd. ، التي تملك وتدير منجم اليورانيوم الوحيد في الاقليم ، وسيبلغ الانتاج السنوى التقديرى في ١٩٧٩ ، ٥٠٨٠ طنا متريا من اكسيد اليورانيوم
شركة Selection Trust, Ltd.	٨ر٧ ملايين جنيه استرليني	المعادن الخسيسة	تملك ١٤ر٢ بالمائة من المصالح في شركة Tsumeb Corporation, Ltd. (انظر رقم ٦ أدناه ، AMAX, Inc.)
٦ - الولايات المتحدة			
AMAX, Inc.	١٠ر٠ ملايين سهم من أسهم الأفضلية بسعر اصدار قدره دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة ؛ ٥٠ر٠ مليونا من الأسهم العادية بسعر اصدار قدره دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة	الكادميوم، النحاس المنقط ، الرصاص المنقى، الفضة المصهورة ، مركزات الزنك ، منتجات جانبية ، الزرنيخ ، ثالث أوكسيد الجرمانيوم	تملك ٢٩ر٦ بالمائة من المصالح في شركة Tsumeb Corporation, Ltd. التي هي أكبر منتج للمعادن الخسيسة في الاقليم ، وشركة Tsumeb تملك وتدير خمسة مناجم تنتج النحاس والرصاص والزنك والكادميوم والفضة ؛ وتدير كذلك المسبك الوحيد للنحاس والمسبك ومعمل التنقية الوحيدين للرصاص في الاقليم. كما تملك شركة Tsumeb ٧٥ بالمائة من المصالح في شركة Tsumeb Exploration Company, Ltd. التي شكلت للقيام بأعمال استكشاف المعادن واستغلالها، باستثناء الفاناديوم والماس ، داخل منطقة امتياز شركة SWACO . وتتألف ممتلكات شركة Tsumeb من ١ ٧٨٨ هكتارا من حقوق التعدين و ٢٤ ٢٢٠ هكتارا من أراضي الرعي والفلاحة في منطقة غروتفونتين
شركة Bethlehem Steel Corporation	...	فلوريد الكالسيوم البلورى ، ومركزات التنغستن ، والتنقيب	تعمل في ناميبيا من خلال شركة تابعة لها تعرف باسم شركة Ebco Mining Company . ولدى شركة Ebco امتيازات خاصة بخام الحديد والنحاس في كاوكوفيلد ثبت عدم اقتصاديتها ؛ وتقوم الشركة باستخراج فلوريد الكالسيوم البلورى في غروتفونتين ؛ وتملك ٤٠ بالمائة من المصالح في منجم كرانتزبرغ للتنغستن .
شركة Newmont Mining Corporation	٥ر٠ ملايين سهم من أسهم الافضلية سعر اصدارها ٥ دولارات ين دولارات الولايات المتحدة ؛ و ٦٠ر٠ مليون سهم من الأسهم العادية سعر اصدارها ١ر٦٠ من دولارات الولايات المتحدة	المعادن الخسيسة	تملك ٢٩ر٦ بالمائة من المصالح في شركة Tsumeb Corporation, Ltd. (انظر AMAX, Inc. أعلاه)
شركة Nord Resources Corporation	٦ر٠ ملايين سهم سعر اصدارها ١٠ر٠ من دولارات الولايات المتحدة	مركزات التنغستن	تملك ٦٠ بالمائة من المصالح في منجم كرانتزبرغ للتنغستين
شركة Zapata Corporation	...	مركزات النحاس	تعمل في ناميبيا من خلال شركة كندية تابعة لها تدعى Granby Mining Corporation ، وتدير منجما صغيرا للنحاس في اونغانجا .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث*

برمودا

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١
١ - التنمية العقارية	٢ - ١١
٢ - السياحة	١٢ - ١٩
٣ - التطورات المالية	٢٠ - ٢٩

---

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1301.

Digitized by UNOG Library

مقدمة

١ - يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (أ) معلومات أساسية عن الأوضاع الاقتصادية في برمودا ، مع الاشارة بوجه خاص الى المصالح الاقتصادية الاجنبية . وتتضمن ورقة العمل المعدة لتقديمها الى الدورة الحالية للجنة الخاصة معلومات حديثة عن الاوضاع الاقتصادية العامة في هذا الاقليم (انظر المجلد الثالث ، الفصل الحادي والعشرون من هذا التقرير) . كما أنها تلخص : (أ) النتائج والتوصيات التي توصلت اليها اللجنة الملكية التي عينها الحاكم للتحقيق في الاضطرابات التي وقعت في عام ١٩٧٧ ؛ (ب) القرارات التي اتخذتها حكومة الاقليم فيما يتعلق بالتوصيات المذكورة ؛ (ن) الآراء المتصلة بهذا الموضوع والتي أعرب عنها الحزبان السياسيان في الاقليم وهما حزب برمودا المتحد الحاكم وحزب العمل التقدمي المعارض . وترد ادناه معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية في برمودا .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثالث .

Digitized by UNOG Library

١ — التنميـــة العقـــاريـــة

ألف — لمحة عامـــــة

٢ — شهدت الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧١ توسعا سريعا في انشطة البناء ، كان الدافع اليـــه في المقام الأول الطلب على الفنادق والمساكن الفاخرة الذى صاحبه ارتفاع حاد في الاسعار . وفـي أواخر عام ١٩٧٣ ، وعقب فترة من التوسع التدريجي ، بدأت صناعة البناء في الركود ، وكان ســـبب ذلك في المقام الأول هو هبوط الحركة في صناعة السياحة والقيود التي فرضتها حكومة الاقليم على بيع العقارات المحلية لغير البرموديين . وقد استمر الركود حتى عام ١٩٧٦ . وخلال ذلك العام كانت هناك زيادات متواضعة ولكنها ذات دلالة في واردات مواد البناء ، وتلقت الحكومة سيلا منتظما مـن طلبات البناء .

٣ — وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٨ القى السيد ج . د . جيبونز رئيس الوزراء ووزير المالية بيانا عن الميزانية امام المجلس النيابي قال فيه ان الانفاق الرأسمالي قد ارتفع بعض الارتفاع وان المؤشرات المبكرة مثل طلبات خرائط المباني قد ازداد عددها في عام ١٩٧٧ . وذكر ان برنامج الانفـــاق الرأسمالي سوف يستخدم لتعزيز أى اتجاه تصاعدى في صناعة البناء . على أن رئيس الوزراء أكد أنـه ستبذل كل عناية لتنفيذ برنامج البناء الذى أعدته الحكومة على مراحل منعا لحدوث مطالب مبالغ فيها على الصناعة ، بالنظر الى ضخامة حجم اعمال اعادة البناء المطلوبة نتيجة لاضطرابات عام ١٩٧٧ .

٤ — وفي الربع الأخير من عام ١٩٧٨ ، وبعد النظر في توصيات اللجنة الملكية المعنية بمشاكـل الاسكان في برمودا ، اعلنت الحكومة خططا لما يلي : (أ) زيادة نسبة البرموديين بين مـــلاك المساكن من ٤٠ — ٥٠ في المائة الى أكثر من ٦٠ في المائة ؛ (ب) زيادة عدد الوحدات المعدة للايجار ، بما فيها الوحدات المعدة لذوى الدخل المحدود ؛ (ج) الارتفاع بمستوى الوحـــدات ذات المستوى المنخفض .

٥ — وخلال هذا الربع نفسه من السنة بدأت الحكومة في تنفيذ مشروعين للاسكان . وأول هذيـن المشروعين ، وهو ينطبق على منطقة مختارة تتألف من ٤٨ وحدة سكنية ، يقضي بألا تحصل الحكومـة ، الا في بعض الحالات الاستثنائية ، على عقارات سكنية خاصة (شقق أو منازل) ، مفضلة أن تقـــدم قروضا الى الملاك بسعر الفائدة السائد في السوق أو بسعر فائدة أقل أو بدون فائدة على الاطلاق ، وبذلك تمكنهم من تجديد عقاراتهم وتأجيرها . وفي الوقت نفسه يخضع الملاك لدرجات متفاوتة مـــن الرقابة الحكومية طبقا لنوع المساعدة المالية التي يتلقونها . وفي هذه الحالة تحتفظ الحكومة بحـــق الاعتراض على أية زيادات غير معقولة في الايجارات .

٦ — والمشروع الثاني يتضمن بناء ٢٢ مسكنا من مساكن الأسرة الواحدة ، وكان في خطة شركـــة المساكن البرموديـــة ، وهي هيئة قانونية انشئت في عام ١٩٧٤ ، أن تنفق عليها نحـــو مليون دولار

Digitized by UNOG Library

برمودى (ب) . ومن المتوقع ان تتملك المساكن المقرر الانتهاء منها في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ وتتولى صيانتها رابطة اسكان ألفها اخيرا السكان المنتظر ان يشغلوا هذه المساكن . والمفروض أن يباع كل مسكن من هذه المساكن الى شخص برمودى لا يملك عقارا ويستطيع أن يدفع مقدما قدره ٤٠٠ دولار برمودى وقسطا شهريا يتراوح بين ٢٥٠ دولارا برموديا و ٣٥٠ دولارا برموديا وذلك على مدى ٣٠ سنة .

٧ — وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ قدر بنك ن . ت . بترفيلد وولده ، ليمتد ، وهو ثاني أكبر البنوك في برمودا ، ان القطاعين العام والخاص سوف ينفقان ما مجموعه ٢٥ مليون دولار برمودى على مختلف مشاريع البناء المقرر استكمالها بنهاية عام ١٩٨٠ .

باء — سياسة امتلاك الاراضي والعقارات

٨ — تسيطر وزارة الداخلية على عملية حيازة غير البرموديين لأراضي البناء والعقارات المقامة عليها .

٩ — وفي ٢٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ انتهجت الحكومة سياسة تهدف الى احداث زيادة كبيرة في الحد الادنى لقيمة الايجار السنوى للعقارات والمساكن المتاحة لغير البرموديين ، مما سيؤدى الى الاحتفاظ بالمساكن والاراضي المنخفضة التكاليف والمتوسطة التكاليف للبرموديين دون سواهم .

١٠ — وبمقتضى هذه السياسة وضعت الحكومة في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ قواعد عامة تقصر شراء غير البرموديين للعقارات على ما يلي :

(أ) الأرض التي لا يقوم عليها مسكن والتي لا يقل ثمن شرائها عن ٦٠٠٠٠ دولار برمودى ، بشرط أن يبنى عليها مسكن خاص في مدى ثلاث سنوات من تاريخ الشراء وبشرط ألا تقل القيمة الايجارية السنوية عن ٨١٠١ من الدولارات البرمودية ؛

(ب) أو الأرض التي يقوم عليها مسكن ولا تقل قيمتها الايجارية السنوية عن ٨١٠١ من الدولارات البرمودية (كانت سابقا ٥٠٠٠ دولار برمودى) ؛

(ج) أو المساكن التي تدخل ضمن مشروع سكني خاص ، كالوحدات السكنية المشتركة الملكية (كوندومنيوم) ، متى كانت قيمتها الايجارية السنوية لا تقل عن ٧٠٠٥ دولار برمودى (كانت سابقا ٣٠٠٠ دولار برمودى) .

١١ — وردا على أسئلة من أعضاء المعارضة ، ذكر السيد جون و . د . سوان ، وزير الداخلية ، أمام المجلس النيابي في ١٥ نيسان /ابريل ١٩٧٨ أن المساحة الكلية لبرمودا تبلغ ٤٥٧٣ هكتارا

(ب) الدولار البرمودى يساوى دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وأن غير البرموديين يملكون منها نحو ٧٩٨ هكتارا ؛ كما ذكر أن السياسة الراهنة الخاصة بامتلاك الاراضي والعقارات قد أدت الى زيادة ما يشتريه البرموديون من الأرض على ما يبيعونه منها (ولم يزد هذا الا قليلا عن ٣ هكتارات في ١٩٧٧) ، وأنه لا يوجد حد أقصى لمساحة الأرض التي يمكن بيعها لغير البرموديين .

٢ - السياحة

ألف - لمحة عامة

١٢ - أبدى السيد جيبونز في بيانه عن الميزانية (انظر الفقرة ٣ أعلاه) الملاحظات التالية فيما يتعلق بصناعة السياحة ، وهي احدى الدعامتين الاساسيتين اللتين يستند اليهما الاقتصاد المحلي . فقد ذكر أن عدد السائحين في عام ١٩٧٧ قد فاق مجموعه في عام ١٩٧٦ ، كما زادت المبالغ التي أنفقوها بنحو ٢٠ في المائة (٢٣٠ مليون دولار برمودى) . على أنه ذكر أن اضطرابات كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ قد أدت في ذلك الشهر الى تناقص عدد الزوار القادمين بطريق الجو (وهم المصدر الرئيسي لدخل صناعة السياحة) ، وان كان مجموع عددهم لم يقل في تلك السنة الا بنسبة ٢ في المائة تقريبا عما كان عليه في السنوات السابقة . وعلى الجانب الاكثر اشراقا ، زاد عدد القادمين بطريق البحر زيادة كبيرة تصل الى حوالي ٢٣ ٠٠٠ زائر - أو بنسبة ١٧ر٤ في المائة مما كان عليه عددهم في العام السابق - وذلك نتيجة لوجود باخرة اضافية تصل الى ميناءى هاميلتون وسان جون .

١٣ - وقال السيد جيبونز ان التنبؤات الخاصة بالربع الأول من عام ١٩٧٨ تعكس تردد جمهور المسافرين في زيارة برمودا ، ولكنه أضاف ان من المأمول فيه أن تؤدى حملة الاعلام والترويج الايجابية الجارية لا الى اعادة الثقة الى الاقليم فحسب وانما الى توليد قدر كاف من النشاط التجارى الاضافي بالنسبة للاقليم خلال الارباع الثلاثة الاخيرة من العام . كما أكد تأكيدا شديدا على ضرورة بذل الجمهور لجهود منسقة من أجل اشعار السائحين بأنهم موضع ترحيب .

١٤ - وتشير الاحصاءات المقدمة من حكومة الاقليم الى أن مجموع السائحين الذين زاروا برمودا في عام ١٩٧٨ هو ٥٥١ ٤٦٦ سائحا ، وهو رقم لا يقل الا بمقدار ٣ر٧ في المائة عن الرقم القياسي الذى سجل في عام ١٩٧٧ وهو ٥٥٥ ٨٥٥ ٢٧٢ سائحا . كما ارتفع عدد السائحين في كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ بمقدار ٨ر٤٠ في المائة عما كان عليه في كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ فبلغ ٨٠٠ ١٠ سائح ، وهو ما يؤيد اعتقاد الحكومة بأن صناعة السياحة قد استعادت حالتها الطبيعية .

١٥ - وقد ذكر وزير الداخلية أن مجموع عدد العاملين بالفنادق قد زاد من ٥٠٠ ٣ عامل في عام ١٩٦٧ الى ٨٠٠ ٤ عامل في عام ١٩٧٧ . وقد حدث خلال هذه الفترة تغير له دلالته في تركيب العاملين في صناعة الفنادق : فقد ارتفع عدد الوظائف التي يشغلها البرموديون من ٦٥ الى ٧٥

Digitized by UNOG Library

في المائة من مجموع عدد الوظائف ، بينما انخفض عدد الوظائف التي يشغلها غير البرموديين انخفاضا تناسبيا من ٣٥ الى ٢٥ في المائة . وحتى اذار/مارس ١٩٧٨ كان نصف الوظائف العليا في الفنادق ، البالغ عددها ٤٠٠ وظيفة ، يشغلها برموديون ومن المتوقع زيادة هذه النسبة في المستقبل .

باء — سياسة الفنادق

١٦ — في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، وردا على أسئلة أثارها أعضاء المعارضة في المجلس النيابي ، ألقى السيد س . ف . وولردج وزير السياحة بيانا بشأن سياسة الحكومة فيما يتعلق بالفنادق . وفيما يلي ملخص للبيانات التي وردت في ذلك البيان :

١٧ — أخذت الحكومة في اعتبارها ، عند وضع سياستها ، بعض العوامل التي تحد من نمو صناعة السياحة وهي : (أ) صغر حجم الاقليم ؛ (ب) قلة عدد البرموديين المؤهلين في صناعة السياحة هدف " البرمدة " المعلن ؛ (ج) مدى توافر المرافق التي تخدم السياحة مثل المطاعم والمتاجر ووسائل النقل ... الخ . وتوافق الحكومة على أن زيادة عدد القادمين من السياح ينبغي أن يكون محدودا بنسبة التوسع في المرافق المتوافرة في برمودا ، ولكنها في الوقت نفسه تدرك أن " صناعة الفندقة لا يمكن أن تظل ساكنة بدون أن تخسر بعض حوافز التحسين " ، وأضاف انه يمكن توفير هذه الحوافز بالعمل على تحسين معدلات شغل الاماكن المتاحة في كل عقار مرخص به وبالسماح بتوسع محدود في العقارات القائمة . وتحقيقا لهذا الغرض تقوم السياسة الحالية على ادراك ضرورة النمو المحدود بالسماح بزيادة قدرها ٧٥٠ سريرا اضافيا على مدى الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٣ ، وهو ما يمثل معدل نمو قدره ١ر٧ في المائة في السنة في عدد الأسرّة ، وما يعتقد أنه يتفق اتفاقا واقعيا مع معدل النمو الاقتصادي العام المتوقع خلال الفترة نفسها .

١٨ — وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٧٨ كان هناك ١٠٩ من الفنادق وبيوت الضيافة المرخص بها ، منها ٩٠ فندقا وبيتا يملكها البرموديون و١٩ يملكها غير البرموديين . وقد تقدم ٦٥ من أصحاب العقارات (٥٤ من البرموديين و ١١ من غير البرموديين) بطلبات للسماح لهم باضافة ٢٠٦٩ سريرا الى أسرّة الفنادق . وقد رخص لأربعين من أصحاب الطلبات البرموديين باضافة ما مجموعه ٣٠٢ سريرا ، كما رخص لثمانية من أصحاب الطلبات من غير البرموديين بزيادة عدد الأسرّة بمقدار ٤٠٤ أسرّة . وقد حاولت الحكومة أن تضمّن هذه الحصة أكبر عدد ممكن من العقارات التي يملكها برموديون ، ولكنها وجدت أن كثيرين من أصحاب الطلبات لم يستطيعوا تحديد الموعد الذي تبدأ فيه أعمال التوسع . وقد راعت الحكومة ، ضمن جملة أمور ، عند الترخيص بأسرّة اضافية : (أ) ملكية العقارات ؛ (ب) كفاءة المشروع الحالي وقدرته على الاستمرار ماليا ؛ (ج) امكانية توفير وظائف اضافية ؛ (د) احتمال الحصول على تصريح بالتخطيط بالنسبة للتوسع المطلوب .

١٩ — ولقد كانت الحكومة على وعي بأن الطلبات المقدمة لاضافة أسرّة بالعقارات القائمة المرخص بها تتجاوز كثيرا الزيادة الموصى بها وهي ٧٥٠ سريرا . على أن الحكومة كانت مقتنعة بأن " السماح

Digitized by UNOG Library

بتوسع غير محدود في عدد الأسرّة الاضافية بالفنادق على مدى السنوات الخمس التالية لن يكون له من أثر الا تجاوز الطلب ، وهو ما يؤدى بدوره الى انخفاض المعدل السنوى لشغل هذه الأسرّة بالنسبة الى جميع الفئات والى انخفاض عام في المستويات بالنسبة الى المجتمع ككل ، فضلا عن الحاجة الى استيراد مزيد من عمال الفنادق غير البرموديين لخدمة الاسرّة الاضافية " . وأضاف أن الحكومة ليس لديها في الوقت الحاضر ، لهذا السبب ، نية اعادة النظر في سياستها فيما يتعلق بالفنادق كما أعلن أول الأمر في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٨ .

٣ - التطورات الماليـــــة

ألف - لمحـة عامـة

٢٠ - أعلن السيد جيبونز في بيان الميزانية الذى ألقاه في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٨ أن الودائع بالدولار البرمودى في البنوك المحلية الأربعة قد ارتفعت في السنـة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ بمقدار ٢٩ مليون دولار برمودى ، وهو ما يؤكد الزيادة الكبيرة في السيولة خلال تلك السنة. وقد ارتفعت القروض والسلف التي قدمتها البنوك بالدولار البرمودى بمقدار ١٣ مليون دولار برمـودى ، بزيادة قدرها ١٦ في المائة عن السنة السابقة . كذلك زادت المبالغ المستثمرة في شركات الايـــداع المحلية زيادة كبيرة بلغت ١٨ مليون دولار برمودى .

٢١ - وانتقل السيد جيبونز الى التمويل الدولي ، وهو الصناعة الرئيسية الاخرى في بـــرمودا ، فقال ان ما تحقق في هذا المجال كان مرضيا جدا في عام ١٩٧٧ . فقد ازداد عدد الشركات المعفاة ، وهي القطاع السائد ، من ٣ ١٣٦ شركة في عام ١٩٧٦ الى ٣ ٥٥٩ شركة في عام ١٩٧٧ ، وهـــي زيادة تمثل ١٣٫٥ في المائة . وفي داخل هذه المجموعة ارتفع عدد شركات التأمين المسجلة فـــي برمودا من ٥٤٩ في عام ١٩٧٦ الى ٦٧٥ في عام ١٩٧٧، وهي زيادة تمثل ٢٣ في المائة . وقـــال السيد جيبونز ان الصورة العامة كما هي واضحة أمامه بالنسبة الى الشركات المسجلة في برمودا هـي صورة أصبحت فيها الغلبة لشركات الاستشارات الادارية وخاصة الشركات المتصلة بالتأمين بعد أن كانت للشركات المالكة للاستثمارات والعاملة في التجارة .

٢٢ - وعلى هذا الاساس أفاد مصرف ن . ت . بترفيلد وولده ، ليمتد أن صناعة التمويل قـــد أبدت تحسنا مطردا ، حيث بلغ مجموع الشركات المعفاة المسجلة في الأقليم ، في تموز/يوليه ١٩٧٨ ، ٤٥٠ شركة (بينها ٧٥٠ شركة من شركات التأمين) ، وأن هذه الصناعة قد أسهمت في الاقتصاد بما يقرب من ٥٠ مليون دولار برمودى سنويا .

٢٣ - وفي أثناء المناقشة التي دارت في المجلس النيابي خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر حول تقرير اللجنة الملكية ، أعلن السيد جيبونز أن حكومة الاقليم تتوقع معدل نمو سنوى يزيد قليلا على ١ فـــي المائة بالنسبة لصناعة التمويل ، وقال انه ليست هناك حاجة ، مع استمرار تدفق الشركات المعفـاة ، الى تشجيع النمو الاقتصادى بالتفكير في منح تراخيص مبكرة للمصارف الدولية .

Digitized by UNOG Library

٢٤ - وطبقا لاستقصاء القوى العاملة الذى قامت به الحكومة في آب/أغسطس ١٩٧٨ ، كان يعمل في مجالات التمويل والتأمين والعقارات والخدمات التجارية ٢٨٨٩ عاملا (منهم ٢٣٨٥ من البرموديين و ٥٠٤ من غير البرموديين) . وفي نفس ذلك الوقت تقريبا أجرت شعبة الشركات الدولية بالغرفة التجارية البرمودية استقصاء منفصلا تناول ٨٦ فقط من الشركات المصفاة . وقد أظهر هذا الاستقصاء أن هذه الشركات تستخدم ٦٨٥ من البرموديين و ٣٨٤ من غير البرموديين ، وأن البرموديين يحتلون مراكز ذات مسؤولية متزايدة .

٢٥ - وتقدم المصارف المحلية خدمات متنوعة للشركات الدولية التي تعمل في برمودا . ولقد كان النمو الاخير في النشاط التجارى الدولي عاملا أسهم اسهاما مباشرا في الازدهار العام الذى شهدته صناعة الصيرفة . وقد لاحظت اللجنة الخاصة في تقريرها السابق (ج) أن مركز أكبر مصرفين في الاقليم (مصرف برمودا ليمتد ومصرف ن . ت . بترفيلد وولده ، ليمتد) قد تدعم تدعما كبيرا خلال ١٩٧٦/ ١٩٧٧ . وقد أوضحت مطبوعات المصرفين التي صدرت بعد ذلك أنهما قد استمرا في النمو . فبين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٧ زاد مجموع ودائع مصرف برمودا ليمتد بمقدار ١١٩٫٠ مليون دولار برمودى فبلغت ٧٧٨٫٠ مليون دولار برمودى ، وأن دخله في النصف الثاني من عام ١٩٧٧ زاد بمقدار ١٢٠٠٠٠٠ دولار برمودى فبلغ حوالي مليوني دولار برمودى . وفي خلال عامي ١٩٧٦/١٩٧٧ و١٩٧٧/١٩٧٨ زاد مصرف ن . ت . بترفيلد وولده مجموع موارده من ٤٥٣٫٤ مليون دولار برمودى الى ٦٩٣٫٥ مليون دولار برمودى وزاد صافي دخله الحقيقي من ٢٫٥ مليون دولار برمودى الى ٣٫٣ ملايين دولار برمودى .

باء - اعادة تنظيم مكتب تسجيل الشركات

٢٦ - في اجتماع عقده نادى هاملتون كيوانس في أواخر ايار/مايو ١٩٧٨ أعلنت السيدة أ. ف . دانيلز مساعدة مسجل الشركات ، أن الحكومة وافقت مؤخرا على خطة لاعادة تنظيم الادارة التي يرأسها مسجل الشركات ، آخذة في اعتبارها تزايد عبء العمل في هذه الادارة واتساع مسؤولياتها . وقد تمثلت التغييرات التي تم ادخالها فيما يلي : (أ) تعيين السيد شيلتون بيرجس ، الذى يشغل حاليا وظيفة مسجل الشركات ، مراقبا ماليا للشركات ؛ (ب) أن يعهد الى مساعد المسجل بالمسؤولية الكاملة عن شعبة التسجيل والضرائب ؛ الترخيص لكبير موظفي الحراسة القضائية بتولي مسؤولية شعبة الافلاس (وهي شعبة أنشئت حديثا) .

٢٧ - وقالت السيدة دانيلز أيضا ان أهداف خطة اعادة التنظيم هي : (أ) توجيه ومراقبة وادارة بعض النظم المحددة التي تتصل بالنشاط التجارى في برمودا ؛ (ب) ضمان المحافظة على سمعة

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثالث ، الفقرات ٢٧ - ٢٩ .

Digitized by UNOG Library

الاقليم الممتازة بوصفه مركزا دوليا للنشاط التجارى ؛ (ج) توفير الخدمات الاستقصائية وخدمات التحرى عن حالات الاعسار فيما يتصل بالشركات المحلية والشركات الدولية ؛ (د) تشجيع العلاقات التجارية الطيبة مع الآخرين بتوفير الخدمات الاستشارية وما يرتبط بها من الخدمات الأخرى ؛ (هـ) جمع ضرائب الشركات وتقديم الحساب عنها .

٢٨ — وأخيرا أوضحت السيدة دانيلز أن موظفي الادارة ، التي كانت تتألف في عام ١٩٧٣ من ٣ موظفين أحدهم من الفنيين ، قد ازدادوا في عام ١٩٧٨ الى ١٢ موظفا منهم ٣ من الفنيين ، وجميعهم من البرموديون .

٢٩ — وكان السيد بيرجس ، قبل ذلك ، قد حدد في خطاب ألقاه في اجتماع عقده معهد التأمين في برمودا مجال اختصاص مكتب تسجيل الشركات فقارنه بصورة جنينية مصغرة لوزارة التجارة . وقال ان التعديل الذى تم في هيكل المكتب يتفق وما تعتزمه الحكومة من استحداث ادارة واسعة لتنظيم التجارة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الرابع*

جزر تركس وكايكـــوس

المحتويـــات

	الفقـــرات
مقدمـــــة	١
١ - دور رأس المال الأجنبي في الاقتصاد	٢ - ٤
٢ - مشاكل التنمية الاقتصادية	٥ - ١٨
٣ - المشاريع الانمائية الرئيسية	١٩ - ٢٢

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1303 .

Digitized by UNOG Library

مقدمـــــة

١ - يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (أ) المعلومات الاساسية المتعلقة بالأحوال الاقتصادية في جزر تركس وكايكوس ، مع الاشارة بصفة خاصة الى المصالح الاقتصادية الأجنبية . وكذلك تتضمن ورقة العمل التي أعدت للدورة الحالية للجنة الخاصة معلومات حديثة عن الاوضاع الاقتصادية العامة في هذا الاقليم (أنظر المجلد الثالث ، الفصل الرابع والعشرون من هذا التقرير) . وفيما يلي معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في هذه الجزر .

١ - دور رأس المال الأجنبي في الاقتصاد

٢ - ظل المستثمرون الاجانب ، ومعظمهم من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ، يؤدون لسنوات عديدة دورا مهيمنا في الحياة الاقتصادية لجزر تركس وكايكوس . وقد أولوا اهتماما خاصا للقطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة وهي : التنمية العقارية ، والسياحة ، وصيد الأسماك على نطاق تجارى . وبعد اصدار قانونين محليين في ١٩٧٠ و ١٩٧٢ لتعزيز الاستثمار الخاص عن طريق منح حوافز ضريبية وغيرها للمستثمرين (أنظر الفقرة ٧ أدناه) استحدثت صناعة للتمويل الدولي . وبحلول شهر أيار/مايو ١٩٧٨ بلغ مجموع الشركات الواردة في " سجل الشركات " المنشور في " الجريدة " الحكومية ٦٣٠ شركة مسجلة حاليا في الاقليم . وكثير من هذه الشركات ، وفقا لصحيفة Conch News المحلية ، يعمل في أعمال المصارف الخارجية . ونظرا لانعدام المعلومات بشأن عدد الأشخاص العاملين في المؤسسات المالية وحجم عملها فانه لا يمكن تقدير أهميتها الاقتصادية . ونتيجة لتشجيع الحكومة للتنمية الصناعية في ١٩٧٧ بدأت شركتان من شركات الولايات المتحدة بالتحرى عن امكانية استغلال الموارد الطبيعية في الجزر مثل الأرغونيت والملح .

٣ - وفي الوقت الحالي يشكل صيد الأسماك على نطاق تجارى الصناعة الأساسية في الاقليم والمجال الفردى الأكبر لاستخدام اليد العاملة . وتهيمن هذه الصناعة ، وهي تحت سيطرة المصالح الاقتصادية الاجنبية الى حد كبير ، على قطاع التصدير في اقتصاد الاقليم ، وأهم ما يصاد هو سرطان البحر والمحار .

٤ - وقد كانت معالجة السمك النشاط الصناعي الأساسي الوحيد قبل انهيار الصناعة الحالية في الاقليم ، وهي صناعة الملح البحرى (التي انهارت عام ١٩٦٤ بعد انحدار طويل) . ففي ١٩٧٧ بلغت قيمة ما صدرته الجزر من سرطان البحر والمحار المعالجين ١٫٦ مليون دولار من دولارات الولايات

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الرابع .

Digitized by UNOG Library

المتحدة (ب) (٤٧٣ ٠٩٣ دولارا في ١٩٧٦) و ٨١٤ ٦٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (٣٧٠ ٥٢٥ دولارا في ١٩٧٦) على التوالي .

٢ - مشاكل التنمية الاقتصادية

٥ - يتجه الهيكل الاقتصادي لجزر تركس وكايكوس نحو أسواق التصدير من حيث الطلب ونحو سوق الاستيراد من حيث العرض . ويؤدي هذا بصورة خاصة الى أساس اقتصادي ضيق ، والى انخفاض المضاعفات أو آثار اعادة الانفاق ، والى نقص الروابط الاقتصادية الداخلية ، ويميل كل ذلك الى اعاقة تنمية الاقتصاد . ويفرض تعزيز التوسع الاقتصادي حاجة متزايدة لرأس المال للاستثمار الخاص والعام . ولا يمكن في المرحلة الحالية من التنمية تلبية هذه الحاجة عن طريق المدخرات الداخلية . ولذلك فان مسألة الحصول على الأموال للاستثمار من مصادر خارجية ، سواء من الدولة القائمة بالادارة أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات الخاصة أو المنظمات الاقليمية والدولية ، تنطوي على أهمية عظيمة . وتمارس هذه القوى الخارجية تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي للاقليم .

٦ - وقد تلقى الاقليم المساعدة المالية والتقنية من المصادر التالية : حكومات المملكة المتحدة وجامايكا وجزر كايمان ؛ مصرف التنمية الكاريبي ، والاقليم عضو في هذا المصرف ؛ منظمات داخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وعلى الخصوص برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٧ - وقد اتخذت حكومة الاقليم ثلاثة اجراءات تشريعية على وجه الخصوص لتسريع تنمية القطاع الخاص في الاقتصاد . أولا ، قدم قانون الشركات لعام ١٩٧٠ الحوافز الضريبية وغيرها للمستثمرين الخاصين . وبموجب هذا القانون لا يمكن فرض ضريبة شركات أو ضريبة شخصية أو اقتطاعية في الجزر لمدة لا تقل عن ٢٠ سنة . ثانيا ، منح قانون تشجيع التنمية لعام ١٩٧٢ العون للقائمين بالمشاريع الانمائية ، المحليين والأجانب ، عن طريق اعفاءات من الضرائب والرسوم لمدة من الزمن والى المدى المنصوص عليه في المرسوم الانمائي ذي الصلة الذي أصدرته الحكومة . ثالثا ، يتضمن قانون هيئة التنمية لعام ١٩٧٤ أحكاما لانشاء هيئة لتشجيع تنمية الجزر وتسهيلها والاضطلاع بها . وقد شكلت الهيئة ، ولها رئيس محلي وغالبية أعضائها محليون ، ولكنها اقتصرت في أنشطتها حتى الآن على توفير أموال مصرف التنمية الكاريبي للمؤسسات المملوكة محليا .

٨ - وعلى الرغم من اصدار القوانين الثلاثة فان التنمية الاقتصادية استمرت في الفتور في ١٩٧٥ . ونتيجة لذلك أدى استياء بعض قطاعات السكان المحليين من وضعهم الاقتصادي الى انفجار أعمال العنف في جزيرة تورك الكبرى في أوائل حزيران/يونيه من تلك السنة .

٩ - وقد عين السيد جيمس أ . ج . س . مكارتني ، زعيم الحركة الديمقراطية الشعبية ، رئيسا

(ب) دولار الولايات المتحدة هو العملة القانونية للاقليم .

Digitized by UNOG Library

للوزارة بعد الانتخابات العامة الأخيرة التي أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ . وأعلن عن عزم الحكومة على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم ، وبوجه خاص عن طريق ما يلي : (أ) توسيع صناعة صيد الأسماك وتنشيط صناعة الأملاح الراكدة ؛ (ب) السعي لجلب الاستثمار الأجنبي على أساس العوض المتبادل ، وكذلك العون الانمائي ، من كندا والولايات المتحدة بصورة رئيسية ؛ (ج) منح رخصة كازينو خالصة ، بالمشاركة مع الحكومة ، الى أى طرف مستعد لبناء فندق يضم ٢٠٠ غرفة على الأقل . وقد أدرجت هذه المقترحات في خطة انمائية أقرتها الحكومة في ١٩٧٧ . وهناك صفة هامة أخرى للخطة وهي فتح كريك الشمالية في تورك الكبرى على البحر كمرفأ داخلي ، وسيؤدى ذلك الى تنمية الأراضي في مركز البلدة ، مما يوفر منطقة تجارية لشحن الحمولات البحرية .

١٠ — ووفقا للدولة القائمة بالادارة بقي نشاط القطاع الخاص في ١٩٧٧ ، كما كان عليه الحال في السنتين السابقتين ، في حالة هبوط . وفي نهاية العام ظهر تجدد في اهتمام المستثمرين الأجانب . ومرة أخرى قدّمت أموال العون الانمائي من المملكة المتحدة القوة الدافعة الأساسية .

١١ — وخلال السنوات الأخيرة كان ارتفاع البطالة مشكلة خطيرة تواجه جزر تركس وكايكوس ، ويعود هذا الارتفاع بصورة رئيسية الى بطء وتيرة التنمية الاقتصادية ، ودخول الشباب في القوة العاملة ، وعودة العمال المحليين من الخارج ، وخصوصا من جزر البهاما (حيث المعروف أنه يقيم هناك ما يزيد عن ١١ ٠٠٠ مهاجر من الاقليم) .

١٢ — وقد ذكرت صحيفة "**فاينانشيال تايمز**" اللندنية في مقالة نشرتها في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨ أن من المهم جدا لحكومة الاقليم زيادة دخول رأس المال الانمائي ، وذلك نتيجة التقلص الذى طرأ مؤخرا على فرص الهجرة الى جزر البهاما .

١٣ — وفي مقالة نشرت في عدد آب/أغسطس — أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ من مجلة "الكومنولث" (Commonwealth) التي تصدرها الجمعية الملكية للكومنولث ، شدد السيد جيفرى كوبر ، وهو عضو سابق في برلمان المملكة المتحدة ، على "الحاجة الماسة لتشجيع الحكومة لكافة التنميات الممكنة واستغلالها" . على أنه يعتقد أن المستثمرين الأجانب سيترددون في المجازفة بدخول أى مشروع في الاقليم الى أن تتخذ حكومة الاقليم الخطوات للتغلب على الصعاب الناشئة عن النقص في المرافق الأساسية ، وذلك بالتعاون مع الدولة القائمة بالادارة . وأوضح بشكل خاص أن انشاء مرفأ داخلي في تورك الكبرى (أنظر الفقرة ٩ أعلاه) يمكن بحد ذاته أن يحوّل الاقتصاد اذا ما نفّذ المشروع .

١٤ — وفي هذا الصدد ، **أشارت "فاينانشيال تايمز"** الى بيان الحركة الديمقراطية الشعبية الذى ذكر أن الجزر تدفع الآن ثمن سنوات اهمال الحكومة البريطانية لها ، وأنه اذا كان لتنمية الهياكل الأساسية أن تتم في مثل هذه المرحلة المتأخرة ، فيجب أن تكون على نطاق يتفق مع احتياجات المستقبل . وفي ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ذكر في مقالة في صحيفة "غارديان" (مانشستر) تؤيد وجهة النظر هذه أن المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها المملكة المتحدة "ليست كافية للجزر التي تتصف بعدم كفاية الطرق ونقص المياه والكهرباء والموارد ، مما يجعلها ... [غير قادرة] على أن تقدم المزيد من المساعدة لنفسها" .

Digitized by UNOG Library

١٥ — ولم تكن النفقات الرأسمالية في القطاع العام من الاقتصاد كافية لتنفيذ الخطة الانمائية المذكورة أعلاه . ولذلك فقد وجدت الحكومة أن من الصعب تحقيق هدف الخطة الأساسي وهو تحويل اقتصاد الاقليم وبنيانه الاجتماعي كشرط مسبق لتسريع النمو الاقتصادى .

١٦ — وقد استمرت الحكومة ، كجزء من الخطة ، في تشجيع نمو معدل الاستثمار الخاص . وفي هذا الصدد قالت " فاينانشيال تايمز" معلقة أنه " بعد سنين من الاهمال الخفيف من قبل الادارات المتعاقبة ، يبدو أن جزر تركس وكايكوس قد بدأت في السير قدما وفي اجتذاب الاهتمام الحقيقي للمستثمرين الأجانب " .

١٧ — ويواجه الاقليم مشاكل انمائية مشتركة مع معظم بلدان منطقة البحر الكاريبي . وقد زاد تشديد البنك الدولي على منطقة البحر الكاريبي ، اذ عقد مؤتمرا بشأن التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي في واشنطن العاصمة ، يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ . وقد اشترك كل من مصرف التنمية الكاريبي ومصرف التنمية للدول الامريكية وصندوق النقد الدولي بصورة وثيقة مع البنك الدولي في عقد المؤتمر . وكان هدف المؤتمر هو استعراض احتياجات التنمية الاقتصادية في المنطقة ، والنظر في اقتراح بشأن تشكيل فريق كاريبي للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية (أنظر أيضا المجلد الثالث ، الفصل الثالث والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٦٦ — ٧٩ ، من هذا التقرير) .

١٨ — وتشكّل الفريق الكاريبي ، عقب المقرر الذى اتخذه المؤتمر ، بغية تنسيق وتعزيز المساعدة الخارجية لعدد كبير من بلدان منطقة البحر الكاريبي لم تدخل في عداده جزر تركس وكايكوس . ونتج عن ذلك أن الفريق الكاريبي لم يساعد الاقليم في جهوده الانمائية الموجهة نحو توسيع تشكل رأس المال الاجمالي كأساس لزيادة فرص العمل ، وتحسين الناتج الوطني الاجمالي ، واحداث التحسن الاقتصادى العام .

٣ — المشاريع الانمائية الرئيسية

١٩ — نورد أدناه موجزا لعدد من مشاريع الاستثمار التجارى والصناعي التي خططتها أو باشرتها مصالح اقتصادية أجنبية خلال الفترة المستعرضة .

٢٠ — فقد دخلت حكومة الاقليم في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ في اتفاق مع شركة الأملاح الدولية (International Salt Company) التابعة للولايات المتحدة ، وبموجبه خولت الشركة باجراء دراسات الجدوى لتقرير صلاحية صناعة تبخير الأملاح عن طريق الشمس على نطاق واسع ، وذلك برسم قدره ٥٠٠ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الشهر الواحد . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ ، ذكر أن الشركة تتابع دراساتها .

٢١ — وقد قامت الشركة ، التي تملك استثمارات في انتاج الأملاح بالتبخير الشمسي في ايناغوا في جزر البهاما وفي بونير في جزر الانتيل الهولندية ، وفقا لصحيفة " فاينانشيال تايمز " ، بوضع الخطط لاحياء صناعة الاملاح في الاقليم . وتنطوى هذه الخطط على مد طريق معبدة من كايكوس الجنوبية

Digitized by UNOG Library

الى كايكوس الشرقية ، ونصب معابر مرتفعة ومحطات ضخ وبرك تبخير على أرض مساحتها ٦٦٥ ٥ هكتارا (معظمها على ارتفاع مستوى البحر أو بالكاد دونه) غربي الطريق المعبدة المقترحة . وتعتزم الشركة استثمار حوالي ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في هذا المشروع بصورة أولية ، آملة أن تنتج سنويا مليون طن متري من الملح البحري الخشن للتصدير الى أمريكا الشمالية وفنزويلا .

٢٢ — كما أظهرت شركة أخرى من الولايات المتحدة وهي شركة غربي المحيط الهادى لتنمية الأراضي (West Pacific Land Development Corporation) ، اهتمامها أيضا بجزر تركس وكايكوس . وفي أواخر ١٩٧٧ كانت المفاوضات مع حكومة الاقليم قد قطعت شوطا بعيدا فيما يتعلق باستحداث مجمع استجمام (يضم فندقا من ٢٠٠ غرفة مع كازينو ، وممكن أن تزيد الى ٦٢٢ غرفة) في شاطئ هوايت ساند ز في ترك الكبرى . وقد أعلنت الشركة ، بعد توقيعها لاتفاق مع الحكومة ، خططا لتخصيص مبلغ ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل المرحلة الأولى من المشروع . ويقدر المركز الكاريبي لبحوث السياحة ان المشروع سيوفر ١٥٠ فرصة عمل مباشرة للأهالي وأن الفندق وحده ، ما عدا رسم رخصة الكازينو ، سيدر ١٫٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة على شكل دخل حكومي اضافي . وقد ذكر في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ أن الشركة تواجه صعوبات في اجتذاب المستثمرين الأجانب . كما شرع في مشروع آخر لفندق يضم ٢٠٠ غرفة (مع كازينو) في بيليكان بوينت في منطقة بروفيد نشالز.

Digitized by UNOG Library

المرفق الخامس*

جزر كايمان

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١
١ - التطورات المالية	٢ - ٧
٢ - التنمية العقارية	٨ - ١٢
٣ - تربية السلاحف	١٣ - ١٩
٤ - صناعة النفط	٢٠ - ٢٦

* سبق اصداره تحت رمز A/AC.109/L.1302 .

Digitized by UNOG Library

مقدمة

١ - يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة(أ) معلومات أساسية عن الأوضاع الاقتصادية في جزر كايمان ، مع الاشارة بوجه خاص الى المصالح الاقتصادية الأجنبية . وكذلك تتضمن ورقة العمل الأخيرة المعدة لتقديمها الى الدورة الحالية للجنة الخاصة معلومات حديثة عن الأوضاع الاقتصادية العامة في هذا الاقليم (أنظر المجلد الثالث، الفصل الخامس والعشرون من هذا التقرير) . وترد أدناه معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في هذه الجزر .

١ - التطورات المالية

٢ - تشكل المؤسسات المالية الدولية الموجودة في جزر كايمان احدى دعائم اقتصاد الاقليم ، وتخضع لسيطرة شركات أجنبية ، ولا سيما الشركات التي تملكها مصالح من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية . ومن العوامل التي تسهم في نمو صناعة مالية في الاقليم ما يتمتع به من استقرار ، وسهولة الوصول اليه ، وقوانينه الصارمة المتعلقة بسرية الأعمال المصرفية ، وما يتمتع به من ثقة ، والدراية الفنية التي يحوزها وانخفاض تكلفة التشغيل لديه .

٣ - وقد اتسعت الأنشطة المالية اتساعا سريعا في الاقليم خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧٣ التي ازداد فيها عدد الشركات الدولية المسجلة من ٨٠٠ ١ شركة الى ما ينوف على ٠٠٠ ٥ شركة . ورغم حدوث انخفاض في معدل النمو خلال عام ١٩٧٤ ، فان عدد الشركات ازداد زيادة مطردة في الأعوام اللاحقة . وخلال الفترة كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ زاد عدد الشركات بمقدار ٤٦١ ١ شركة ليصل مجموعها الى ٩١٥٢ (٣٩٣٥ معفاة ؛ و ٩٨٥ ٤ عادية و ٢٣٢ أجنبية) . ويقول السيد فاسال ج . جونسون وزير المالية ان من المتوقع أن يستمر معدل النمو الصناعي خلال عام ١٩٧٩ . وفي ظل قوانين جزر كايمان الناظمة لأعمال الشركات الدولية(ب) ، فان مما يطلب من الشركات العادية ، على عكس الشركات المعفاة ، الاحتفاظ بمكتب لها في الاقليم .

٤ - وعلاوة على الشركات المشار اليها أعلاه ، من المتوقع أن يصل عدد المصارف وشركات الائتمان المسجلة في نهاية عام ١٩٧٨ الى ٢٦٠ مصرفا وشركة ائتمانية ، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠ في

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الخامس .

(ب) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الخامس ، المرفق ، التذييل الرابع ، الفقرة ٣ .

Digitized by UNOG Library

المائة عن السنة السابقة (٢٣٧) . كما يتوقع أن تنفل رسوم الترخيص التي زيدت في عام ١٩٧٧ ، للمرة الثانية خلال ثلاثة أعوام ، ٦ر١ من ملايين دولارات جزر كايمان (ج) في عام ١٩٧٨ و ٧ر١ من الملايين في عام ١٩٧٩ .

٥ - وما انفك الجزء الأكبر من أعمال الشركات الدولية يأتي من الولايات المتحدة . على أن المؤسسات المالية الدولية الكبيرة في أوروبا والشرق الأقصى وأمريكا الجنوبية قد زادت هي أيضا من عملياتها المصرفية والتجارية الدولية في الاقليم . كما أن شهرة الاقليم الوطيدة كمركز مالي مستقر أتاحت له أن يطالب بنصيب من العمليات التي تتم بالدولار في أوروبا . وعلى الرغم من عدم توفر الأرقام الرسمية اللازمة فقد أوضح السيد جيمس م. بودين ، عضو المجلس التنفيذي للسياحة والطيران والتجارة ، أن العمليات التي تتم بالعملة الأوروبية في جزر كايمان تقدر بما يزيد على ١٠٠ مليون من دولارات جزر كايمان .

٦ - وتسهم الصناعة المالية بحوالي ٢٥ في المائة من الايرادات المتكررة للحكومة ، كما تسهم اسهاما كبيرا غير مباشر في الاقتصاد عن طريق مدفوعات الأجور والايجار وغيرها من وجوه الانفاق المحلي . وطبقا لما اذاعته الدولة القائمة بالادارة ، فان حوالي ١٢٠٠ شخص ، بما في ذلك جزء كبير من الكايمانيين ، يعملون في القطاعات المالية والقانونية والمحاسبية للصناعة . وقد أفادت التقارير أن الشركات في الآونة الأخيرة اقتصرت في استقدامها للموظفين من الخارج على الموظفين المتخصصين غير المتوفرين محليا والموظفين المطلوبين للاغراض التدريبية .

٧ - ولقد انحسر القلق الذي اعترى البعض من جراء الاستقصاء الذي قامت به في ١٩٧٦ دائرة الايرادات الداخلية بالولايات المتحدة فيما يتعلق بعملية الملاذ (د). ولقد عمدت حكومة الاقليم، بدافع من قلقها على شهرة الاقليم ، الى تخفيف عواقب الاستقصاء عن طريق المضي سريعا في تعزيز الأحكام المتعلقة بالسرية في تشريعها ، والمتسمة بالتشدد فعلا .

٢ - التنمية العقارية

٨ - بلغ الازدهار الاقتصادي ، الذي بدأ في جزر كايمان في أواخر الستينات ، أوجه في عام ١٩٧٣ ببرنامج موسع للبناء ، كان الحافز الأساسي اليه هو الطلب على المباني التجارية وأماكن اقامة السائحين والرغبة في توفير مساكن أفضل للمغتربين ولأهالي جزر كايمان . وقد ترتب على ذلك أن

(ج) دولار جزر كايمان يعادل تقريبا ١٤ر١ من دولارات الولايات المتحدة .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الخامس ، الفقرتان ٥ و ٦ .

Digitized by UNOG Library

ارتفعت أسعار الأراضي ارتفاعا كبيرا . بيد أن صناعة البناء شهدت في عام ١٩٧٥ هبوطا بسبب الركود الاقتصادى الذى حل بالبلدان الصناعية .

٩ - وقد تحسنت الأحوال بعض الشيء في عام ١٩٧٧ بصدور كثير من مشاريع البناء عن مجالس الرسم المعمارى . وفي أيار/مايو من تلك السنة اعتمدت الجمعية التشريعية خطة انمائية (هـ) للاقليم تمثلت أهدافها المعلنة في "صون وتعزيز الطابع البيئي لجزر كايمان وعلى رفاهة ورخاء شعبها" . وتتضمن الخطة اقتراحات محددة في مجال استخدام الأراضي وتقسيمها الى مناطق في كايمان الكبرى ، كما وضعت مبادئ توجيهية لمجلس الرقابة الانمائية فيما يتعلق بمنطقتي كايمان الصغرى وكايمان براك . ولا توجد أية قيود على الملكية الأجنبية للأراضي .

١٠ - وطبقا لما أذاعته الدولة القائمة بالادارة ، بلغت قيمة المشاريع الانمائية المعتمدة من هيئة التخطيط المركزية ، التي خوّل لها القانون سلطة توجيه ورقابة عمليات استثمار الأراضي في هذه الجزر ، ١٥ر٧ مليونا من دولارات جزر كايمان في عام ١٩٧٧ ، أى بزيادة قدرها ١٤٧ في المائة عن عام ١٩٧٦ .

١١ - وفي عام ١٩٧٨ شهدت صناعة البناء زيادة كبيرة في نشاطها ، فخلال هذه السنة افتتح فندق براك ريف ، ومبنى لندن هاوس ، وفيلات فاليون ، ومنتجع باى ريف ، وأجريت بعض التعديلات في برنامج بناء فندق غراند هوتيل على شاطئ سيفن مايل . وبمقتضى البرنامج المنقح (الذى سيتكلف ٦ ملايين من دولارات جزر كايمان) يضم الفندق (الذى بدئ العمل فيه في آب/أغسطس) ما ينوف على ٢٠٠ غرفة ، بدلا من ١٥٠ غرفة ، وسيجرى تشغيله بموجب الامتياز الممنوح لفنادق شيراتون بدلا من فنادق راماداإنز كما كان مزمعا في الأصل . وسوف يصبح الفندق لدى استكماله ، المقرر أن يتم في اوائل الثمانينات ، أكبر فندق في الاقليم .

١٢ - وفي النصف الأول من عام ١٩٧٨ ، وافقت هيئة التخطيط المركزية على طلبات لاقامة فنادق ، ووحدات سكنية مشتركة الملكية (كوند ومنيوم) ، ودور للشقق السكنية ، وغير ذلك من المباني المتصلة بالسياحة . وقد بلغت قيمتها ٧ر٨٥ ملايين من دولارات جزر كايمان . وفي تشرين الثاني/نوفمبر وافقت على مشروع آخر لاقامة مجمع عصرى يضم مركزا تسويقيا وأماكن للمكاتب وفندقا بتكلفة قدرها ٤ ملايين من دولارات جزر كايمان . وثمة شواهد على أن المستثمرين من الولايات المتحدة وكندا ، وهم المصدر الرئيسي لتمويل عمليات التنمية العقارية ، اصبحوا أكثر استعدادا للاستثمار مما كانوا منذ عام ١٩٧٣ .

(هـ) المرجع نفسه ، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٩٤ - ٩٦ .

Digitized by UNOG Library

٣ - تربية السلاحف

١٣ - صفيّت في عام ١٩٧٥ ، كما جاء في تقرير سابق (و) ، شركة Mariculture,Ltd. ، صاحبة مزرعة السلاحف الخضراء (Green Turtle Farm) ، على اثر انهيار مجموعة انتربانك هاوس (Interbank House). وقامت شركة Cayman Turtle Farm,Ltd. بشراء اصول شركة Mariculture في عام ١٩٧٦ بمبلغ ٢ر٢ من ملايين دولارات جزر كايمان . وشركة Cayman Turtle Farm,Ltd. هي اتحاد يضم شركة Mittag Firm of Dusseldorf بجمهورية المانيا الاتحادية (حصتها ٧٠ في المائة) وشركة Commonwealth Development Finance Company,Ltd. بالمملكة المتحدة (حصتها ٢٥ في المائة) ، وحكومة جزر كايمان (حصتها ٥ في المائة) .

١٤ - وقامت المزرعة الجديدة بتوزيع انتاجها في عام ١٩٧٧ كما كان منتوى ، وساعدت الاقليم على زيادة صادراته الهزيلة بأكثر من ١٠٠ في المائة خلال ذلك العام (٤٧٦ ٥٥٠ دولارا من دولارات جزر كايمان في ١٩٧٦ ، و ١٠٤ ٢٦٨ ١ دولارات من دولارات جزر كايمان في ١٩٧٧) . وما فتئت المزرعة تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي الحيوى بحلول عام ١٩٧٩ ومضاعفة انتاجها السنوى من السلاحف الحية البالغ حاليا ٨٤٠ ٨٦١ كيلو غراما ليصل الى ١ر٤ من ملايين الكيلو غرامات بحلول موسم ١٩٨٠/١٩٨١ .

١٥ - وفي تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨ جاء في مقال بمجلة " The Nor'Wester " ، وهي مجلة محلية تصدر شهريا ، ان هذه الصناعة ستواجه وضعا خطيرا بسبب حكم صدر مؤخرا عن الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة بحظر استيراد منتجات السلاحف ، نظرا الى ان كل صادرات الاقليم تقريبا من السلاحف تذهب الى الولايات المتحدة أو عبرها .

١٦ - وطبقا لما جاء بالمقال ، فان وزارة الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة بعثت باحتجاج قوى الى الولايات المتحدة بشأن هذا الحظر ، وحثت على مواصلة استثناء منتجات كايمان من السلاحف من هذا الحظر ، وهو الأمر الذى كان معمولا به منذ عام ١٩٧٨ (في ذلك العام أصبحت الولايات المتحدة احدى الدول الموقعة على اتفاقية دولية تحظر التجارة في عدة بنود من بينها الحيوانات المصنفة على أنها أنواع مهددة بالانقراض) .

١٧ - وجاء بالمقال كذلك أن مزرعة السلاحف قد أقامت دعوى ناجحة في احدى محاكم الولايات المتحدة بايقاف تنفيذ حكم المحكمة الفيدرالية مؤقتا ريثما تعقد جلسة استماع لجميع الحقائق المتعلقة بالقضية . وكان المعتقد بصفة عامة أن القرار الفيدرالي كان نتيجة الضغط الذى مارسه أنصار حفظ الأنواع .

(و) المرجع نفسه ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الخامس ، الفقرة ١١ .

Digitized by UNOG Library

١٨ — وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، أصدرت الجمعية التشريعية بالاقليم مشروع قانون يتعلق بحماية الأنواع التي يتهددها الانقراض والعمل على تكاثرها ، الأمر الذي سيجعل من جزر كايمان احدى الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية (انظر الفقرة ١٦ أعلاه) . وكان من المعتقد أن من شأن هذا القانون أن يعزز القضية المتعلقة بمواصلة الولايات المتحدة تطبيق الاستثناء من الحظر على صادرات جزر كايمان من السلاحف .

١٩ — وقال السيد جورج هيغ بودين ، عضو المجلس التنفيذي للزراعة والموارد الطبيعية ، في معرض تقديمه لمشروع القانون الى الجمعية التشريعية ، أنه " اذا لم تعدل الحكومة الفيدرالية عن قرارها ، فسينزل ذلك ضربة قاصمة باقتصاد جزر كايمان" . وتستخدم المزرعة ٩٠ شخصا ، منهم ٨٠ شخصا من الكايمانيين .

٤ — صناعة النفط

٢٠ — في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٧ ، وقعت حكومة جزر كايمان اتفاقا مع شركة كايمان للطاقة ، المحدودة (Cayman Energy,Ltd.) (وهي شركة تابعة لشركة Transportation Concepts and Techniques (TC and T) ومقرها نيويورك) ، وهذا الاتفاق يمنح الشركة حقا خالصا مدته عام واحد في القيام بنقل النفط من سفينة الى سفينة في المياه الواقعة خارج كايمان الصغرى (ز) . وبمقتضى ذلك الاتفاق ، تتلقى الحكومة اتاوة عن كل برميل نفط ينقل من الناقلات الضخمة الى الناقلات المكوكية ، أو مبلغا شهريا بحد أدنى ، أيهما أكبر . وهذه العملية (التي تنطوي على استثمار قدره ٢ر٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة) توجد كذلك فرصا للعمل وفوائد أخرى مباشرة وغير مباشرة في الاقليم بوجه عام وفي جزيرتيه الصغريين (كايمان براك وكايمان الصغرى) بوجه خاص . وقامت الشركة خلال عام ١٩٧٧ بدفع ما مجموعه ١٢٤ ٥٥٠ من دولارات الولايات المتحدة في صورة اتاوات .

٢١ — وصرح الحاكم في خطاب ألقاه في الجلسة الافتتاحية للجمعية التشريعية ، في ٥ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، عن سياسات الحكومة وبرامجها التشريعية ، بأن ترخيص التشغيل قد جدد لعام آخر ، وأنه منذ آب/أغسطس ١٩٧٧ اشتركت ٨٣ ناقلة في نقل ٨ر٢٥ مليون برميل من النفط.

٢٢ — ووفقا لأحكام الاتفاق الآنف الذكر (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه) ناقشت شركة كايمان للطاقة مع حكومة الاقليم اقتراحا بانشاء مرافق تخزين على الشاطئ فيما يتعلق بعملية نقل النفط من سفينة الى أخرى . وبناء على ذلك وقع الطرفان في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٨ رسالة باعلان النوايا فيما يتعلق

(ز) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الخامس ، الفقرات ١٢ — ١٤ .

Digitized by UNOG Library

ببناء محطة نهائية لنقل النفط الخام على جزيرة كايمان الصغرى ، بتكلفة قدرت مؤخرا بـ ١٥٢٥ر٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وأعلنت الحكومة في بيان أذاعته في ٦ آذار/مارس أن مجموع طاقة التخزين للمحطة النهائية سيبلغ ١٠ ملايين برميل من النفط ، وأن عمليات النقل اليومية ستصل الى مليون برميل من النفط . وقد تضمن خطاب اعلان النوايا أحكاما تكفل أن تكون التدابير الأيكولوجية والبيئية وكافة جوانب التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث ، مطابقة للمعايير والممارسات الدولية المقبولة .

٢٣ — وطبقا لما صرح به الكابتن هارولد فان دير ليند رئيس شركة كايمان للطاقة ، ستضم المحطة النهائية ١٠ صهاريج ، سعة كل منها مليون برميل . وستفترش هذه المحطة مساحة تزيد على ١٠١ من الهكتارات . وقدرت قوة العمل الأولية بـ ١٥٠ رجلا مع عدد من الموظفين يصل حده الأقصى الى ٦٩٠ رجلا . ويرجح أن توفر المحطة عند استكمالها عمالة مباشرة لحوالي ٢٥٠ شخصا . وصرح الكابتن فان دير ليند أنه يجرى وضع الخطط اللازمة لاقامة حوض سفن صغير على جزيرة كايمان براك لخدمة مختلف السفن الصغيرة التي تملكها الشركة . وعلاوة على ذلك تعتزم الشركة بناء مكتبها الرئيسي على الجزيرة .

٢٤ — وصرح الحاكم في خطابه الأخير (انظر الفقرة ٢١ أعلاه) بأن الحكومة قد منحت شركة كايمان للطاقة ، في ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، امتيازا لا ينازعها فيه أحد مدته ٣٠ عاما . وقال ان بناء المحطة سيبدأ في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، ومن المقرر أن يتم العمل فيها بحلول منتصف ١٩٨١ . وتتولى المصارف الفرنسية تدبير ستين في المائة من التكلفة مع ضمان من الحكومة الفرنسية . أما الـ ٤٠ في المائة الباقية من التكلفة فقد تولى جمعها اتحاد من مصارف أخرى كونته مؤسسة Merrill Lynch, Pierce ,Fenner and Smith , Inc. وهي دار سمسرة أمريكية يوجد مقرها في نيويورك وتسيطر ماليا على العملية .

٢٥ — وسوف تبدأ المدفوعات الخاصة بالاتاوات في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ، وتحسب على أساس حد أدنى لكمية النفط المار بالمحطة ، سواء مرت بالفعل أية براميل من النفط بها أو لم تمر ، وسوف ترتفع خلال فترة الاتفاق بمعدل متزايد . وسوف يتجاوز الحد الأدنى لقيمة الاتاوات التي تدفع للحكومة على مدى ٣٠ عاما ٢٤٠ر٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة مع تزايد الايرادات تدريجيا من ١٥ر٠ من ملايين دولارات جزر كايمان خلال السنوات الأولى الى ما يربو على ١٥ر٠ مليونا من دولارات جزر كايمان قرب نهاية فترة الامتياز . وقد أشار الحاكم الى " أن الحكومة سيحق لها ، كبديل للمدفوعات التي تتلقاها كاتاوات ، ان تختار عوضا عنها المطالبة بنسبة متزايدة من الأرباح اذا كان ذلك في صالحها " ، وانه " سيتم اعادة النظر في الترتيبات أربع مرات خلال مدة الامتياز " .

٢٦ — وخلال المناقشة التي جرت بشأن خطاب الحاكم في الجمعية التشريعية ، صرح السيد جيمس م . بودين بأن المبالغ التي ستدفعها الشركة خلال فترة الـ ٣٠ عاما يمكن أن تصل الى ٤٠٠ مليون من دولارات جزر كايمان على الأقل . واعترف بأن من العسير حساب الفوائد غير المباشرة التي من المتوقع أن تنتج ، الا أنه يعتقد ان ماقيمته بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على الأقل سيتدفق على الاقليم نتيجة للمشروع خلال تلك الفترة .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس*

الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١٥٠ الى ١١٥٤ المعقودة في الفترة من ٢ الى ٨ آب/اغسطس ١٩٧٩ .

٢ - ولدى النظر في هذا البند ، أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة الفقرة ١٠ من القرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ التي طلبت الى الدول الاستعمارية "أن تقوم فورا ودون قيد أو شرط بسحب قواعدها ومنشآتها العسكرية من الاقاليم المستعمرة ، والامتناع عن اقامة قواعد أو منشآت جديدة " .

٣ - وكان امام اللجنة الخاصة ، لدى نظرها في هذا البند ، ورقات عمل أعدتها الامانة العامة تتضمن معلومات عن الانشطة والترتيبات العسكرية في الاقاليم التالية : روديسيا الجنوبية ، وناميبيا ، وبليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (انظر المرفقات من الاول الى الثالث لهذا الفصل) .

٤ - وجرت المناقشة العامة حول هذا البند في الجلستين ١١٥٠ و ١١٥١ المعقودتين في ٢ و ٣ آب/اغسطس . واشتركت في المناقشة الدول الاعضاء التالية : اثيوبيا وايران في الجلسة ١١٥٠ (A/AC.109/PV.1150) ؛ والهند والصين وكوبا وبلغاريا واستراليا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ١١٥١ (A/AC.109/PV.1151) .

٥ - وفي الجلسة ١١٥٢ المعقودة في ٦ آب/اغسطس ، وجه الرئيس الانتباه الى مشروع توافق في الآراء بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1333) ، أعد على اساس ما اجرى من مشاورات .

٦ - وفي الجلسة ١١٥٣ المعقودة في ٧ آب/اغسطس ، قدم ممثل اثيوبيا تعديلات على مشروع توافق الآراء تقضي بما يلي :

(أ) في الفقرة ٢ ، يستعاض عن عبارة "في عدد من الحالات" بعبارة "في معظم الحالات" ؛

(ب) في الفقرة ٥ ، تحذف عبارة "التي تستهدف حرمان" ويستعاض عنها بعبارة "التي تحرم" ؛

٧ - وعقب تبادل للآراء اشترك فيه ممثلو اثيوبيا واستراليا وايران (A/AC.109/PV.1153) ، وعقب بيان أدلى به الرئيس (A/AC.109/PV.1153) قررت اللجنة ، في الجلسة ذاتها ، انشاء فريق عامل

---

* صدر من قبل تحت الرمز A/34/23 (Part IV) .

Digitized by UNOG Library

غير رسمي مفتوح العضوية ، يتألف من اثيوبيا واستراليا وايران وساحل العاج ، ويرأسه المقـــرر ، بغية التوصل الى نص متفق عليه لمشروع توافق الآراء (A/AC.109/L.1333) .

٨ - وفي الجلسة ١١٥٤ المعقودة في ٨ آب/اغسطس ، أعلم المقرر اللجنة الخاصة أن الفريـق العامل غير الرسمي يحتاج الى اجراء مزيد من المشاورات (A/AC.109/PV.1154) . وبناء على اقتراح ممثل استراليا ، وعقب بيان أدلى به الرئيس (A/AC.109/PV.1154) قررت اللجنة تعليق الجلسة .

٩ - وعند استئناف الجلسة ، أبلغ المقرر اللجنة الخاصة أن الفريق قد اتفق على اجراء التنقيحات التالية على مشروع توافق الآراء :

(أ) في الفقرة ٢ ، يستعاض عن عبارة " في عدد من الحالات " بعبارة " في عدد كبـير من الحالات " ؛

(ب) في الفقرة ٥ ، تحذف عبارة " التي تستهدف حرمان " ويستعاض عنها بعبـــارة " التي تحرم " .

١٠ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع توافق الآراء A/AC.109/L.1333 بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٩ اعلاه) . وادلى ممثلا استراليا والسويد ببيانين (A/AC.109/PV.1154) .

١١ - وفي ١٠ آب/اغسطس ، احيلت نسخ من توافق الآراء (A/AC.109/584) الى جميع الدول .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٢ - يرد فيما يلي نص توافق الآراء (A/AC.109/584) الذى اعتمدته اللجنة الخاصة فـــي جلستها ١١٥٤ المعقودة في ٨ آب/اغسطس ، والذى ترد الاشارة اليه في الفقرة ١٠ اعلاه :

(١) ان اللجنة الخاصة ، وقد درست البند المعنون " الانشطة والترتيبات العسكريـة التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، واذ تشير الى مقررها المؤرخ فـي ٢٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ بشأن هذا البند (١) ، تعرب عن استيائها لعدم اتخـــاذ الدول الاستعمارية المعنية أى خطوات لتنفيذ الطلب الذى وجهته الجمعية العامة اليهـا عدة مرات ، كانت آخرها في الفقرة ١٠ من القرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨ ، وهو " ان تقوم فورا ودون قيد أو شرط بسحب قواعدها ومنشآتها العسكرية من الاقاليم المستعمرة والامتناع عن اقامة قواعد أو منشآت جديدة " ، وكذلـــك فـــي

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقـــم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، الفقرة ١٠ .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٣ (٥) من القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠، الذى يتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان .

(٢) وان اللجنة الخاصة ، اذ تؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف للشعوب في جميع الاقاليم المستعمرة والاقاليم التابعة في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، تكرر الاعراب عن اقتناعها بأن الانشطة والترتيبات العسكرية المتخذة في الاقاليم المعنية تشكل في عدد كبير من الحالات عقبة كأداء في سبيل التنفيذ التام والعاجل للاعلان فيما يتعلق بهذه الاقاليم .

(٣) وتسود في الجنوب الافريقي حالة بالغة الخطورة بسبب المحاولات والمناورات المستمرة التي يقوم بها نظاما الأقلية العنصرية في بريتوريا وسالزبورى من أجل ادامة احتلالهما غير الشرعي لزمبابوى وناميبيا ومن أجل فرض نظامي حكم عميلين على شعبي هذين الاقليمين . وفي زمبابوى ، لجأ نظام الاقلية غير الشرعي الى تدابير يائسة بغية قمع الاماني المشروعة للشعب وللحفاظ على سيطرته على الاقليم عن طريق القوة . وقد قام نظام الحكم غير الشرعي ، في حربه المتصاعدة ضد شعب زمبابوى وحركة تحريره الوطني اللذين يكافحان في سبيل الحرية والاستقلال ، بارتكاب أعمال عدوان مسلح متكررة ضد دول أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وموزامبيق المجاورة . كما قام نظام حكم سالزبورى ، من أجل تقوية جهازه العسكرى بكل الوسائل المتاحة ، بتجنيد المرتزقة من بلدان غربية معينة للخدمة في الوحدات المقاتلة وللعمل كتقنيين .

(٤) وفي ناميبيا ، واصلت حكومة جنوب افريقيا توسيع نطاق شبكة قواعدها العسكرية واضطلعت بعملية تعزيز ضخمة لقواتها العسكرية في الاقليم بغية ادامة احتلالها غير الشرعي ومنع ناميبيا من نيل الاستقلال الحقيقي . وفي هذا الصدد ، تدين اللجنة الخاصة استمرار أى تعاون من جانب بعض الدول الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا في تزويد هذه الحكومة بالاسلحة والمعدات العسكرية وكذلك بالتكنولوجيا ، بما في ذلك التكنولوجيا والمعدات المستخدمة في المجال النووى والتي يمكن استخدامها للأغراض العسكرية .

(٥) وان اللجنة الخاصة تدين جميع الانشطة والترتيبات العسكرية في الاقاليم المستعمرة التي تحرم الشعوب المعنية من حقها في تقرير المصير والاستقلال . وهي تدين بوجه خاص قيام النظام العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ونظام الاحتلال غير الشرعي في ناميبيا باستخدام قوات مسلحة ضخمة في محاولاتهما لقمع كفاح الشعبين المقهورين في هذين الاقليمين في سبيل الحرية ، كما تدين تعاون جنوب افريقيا العسكرى والسياسي مع النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وكذلك تعزيز الوجود العسكرى لجنوب افريقيا في ناميبيا كوسيلة لدعم احتلالها غير المشروع لهذا الاقليم .

Digitized by UNOG Library

(٦) وعليه ، فان اللجنة الخاصة تطالب بالوقف الفورى لحروب القمع التي تشنها النظم الاستعمارية والعنصرية ضد شعوب الاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي وضد حركات تحريرها الوطني ، وكذلك بازالة جميع القواعد العسكرية في تلك الاقاليم بصفة عاجلة . وان اللجنة الخاصة ، اذ تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل حريتها واستقلالها ، فانها تناشد جميع الدول زيادة مساعدتها المعنوية والمادية للشعوب المستعمرة المقهورة في الجنوب الافريقي ولحركات تحريرها الوطني .

(٧) وان اللجنة الخاصة تدين استمرار أى تعاون ودعم عسكريين تقدمهما الدول الغربية ودول أخرى الى نظم الاقلية الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي ، وتدعو الدول كافة الى وقف مثل ذلك التعاون وذلك الدعم بجميع صوره ما ، ولا سيما بيع الاسلحة وغيرها من المعدات الى النظم الاستعمارية ، مما يزيد من قدرتها على شن حروب القمع والعدوان الاستعماريين ضد الدول الافريقية المجاورة . كما تطلب اللجنة ، بوجه خاص ، من جميع الحكومات ان تتقيد بشدة باحكام قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ الذى قرر فيه المجلس ، عملا بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، فرض جزاءات معينة ضد جنوب افريقيا .

(٨) وان اللجنة الخاصة تدين استمرار قيام نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية بتجنيد مرتزقة أجانب في الحرب التي يشنها ضد شعب زمبابوى وحركة تحريره الوطني وفي اعماله العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وتطالب مرة اخرى جميع الدول المعنية باتخاذ تدابير فعالة لمنع قيام نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي بتجنيد مواطنيها كمرتزقة لديه .

(٩) وان اللجنة الخاصة تدين ايضا استمرار التعاون النووى من جانب بعض الدول الغربية ودول اخرى مع جنوب افريقيا . وتطلب الى جميع الدول المعنية ان تنهي كل تعاون من هذا القبيل وان تقوم ، على الاخص ، بوقف تزويد جنوب افريقيا بالمعدات والتكنولوجيا والمواد النووية ، وما يتصل بها من تدريب ، وهي امور تزيد من قدرتها النووية . واللجنة الخاصة تضع نصب عينيها بوجه خاص في هذا الشأن القرارات المتصلة بالموضوع التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السادسة عشرة المنعقدة في مونروفيا في الفترة من ١٧ الى ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٩ .

(١٠) وان اللجنة الخاصة تشير الى قرار الجمعية العامة دإ - ٢/٩ المؤرخ في ٣ ايار/ مايو ١٩٧٨ الذى " ترجو فيه مجلس الامن ان يتخذ خطوات مناسبة وفعالة وعاجلة لمنع جنوب افريقيا من الحصول على الاسلحة النووية أو استحداثها ومن تفجير الاجهزة النووية ولضمان ازالة منشآت التجارب النووية في صحراء كلهارى ، وكلها امور تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين " .

Digitized by UNOG Library

(١١) وان اللجنة الخاصة تأسف لقيام الدول الاستعمارية وحلفائها بانشاء قواعد عسكرية وغيرها من المنشآت والمحافظة عليها في الاقاليم المستعمرة الواقعة تحت ادارتها ، مما يعرقل تنفيذ الاعلان ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د — ١٥) .

(١٢) وان اللجنة الخاصة تكرر كذلك ادانتها لجميع الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تضر بمصالح الشعوب المستعمرة المعنية وحقوقها ولا سيما حقها في تقرير المصير والاستقلال . وتطلب اللجنة مرة أخرى من الدول الاستعمارية المعنية وضع حد لمثل هذه الانشطة وازالة هذه القواعد العسكرية وفقا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع .

(١٣) وان اللجنة الخاصة تعرب عن استيائها ، بصورة خاصة ، لاستمرار الاستيلاء على الاراضي في الاقاليم المستعمرة لاقامة المنشآت العسكرية . وبرغم الادعاء بأن توفير الخدمات لمثل هذه المنشآت يتيح فرصا للعمالة ، فان استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية على نطاق واسع لهذا الغرض يؤدى الى تحويل موارد يمكن ان تكون اكثر جدوى لو استخدمت لتشجيع التنمية الاقتصادية للاقاليم المعنية ، وهو بذلك يتعارض مع مصالح سكانها .

(١٤) وان اللجنة الخاصة ترجو من الامين العام ان يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، بحملة دعائية مكثفة بغية تعريف الرأى العام العالمي بالحقائق المتعلقة بالانشطة والترتيبات العسكرية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في القرار ١٥١٤ (د — ١٥) .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول *

روديسيا الجنوبية

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ - ٢
١ - الجهود الرامية الى ادامة العسكريين وزيادتهم	٣ - ١٦
٢ - الحصول على المعدات العسكرية وتنظيم الجيش والسلاح الجوى	١٧ - ٢٢
٣ - العمليات	٢٣ - ٣٤
٤ - النفقات العسكرية	٣٥ - ٣٦

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1314 .

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

١ - غدا اقليم روديسيا الجنوبية شيئا فشيئا ، في كفاحه في سبيل تحقيق حكم الاغلبيـة ونيـل الاستقلال ، مسرحا لحرب تتزايد ضراوة تتصارع فيها قوات المقاومة الوطنية ضد قوات نظام الحكم غير الشرعي . وقد لجأ نظام الحكم غير الشرعي ، في مواجهة هذا التطور ، الى اتخاذ تدابير قاسيـة لقمع التطلعات المشروعة للشعب ولاطالة امد سيطرة البيض على الاقليم متحديا بذلك المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

٢ - وتستعرض هذه الورقة التدابير التي اتخذها نظام الحكم غير الشرعي في الأشهر الأخـيرة للاحتفاظ بسيطرته على الاقليم بالوسائل العسكرية . وهي تركز ، بصفة خاصة ، على الجهود التـي يبذلها نظام الحكم لادامة العسكريين وزيادتهم وللحصول على المعدات العسكرية . كما تعـالج الورقة تنظيم الجيش والسلاح الجوى وبعض العمليات العسكرية والانفاق العسكرى الذى تقتضيه هذه الجهود المختلفة .

١ - الجهود الرامية الى ادامة العسكريين وزيادتهم

ألف - التجنيد في الاقليم

٣ - ان المواطنين البيض والآسيويين والملونين في روديسيا الجنوبية (أ) ، كما ورد سابقا (ب) ، مطالبون بأداء ١٨ شهرا من الخدمة الوطنية . كما انهم مطالبون بعد ذلك بالانضمام الى احدى الكتائـب الثماني في جيش الاقليم حيث يخضعون ، بصفتهم اعضاء في ذلك الجيش ، لاستدعائهم للخدمة لمدة تصل الى اربعة اشهر كل سنة في فترات متصلة مدتها ٣ او ٦ ٥ يوما . اما بالنسبة لأولئك الذيـن تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٣٨ سنة ولم يسبق ان تلقوا تدريبا عسكريا فانهم يتلقون عادة تدريبا اساسيا مدته ٨٤ يوما للجيش الاقليمي أو ٦٥ يوما للشرطـة الاحتياطية او لوزارة الداخلية ، وتقوم الأخيرة بواجبات الشرطة في المناطق الريفية . كما انهم يخضعون بعد ذلك للاستدعاء للخدمة .

(أ) ان الاشارة في هذه الورقة الى التشريعات ، والى اقسام من الهيكل الحكومـي ، والى ألقاب مختلف اعضاء نظام حكم الاقلية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، واستخدام مصطلحات مثل "الجمهورية و "الدستور" ، الخ ، على اساس التصنيفات القائمة في روديسيا الجنوبية لا يعني بأى حال من الأحوال اعتراف الأمم المتحدة بالوضع الراهن .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقـم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الخامس ، المرفق الأول ، الفقرات ٣ الى ٦ .

Digitized by UNOG Library

٤ — والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٨ و ٦٠ سنة مطالبون بقضاء ثلاثة اسابيع من التدريب الاساسي ، قبل الانضمام الى الشرطة الاحتياطية للخدمة لمدة تصل الى ٧٠ يوما في السنة في فترات تتراوح بين اسبوعين و ٤ اسابيع . اما اولئك الذين تتراوح اعمارهم بين ٥٠ و ٦٠ سنة فيعينون في فوج الدفاع الروديسي او في الاحتياط الخاص ويقومون بواجبات الشرطة . ويقوم فوج الدفاع الروديسي ، ويعرف ايضا باسم قوة الحرس ، بحماية المنشآت مثل المطارات ومستودعات النفط والمراكز الاستراتيجية الأخرى التي يقع اغلبها في المناطق الحضرية .

٥ — وكما يظهر من الجدول ١ ادناه ، فقد ارتفع عدد العسكريين وشبه العسكريين الموجودين تحت تصرف نظام الحكم غير الشرعي من ٧٠٠ ٥٧ عام ١٩٧٣ الى ٨٠٠ ٧٣ في عام ١٩٧٨ . كما انشئت بالاضافة الى ذلك ، وحدتان جديدتان : قوة الحرس (المشار اليها اعلاه) والقوات المساعدة . والقوات المساعدة هي الجيشان الخاصان للاسقف ابيل موزوريوا ، رئيس المجلس الوطني الافريقي المتحد (والذى اصبح نتيجة للانتخابات الأخيرة اول رئيس وزارة اسود لزمبابوى روديسيا) . وللأب نداباينجي سيتولي ، رئيس الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى (زانو (سيتولي)) الموجود داخل البلاد (انظر المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٨ الى ١٨ من هذا التقرير) .

٦ — ويعمل هذان الجيشان الخاصان بصفتين اثنتين : أولا بصفة قوات شبه عسكرية تدعم القوات المسلحة لنظام الحكم غير الشرعي في حربه ضد قوات الجبهة الوطنية ، وثانيا بصفة قوتين مستقلتين تخدم كل منهما مصالح رئيسها . ويقدر انه يوجد لدى كل من الأسقف موزوريوا والاب سيتولي ٢٠٠٠ رجل تحت السلاح (يضطلع نظام الحكم غير الشرعي بتزويدهم بالمعدات) دربوا في الاقليم وفي افريقيا الجنوبية وفي بعض الدول الافريقية وغير الافريقية .

الجدول ١

روديسيا الجنوبية : العسكريون وشبه العسكريين

	١٩٧٣	١٩٧٨	
الجيش النظامي	٣٥٠٠	٩٥٠٠	(أ)
القوة الاقليمية	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	(ب)
السلاح الجوى	١٢٠٠	١٣٠٠	

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

الجدول ١ (تابع)

	١٩٧٣	١٩٧٨
القوات شبه العسكرية :		
قوة الشرطة العامة	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠
الشرطة الاحتياطية	٣٥ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠
قوة الحرس	—	١ ٠٠٠
القوات المساعدة	—	٤ ٠٠٠ (ج)
المجموع	٥٧ ٧٠٠	٧٣ ٨٠٠

المصدر : دليل الدفاع والشؤون الخارجية (نيويورك ، شركة كوبلي آند اسوشيتس ، شركة مساهمة ، ١٩٧٨) ، التوازن العسكري ١٩٧٣ — ١٩٧٤ (لندن ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) ، والمرجع نفسه ، ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .

(أ) منهم ٣ ٢٥٠ من المجندين الزاميا ويشكل الافارقة حوالي ثلثي الجيش النظامي .

(ب) عدد الأشخاص المستدعين للخدمة في وقت واحد .

(ج) يتراوح عدد افراد القوات المساعدة ، وفقا للتقارير الصحفية بين ٤ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ شخص .

٧ — وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، وبعد ان كاد نظام الحكم غير الشرعي ان يستنفد القوى البشرية المتوفرة للخدمة العسكرية بين البيض والآسيويين والملونين مع استمرار مواجهته لحرب مضاورين (حرب عصابات) متزايدة الاتساع ، بدأ في التجنيد الالزامي للافارقة الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة ممن انتهوا من التعليم الثانوي . ويرى نظام الحكم غير الشرعي ، بعد الاقامة المزعومة لحكم الاغلبية بموجب دستوره الجديد (أنظر المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٣٥ الى ٣٩ و ٥١ الى ٨٠ من هذا التقرير) انه يتعين الآن ايضا ان يخضع الافارقة للتجنيد الالزامي ، بعد ان كانوا يجندون سابقا على اساس تطوعي . وفي كانون الثاني /يناير استدعي ١ ٥٠٠ افريقي لتقديم انفسهم في ثكنة لويلين لاداء الخدمة الوطنية ، ولم يحضر منهم الا ٣٠٠ شخص فقط .

٨ — وتفيد التقارير ان الكثيرين من الشبان الافارقة يغادرون البلاد تفاديا للتجنيد الالزامي . ويبدو ان الذين يبقون ويرفضون الانضمام للجيش يفصلون من وظائفهم . وفي ١٩ كانون الثاني /يناير

Digitized by UNOG Library

١٩٧٩ اجريت اول محاكمة لافريقي لرفضه تأدية الخدمة الوطنية . و
فانه قد ارسلت في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ مذكرة استدعاء
ليفنغستون وازفاريمهاكا ، استلمها في ٢٨ كانون الاول /ديسمبر ٠ و
الحضور الى ثكنة لوبليين في ١٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ لاداء ال
العسكري . واقتيد السيد وازفاريمهاكا الى المحكمة لعدم حضوره . و
لا يرى مبررا لتقديم نفسه لتأدية الخدمة في مثل هذه الظروف . وقررا ـ ، بموجب
القانون ، من ضمان خضوع المتهم وأمثاله لتأدية الخدمة الوطنية . وحكم على المتهم بالسجن مع
الاشغال الشاقة لمدة ستة أشهر ولكنه امر بوقف تنفيذ الحكم ، شريطة ان يقدم المتهم نفسه للخدمة
الوطنية قبل نهاية كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ .

٩ ـ وقد اخضع الاطباء الافارقة حتى قبل التجنيد الالزامي العام للشبان الافارقة للتجنيد
الالزامي للخدمة في المؤسسات العسكرية . وعلى الرغم من وجود بعض المقاومة فقد نجح نظام
الحكم غير الشرعي في اجبار بعض الاطباء على الخدمة .

باء ـ المكافآت المالية للخدمة العسكرية

١٠ ـ كما ذكر سابقا (ج) ، عمد نظام الحكم غير الشرعي في ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ الى تقديم
حوافز مالية لتشجيع الشبان المجندين الزاميا والمكلفين بمهام قتالية تعبوية على تمديد مدة خدمتهم
الى ما بعد المدة التي يتطلبها القانون . على ان نظام الحكم غير الشرعي ، مع نهاية حزيران /
يونيه ١٩٧٨ ، كان يواجه مشكلتين : (أ) هجرة البيض المتزايدة من الاقليم والتي زادت في
الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٧٨ على ٢ في المائة من السكان البيض البالغ عددهم ٢٦٠٠٠٠
نسمة ؛ (ب) وتردد الموظفين المدنيين والعسكريين البيض المتزايد في الاستمرار في خدمة ما
يعتبرونه حكومة افريقية بعد نيسان /ابريل ١٩٧٩ .

١١ ـ وهكذا اعلن نظام الحكم غير الشرعي ، في ٢٩ آب /اغسطس ١٩٧٨ ، عن خطة لتقديم
مكافآت مالية للعسكريين البيض والموظفين المدنيين الآخرين الذين سيبقون في الاقليم بعد نيسان /
ابريل ١٩٧٩ . وصرح الفريق جون هيكمان ، قائد الجيش ، ان العسكريين الذين يوافقون على
تمديد عقودهم حتى ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٨٠ سيتلقون فورا منحة تصل الى ٨٢٢٥ر من الدولارات
الروديسية (د) اما اولئك الذين يؤثرون ، بعد ذلك ، مغادرة الاقليم بعد ٣٠ نيسان /ابريل

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣
(A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الأول ، الفقرة ٥ .

(د) الدولار الروديسي يعادل ١٫٤٠ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا .

Digitized by UNOG Library

١٩٨٠ ، فستزداد المدفوعات التي تقدم لهم كمعاشات تقاعدية زيادة كبيرة ، بل انها ستتضاعف في بعض الحالات . وستودع هذه المدفوعات في مصرف خارج الاقليم دون اخضاعها للضريبة . واما اولئك الذين يقررون البقاء في الاقليم بعد ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٠ فسيتلقون مكافآت أكبر تتوقف على مدة بقائهم بعد ذلك التاريخ . وروى ان الفريق نفسه قال " اريد ان اشترى سنة واحدة ، وبعد ذلك لعلي اشترى سنة ثانية " .

جيم - تجنيد المرتزقة

١٢ - واصل نظام الحكم غير الشرعي ، كما ورد سابقا (هـ) ، تجنيد المرتزقة البيض في قواته المسلحة ، كما انه قد انشأ شبكة في اوروبا تعنى بتجنيد المرتزقة الذين خدموا سابقا في زائير عندما كانت تعرف باسم الكونغو .

١٣ - وتفيد التقارير مؤخرا ان عدد القوات المرتزقة البيض في الاقليم قد ارتفع في نهاية عام ١٩٧٨ من "٠٠٠ ١ شخص منذ عامين الى ما قد يصل الى ٠٠٠ ٥ شخص" . وكما افادت التقارير من قبل ، فانه يقال ان المرتزقة يأتون من بلدان غربية مختلفة على الرغم من القوانين الوطنية التي تجعل من خدمة المرتزقة في روديسيا الجنوبية امرا غير شرعي .

١٤ - وفي الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في مابوتو في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير الى ٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، رجا وزراء خارجية المكتب من المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة للقيام فورا بمنع وادانة تجنيد المرتزقة الاجانب وتدريبهم ونقلهم وتمويلهم لصالح نظام الحكم غير الشرعي او من قبله ، والاصرار على سحبهم الفوري من الاقليم (و).

١٥ - وفي الاجتماع المذكور ، رجت الجبهة الوطنية من المشتركين ، حظر تجنيد المرتزقة لروديسيا الجنوبية . كما طلبت الى جميع الدول اتخاذ التدابير التشريعية أو التنفيذية او كليهما لتحريم تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتزويدهم بالمعدات ومرورهم داخل الولاية الاقليمية لكل منها ، وكذلك تحريم القيام بمثل هذه الاعمال على رعاياها اذا ما ارتكبوها اثناء وجودهم خارج بلدانهم .

١٦ - وتفيد التقارير ان الجبهة الوطنية قد اوردت استراليا والمانيا (جمهورية - اتحادية) والبرتغال وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية ، ضمن جملة دول ، يجب ان تحظر مثل هذا التجنيد للمرتزقة وان تتخذ التدابير لتحريمه .

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الاول ، الفقرات ٩ الى ١٢ .

(و) A/34/126/S/13185 ، وللاطلاع على النص المطبوع انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ الحصول على المعدات العسكرية وتنظيم الجيش والسلاح الجوى

ألف ـ الجيـش

١٧ ـ تفيد التقارير أنه يوجد لدى نظام الحكم غير الشرعي ثلاثة مصادر للمعدات العسكرية . فقد أنشأ نظاما للانتاج الدفاعي يمكنه من صنع بعض معداته وخاصة العربات المدرعة وغيرها من مركبات دعم المشاة ؛ وقام بصناعة بعض بنادقه (الروزى روغون والمسدس الـ دى . بي النصف الآلـي) ؛ كما تمكن من الحصول على أسلحة وطائرات من الخارج . والى جانب ذلك فقد استولى على بعـض الاسلحة من المغاورين (ز) .

١٨ ـ وتفيد التقارير ان الجيش قد أصبح لديه في عام ١٩٧٨ معدات أكثر وأفضل مما كان لديـه في عام ١٩٧٣ (انظر الجدول ٢ أدناه) . واستطاع النظام غير الشرعي بتحسين ترسانة أسلحته وبتكثيف التجنيد العسكرى الالزامي ان يزيد كتائب مشاته من كتيبتين عام ١٩٧٣ الى ست كتائـب في عام ١٩٧٨ كما زاد قواته الجوية الخاصة من سربين عام ١٩٧٣ الى أربعة أسراب في عام ١٩٧٨ (أنظر الجدول ٣ أدناه) .

باء ـ السلاح الجوى

١٩ ـ تظهر المقارنة بين عدد طائرات السلاح الجوى في عام ١٩٧٣ وعددها في عام ١٩٧٨ مدى نجاح نظام الحكم غير الشرعي في جهوده للحصول على طائرات جديدة (أنظر الجدول ٤ أدناه) . وتبين التقارير ان نظام الحكم غير الشرعي قد حصل في الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٨ علـى ٧ طائرات اضافية من طراز فامباير اف . بي ٩ ، و ١١ طائرة من طراز فامباير تي ـ ٥٥ ، و ٥ طائرات من طراز ايه ـ ال ـ ٦٠ ، و ٦ طائرات من طراز سي ٤٧ ، و ٦ طائرات من طراز ايلندر ، و ٥٨ طائرة من طراز الويت ٣/٢ ، و ١١ طائرة من طراز بيل ـ ٢٠٥ ، و ٢٠ طائرة من طـراز سيسنا اف . تي ـ ٣٣٧ بي . وبهذا يكون نظام الحكم غير الشرعي قد حصل خلال مدة خمـس سنوات وعلى الرغم من الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد الاقليم ، على مايزيد عن ١٠٠ طائرة .

٢٠ ـ وتفيد التقارير ان جنوب افريقيا قد ساعدت نظام الحكم غير الشرعي على الحصول على بعض هذه الطائرات . ويقال ان عددا مجهولا من الطائرات الهليكوبتر من طراز بيوما وآلويت ٣ قـد نقل الى نظام الحكم غير الشرعي وكذلك طائرات من طراز أطلس/ماتشي ام بي ٣٢٦ امبالا المستخدمة في مكافحة التمردات . وقد ذكر أيضا أن محاولة للحصول على ٢٠ طائرة تدريب من طراز سي تي / ٤ من صنع نيوزيلندا قد باءت بالفشل على ما يبدو عندما شكت الحكومة النيوزيلندية بأن هذه الطائرات ستحول الى روديسيا الجنوبية (ح) .

(ز) دليل الدفاع والشؤون الخارجية ، نيويورك ، كوبلي وشركاه ، س . أ . ، ١٩٧٨ .

(ح) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

٢١ — وترابط هذه الطائرات في مختلف أنحاء الاقليم . ويستطيع السلاح الجوى من الوضع الذى يتخذه في قواعده الجوية العسكرية الرئيسية في ، وكرينبورن ، ونيوساروم ، وثورنهيل ، واوتالي وغيرها من القواعد الجوية المنتشرة في الاقليم أن يوجه ضرباته الى أى جزء من البلاد وكذلك الى البلدان المجاورة .

٢٢ — وأعرب وزراء خارجية مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في اجتماعهم المعقود في كانون الثاني / يناير — شباط/فبراير ١٩٧٩ في مابوتو (أنظر الفقرة ٤ أعلاه) عن رأى مفاده أن المساعدة العسكرية والتكنولوجية التي " تقدمها الامبريالية لنظم الحكم العنصرية ونظم حكم الاقلية " (و) في الجنوب الافريقي هي احد العوامل التي تمكن أنظمة الحكم من الاستمرار في سياساتها العنصرية والاستعمارية في سياسة الفصل العنصرى ، وان اعمالها العدوانية هي انتهاكات صارخة لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . وأشار المكتب الى ان " حكومات الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل تضطلع بمسؤولية خاصة وجسيمة في هذا الشأن" .

٣ — العمليات

٢٣ — أجبر النجاح المستمر للجبهة الوطنية في حرب المفاوير التي تخوضها والتي امتدت الآن الى مختلف جوانب الاقليم ، نظام الحكم غير الشرعي على فرض قانون الاحكام العرفية في القسم الاعظم من الاقليم (أنظر أدناه) كما فرض منع التجول طوال الليل والنهار والذى يعرف باسم " منع التجول الدائم " في بعض المناطق في المراكز الحضرية . كما كثف نظام الحكم غير الشرعي هجماته على الدول المجاورة ووسع نطاقها .

الجدول ٢

روديسيا الجنوبية : معدات الجيش

١٩٧٣	١٩٧٨
٢٠ عربة استكشاف من نوع فيريت	٢٠ عربة استكشاف من نوع فيريت
مدافع قذافة (هاوتسر) عيار ٢٥ ليبرة	حاملات جنود مدرعة : يو . آر—٤١٦
مدافع قذافة (هاوتسر) محملة عيار ١٠٥مم طراز ٥٦	مدافع قذافة (هاوتسر) عيار ١٠٥ مم لقنابل عيار ٢٥ ليبرة
دبابات خفيفة	مدافع مضادة للطائرات : زى . بي . يو—٤ / ٢٠مم

Digitized by UNOG Library

الجدول ٢ (تابع)

١٩٧٣	١٩٧٨
حاملات جنود مدرعة	مدافع آر . ال . سي : ١٠٥ مم
عربات مدرعة	بنادق روزى روفون
	مسدس ال . دى . بي النصف الآلي
	دبابات خفيفة (هيبو ، وهيينا ، وليبرد)
	حاملات جنود مدرعة
	٦٠ عربة مدرعة من طراز ايه . ام . ال — ٩٠ ايلاند
	اسلحة صغيرة عيار ٧٫٦٢ مم
	بنادق مكسيم الآلية طراز شوورلوز
	مدافع رشاشة ثقيلة طراز دى . اس . اتش كيه
	مدافع رشاشة طراز مادسن
	صواريخ تايفركات سام

المصدر : دليل الدفاع والشؤون الخارجية ، (نيويورك ، كربلي وشركاه س . أ . ، ١٩٧٨) ؛ التوازن العسكرى ، ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ، والمرجع نفسه ، ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٣

روديسيا الجنوبية : تشكيل القوى البشرية في الجيش النظامي

الوحدة	العدد	التكوين
	١٩٧٣	
كتيبتا مشاة	٢	كتيبة مشاة أوروبية واحدة وكتيبة افريقية واحدة وهي حملة البنادق الروديسيون الافريقيون ، وضباطها من البيض .
سربا القوات الجوية الخاصة	٢	أوروبيان
سرية مدفعية	١	أوروبية
سرية هندسية	١	أوروبية
	١٩٧٨ (أ)	
فوج العربات المدرعة	١	أبيض
كتائب المشاة	٦	١ بيضاء و ٥ أفريقية مع ضباط من البيض
أسراب للقوات الجوية الخاصة	٤	بيضاء
الكشافة السيلوبيون (selous) (وحدة قوات خاصة)	١	افريقية من ضباط من البيض .
الكشافة الرماديون (وحدة محمولة)	١	افريقية مع ضباط من البيض .
فوج المدفعية	١	أبيض
سرايا الهندسة	٦	بيضاء
سرايا الاشارة	٧	افريقية وبيضاء
الكتائب الاقليمية (ب)	٨	بيضاء

المصدر : دليل الدفاع والشؤون الخارجية ، (نيويورك ، كوبلي وشركاه ، س . أ . ، ١٩٧٨) التوازن العسكري ، ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ، والمرجع نفسه ، ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

حواشـــي الجدول ٣

(أ) كان جميع البيض في روديسيا الجنوبية يسمون من قبل بالاوربيين . وفي عـــام ١٩٧٨ قرر نظام الحكم غير الشرعي أن الاوربيين هم أيضا افريقيون بيض وبدأ بعدها باستخـدام اصطلاح "أبيض".

(ب) على الرغم من أن الكتائب الاقليمية تستخدم لتأدية واجبات الجيش النظامي ، فانها لاتشكل جزءا أساسيا من الجيش النظامي .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٤

رودیسیا الجنوبیة : وحدات وطائرات السلاح الجوی ،عام ١٩٧٣ ، وعام ١٩٧٨

الوحدة	١٩٧٣ نوع الطائرات	١٩٧٣ عدد الطائرات	١٩٧٨ نوع الطائرات	١٩٧٨ عدد الطائرات
سرب الهجوم الأرضي	هنترز اف . جي . ايه ٩	١٢	هنترز اف . جي . ايه ٩	١٠
	فامباير اف . بي ٩	١١	فامباير اف . بي ٩	١٨
سرب القاذفات الخفيفة	كانبيرّا بي ٢	١٠	كانبيرّا بي ٢	٥
			كانبيرّا تي ٤	٢
سرب الاستطلاع	بروفوست تي — ٥٢	١٢	بروفوست تي — ٥٢	٨
			فامباير تي — ٥٥	١١
سرب مكافحة التمردات والاستطلاع			آل — ٦٠ سي ٤	١٢
			سيسنا	١٨
سرب التدريب المسلح	آل — ٦٠٥ اف	٧		
	كانبيرّا تي ٤	٣		
سرب النقل	سي ٤٧	٤	سي ٤٧	١٠
	بيتش ٤٤ بارون	١	بيتش ٥٥ بارون	١
			آيلندر	٦
سرب طائرات الهليوكوبتر	آلويت ٣	٨	آلويت ٣/٢ (سربان)	٦٦
طائرات لم تنظم بعد في أسراب			بيل ٢٠٥	١١
			سيسنا اف . تي ٣٣٧ بي	٢٠ (أ)

المصدر : دليل الدفاع والشؤون الخارجية ، نيويورك ، كوبلي وشركاه ،س . أ . ، ١٩٧٨ ؛ التوازن العسكري ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ، المرجع نفسه ١٩٧٨ — ١٩٧٩.

(أ) لم يؤكد رسميا بعد الحصول على طائرات سيسنا اف . تي ٣٣٧ بي . ويقال ان وزارتي الخارجية والتجارة في الولايات المتحدة تدرسان التقارير القائلة بأن هذه الطائرات ، المصنوعة في فرنسا بموجب ترخيص من الولايات المتحدة ، قد ظهرت في رودیسیا الجنوبية .

Digitized by UNOG Library

ألف ـ قانون الأحكام العرفيـــة

٢٤ ـ ذكر متحدث باسم قيادة العمليات المشتركة بأن قانون الاحكام العرفية قد فرض للسيطرة على حرب المضاورين ولصيانة "القانون والنظام" . وأنيطت مسؤولية ادارته بقائد العمليات المشتركة وهو حاليا الفريق بيتر وولز . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ورد أن الفريق وولز قد أمر بـــأن تفوض سلطات قانون الاحكام العرفية الا الى اعضاء قوات الأمن بالرتب التالية أو ما يعادلهـــا : قائد سرية ، قائد سرب ، مدير شرطة ، مفوض منطقة . وكان من المعتقد أن من شأن هذا النوع من لامركزية السلطة أن يعطي قوات الأمن مزيدا من المرونة في عملياتهم ضد المضاورين وضـــد المدنيين الذين يعتبرون من أنصار المضاورين . وبموجب قانون الاحكام العرفية يمكن لقوات الأمن احتجاز الأفراد "كلما يعتبر ذلك ضروريا" ؛ و/أو إتلاف أو اتلاف أية بضائع أو مواش أو مواد غذائية يرى انها موجهة للمضاورين أو أنها قد استخدمت لمساعدتهم ؛ وتدمير المباني التي يمكن أن تؤوي المضاورين أو التي آوتهم بالفعل ؛ واغلاق أية مؤسسات تساعد أو ساعدت المضاورين ؛ ومنـــع الاجتماعات والتجمعات ؛ واعتقال المخالفيـــن .

٢٥ ـ وقد أنشئت في مختلف أنحاء الاقليم محاكم عرفية خاصة تتألف كل منها من ثلاثة عسكريين ، وجميعها بلا استثناء تعقد جلساتها بصورة سرية . ووفقا للمتحدث باسم مقر العمليات المشتركـــة فان القضايا التي تعرض على المحاكم العرفية "تتعلق دائما بمسائل ذات طبيعة أمنيـــة" . وعلى ما يقال فان هذه المحاكم تتمتع بسلطات واسعة ويمكنها أن تحكم بالاعدام . ويبدو أن بعض هـــذه الاحكام قد نفذ وينتظر حصول عمليات اعدام أخرى .

٢٦ ـ وقد ورد أن قوات الأمن ، بما تتمتع به من سلطة كبيرة ، قد تقوم ، هي نفسها ، باعمـــال ارهابية . وقد اشتكى أعضاء في بعض الاحزاب الافريقية التي تشترك في نظام الحكم غير الشرعـــي من الاعمال الوحشية التي يتعرض لها السكان المدنيون الافريقيون على يد قوات الأمن باسم قانـــون الاحكام العرفية . ومثال ذلك أن الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى (سيتولي) أفاد في كانـــون الثاني / يناير ١٩٧٩ أن الجنود في المناطق الخاضعة لقانون الاحكام العرفية يدمرون البيـــوت وحظائر الحبوب والحيوانات والمحاصيل ، وذلك كجزء من "سياسة الأرض المحروقة" .

٢٧ ـ وقد أيدت لجنة العدل والسلم لأساقفة روديسيا الجنوبية الكاثوليكيين ، في روديسيا هذه الاتهامات . وتبين تقارير هذه اللجنة أن قوات الامن قد احرقت اكواخ ٧١٨ عائلة في مناطـــق سالزبوري وغويلو واومتالي في الفترة من أيلول / سبتمبر الى كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . وأشـــارت جمعية الرعاية المسيحية أيضا ، وهي منظمة خيرية محلية ، الى احراق قوات الامن لعدة اكـــواخ وذكرت انه لم يعط للمدنيين متسع من الوقت حتى لجمع أمتعتهم مسبقا . وتفيد مصادر الكنيســـة ان هذه الحوادث كانت تشكل في بادئ الامر حالات متفرقة وكانت تحدث عادة في اللحظات الـــتي يصل فيها الاحتياج الى قمته ، الا أنه يبدو الان ، منذ فرض قانون الاحكام العرفية في أيلـــول / سبتمبر ١٩٧٨ ، انها قد اصبحت جزءا من "سياسة منهجية جديدة" .

Digitized by UNOG Library

باء ـ حالات منع التجـــوّل

٢٨ ـ لجأ نظام الحكم غير الشرعي ، حتى قبل فرضه لقانون الاحكام العرفية ، الى استخـدام منع التجول للسيطرة على المدنيين الافريقيين ، وخاصة على حريتهم في التنقل . وقد كان منـــع التجول حتى وقت قريب مقتصرا على المناطق الريفيـة .

٢٩ ـ ومع اتساع نطاق حرب المقاومين (أنظر الفقرة ٢٣ أعلاه) ، فرض نظام الحكم غير الشرعي منع تجول دائم في مناطق حضرية معينة . وقد فرض هذا النوع من منع التجول مؤخرا في قسم معيّـن من بولاوايو ، وهو القسم الذى توجد فيه مستودعات للنفل وخطوط للسكك الحديدية وبعـــض المجمعات الصناعية . ويقتصر الدخول الى المناطق على الافريقيين بمران عبر نقاط تفتيش تابعة للشرطة ، ويجب على كل شخص يدخل المنطقة أن يحمل شهادة تسجيل (ط) ، وشهادة عمل ، ويجـــب أن يمشي في الممرات الرئيسية ، وعليه ألّا يحاول الفرار اذا أوقفته قوات الأمن .

٣٠ ـ وفي حالات فرض منع التجول الدائم ، يعلم نظام الحكم غير الشرعي السكان بذلك عـــن طريق توزيع نشرات باللغتين الانكليزية والافريقية مع خرائط للمناطق الخاضعة لمنع التجول . علـــى أن قراءة الخرائط تسبب مشاكل خطيرة للسكان السود ، لا للأميين منهم فحسب ، وهم يمثلون نسبـة كبيرة ، وانما ايضا لبعض المتعلمين . ويزداد تعقيد الحالة نتيجة لخوف السكان من قوات الأمـــن نظرا للوحشية التي اشتهروا بها . ونتيجة لكل ذلك فقد كان الناس يدخلون في مناطق منع التجول الدائم عن طريق الخطأ كما كانوا دائما ، عندما توقفهم قوات الأمن ، يحاولون الهرب وعندهـــا كانت قوات الأمن تطلق عليهم الرصاص . والواقع ، كما تفيد تقارير كثيرة ، انه حتى أولئك الذيـــن كانوا ، على ما يقال ، يتعاونون مع قوات الامن في المناطق الحضرية كانوا يتعرضون لاطلاق الرصاص عليهم بعد انصرافهم .

جيم ـ العدوان على الدول المجاورة

٣١ ـ واصلت القوات المسلحة التابعة لنظام الحكم غير الشرعي ارتكاب الاعمال العدوانيـــة ضد بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق . وقد قامت مؤخرا بتكثيف هذه الاعمال ضد الدول الثلاث كما وسّعت نطاقها الان لتشمل أنغولا . ففي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ قصفت طائرات نظام الحكم غير الشرعـي مخيم لاجئين زمبابويين في بوما بمقاطعة موكسيكو في أنغولا ، وقتلت اكثر من ١٦٠ شخصا وجرحـت ٥٣٠ شخصا آخرين . وقد كان بعض الضحايا من الانغوليين .

٣٢ ـ ويهدف نظام الحكم غير الشرعي الى أمرين : تدمير قوات المقاومين الزمبابويين واضعـاف قوة الدول الافريقية المجاورة لثنيها عن دعم الجبهة الوطنية . ففي ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩ ، مثلا ، قصفت طائرات نظام الحكم غير الشرعي تشوكوى وهو مركز زراعي في وادى ليمبوبو بموزامبيق ، وقـــد كانت حكومة موزامبيق ، كما تفيد التقارير ، تعتزم تحويله الى منطقة انتاج حبوب تكفي البلد كلـه .

(ط) يطلب من كل ذكر افريقي فوق سن الـ١٦ أن يحمل هذه الشهادة في جميع الأوقات .

Digitized by UNOG Library

٣٣ ـ وعلى الرغم من المذكور اعلاه فان الدول الافريقية التي كانت ضحية تلك الاعمال العدوانية قد صرحت بأن هذه "الهجمات الغادرة" لن تؤدي الا الى تشديد عزمها على دعم شعب زمبابوي .

٣٤ ـ وقد أدان مجلس الأمن في الامم المتحدة وكذلك منظمة الوحدة الافريقية هذه الاعمال العدوانية ضد الدول الافريقية . وفي القرار ٤٤٥ (١٩٧٩) المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٧٩ أدان المجلس بقوة الغزوات المسلحة التي يرتكبها نظام الحكم غير الشرعي ضد أنغولا وزامبيا وموزامبيق . وأشاد المجلس بهذه الدول لدعمها لشعب زمبابوي ورجا من جميع الدول أن تقدم فورا مساعدة مادية كبيرة لتمكين حكومات دول خط المواجهة من تعزيز دفاعاتها .

٤ ـ النفقات العسكرية

٣٥ ـ ازدادت النفقات العسكرية في روديسيا الجنوبية باطراد منذ عام ١٩٦٤ . وترد في الجدول أدناه الاعتمادات المخصصة للخدمات العسكرية الى غاية عام ١٩٧٧/١٩٧٨ . وطبقا لما ورد في "التوازن العسكري ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩" فقد أقرّ البرلمان في تموز/يوليه ١٩٧٨ ميزانية للدفاع تبلغ ١٤٩ مليون دولار روديسي وميزانية للشرطة تبلغ ٦٠ مليون دولار روديسي للسنة المالية ١٩٧٨/١٩٧٩ . على ان تقارير اخرى تشير الى ان البرلمان قد وافق على مبلغ آخر قدره ٢٨ مليون دولار روديسي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ومبلغ اضافي قدره ٩٫٣٦ من ملايين الدولارات الروديسية في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، لميزانية الدفاع لسنة ١٩٧٨/١٩٧٩ . وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٩ كان مجموع الاعتمادات المخصصة للقوات المسلحة وقوات الشرطة هو ٢٤٦٫٣٦ من ملايين الدولارات الروديسية ، اي بزيادة قدرها ٤٦ مليون دولار روديسي تقريبا على ميزانية ١٩٧٧/١٩٧٨ . ويقدر ان نظام الحكم غير الشرعي ينفق حاليا ما يزيد عن ٦٥٠٠٠٠ جنيه استرليني يوميا على عملياته العسكرية .

٣٦ ـ ويتوقع نظام الحكم غير الشرعي أن يجمع ٢٩ مليون دولار روديسي للدفاع عن طريق ضريبة اقتراض قدرها ١٢٫٥ في المائة تفرض على دافعي الضرائب . ويعتقد ان القرضين الاجنبيين ، الاول ١٥ مليون جنيه استرليني والثاني ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، اللذين حصل عليهما النظام غير الشرعي سيستخدمان لدعم جهوده الحربية (أنظر أيضا المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرة ١٥١ من هذا التقرير) .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٥

روديسيا الجنوبية : الاعتمادات السنوية للقوات المسلحة والشرطة ،

١٩٦٤ — ١٩٧٨

(بآلاف الدولارات الروديسية الجنوبية)

السنة	الجيش	السلاح الجوى	الشرطة	المجموع
٦٥/١٩٦٤	٦ ٠٣٨	٥ ٨٣٤	١٠ ٣٤٨	٢٢ ٢٢٠
٦٦/١٩٦٥	٦ ٢١٢	٥ ٨١٠	١٠ ٩٠٢	٢٢ ٩٢٤
٦٧/١٩٦٦	٧ ٧٤٢	٥ ٢٢٨	١٢ ٢١٦	٢٥ ١٨٦
٦٨/١٩٦٧	٨ ٥٩٠	٥ ٩٩٤	١٢ ٧٨٨	٢٦ ٩٧٢
٦٩/١٩٦٨	١٥ ٤٠٠ (أ)		١٤ ٠٠٠	٢٩ ٤٠٠
٧٠/١٩٦٩	١٠ ٤٦٠	٦ ٦٢٤	١٥ ٠٥١	٣٢ ١٣٥
٧١/١٩٧٠	١٠ ٨٨٩	٨ ٤٠٣	١٥ ٤٢٥	٣٤ ٧١٧
٧٢/١٩٧١	١٢ ٠٧٠	٧ ٥٠٣	١٦ ٨٨٦	٣٦ ٤٥٩
٧٣/١٩٧٢	١٥ ٣١٦	٩ ٦٨٤	١٧ ٨٥٦	٤٢ ٨٥٦
٧٤/١٩٧٣	٣٠ ٩٤٠ (أ)		٢٢ ٠٣٩	٥٢ ٩٧٩
٧٥/١٩٧٤	٤٦ ١٧٦ (أ)		٣١ ١٩٨	٧٧ ٣٧٤
٧٦/١٩٧٥	٥٧ ٠١٤ (أ)		٣٣ ٣٢٨	٩٠ ٣٤٢
٧٧/١٩٧٦	٨٤ ٤٢٧ (أ)		٤٤ ١١٧	١٢٨ ٥٤٤
٧٨/١٩٧٧	١٤١ ٨٣٧ (أ)		٥٥ ٦٣١	١٩٧ ٤٦٨

المصدر : روديسيا الجنوبية ، بيانات الميزانية التي أدلى بها وزير المالية وتقديرات النفقات (سالزبورى ، المطبعة الحكومية) ، عن الأعوام المذكورة .

(أ) تقديرات اعتمادات الجيش والسلاح الجوى معا .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني *

ناميبيا

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ - ٣
١ - الاحتلال العسكري لناميبيا	٤ - ١١
٢ - نفقات الدفاع	١٢ - ١٦
٣ - توسيع نطاق القوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا	١٧ - ٢٢
٤ - دور الجيوش القبلية	٢٣ - ٢٦
٥ - الحصول على الاسلحة والمعدات العسكرية	٢٧ - ٣١
٦ - تطوير القدرة النووية	٣٢ - ٣٧
٧ - عدوان جنوب افريقيا على أنغولا وزامبيا	٣٨ - ٤٩

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1318 .

Digitized by UNOG Library

مقدمة

١ - في حين ان جنوب افريقيا كانت من الناحية الظاهرية منهمكة خلال عام ١٩٧٨ وأوائل عام ١٩٧٩ في بذل جهود لتحقيق تسوية لمسألة ناميبيا عن طريق التفاوض ، فانها قد واصلت تعزيز احتلالها العسكرى للاقليم . وقاومت جنوب افريقيا ، كما حدث في السنوات الماضية ، بزيادة حجم قواتها العسكرية في ناميبيا مرة اخرى ، وزادت من تصنيعها واستيرادها للاسلحة والاعتدة الحربية ، وتابعت بذل الجهود الرامية الى زيادة قدرتها النووية . ومازالت النفقات الدفاعية اكبر بند منفرد من بنود ميزانية جنوب افريقيا .

٢ - وفي ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ، قام السيد ثيو - بن غوريراب ، المراقب الدائم عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لدى الامم المتحدة ، باعلام مجلس الأمن أن مواصلة جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لناميبيا ، وما تمارسه من اعمال اضطهاد وقمع ، واستخدامها ناميبيا لشن اعمال عدوانية متكررة ضد الدول المجاورة ، واستحداثها لاسلحة نووية انما تشكل جميعا تهديدا للسلم والأمن الدوليين بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (أ) . وقال ان منظمة سوابو ترى انه ليس هناك ما يجبر جنوب افريقيا في آخر الامر على التخلي عن سيطرتها على الاقليم الا فرض جزاءات اقتصادية الزامية ضدها ، واقتران ذلك بكفاح مسلح مكثف .

٣ - وفي أيار/مايو ١٩٧٩ ذكر أن سلطات جنوب افريقيا تفرض في الاقليم تدابير أمنية جديدة صارمة كرد فعل لاشتداد الحملة العسكرية التي تشنها منظمة سوابو ، والتي يجرى بصفة تدريجية توسيع نطاقها نحو الجنوب الى منطقة استيطان البيض (انظر الفقرة ٩ أدناه) . وفي ١١ أيار/مايو ، اعلن الحاكم الادارى العام المعين من قبل جنوب افريقيا أن الافارقة المعتقلين بسبب اخلالات مزعومة بقوانين الامن يمكن اعتقالهم في حبس انفرادى لمدة تصل الى ٣٠ يوما ، بدلا من الحد الاقصى السابق وقدره ٩٦ ساعة . وفي اليوم نفسه اعلن ب . و . بوثا ، رئيس وزراء جنوب افريقيا ، انه تجرى زيادة دوريات الشرطة والجيش في المناطق الحضرية وانه ستقام اسيجة امنية حول القرى في منطقة اوفامبولاند ، مما يحولها في الواقع الى " قرى محمية " . وأعلن ايضا انه يجرى منح الشرطة والجيش في ناميبيا سلطات جديدة واسعة النطاق لتفتيش الافارقة ومنازلهم بدون اذن .

١ - الاحتلال العسكرى لناميبيا

٤ - تتألف القوة العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا من كتائب من المشاة والمدرعات والقوات الميكانيكية والمطلات ، وكتائب شرطة مختصة بقمع التمرد ، ووحدات قتالية داعمة . وترابط هذه

(أ) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثلاثة والثلاثون ، الجلسة ٢٠٩٢ .

Digitized by UNOG Library

القوات في شبكة من القواعد العسكرية الاساسية والثانوية ، يقع اكثر من ٢٠ منها على طول الحدود بين أنغولا وناميبيا . وتفيد التقارير انه توجد في غروتفونتين ، وهي القاعدة العسكرية الشمالية الرئيسية ، اكثر من ١٥ كتيبة ووحدة موازرة جوية .

٥ — اما في منطقة الشرطة ، فان القاعدة العسكرية الرئيسية لجنوب افريقيا تقع في رو ويكوب ، الى الجنوب من خليج والفيس مباشرة . ووفقا لما جاء بالتقارير الصحفية ، فان وجود هذه القاعدة التي يمكن استخدامها في شن هجمات ضد ناميبيا مستقلة في المستقبل ، هو احد الاسباب الرئيسية لتصميم جنوب افريقيا على الاحتفاظ بسيطرتها على خليج والفيس . وتفيد التقارير ان رو ويكوب بها مطار يستقبل الطائرات التي تطير على ارتفاع منخفض ، ومدرج طويل يخدم طائرات جنوب افريقيا التي تقوم بعمليات الاستطلاع الساحلي ، كما انه يستخدم كقاعدة لقاذفات القنابل المقاتلة والطائرات الاعتراضية . وتوجد بهذه القاعدة ايضا محطة لتقوية الارسال تشكل جزءا من شبكة للاتصالات البعيدة المدى تنقل من شمال ناميبيا الى جنوب افريقيا ما يسمى بالمعلومات المتعلقة بمكافحة التمرد .

٦ — ويضم خليج والفيس ايضا وجودا بحريا كبيرا لجنوب افريقيا يستخدم كمحطة تجمع امامية للوحدات البحرية الموزعة على طول ساحل ناميبيا . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ ، اعلن السلاح البحري في جنوب افريقيا عن خطط لاجراء توسيع كبير لمرافقه في خليج والفيس ونبه الى انه سيجري الدفاع عن الميناء بجسارة .

٧ — وقد قامت جنوب افريقيا ، بصفة منتظمة ، بتعزيز وجودها العسكري في ناميبيا من حيث الرجال والعتاد من اجل ضمان استمرار سيطرتها على الاقليم . وقد تحدث السيد سام نوجوما ، رئيس منظمة سوابو ، امام مجلس الامن في ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، فوجه اتهاما مفاده انه توجد في الاقليم قوات لجنوب افريقيا تبلغ نحو ٦٠٠٠٠ فرد وكان اكبر عدد لهذه القوات يقدر فيما مضى بنحو ٣٠٠٠٥ فرد (ب). وقبيل قيام جنوب افريقيا باجراء انتخابات داخلية تحديا لقرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، ذكرت مقالة نشرت في صحيفة " واشنطن بوست " (واشنطون ، دى . سي .) في عددها الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ان جنوب افريقيا قد بدأت عملية تعزيز كبيرة لقواتها ، تتضمن اضافة وحدتين جديدتين كل منهما في حجم الفوج ، في اوفامبولاند . ووفقا لما جاء بالمقالة ، فانه يبدو أن عملية التعزيز تهدف الى دعم جنوب افريقيا سياسيا وعسكريا في اوفامبولاند قبل الانتخابات . وقد ظلت اوفامبولاند دائما في العادة تؤيد منظمة سوابو بقوة . ونقلت المقالة ايضا عن المصادر الدبلوماسية قولها ان من المحتمل ان يكون المقصود من تعزيز الوجود العسكري لجنوب افريقيا هو تقوية الانطباع بأن جنوب افريقيا ، هي وتحالف تورنهال الديمقراطي (ج) ، سيواصلان السيطرة على الاقليم في المستقبل .

(ب) المرجع نفسه .

(ج) ان استخدام المصطلحات الرسمية الخاصة بجنوب افريقيا لا ينطوي بحال من الاحوال على اعتراف الامم المتحدة بالوضع الراهن .

Digitized by UNOG Library

٨- وخلال الانتخابات التي جرت في الفترة من ٤ الى ٨ كانون الأول/ديسمبر ولم تشترك فيها منظمة سوابو ، وصفت التقارير الصحفية قوات جنوب افريقيا بأنها في حالة تأهب تام تتضمن مرور الجنود في دوريات على النقاط الرئيسية في ويندهوك ، ووجود قوات مسلحة قوامها ١٨٠٠٠ شخص ، وعدد من طائرات الميراج لنفاثة التابعة لجنوب افريقيا ، في وضع استعداد . وقد فاز تحالف تورنهال الديمقراطي بالانتخابات بفارق كبير ، اذ يقال انه حصل على ٨٢ في المائة من الأصوات المدلى بها ، وذلك ، الى حد بعيد ، بسبب ذلك الوجود العسكري وبسبب مقاطعة منظمة سوابو وتحالف تورنهال الديمقراطي للانتخابات .

٩- وفي ايار/مايو ١٩٧٩ ، ذكرت التقارير أن جنوب افريقيا قد حشدت آلافا من أفراد الاحتياط العسكريين لتعزيز وحدات الجيش في شمال ناميبيا كجزء من عملية شن عملية من أكبر العمليات التي شنت في الحرب المستمرة منذ ١٣ عاما ضد منظمة سوابو . وقيل ان هذه العملية تهدف الى اتخام الشمال بالقوات في محاولة لتدمير وحدات منظمة سوابو التي توغلت في الأسابيع الماضية " الى مسافة كبيرة فيما وراء الحدود التقليدية " للحرب ، فدخلت منطقة استيطان البيض .

١٠- وقد نقل عن مصادر موثوق بها قولها ان التعبئة قد شملت أكثر من ٨٠٠٠ من أفراد الاحتياط . وذكر المراقبون كذلك ان مئات من الشاحنات وناقلات الجنود والعربات المدرعة قد تحركت نحو الشمال عن طريق ويندهوك في أرتال كثيرا ما يصل طولها الى عدة أميال .

١١- وعلقت صحيفة " الفاردريان " (مانشيستر) في عدد ها الصادر في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ على عملية التعبئة فذكرت ان استدعاء افراد الاحتياط قد حدث على الرغم من أن عدد الذين جندوا في الخدمة الوطنية في كانون الثاني/يناير قد ارتفع الى ٢٠٠٠٠ شخص بالمقارنة مع ١٣٠٠٠ شخص للفترة نفسها في عام ١٩٧٨ ، مما جعل عملية التجنيد هذه أكبر عملية منذ الحرب العالمية الثانية . ورئي ان هذا الاستدعاء ضروري لأن كثيرا من الافراد الذين جندوا مؤخرا لم يكتمل تدريبهم بعد ، في حين أن كثيرا من الآخرين الموجودين في الخدمة في ناميبيا من قبل يفتقرون الى الدافع والكفاءة . وعلقت المقالة أيضا على التدبير غير العادي المتمثل في وزع قوة عسكرية ضخمة كهذه ضد بضع مئات من قوات منظمة سوابو .

٢ - نفقات الدفاع

١٢- واصلت جنوب افريقيا زيادة انفاقها العسكري من أجل المحافظة على سيطرتها العسكرية على ناميبيا وحماية نظامها القائم على الفصل العنصري . ووفقا " للكتاب الابيض " عن الدفاع ، الذي نشر في آذار/مارس ١٩٧٩ ، فان الاستراتيجية الدفاعية لجنوب افريقيا تتمثل في الاعداد لـ " حرب شاملة " . وينبه الكتاب الأبيض الى أن التهديد العسكري الموجه ضد جنوب افريقيا يتصاعد بمعدل مزعج ويكشف عن أن مجلس أمن الدولة التابع لجنوب افريقيا قد أعيد تنظيمه وتوسيع نطاقه ليضع " استراتيجية أمنية وطنية شاملة " للتصدي " للتهديد الشامل " .

Digitized by UNOG Library

١٣- وسيرتفع الانفاق الدفاعي لجنوب افريقيا للفترة ١٩٧٩/١٩٨٠ الى رقم قياسي قدره بليونا راند (د) ، أى أنه قد تضاعف تقريبا منذ الفترة ١٩٧٥/١٩٧٦ (هـ) . وتشتمل اعتمادات الدفاع التي تمثل سدس مجموع ميزانية الفترة ١٩٧٩/١٩٨٠ ، على مبلغ ١ر١٣ بليون راند للجيش ، بزيادة قدرها ١٣٠ بليون راند بالمقارنة مع الفترة ١٩٧٨/١٩٧٩ ، ومبلغ ١٢٧ر٥ ملايين راند للسلاح البحرى ، بزيادة قدرها ١٦ مليون راند .

١٤- ويرى المراقبون أن الزيادة في ميزانية السلاح البحرى هي زيادة هامة لأنها تنطوى على انخفاض في تكاليف التشغيل ولكنها تنطوى على زيادة في الانفاق على " الأصول الثابتة " ، التي تفترض أنها تعني السفن الحربية وسفن الدورية ، الخ . وبالرغم من أن فرنسا قد ألغت تسليم طرادين وغواصتين الى جنوب افريقيا ، فان من الواضح أن أثر هذه الخطوة على " التنمية المخطط لها للقوة البحرية " قد وازنته تنمية بناء السفن الحربية وما يتصل بها من صناعات محليا .

١٥- أما اعتمادات الميزانية المخصصة للدفاع الجوى في الفترة ١٩٧٩/١٩٨٠ فتظهر انخفاضا نسبته ١٨ في المائة بالمقارنة مع العام الماضي ، فأصبحت الاعتمادات ٧٤ر٢ من ملايين الراندات . وينظر المراقبون الى هذا الانخفاض على أنه مؤشر يشير الى أن حظر الأسلحة يؤثر على جنوب افريقيا . ورغم ذلك فانه يجرى وضع خطط لتحديث رادارات الدفاع الجوى الثابتة وتوسيع نطاق شبكة الرادارات المتحركة .

١٦- وتشتمل الاعتمادات المخصصة للجيش والتي تستأثر بالجزء الأكبر من الميزانية على زيادة نسبتها ١٦ في المائة في الأصول الثابتة . وقد أنشئ أيضا لواء مظلات لتزويد الجيش بـ " قوة لرد الفعل السريع " يمكن استدعاؤها ووزعها في غضون مهلة قصيرة لاستخدامها في المعارك التقليدية " وشبه التقليدية " على السواء .

٣ - توسيع نطاق القوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا

١٧- زادت جنوب افريقيا ، خلال عام ١٩٧٨ ، من مجموع قواتها التي تمكن تعبئتها بمقدار ٣٩٥٠٠ فرد الي ٤٠٤٥٠٠ فرد (أنظر الجدول ١ أدناه) . ومن بين هذا العدد كان هناك ١٦٦٠٠ فرد في القوات الدائمة (مثلما كان عليه الوضع في السنة السابقة) ؛ و ٤٨٩٠٠ فرد من

(د) يعادل الراند الواحد حوالي ١ر١٥ من دولارات الولايات المتحدة .

(هـ) ستتضمن ميزانية الدفاع مبلغ ١ر٦١ بليون راند سيعتمده البرلمان ؛ وفائضا قدره ١٠٠ مليون راند من الفترة ١٩٧٨/١٩٧٩ ؛ ورصيدا نقديا قدره ١٤٥ مليون راند في حساب الدفاع الخاص ؛ و ١٥٠ مليون راند في صورة ايرادات متوقعة من مبيعات سندات الدفاع ومبيعات سندات الدفاع ذات الجوائز .

Digitized by UNOG Library

رجال الخدمة الوطنية الذين يؤدون خدمة عسكرية الزامية مدتها سنتان (٣٨ ٤٠٠ فرد في عام ١٩٧٧) ؛ و ١٧٣ ٥٠٠ فرد أعضاء في قوة المواطنين البيض (١٦٥ ٥٠٠ فرد في عام ١٩٧٧) ممن أتموا خدمتهم الوطنية ولكن ينبغي عليهم أن يحضروا معسكرات تدريبية سنوية لمدة ثماني سنوات بعد ذلك (انظر الجدول ٢ أدناه) . يضاف الى ذلك انه كان هناك ١١٠ ٠٠٠ شخص من المفاوير شبه العسكريين (٩٠ ٠٠٠ مفوار في عام ١٩٧٧) ٥٥ ٥٠٠ شخص من قوات الشرطة منهم ٣٥ ٥٠٠ شخص من النظاميين و ٢٠ ٠٠٠ شخص من الاحتياطيين .

١٨- وتشير المعلومات المتاحة الى أن نسبة مئوية متزايدة من مجموع القوة العسكرية وشبه العسكرية لجنوب افريقيا هي الآن من غير البيض . ولم تكن لغير البيض أهلية التدريب العسكرى حتى منتصف السبعينيات . ويقال ان جنوب افريقيا تشجع الآن ، بنشاط ، الملونين والهنود وكذلك الأفارقة على الالتحاق بالقوات المسلحة والتدرب على الأدوار القتالية وأدوار المساندة من أجل الحفاظ على وجود في ناميبيا يبلغ من الضخامة ما يكفي لقمع تطلعات الشعب المشروعة للاستقلال . وقد قامت حكومة جنوب افريقيا ، على سبيل الاغراء ، بتعديل سياستها القائمة على الفصل العنصرى بحيث يمكن لغير البيض الوصول الى رتب الضباط في وحدات معزولة عن غيرها ويتلقون نفس المرتب الذى يتلقاه نظراؤهم من البيض . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، أصبحت للافارقة للمرة الأولى أهلية الالتحاق بقوات المفاوير والتدرب على الخدمة في وحدات القتال . غير أن القرعة العسكرية لم تمتد بعد الى غير البيض .

١٩- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، قال السيد ب . و . بوثا ، الذى كان حينئذ وزير دفاع جنوب افريقيا ، تعليقا منه على سياسة الحكومة فيما يتعلق بغير البيض ، انه سيتم قبول اعداد أكبر من الملونين والآسيويين في قوات الدفاع حالما يتوفر المعلمون والاموال . وذكر أيضا أنه توجد بالفعل وحدة من الملونين تحرس الحدود ، وأن الجنود السود هم تحت السلاح بشكل منتظم .

٢٠- وفي تموز/يوليه ١٩٧٨ ، اشارت مقالة في صحيفة " الفاينانشيال تايمز " (لندن) ، الى التعزيز العسكرى المتزايد في جنوب افريقيا ، وذكرت أن كثيرا ممن هاجروا الى البلد خلال السنتين الماضيتين وعددهم ٤١ ٠٠٠ مهاجر ، قد غادرو البلد لأنهم لا يريدون أن يتم اشراكهم ، على كره منهم ، في " جهاز الدفاع المتزايد الاتساع " وهو جهاز تابع للحكومة ويتضمن اجتذاب المهاجرين والنساء الى شبكة الدفاع . وعقب صدور نداءات متصلة للمستوطنين الجدد للخدمة في القوات المسلحة ، اقر برلمان جنوب افريقيا قانونا جديدا ينص على ان يتم تلقائيا تجنيس أى اجنبي شاب لم يتقدم للحصول على جنسية جنوب افريقيا في غضون عامين من الوقت الذى يصبح فيه مؤهلا لذلك ، وبذلك يكون ملزما باداء الخدمة العسكرية .

٢١- وذكرت المقالة أيضا أنه يجرى تجنيد النساء بأعداد متزايدة بل انه يتم اشراك تلاميذ المدارس بدرجة متزايدة في الانشطة شبه العسكرية . وأشارت المقالة ، فيما يتعلق بالاشتراك المتزايد من جانب النساء ، الى أن الملتحقات سنويا بالكلية العسكرية للنساء والذى كان يبلغ ١٥٠ امرأة تقريبا منذ افتتاح الكلية في عام ١٩٧١ ، قد ارتفع الى ٥٠٠ امرأة في عام ١٩٧٧ . وفضلا عن ذلك

Digitized by UNOG Library

الجدول ١

جنوب افريقيا : مجموع القوات التي يمكن تعبئتها ، ١٩٧٨

(بالآلاف)

	الجيش	البحرية	السلاح الجوى	المجموع
ألف ـ قوات الدفاع :				
القوات الدائمة	٧ر٠	١ر٤	٥ر٥	١٦ر٦
أفراد الخدمة الوطنية	٤٣ر٠	١ر٤	٤ر٥	٤٨ر٩
قوات المواطنين	١٣٨ر٠	١٠ر٥	٢٥ر٠	١٧٣ر٥
	١٨٨ر٠	١٦ر٠	٣٥ر٠	٢٣٩ر٠
باء ـ القوات شبه العسكرية :				
المفاوير				١١٠ر٠
قوات شرطة جنوب افريقيا				
النظاميون				٣٥ر٥
افراد الاحتياط				٢٠ر٠
				١٦٥ر٥
المجموع				٤٠٤ر٥

المصدر : "التوازن العسكرى" (سنوات مختلفة) (لندن ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٢

جنوب افريقيا : أفراد القوات العسكرية

توسيع نطاق قوات الدفاع ، ١٩٧٤ — ١٩٧٨

(بالآلاف)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الجيش (أ)	٣٤ر٥	٣٨ر٠	٣٨ر٠	٤١ر٠	٥٠ر٠
السلاح الجوى (أ)	٨ر٥	٨ر٥	٨ر٥	٨ر٥	١٠ر٠
السلاح البحرى (أ)	٤ر٥	٤ر٠	٥ر٠	٥ر٥	٥ر٥
قوات المواطنين	٧٢ر٠	١٥١ر٤	١٧٣ر٥	١٦٥ر٥	١٧٣ر٥
المجموع	١١٩ر٥	٢٠١ر٩	٢٢٥ر٠	٢٢٠ر٠	٢٣٩ر٠

المصدر : " التوازن العسكرى " (سنوات مختلفة) (لندن ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) .

(أ) بما في ذلك المجندون الزاميا .

Digitized by UNOG Library

فانه قد سمح للنساء ، منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، بالتسجيل في الاكاديمية العسكرية في سالدانها باى ، بالقرب من كيب تاون .

٢٢— وفي عام ١٩٧٨ ، بالاضافة الى توسيع نطاق الاستدعاء الالزامي لتلاميذ المدارس الذين يهجرون الدراسة ، بدأت الحكومة برامج لتدريب الطلاب أثناء العطلات وبدأت في جعل الجماعات المؤلفة من هؤلاء الطلاب تابعة لأفواج دائمة من أفواج قوات المواطنين . وخططت الحكومة أيضا لمضاعفة عدد الطلاب المتدربين في السنة (١٥٠ ٠٠٠ متدرب في عام ١٩٧٨) .

٤ — دور الجيوش القبلية

٢٣— تجدر الاشارة الى ان جنوب افريقيا قد بدأت في انشاء ما يسمى بالجيوش القبلية في ناميبيا في عام ١٩٧٥ عندما شكلت كتيبتان من الافارقة في أوفامبولاند وكافانغولاند . وقد استنكرت منظمة سوابو هذه الخطوة في الحال على أساس انه يمكن لجنوب افريقيا أن تستخدم هذه الجيوش كأداة لفرض تنفيذ مخططها المتعلق بالاستقلال الصورى .

٢٤— وفي عام ١٩٧٧ شكلت كتيبة ثالثة تضم وحدات منفصلة من الملونين ومن افراد قبائل والباستر ، والناما ، والداماراً ، والهيريرو والتسوانا ؛ واستخدم رجال الادغال للمرة الاولى ككشافين ومرشدين لمساعدة جيش جنوب افريقيا في تعقب مقاتلي منظمة سوابو . وجميع هذه الكتائب الثلاث ، التي تخضع مباشرة للماجور جنرال جاني ج . جلدينهويز ، القائد العام لقوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في الاقليم ، تستخدم في القتال ضد منظمة سوابو فيما يدعي بمنطقة العمليات . ووفقا لما ذكرته صحيفة " الفاينانشيال تايمز " في عددها الصادر في ٥ تموز / يولية ١٩٧٨ ، فان ١٥ الى ٢٠ في المائة من القوات المرابطة في منطقة العمليات هي من غير البيض وأنه تجرى حملة رئيسية للتجنيد فيما بين غير البيض .

٢٥— وأنشأت جنوب افريقيا بعد ذلك في عام ١٩٧٨ وحدة كابريفية وأعلنت عن خطط لانشاء كتيبة مظلات افريقية مع البدء في ذلك في عام ١٩٧٩ . وعينت جنوب افريقيا أيضا أول ضابط ناميبي في قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا برتبة نقيب في قوات المساندة .

٢٦— وقرر الماجور جنرال جيلدينهويز في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، في حركة من الواضح أن القصد منها هو تشجيع تجنيد الافارقة ، أن جميع الجنود الذين يخدمون بصفة دائمة في ناميبيا والذين لديهم مؤهلات متساوية ويشغلون رتبا متماثلة سيتلقون مرتبات متساوية ، بصرف النظر عن لونهم .

٥ — الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية

٢٧— زادت جنوب افريقيا من قوتها العسكرية خلال العقد الماضي بالحصول على الاسلحة والاعتدة

Digitized by UNOG Library

الحربية التي تزودها بها بلدان أخرى ، وبزيادة اكتفائها الذاتي عسكريا . وقد أصبحت جنوب افريقيا ، وفقا لما ذكرته بعض المصادر ، مكتفية ذاتيا من الناحية الفعلية فيما يتعلق بانتاج الطائرات المقاتلة ، ومحركات الطائرات ، والطائرات الهليكوبتر ، والقذائف وسفن القتال الكبيرة ، والدبابات ، والاسلحة الصغيرة والذخائر ، ولم تعد تعتمد على الواردات الا فيما يتعلق بالمعدات التي هي في غاية التطور ، مثل الأجهزة الالكترونية والطرادات أو الغواصات . بيد أن مصادر أخرى تشير الى أن جنوب افريقيا مازالت تستورد ٥٥ في المائة من أسلحتها ، في حين أنه يتم صنع كثير من الانتاج المحلي بتراخيص من الشركات عبر الوطنية .

٢٨- ويرد في الجدول ٣ أدناه بيان بالاسلحة التي ذكرت التقارير أن جنوب افريقيا قد حصلت عليها في عام ١٩٧٧ .

٢٩- ووفقا لما جاء في تقرير بمجلة " افريكا كونفدينشال " (لندن) في عددها الصادر في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ، فان جنوب افريقيا تتلقى بصفة منتظمة كميات كبيرة من العتاد الحربي المصمم أو المصنوع في الولايات المتحدة الامريكية . وتشير المقالة الى أنه رغم تأكيد حكومة الولايات المتحدة أنها تمتثل للحظر الالزامي على الأسلحة الذى تفرضه الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا ، فانها تسمح ببيع طائرات مدنية الى جنوب افريقيا وببيع محركات طائرات مصنوعة في الولايات المتحدة لبلدان ثالثة . وعلى هذا النحو يقال ان لجنوب افريقيا الحرية في أن تشترى سنويا من الولايات المتحدة مباشرة حوالي ١٥٠ من طائرات الهليكوبتر والطائرات الخفيفة وفي أن تحصل من بلدان أوروبية على طائرات أخرى مزودة بمحركات من تصميم الولايات المتحدة .

٣٠- وفي عام ١٩٧٧ ، أذنت الولايات المتحدة ببيع ست طائرات خفيفة من طراز سيسنا الى شركة خاصة في جنوب افريقيا وتعهدت ببيع ٤٤ طائرة اضافية من طراز سيسنا الى جنوب افريقيا خلال عام ١٩٧٨ . ورغم أنه لا يمكن استخدام الطائرة سيسنا كطائرة قتال ، فان التقارير تذكر أنها مفيدة في أنشطة مكافحة التمرد . ذلك أن مقالة نقلتها مجلة " افريكا كونفدينشال " من جريدة " باراتوس " ، وهي جريدة قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، قد امتدحت الطائرات من طراز سيسنا ١٨٥ سكاى واغون Cessna 185 Skywagon " لجعل الحدود (بين أنغولا وناميبيا) والتي يبلغ طولها ١٠٠٠ ميل (١٦٠٩ كيلومترات) تحت رقابة مستمرة " وذكرت أن هذه الطائرة يمكن استخدامها أيضا لتوجيه النيران الأرضية نحو أهداف محددة وللابلاغ عن تحركات العدو على أثر ذلك .

٣١- وفي شباط/فبراير ١٩٧٨ أصدرت الولايات المتحدة قانونا جديدا يحظر بيع طائرات مدنية الى قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا وشرطة جنوب افريقيا . بيد أن هذا القانون لم يحظر بيع هذه الطائرات لمشترين غير حكوميين . ثم أعلنت الرابطة العامة لشركات صناعة الطائرات في الولايات المتحدة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٨ أنها قد حصلت على موافقة حكومة الولايات المتحدة على بيع ٧٠ الى ٨٠ طائرة خفيفة الى جنوب افريقيا تزيد قيمتها عن ٣٥ر٥ من ملايين الدولارات .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٣

سجل تجارة الأسلحة مع جنوب افريقيا ، ١٩٧٧

المورد	العدد	الصنف	الشركة	الوصف	تاريخ الطلب	تاريخ التسليم	العدد المسلم
كندا	٣	CL-215	كندا ايو	طائرات نقل برمائية متعددة الاغراض	١٩٧٥	١٩٧٧	٣
فرنسا	٣٦٠	AS-12	ايروسباسيال	قذائف جو ـ سطح	١٩٧٤	١٩٧٦ ١٩٧٧	١٨٠ ١٨٠
	٣٠	AM-39	ايروسباسيال	قذائف جو ـ سطح	١٩٧٤	ـ	ـ
	١٠٠	ELAND-2	(أ) بانهارد	عربات مدرعة	١٩٧٦	١٩٧٦	١٠٠
	٣٦	MM-38	ايروسباسيال	قذائف بحر ـ بحر	١٩٧٦	ـ	ـ
	٣٢	Mirage-F1A	(أ) أطلس	مقاتلات	١٩٧١	١٩٧٧	ـ
اسرائيل	٢٤	Gabriel-2	شركة صناعات الطائرات الاسرائيلية	قذائف بحر ـ بحر	١٩٧٤	١٩٧٨	ـ
	٦	"Rashef"	آى . اس . آد يارد حيفا	زوارق دورية للهجوم السريع مزودة بالقذائف	١٩٧٤	١٩٧٨	ـ
ايطاليا	١٠٠	Impala MK 2	أطلس	طائرات تدريب لمكافحة التمردات	١٩٧٤	١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧	٤ ٣٠ ٣٠
اسبانيا	٦	-	ساندهوك أوستريا	طرادات	١٩٧٥	ـ	ـ

المصدر: الاسلحة في العالم ونزع السلاح : حولية معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٧٨ ، ستوكهولم ، معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام) .

(أ) تنتج في جنوب افريقيا بمقتضى ترخيص .

Digitized by UNOG Library

٦ - تطوير القدرة النووية

٣٢- واصلت جنوب افريقيا ، خلال عام ١٩٧٨ تطوير قدرتها النووية ، بما في ذلك قدرتها على انتاج الأسلحة الذرية . وترد معلومات فيما يتعلق بالقدرة النووية لجنوب افريقيا في تقرير ندوة الأمم المتحدة بشأن التعاون النووى مع جنوب افريقيا ، والتي عقدت في لندن في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٩ (و) .

٣٣- ووفقا لذلك التقرير ، فان الخبراء المشتركين في الندوة كانوا متفقين بصفة عامة على أنه يمكن لجنوب افريقيا أن تنتج سلاحا نوويا مطورا بدرجة معقولة اما من البلوتونيوم أو من اليورانيوم المزود بنسبة عالية من النظائر المنشطرة والمتراكم في المصنع النموذجي لاثراء اليورانيوم والذى يعمل منذ عام ١٩٧٥ . كذلك فان الخبراء متفقون على أن من المحتمل أن يكون لدى جنوب افريقيا أجهزة نووية قليلة يمكنها أن تختبرها ، رغم أنه ليس من الضرورى على وجه التدقيق تفجير أية أجهزة تجارب وذلك نتيجة للأساليب الحديثة المتعلقة بالمحاكاة . ويمكن بسهولة ايصال هذه الأجهزة بأى نوع من عدة طائرات موجودة في السلاح الجوى لجنوب افريقيا .

٣٤- واتفقت الندوة أيضا على أن جنوب افريقيا لم تكن لتستطيع أبدا أن تصل الى قدرتها النووية الحالية لولا المساعدة النووية الضخمة والشاملة التي تلقتها من الدول الغربية الرئيسية . وفضلا عن ذلك ، فانه رغم أن تلك الدول تدعي أن علاقاتها النووية مع جنوب افريقيا قاصرة على ما يسمى بالمجالات السلمية ، فان الندوة قد خلصت الى أنه من المستحيل عمليا وضع حد فاصل واضح بين التكنولوجيا النووية المستخدمة في أغراض سلمية ، والتكنولوجيا النووية المستخدمة في أغراض القدرة العسكرية . ونتيجة لذلك ، أكد عدة مشتركين في الندوة على أن حكومات البلدان التي تقدم المساعدة لجنوب افريقيا في الميدان النووى - جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك اسرائيل وبلجيكا وسويسرا واليابان ، تتحمل مسؤولية مباشرة عن زيادة حدة التهديد الموجه للسلم . وهذا التهديد موجه أولا الى شعب جنوب افريقيا ، وموجه ثانيا الى شعوب دول خط المواجهة ، وكذلك لجميع الدول الافريقية التي تساند الكفاح من أجل التحرير . ولهذا التهديد أيضا أبعاد عالمية .

٣٥- وأشارت الندوة الى اعتماد البلدان الغربية على جنوب افريقيا كمصدر رئيسي لليورانيوم ، مما أدى الى دمج جنوب افريقيا في البرامج الطويلة الأجل للدول النووية ومما من شأنه أن يمنح ذلك البلد وضعا تساويا مهيمنا متى أصبحت قدرته على اثراء اليورانيوم متطورة تماما . وعلى ذلك فقد رأى عدة مشتركين أنه لابد من وقف جميع واردات اليورانيوم من جنوب افريقيا وحرمان جنوب افريقيا من جميع التكنولوجيات المتصلة باثراء اليورانيوم .

٣٦- وفيما يتعلق بمنجم اليورانيوم في روسينغ بناميبيا (أنظر الفصل الخامس من هذا التقرير ، المرفق الثاني ، الفقرات ٤٢ الى ٥١) (أنظر ص ٢٠٢ أعلاه) ، ذكر أحد المشتركين أن هذا هو أوضح الأمثلة على التعاون البريطاني المباشر مع جنوب افريقيا وأنه قد مكن جنوب افريقيا من استحداث عمليات تتسم بقدر أكبر من التطور والتقدم التقني لاستخراج خام منخفض الرتبة .

(و) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13157 .

Digitized by UNOG Library

٣٧- وأوصت الندوة في تقريرها ، في جملة أمور ، بوجوب وقف ما يستورده المجتمع الدولي من اليورانيوم المستخرج في جنوب افريقيا أو ناميبيا وبوجوب وضع المرسوم رقم ١ المتعلق بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا (ز) موضع التنفيذ الكامل .

٧ - عدوان جنوب افريقيا على أنغولا وزامبيا

٣٨- ارتكبت جنوب افريقيا خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، مزيدا من الاعمال العدوانية ضد أنغولا وزامبيا متعللة بأنهما تؤويان قوات منظمة سوابو .

٣٩- وفي آب/اغسطس ١٩٧٨ ، قامت طائرات جنوب افريقيا ، عقب هجوم شنته منظمة سوابو على قاعدة عسكرية تابعة لجنوب افريقيا في كاتيما موليلو في منطقة كابريفي الشرقية ، بقصف مدينة سيشيكي في زامبيا . ووفقا لما ذكره وزير خارجية زامبيا ، فان قوات جنوب افريقيا قد عبرت الحدود الى زامبيا في ١٢ ناقلة جنود ، ودمرت خطا للكهرباء ومبان مدرسية ومباني المطار . وقد أسفرت هذه العملية ، التي استمرت من ٢٢ الى ٢٤ آب/اغسطس ، عن وفاة ١٢ من مواطني زامبيا المدنيين ، واصابة ستة آخرين بجروح خطيرة ووقوع أضرار كبيرة بالممتلكات . ووصفت زامبيا هذا الهجوم ، في بيان لها ، بأنه هجوم متعمد ولم يحدث نتيجة استفزاز ويهدف الى احباط الجهود الرامية الى بلوغ تسوية لمسألة ناميبيا عن طريق التفاوض .

٤٠- أما جنوب افريقيا ، التي ادعت أن الهجوم كان " عملية تطهير " ، فقد زعمت أولا أن قوات زامبيا قد قصفت كاتيما موليلو . بيد أن السيد ب . ج . فورستر ، الذي كان رئيس وزراء جنوب افريقيا حينئذ ، قال في وقت لاحق ان هناك " مؤشرات توحي بأنه قد يكون من المحتمل ألا تكون حكومة زامبيا غالعة في الأمر " . ومع ذلك فقد ادعى السيد فورستر ، وهو يشير الى الاتهامات القائلة بأن جنوب افريقيا قد هاجمت أهدافا مدنية في زامبيا ، ان " قدرا من المسؤولية يقع أيضا على عاتق تلك البلدان التي تجعل اقليمها متاحا لمنظمة سوابو للقيام بعملياتها " .

٤١- وفي ٦ آذار/مارس ١٩٧٩ ، شنت جنوب افريقيا سلسلة من الهجمات ضد زامبيا وأنغولا على السواء . وقد تزامنت هذه الهجمات مع رفض جنوب افريقيا للأحكام الرئيسية التي تضمنها تقرير الأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا (ح) (أنظر رأينا المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، الفقرات ٨٨ - ٩٥ من هذا

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٤ ألف (A/9624/Add.1) ، الفقرة ٨٤ . وقد صدر المرسوم في صيغته النهائية في جريدة ناميبيا Namibia Gazette ، رقم ١ .

(ح) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير و شباط/فبراير واذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13120 .

Digitized by UNOG Library

التقريـــر) . وقـد رفضـــت جنوب افريقيا ، بصفة خاصة ، اقتراح الأمين العام بقصر تمركز قوات منظمة سوابو في ناميبيا خلال فترة وقف اطلاق النار على قاعدتين داخل الاقليم .

٤٢ــ وفي ١٩ آذار/مارس ١٩٧٩ اجتمع مجلس الأمن استجابة لشكوى من أنغولا ، للنظر فـــي مسألة عدوان جنوب افريقيا على ذلك البلد (ط) .

٤٣ــ وقال ممثل أنغولا ، لدى عرضه تفاصيل عدوان جنوب افريقيا ، ان جنوب افريقيا قد قصفت مناطق ميلونغا ، وكوانهاما ، وكاتينغ وأن انتهاكات جنوب افريقيا للمجال الجوى الأنغولي قد حدثت في مناطق كاليكي ، ونوليلا ، وتشيتيكيرا ، وكواماتو ، وموندي جافالا ، وسانتا كلارا ، وناماكوندى ، ونجيفا ماكوندى ، وروكاداس . وفي بعض الحالات ، تم تنسيق انتهاكات المجال الجوى التي قامت بها الطائرات وطائرات الهليوكوبتر طراز بيوما بالتنسيق مع هجمات أرضية شنتها وحدات المشـــاة المدرعة التابعة لجنوب افريقيا ؛ وفي نقاط معينة ، تغلغلت جنوب افريقيا في أراضي أنغولا بعمق قدره ١٧ كيلو مترا . وفضلا عن ذلك ، فان جنوب افريقيا قد استخدمت قنابل النابالم في قصفهـــا لمعسكر للاجئين تابـــع لمنظمة سوابو (ى) .

٤٤ــ وأشار ممثل أنغولا الى أن القصد من الهجمات كان هو عرقلة جهود الوساطة الدوليـــة المتعلقة بناميبيا وبالجنوب الافريقي ككل . وطالب بفرض جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيـــا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لمنع جنوب افريقيا مـــن اقامة نظام عميل في ناميبيا .

٤٥ــ وفي الجلسة نفسها ، قال ممثل زامبيا ان جنوب افريقيا قد شنت سلسلتين من الغـــارات ضد بلده (ك) . وخلال احدى هاتين السلسلتين ، قامت الطائرات النفاثة وطائرات الهليوكوبـــتر التابعة لجنوب افريقيا بقصف القرى ، فقتلت تسعة مدنيين من زامبيا وجرحت ١٤ شخصا آخريـــن . كذلك فان قوات جنوب افريقيا قد مارست اعمالا ارهابية ضد القرويين الأبرياء وعذبتهم ، وزرعـــت ألغاما أرضية وأقامت متاريس في الطرق .

٤٦ــ وادعى ممثل زامبيا أن هذه الأعمال العدوانية المتواصلة تتناقض مع استعداد جنوب افريقيـــا المزعوم للانسحاب من ناميبيا التي تعتزم جنوب افريقيا مواصلة استخدامها كمنصة للوثوب على أنغـــولا وزامبيا من أجل زعزعة استقرار الحالة في هذين البلدين . وقال ان زامبيا ترى أن الجهود الراميـــة الى التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض لا يمكن استخدامها بعد كذريعة يتعلل بها أى عضـــو في مجلس الأمن لعرقلة تطبيق التدابير القهرية ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

(ط) المرجع نفسه ، الوثيقة S/13176 .

(ى) المرجع نفسه .

(ك) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

٤٧- وتحدث السيد ميشاكي مويونغو ، نائب رئيس منظمة سوابو ، أمام مجلس الأمن في ٢٠ آذار/مارس (ل) ، فقال ان جنوب افريقيا قد شنت سلسلة هجماتها الأخيرة ضد أنغولا وزامبيا من أجل تخريب جهود المجتمع الدولي للتعجيل بعملية انهاء الاستعمار التي تفضي الى الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

٤٨- وفي رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس وموجهة الى رئيس مجلس الأمن (م) ، احتج وزير خارجية جنوب افريقيا على انعقاد مجلس الأمن في نفس اليوم الذى كان من المقرر أن تبدأ فيه محادثات "القرب" (انظر المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرة ٧ من هذا التقرير) ، بهدف واضح هو ادانة جنوب افريقيا . وادعى وزير الخارجية أن الأعمال التي قامت بها قوات الأمن التابعة لجنوب افريقيا موجهة ضد قواعد المخربين وتستهدف حماية السلامة الاقليمية لجنوب غرب افريقيا وسلامة وأمن سكانها . وقال انه ينبغي ادانة أعمال العنف التي ترتكبها منظمة سوابو ، بدلا من ادانة تدابير الحماية التي تقوم بها قوات جنوب افريقيا .

٤٩- وفي الجلسة ٢١٣٩ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩ اتخذ مجلس الأمن ، بأغلبية ١٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) القرار ٤٤٧ (١٩٧٩) ، الذى أدان فيه المجلس بشدة نظام جنوب افريقيا العنصرى لما يقوم به من غزوات متعمدة ومتواصلة ومستمرة لأنغولا ، وأدان بدرجة متساوية استخدام جنوب افريقيا لناميبيا كنقطة انطلاق لشن الهجمات . وطالب مجلس الأمن أيضا بأن توقف جنوب افريقيا غزواتها فورا ، وأثنى على أنغولا ودول خط المواجهة الأخرى لتأييدها الثابت لشعب ناميبيا ، ورجا من الأمين العام أن يقدم اليه تقريرا في موعد غايته ٣٠ نيسان/ابريل عن الاصابات البشرية والأضرار المادية والأضرار الأخرى كيما يمكن للمجلس أن يقرر أكثر الجزاءات فعالية لضمان أن توقف جنوب افريقيا أعمالها العدوانية ضد أنغولا ودول خط المواجهة الأخرى .

(ل) المرجع نفسه ، الجلسة ٢١٣٢ .

(م) المرجع نفسه ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13180 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث *

بليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجـــزر فرجن التابعـــة للولايات المتحـدة

المحتويات

	الفقـــــرات
مقدمة	١
١ — لمحة عامة	٢ — ٣
٢ — بليز	٤ — ١١
٣ — برمودا	١٢ — ١٧
٤ — جزر تركس وكايكوس	١٨ — ٢٢
٥ — جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٢٣ — ٢٦

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1317 .

Digitized by UNOG Library

مقدمة

١ - تتضمن التقارير السابقة للجنة الخاصة (أ) معلومات أساسية عن الأنشطة والترتيبات العسكرية في بليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وفيما يلي معلومات تكميلية .

١ - لمحة عامة

٢ - تقع أكبر المنشآت العسكرية القائمة حاليا في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الموجودة في منطقتي البحر الكاريبي وغرب الاطلسي ، في برمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وتقوم بتشغيل هذه المنشآت بصفة أساسية سلطات الولايات المتحدة الامريكية ، رغم احتفاظ كل من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وحكومة كندا بمرفق عسكري في برمودا .

٣ - وذكر وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة ، في بيان ألقاه في البرلمان في شباط/فبراير ١٩٧٨ (ب) حول تقديرات ميزانية الدفاع في المملكة المتحدة لسنة ١٩٧٨ ، ان "سياسة الدفاع في المملكة المتحدة تقوم على اساس حلف شمال الاطلسي" . واضاف قائلا ان : "القوات المسلحة تفي أيضا بالتزامات حكومة المملكة المتحدة خارج منظمة حلف شمال الاطلسي ، بما في ذلك ما يتصل منها بأمن الاقاليم التابعة" .

٢ - بليز

٤ - أبلغت اللجنة الرابعة للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ بأن المملكة المتحدة قد اضطرت على مضض ، خلال شهر تموز/يوليه من ذلك العام ، الى تعزيز القوات البريطانية المسلحة المرابطة في بليز من أجل الوفاء بالتزاماتها بكفالة الأمن في الاقليم ، وقد اتخذ هذا الاجراء تلبية لطلب من حكومة الاقليم (ج) .

(أ) للاطلاع على احدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الثالث .

(ب) بيان بشأن تقديرات الدفاع ، ١٩٧٨ ، Cmnd 7099 (لندن ، المطبعة الحكومية ، شباط/فبراير ١٩٧٨) .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الثالث ، الفقرة ٥ .

Digitized by UNOG Library

٥ ـ وقدم وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة في بيانه الأخير (انظر الفقرة ٣ أعلاه) المعلومات ذات الصلة التالية. لقد كانت للمملكة المتحدة حتى أواسط عام ١٩٧٧ حامية مرابطة في بليز ، توفر قوة لدفاعها الخارجي . وكانت هذه الحامية تتألف من وحدات من الجيش وسلاح الطيران الملكي . ثم أدت بيانات التهديد التي أدلى بها الزعماء الغواتيماليون واستدعاء ما لديهم من أفراد الاحتياط الى زيادة حدة التوتر بين المملكة المتحدة وغواتيمالا ، مما ادى بالتالي الى زيادة تعزيز حامية بليز . وتتألف تعزيزات الجيش من مقر تكتيكي لكتيبة مشاة ، بالاضافة الى سريتين ، ووحدات ادارية صغيرة وتعزيزات من الافراد لمقر القوة . وتضمنت تعزيزات سلاح الطيران الملكي طائرة من طراز هارير ، وتعزيز فصيلة فوج من سلاح الطيران الملكي وزيادة قوة المساندة بطائرات الهليوكبتر ، وبالاضافة الى هذا تم وزع فرقاطة الى جانب وحدات بحرية اضافية مساندة في المياه الاقليمية لبليز .

٦ ـ وكرر الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الرابعة في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ (د) ، الاشارة الى أن سياسة حكومته تتمثل في تحقيق الاستقلال المبكر والمأمون لبليز ، وانه ستطرح على حكومة وشعب بليز ، أى اقتراحات للتوصل الى تسوية للنزاع القائم منذ أمد بعيد بين المملكة المتحدة وغواتيمالا حول مطالبة الدولة الاخيرة بحقها في الاقليم . وأضاف قائلا ان وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة قد اقترح ، في اجتماع عقده مع وزير خارجية غواتيمالا في نيويورك في أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، اتباع نهج جديد ، يرمي الى ازالة السبب الاصلي للنزاع . وبناء على ذلك اقترحت حكومة المملكة المتحدة ان يتم الاتفاق ، بموجب معاهدة ، وكجزء من التسوية ، على حدود بحرية تضمن لغواتيمالا امكانية دائمة ومضمونة للوصول من موانئها الى أعالي البحار عن طريق بحرها الاقليمي . واقترحت حكومة المملكة المتحدة ابرام معاهدة صداقة ومن متبادل مستقلة بين بليز وغواتيمالا ، تتضمن احكاما تشمل عدم الاعتداء والتخريب ، وكذلك فرض قيود على مرابطة القوات المسلحة الاجنبية ، عدا البريطانية فيها .

٧ ـ وذكر الممثل الدائم انه لم يصدر حتى الآن أى رد فعل ملموس على هذه المقترحات من جانب الحكومة الغواتيمالية . ومع ذلك فان وفده يأمل في أن يتمكن من مواصلة المفاوضات على هذا الأساس ، ويعتقد انه يمكن ان تؤدى هذه الاقتراحات الى تسوية مبكرة للنزاع المعني تكون بناءة وعادلة لجميع الأطراف .

٨ ـ وأعلن السيد كارل ل . روجرز ، نائب رئيس وزراء بليز ، موقف حكومة وشعب الاقليم بشأن هذه المسألة في بيان أدلى به أمام اللجنة الرابعة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر (هـ) . وأكد أن شعب بليز وحده هو الذى يمارس سيادة حقيقية على اقليمه ، وانه قد اشترك في مفاوضات جرت بين المملكة المتحدة وغواتيمالا في محاولة منه لتهيئة ظروف تحقق السلم والاستقرار في المنطقة حين ينال الاستقلال .

(د) المرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٧ ، الفقرات ١٣ الى ٢٢ .

(هـ) المرجع نفسه ، الجلسة ٢٩ ، الفقرات ٤٢ الى ٥٧ .

Digitized by UNOG Library

٩ - واشار السيد روجرز كذلك الى ان استعداد حكومة بليز للموافقة على اقتراحات ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ يكشف عن اخلاصها في السعي الى التوصل الى تسوية مشرفة ، والى ان امتناع غواتيمالا عن الرد ، واصرارها على ان يتم التخلي عن الاقليم ، يكشفان عن تشددها ومخططاتها التوسعية .

١٠- واورد السيد روجرز النقاط الأخرى التالية :

(أ) انه اذا سحبت غواتيمالا مطالبتها بحقها في الاقليم واعترفت بسيادة بليز وسلامتها الاقليمية واحترمتهما ، فستكون بليز على استعداد للدخول في اتفاقات فيما يتعلق بعدم الاعتداء والأمن في المنطقة .

(ب) انه مهما تكن نتيجة المفاوضات التي تجرى بين المملكة المتحدة وغواتيمالا ، فان شعب بليز يحتفظ بحقه في المطالبة بالحصول على استقلاله الدستورى في الوقت الذى يختاره . وينبغي ألا تشكل نتائج هذه المفاوضات خطرا على أمن بليز بعد استقلالها .

(ج) ان بليز تناشد الدول الواقعة في نصف الكرة الغربي وفي انحاء أخرى ان توجه جهودها نحو ازالة مصدر ممكن للصراع في نصف الكرة الارضية هذا .

١١- وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ، تكلم ممثل غواتيمالا ممارسا لحق الرد (و) ، فأبلغ اللجنة الرابعة أن حكومة المملكة المتحدة قد قدمت حقا اقتراحات شتى أثناء اجتماعاتها الاخيرة مع ممثل غواتيمالا ، وأن هذه الاقتراحات قيد الدراسة في الوقت الحالي . وأضاف قائلا ان غواتيمالا ما تزال مستعدة لمواصلة المفاوضات مع المملكة المتحدة ، وانه يجب أن يكون استقلال بليز نتيجة لتسوية النزاع المعني . وفي هذا الصدد ، أشار بصفة خاصة الى البيان الذى أدلى به مؤخرا وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ومفاده ان أفضل سبيل لضمان أمن بليز هو أن يتوصل بلده الى اتفاق مع غواتيمالا .

٣ - برمودا

ألف - المنشآت العسكرية

١٢- تحتفظ كندا بقاعدة عسكرية في رأس دانيال ، بسومرست . ومنذ ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦ ، اصبح يمثل البحرية الملكية للمملكة المتحدة ضابط بحرى كبير مقيم (هو الكوماندور تيم كيتسون) ، مسؤول عن سفينة صاحبة الجلالة " مالابار " (مع طاقم من ١٠ من البحارة) . وتشمل مسؤولياته تنسيق خطط منظمة حلف شمال الأطلسي للدفاع عن الاقليم ومساندته ، وادارة مرافق حوض السفن في ايرلند آيلند نيابة عن القائد العام للأسطول في نورثوود بمقاطعة ميدلسكس في انكلترا .

(و) المرجع نفسه ، الجلسة ٣٢ ، الفقرات ٢٠ الى ٢٤ .

Digitized by UNOG Library

١٣— ومازالت الولايات المتحدة تقوم بتشغيل قاعدتين عسكريتين (محطة الطيران البحرية والمحطة البحرية في كينفز بوينت) ، تحتلان حوالي عشر المساحة الكلية للاقليم . وفي أواسط عام ١٩٧٨ ، كان يرابط في القاعدتين ما يقرب من ١٠٠ ١ فرد و ٩ طائرات .

١٤— وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ طرأ تطور هام ، يتمثل في توقيع اتفاق بين حكومتي برمودا والولايات المتحدة . وينص الاتفاق ، في جملة أمور ، على نقل ١٢ هكتارا من الأراضي فورا الى برمودا (نشأ ما يزيد عن ٨٠ في المائة منها نتيجة لعمليات ردم قامت بها الولايات المتحدة) ومعها بعض المباني والمرافق في المرفق البحرى في ساوثامبتون وعدة مناطق صغيرة أخرى . كما يتضمن حكما هاما يمكن حكومة برمودا من ابرام اتفاقات اضافية مع سلطات الولايات المتحدة مباشرة ووفقا لما ذكره السيد ج . ر . بلاومان ، وزير الخدمات البحرية والجوية (الذى ترأس فريق التفاوض البرمودى) ، فان مساحات الأراضي الموجودة في المرفق والمساحات المتصلة بالمحطة الجوية البحرية مخصصة للعودة في حالة الطوارئ ، الى استخدامها في الأغراض العسكرية ، وذلك اذا نشأت أزمة مثلما حدث في الحرب العالمية الثانية .

باء — تطورات أخرى

١٥— في الفترة من ٦ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٧٨ ، تم القيام في غربي المحيط الأطلسي بمناورة بحرية رئيسية ، تسمى مناورة المرور الآمن ، لمساندة منظمة حلف شمال الأطلسي . وقد اشتركت جمهورية ألمانيا الاتحادية وكندا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة في هذه المناورة ، التي اشتملت على ٤ من أسراب الدورية البحرية و ٣٥ سفينة وغواصة وحوالي ٦٠٠٠ من الافراد .

١٦— وفي غضون ذلك تقريبا ، تم القيام بمناورة بحرية رئيسية أخرى لمنظمة حلف شمال الأطلسي بالتعاون مع المحطة الجوية البحرية في برمودا . وقد اشتركت فيها وحدتان من وحدات الحرب المضاده للغواصات هما : سرب من طراز في . بي ٤١٥ من كندا ، بقيادة اللفتنانت كلونيل ج . لامبي والسرب رقم ٢٠٦ من المملكة المتحدة ، بقيادة قائد جناح ج . هـ . رولف .

١٧— وقد أنشأت الوكالة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء التابعة للولايات المتحدة (ناسا) محطة في جزيرة كوبر كجزء من شبكتها العالمية لتعقب رحلات الفضاء وبياناتها .

٤ — جزر تركس وكايكوس

١٨— تحتفظ الولايات المتحدة بمحطة لخفر السواحل في جزر كايكوس الجنوبية ، كما أنها تحتفظ في جزيرة ترك الكبرى ، وفي منطقة مساحتها ٢٣٣ هكتارا ، بقاعدة بحرية وقاعدة جوية ومحطة للقياس من بعد . وما برح الاتفاق المعقود بين حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن قواعد الأخيرة في الاقليم ، والمقرر أن ينتهي أجله في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، قيد

Digitized by UNOG Library

الاستعراض منذ عام ١٩٦٧ (ز) . وقد أفادت الأنباء أنه قد عقدت جولة أخرى من المفاوضات لتجديد الاتفاق وذلك في العاصمة الامريكية واشنطون في أواخر حزيران/يونيه ١٩٧٨ . وقد حضر هذه المحادثات رئيس الوزراء والنائب العام في الاقليم وممثل عن وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة .

١٩- وبعد ذلك ، أصدر مكتب رئيس الوزراء في ٢١ أيلول/سبتمبر بيانا أعلن فيه أن حكومة الولايات المتحدة كانت قد أبلغت حكومة تركس وكايكوس رسميا منذ أسبوع بأنها " تعتزم اغلاق القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في جزيرة ترك الكبرى ومحطة خفر السواحل التابعة للولايات المتحدة في جزيرة كايكوس الجنوبية وذلك بحلول شهر آذار/مارس ١٩٨٠ أو قبله " (أنظر أيضا الفقرة ٢٢ أدناه) . وأضاف المكتب أنه قد انتهي أجل الترتيب المعمول به بالنسبة لهاتين المنشأتين وأن المفاوضات التي تجرى من أجل تجديده لم تتكلل بالنجاح حتى الآن .

٢٠- وذكر الكوماندور ر . ف . غرانت قائد المنشأة البحرية التابعة للولايات المتحدة في أنتيغوا ، في بيان أصدره في ٢٩ أيلول/سبتمبر ، ما يلي :

" للولايات المتحدة ، كما تعلمون ، عدد من المنشآت العسكرية في البحر الكاريبي تؤدي مهمات تقنية وملاحية وبحثية علمية . وقد أنشئ معظمها منذ سنوات بعيدة ، وقد أدت خطى التطور التكنولوجي الحثيثة منذ ذلك الحين الى تقليل الحاجة الى بعض هذه المنشآت .

وتمشيا مع هذا التطور ، اخطرت حكومة الولايات المتحدة الحكومات المختصة فيما يتعلق بخطط الاغلاق التدريجي لعدد من المنشآت البحرية التابعة للولايات المتحدة في البحر الكاريبي وتنتظر مناقشة عمليات الاغلاق هذه مع الحكومات المختصة في المستقبل القريب . وحتى ذلك الحين ، لا يمكننا أن نقدم المزيد من التفاصيل " .

٢١- وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، نقلت الانباء أن وفدا يضم ثلاثة أعضاء من الاقليم برئاسة رئيس الوزراء قد عاد من العاصمة الامريكية واشنطون بعد أن أجرى محادثات فيها حول مستقبل القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة في جزر تركس وكايكوس . وعلى الرغم من أن الوفد كان يرى أن المحادثات " ناجحة " ، فقد امتنع عن تقديم أي تفاصيل أو ابداء أي تعليقات بشأن تقارير ترددت محليا مفادها أنه قد طلب من حكومة الولايات المتحدة أن تدفع ايجارا سنويا عن هذه القواعد قدره ١٫٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة . وترددت أن حكومة الاقليم ، اذ تضع في اعتبارها أن من المقرر اغلاق المنشأة البحرية في عام ١٩٨٠ (أنظر الفقرتين ١٩ ، ٢٠ أعلاه) ، تدرس خططا لتقديمها الى جامعة لانشاء معهد لعلم المحيطات أو لتحويلها الى فندق .

(ز) المرجع نفسه ، المرفق ، التذييل الرابع ، الفقرة ١٣ .

Digitized by UNOG Library

٢٢- وخلال عام ١٩٧٨ ، طرأت ثلاثة تطورات هامة أخرى . ففي ايار/مايو ، اوفدت وكالة " ناسا " ١٢ شخصا من شركة بيندیكس للهندسة الميدانية وهي من الولايات المتحدة الى الاقليم لاجراء الأعمال التحضيرية لتركيب وحدة متطورة للاتصالات باستخدام اشعة ليزر في جزيرة ترك الكبرى في غضون الاثنى عشر شهرا القادمة . وفي حزيران/يونيه ، تولى الليفتنانت كوماندور غاري ا . لونفانيكر قيادة المنشأة البحرية التابعة للولايات المتحدة . اما التطور الهام الثالث ، كما اوردته في آب/اغسطس صحيفة " كونتش نيوز " المحلية ، فهو قيام وزير النقل في الولايات المتحدة مؤخرا باتخاذ قرار بتأجيل الاغلاق المقرر لمحطة لوران - ألف في كايكوس الجنوبية ، التي يتولى تشغيلها خفر سواحل الولايات المتحدة ، وذلك حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ . وتقدم هذه المحطة ، الى جانب عدد من المحطات الاخرى الكائنة اساسا في المناطق الساحلية من الولايات المتحدة ، خدمة ملاحية بالراديو . وفي الوقت الحالي يجرى التوسع في استخدام شبكة لوران - جيم الأحدث والاكثر دقة في جميع انحاء المياه الساحلية للولايات المتحدة القارية وجنوبي الاسكا وينتظر ان تحل هذه الشبكة محل الشبكة الاقدم عهدا في نهاية المطاف .

٥ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٢٣- قامت الولايات المتحدة ، في مطلع عام ١٩٧٧ ، بنقل قاعدتها البحرية السابقة في سانت توماس ، (٨٠ هكتارا) الى حكومة الاقليم ، ولكنها احتفظت بحق اعادة احتلال المرافق في القاعدة وتحتفظ القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة في الاقليم بمحطة للرادار والمعايرة الصوتية .

٢٤- وتفيد سلطة ميناء جزر فرجن ، ان عدد سفن التتبع البحرى الطوافة التي تستخدم رصيف فريد يريكستيد في سانت كروا قد تراوحت مؤخرا في المتوسط ما بين ٨٠ و ٩٠ سفينة في السنة ، وينتظر ان تزيد في عام ١٩٨٠ .

٢٥- وقد أجمل العميد البحرى ارثرك . كنويزن قائد القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة في البحر الكاريبي ، في خطاب ألقاه أمام الغرفة التجارية في سانت كروا في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، عدة مشاريع بحرية في المنطقة ، بما في ذلك بصفة خاصة مركز التدريب تحت سطح الماء الذى يعمل بالفعل في الاقليم ، والذى يسهم ، حسبما ذكر العميد البحرى ، بما يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة سنويا في الاقتصاد المحلي . وقال ان القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة تأمل في توسيع مجال نشاطها تحت سطح الماء من ٤٥ كيلومترا مربعا الى ٢٠٧ كيلو مترات مربعة ، مع زيادة عدد الافراد والمعدات والسفن ؛ وان المفاوضات مع سلطة الميناء بشأن خطة التوسع لا تزال جارية منذ عام ١٩٧٨ .

٢٦- وفي اجتماع عقد خلال الاسبوع المنتهي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، وافق مجلس ادارة سلطة الميناء على خطة التوسع ، التي سيسمح بمقتضاها للقوات البحرية باستئجار مساحة للرسو يبلغ طولها ١٤٧ مترا وعرضها ٩١ مترا على الجانب الشمالي من رصيف فريد يريكستيد ، بايجار قدره ٣٥٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة ، مع امكانية تجديده بالمعدل نفسه لست مدد اضافية أجل كل منها عام واحد . كما وافق المجلس على تركيب أسيجة على القسم الذى ستستخدمه القوات البحرية واجراء تحسينات أخرى على الرصيف اكفالة سلامة الرسو فيه .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - كان مما قامت به اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٥ المعقودة في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٩، اذ اعتمدت الاقتراحات المتصلة بتنظيم اعمالها والمقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1280 و Add.1) أن قررت النظر في البند المذكور أعلاه بصفة مستقلة وأن تحيله الى اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة وذلك للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

٢ - وقد نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٥ و ١١٥٦ ، المعقودة في الفترة من ٤ نيسان/ابريل الى ١٠ آب/اغسطس .

٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرار الجمعية العامة ٣٣/٤١ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة للاعلان . وكانت الجمعية قد رجت من اللجنة ، في الفقرة ١٦ من ذلك القرار ، " الاستمرار في دراسة هذه المسألة وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين " واسترشدت اللجنة الخاصة أيضا بالاحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة الأخرى ، ولا سيما الفقرة ١٨ من القرار ٣٣/٣٨ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن روديسيا الجنوبية ، والقرار ٣٣/١٨٢ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن ناميبيا .

٤ - كذلك أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار احكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٥٠ المتخذ في جلسته العامة التاسعة والثلاثين المعقودة في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٩ . وفي الفقرة ١٠ من ذلك القرار لفت المجلس " انتباه اللجنة الخاصة ... الى هذا القرار والى المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٧٩ " E/1979/SR.39 و E/1979/C.3/SR.1-3 .

٥ - وعرض على اللجنة الخاصة ، اثناء نظرها في هذا البند ، تقرير للامين العام (A/34/208 و Add.1 الى Add.3) وكذلك مذكرة متصلة بالموضوع من اعداد الأمانة العامة (A/AC.109/L.1313) قدما تلبية للطلب الذي وجهته الجمعية العامة الى الامين العام في الفقرة ١٤ من القرار ٣٣/٤١ ،

---

* صدر من قبل تحت الرمز A/34/23 (Part V) .

Digitized by UNOG Library

وتضمنا معلومات عن الاجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الامم المتحدة تنفيذا لقرارات الامم المتحدة المشار اليها أعلاه .

٦ - وبالاضافة الى ذلك عرض على اللجنة الخاصة تقرير رئيسها (انظر المرفق الأول لهذا الفصل) الذى تضمن سردا للمشاورات التي أجراها رئيس اللجنة مع رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي تنفيذا للفقرة ١٥ من القرار ٣٣/٤١ .

٧ - وعلاوة على ذلك ، راعت اللجنة الخاصة الآراء التي أعرب عنها ممثلو منظمة الوحدة الافريقية ، وممثلو حركات التحرير الوطني للاقاليم المستعمرة المعنية الذين اشتركوا في أعمالها خلال السنة .

٨ - وفي الجلسة ١١٣٦ المعقودة في ٤ نيسان/ابريل أدلى رئيس اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ببيان (A/AC 109/PV.1136) فيما يتعلق بالتقرير ٢٠٦ للجنة الفرعية (A/AC 109/L.1291) . وفي الجلسة ١١٣٧ المعقودة في ١٢ نيسان/ابريل ادلى رئيس اللجنة الفرعية ببيان آخر (A/AC.109/PV 1137) عرض فيه التقرير ٢٠٦ المتعلق بالمشاورات الاخرى التي اجريت مع بعض الوكالات المتخصصة في مقارها في اوروبا .

٩ - وفي الجلسة ١١٣٧ وجه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه الى بيان للامين العام (A/AC 109/L.1292) قدم وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على التوصيات الواردة في التقرير ٢٠٦ للجنة الخاصة للالتماسات والمعلومات والمساعدة (A/AC 109/L 1291).

١٠ - وفي الجلسة ذاتها قررت اللجنة الخاصة ، بموافقتها على تقرير اللجنة الفرعية (A/AC 109/L 1291) ايفاد بعثة لمقابلة الرؤساء التنفيذيين لبعض الوكالات المتخصصة في مقار هذه الوكالات في جنيف وروما وباريس . وقررت ايضا أن تتألف البعثة من بلغاريا (رئيسا) والجمهورية العربية السورية ، والسويد ، وسيراليون ، وكوبا .

١١ - وفي الجلسة ١١٤٠ المعقودة في ٢٤ نيسان/ابريل استمعت اللجنة الخاصة في اطار جلساتها المعقودة في بلغراد ، الى بيان لممثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC 109/PV 1140)

١٢ - وفي الجلسة ١١٤٤ المعقودة في ٢٦ نيسان/ابريل ، استمعت اللجنة الى بيان لممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (A/AC.109/PV.1144) (أنظر ايضا الفصل الثاني من هذا التقرير) (انظر ص ٥٩ أعلاه) .

١٣ - وفي الجلسة ١١٥٢ المعقودة في ٦ آب/اغسطس قدم رئيس اللجنة في بيان ادلى به في اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1152) التقرير المشار اليه في الفقرة ٦ أعلاه .

١٤ - وفي الجلسة ١١٥٣ المعقودة في ٧ آب/اغسطس ، عرض رئيس اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ، في بيان ادلى به في اللجنة الخاصة (A/AC 109/PV.1153) التقرير

Digitized by UNOG Library

٢٠٧ للجنة الفرعية (A/AC.109/L.1320) الذى تضمن النتائج التي خلصت اليها اللجنة والتوصيات التي قدمتها بشأن البند قيد النظر (أنظر المرفق الثاني لهذا الفصل) . وتضمن التقرير كذلك سردا للمشاورات التي اجرتها اللجنة الفرعية خلال العام في المقر مع ممثلي منظمة الوحدة الافريقية، وحركات التحرير الوطني المعنية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، واليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

١٥- وفي الجلسة نفسها عرض رئيس اللجنة الفرعية ، بصفته رئيسا للبعثة المشار اليها في الفقرتين ٨ و ١٠ أعلاه ، تقرير تلك البعثة (A/AC.109/L.1319) الذى تضمن سردا للمشاورات التي اجرتها مع المسؤولين في منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، واليونسكو ، بالاضافة الى ما خلصت اليه من نتائج وما قدمته من توصيات (أنظر المرفق الثالث لهذا التقرير) .

١٦ - وفي الجلسة ذاتها ادلى ممثلا جمهورية تنزانيا المتحدة واستراليا ببيانين (A/AC.109/PV.1153) . وكذلك ادلى ممثلا مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الافريقية ببيانين (A/AC.109/PV.1153) .

١٧ - وفي الجلسة ١١٥٥ ، المعقودة في ٩ آب/اغسطس ، عرض ممثل بلغاريا مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AC.109/C.1338) اشتركت في تقديمه في النهاية اثيوبيا ، وافغانستان ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، وسيراليون ، وكوبا ، والكونغو ، ويوغوسلافيا .

١٨- وفي الجلسة ١١٥٦ المعقودة في ١٠ آب/اغسطس اعلم ممثل بلغاريا اللجنة الخاصة ببعض التعديلات التي اقترحها على وفده ممثلو عدة وكالات متخصصة (A/AC.109/PV.1156) والتي تقضي بالاستعاضة عن الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار ، وهي :

" ٤ - تعرب عن تقديرها لبعض الوكالات المتخصصة وبعض مؤسسات منظومة الامم المتحدة التي استمرت في التعاون بدرجات متفاوتة مع الامم المتحدة ، ولا سيما في اطار برامج المساعدة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛ "

بالفقرة التالية :

" ٤ - تعرب عن تقديرها لبعض الوكالات المتخصصة ولسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة التي استمرت في التعاون بدرجات متفاوتة مع الامم المتحدة ، ولا سيما بقيامها ضمن جملة امور بتقديم اشكال مختلفة من المساعدة في اطار البرامج التي وضعها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛ "

Digitized by UNOG Library

وعقب بيان ادلى به رئيس اللجنة وافق مقدمو مشروع القرار على تنقيحه بقبول التعديلات الآنفة الذكر .

١٩ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٢١ ادناه) . وادلى ممثل السويد ببيان (A/AC.109/PV.1196) .

٢٠ - وفي ١٣ آب/اغسطس احيل نص القرار (A/AC.109/586) الى جميع الدول ، والى منظمة الوحدة الافريقية والى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٢١ - فيما يلي نص القرار (A/AC.10/586) الذى اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٥٦ ، المعقودة في ١٠ آب/اغسطس ١٩٧٩ والذى ترد الاشارة اليه في الفقرة ١٩ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد درست تقرير الامين العام (١) وتقرير رئيسها (٢) وتقرير لجنتها الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة (٣) وتقرير البعثة التي انشأتها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٧ المعقودة في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٧٩ (٤) بخصوص البند المعنون " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ،

واذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، الذى يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والى جميع القرارات الأخرى التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع ، بما فيها بصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٣٣/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، ١٩٧٧ ،

ووعيا منها لأن كفاح شعبي زمبابوى وناميبيا في سبيل تقرير المصير والاستقلال يمر بآخر مراحله وأكثرها حسما ، ولأن من واجب المجتمع الدولي بأسره ، لهذا السبب ، أن يكثف العمل المتضافر لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا وحركات تحريرهما الوطني لبلوغ هذا الهدف ،

---

(١) A/34/203 و Add.1 الى Add.3 وانظر ايضا A/AC.109/L.1313

(٢) انظر المرفق الاول لهذا الفصل .

(٣) انظر A/AC 109/L 1320 ، انظر ايضا المرفق الثاني لهذا الفصل .

(٤) انظر A/AC 109/L 1319 . انظر ايضا المرفق الثالث لهذا الفصل .

Digitized by UNOG Library

واذ تدرك ادراكا عميقا ما لشعبي زمبابوى وناميبيا وشعوب الأقاليم المستعمرة الأخرى من حاجة ماسة الى المساعدة الملموسة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة ، في كفاحها في سبيل التحرر من الحكم الاستعمارى وفي جهودها لدعم استقلالها الوطني ،

واذ تؤكد من جديد مسؤولية الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، كل في نطاق اختصاصها ، لتأمين التنفيذ التام والسريع للاعلان وغيره من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، ولاسيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة المعنوية والمادية ، على سبيل الاولوية ، لشعوب الاقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطني .

واذ تشعر ببالغ القلق لأنه برغم ما أحرز من تقدم في تقديم المساعدة الى اللاجئين القادمين من الاقاليم المستعمرة في افريقيا عن طريق الجهود الدائبة لمفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، فان ما اتخذته المنظمات المعنية حتى الآن من تدابير في سبيل توفير المساعدة لشعوب هذه الاقاليم عن طريق حركات تحريرها الوطني لا يزال دون المستوى الكافي لسد الحاجات العاجلة لهذه الشعوب

واذ تعرب عن وليد املها في ان تساعد الاتصالات والمشاورات الأوثق بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة من جهة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني للاقاليم المستعمرة ، من جهة اخرى ، في التغلب على الصعوبات الاجرائية وغيرها من الصعوبات التي عرقلت أو أخرت تنفيذ بعض برامج المساعدة ،

واذ تعرب عن تقديرها لحكومات دول خط المواجهة لما قدمته من دعم ثابت لشعبي زمبابوى وناميبيا وحركات تحريرهما الوطني في كفاحهما العادل والشرعي لنيل الحرية والاستقلال ، واذ تدرك ما لهذه الحكومات من احتياجات خاصة للمساعدة في هذا الصدد ،

واذ تعرب عن تقديرها ايضا للامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية لاستمرارها في مد يد التعاون والمساعدة للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

واذ تلاحظ بارتياح ما يبذله برنامج الامم المتحدة الانمائي من جهود مكثفة في سبيل تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني المعنية ، واذ تثني على المبادرة التي اتخذتها تلك المنظمة لاقامة قنوات لاتصالات ومشاورات أوثق ودورية فيما بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة من جهة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني في زمبابوى وناميبيا من جهة أخرى لوضع برامج للمساعدة ،

واذ تلاحظ ايضا الدعم المقدم من مؤسسات منظومة الامم المتحدة لاعداد برنامج بناء الدولة الناميبية ، وهو الدعم الذى دعا اليه قرار الجمعية العامة ٣٢/٩ ألف المؤرخ في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ،

Digitized by UNOG Library

ووعيا منها لضرورة الاستفراض المستمر للأنشطة التي تبذلها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تنفيذا لمختلف مقررات الأمم المتحدة المتصلة بانهاء الاستعمار ،

١ - تحيط علما بتقرير رئيسها وتؤيد الملاحظات والاقتراحات الواردة فيه ؛

٢ - تقر تقرير لجنتها الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ، وتقرير البعثة التي أنشأتها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٧ المعقودة في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، المتعلقين بهذا البند ؛

٣ - تؤكد من جديد ان اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية لشعوب الاقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطني ؛

٤ - تعرب عن تقديرها لبعض الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي استمرت في التعاون بدرجات متفاوتة مع الأمم المتحدة ، ولا سيما بالقيام في جملة أمور بتقديم أشكال مختلفة من المساعدة في اطار البرامج التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٥ - تعرب عن قلقها لكون المساعدة التي قدمتها حتى الآن الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى الشعوب المستعمره ، ولا سيما الى شعبي زمبابوى وناميبيا ، والى حركات تحريرها الوطني أقل كثيرا مما يكفي لسد الحاجات الفعلية للشعوب المعنية ؛

٦ - تأسف لعدم قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى الآن باتخاذ التدابير اللازمة الرامية الى التنفيذ التام والسريع للاعلان ولغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٧ - ترجو من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم ، على سبيل الاستعجال ، بتقديم أو مواصلة تقديم كل المساعدة المعنوية والمادية الممكنة الى الشعوب المستعمرة في افريقيا التي تكافح في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري ؛

٨ - توصي بأن تعمد المنظمات المعنية الى اقامة أو توسيع الاتصالات مع الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، والى اعادة النظر في اجراءاتها المتعلقة بوضع واعداد برامج ومشاريع المساعدة ، والى ادخال مزيد من المرونة على هذه الاجراءات لكي تتمكن من تقديم المعونة اللازمة دون ابطاء لمساعدة الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني في كفاحها في سبيل ممارستها لحقها ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

٩ - تحث الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تعمد بعد الى ادراج بند مستقل في جدول أعمال الجلسات العادية لهيئات ادارتها عن التقدم الذى أحرزته تلك المنظمات في تنفيذها للاعلان وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، على القيام بذلك ؛

Digitized by UNOG Library

١٠ - ترجو من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، أن تتخذ وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، كل التدابير اللازمة لحجب أية مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية أو غيرها عن حكومة جنوب افريقيا وعن النظام غير الشرعي القائم في روديسيا الجنوبية ، وأن توقف كل دعم لهما حتى يردا الى شعبي زمبابوى وناميبيا حقهما غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وان تمتنع عن اتخاذ أى تدبير قد ينطوى ضمنا على اعتراف بشرعية سيطرة هذين النظامين على الاقليمين المذكورين أو دعم تلك الشرعية ؛

١١ - ترجو من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقديم مساعدة مادية ملموسة لحكومات دول خط المواجهة تدعيما لكفاح شعبي زمبابوى وناميبيا وحركات تحريرهما الوطني من أجل تحقيق الحرية والاستقلال ؛

١٢ - تلاحظ بارتياح الترتيبات التي اتخذها عدد من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتمكين ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية من الاشتراك التام بصفة مراقبين ، في مداولاتها بشأن أمور تتعلق ببلدانهم ، وتدعو الوكالات والمؤسسات التي لم تفعل ذلك بعد أن تحذو هذا الحذو وأن تتخذ الترتيبات اللازمة دون ابطاء ؛

١٣ - ترجو من الجمعية العامة أن توعي جميع الحكومات بمضاعفة جهودها في الوكالات المتخصصة وفي غيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة التي تكون تلك الحكومات أعضاء فيها ، لتأمين التنفيذ التام الفعال للاعلان ولغيره من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وبأن تقوم ، في هذا الصدد ، باعطاء الأولوية لمسألة توفير المساعدة ، على أساس طارئ ، لشعوب الاقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطني ؛

١٤ - تحث الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ولا سيما الرئيسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، على ان يضعوا مع مراعاة الترتيبات الواردة في الفقرة ٨ أعلاه وبالتعاون الفعال مع منظمة الوحدة الافريقية ، اقتراحات ملموسة بشأن التنفيذ التام لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وتنمية برامج محددة لتقديم المساعدة الى شعوب الاقاليم المستعمرة ، وحركات تحريرها الوطني ، وأن يقدموا ، على سبيل الأولوية ، تلك الاقتراحات الى أجهزتهم الادارية والتشريعية ؛

١٥ - تقرر ، مع مراعاة أية توجيهات قد ترغب الجمعية العامة في ابدائها في دورتها الرابعة والثلاثين ، الاستمرار في دراسة هذه المسألة ، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول*

تقرير الرئيس

١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٨ ، القرار ١٩٧٨/٣٨ المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، والمعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" . وبموجب الفقرة ١١ من ذلك القرار ، طلب المجلس الى رئيسه أن يواصل المشاورات حول تلك المسألة مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وأن يقدم الى المجلس تقريرا عنها .

٢ - واتخذت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، قرارا بشأن هذه المسألة ، قررت بموجبه أن تواصل دراسة المسألة ، وأن تقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين (أ) .

٣ - واتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والثلاثين ، القرار ٣٣/٤١ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي رجت من المجلس بموجب الفقرة ١٥ منه أن يواصل النظر ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، في أمر اتخاذ تدابير مناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٤ - وفيما يلي سرد للمشاورات التي جرت ، في ضوء ما ذكر أعلاه ، بين رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة .

٥ - أبلغ رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي رئيس اللجنة الخاصة أن لجنة التنسيق الادارية واصلت ، خلال السنة الماضية ، بل ومنذ عهد قريب جدا أثناء دورتها المعقودة في نيسان/ابريل - ايار/مايو ١٩٧٨ ، ايلاء شديد اهتمامها للمسألة . كما أحاط رئيس المجلس رئيس اللجنة الخاصة أيضا علما بأنه تم في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٨ أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٧٨ ، وفقا للفقرة ١٠ من قرار المجلس ١٨٩٢ (د-٥٧) المؤرخ في ١ آب/اغسطس ١٩٧٤ عقد اجتماع آخر ، لممثلي الوكالات ، والامم المتحدة ، والامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية . وكذلك ممثلي حركات التحرير الوطني وان من المقرر عقد اجتماع عن السنة الحالية في حزيران/يونيه أثناء الدورة السادسة والعشرين لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي . وقد لاحظ الرئيسان أن الاجتماعات التي

---

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1322.

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل السادس ، الفقرة ١٦ .

Digitized by UNOG Library

عقدت في المانيا وفرت حقا ارشادات مفيدة للوكالات بشأن أولويات حركات التحرير الوطني ، وانها أوضحت عددا من المسائل ذات الاهمية المتبادلة ، وانها قد عززت التعاون بين الوكالات ومنظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني • وعلى ذلك رأى الرئيسان أن من المفيد للغاية بل ومن المستصوب أن تستمر هذه المشاورات على أساس منتظم ، على النحو المطلوب في القرار المذكور أعلاه •

٦ — وابلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس الاقتصادى أنه تم ، عملا بأحكام الفقرة ١٠ من قرار المجلس ١٩٧٨/٣٨ ، توجيه انتباه اللجنة الخاصة الى ذلك القرار وكذلك الى المناقشات التي أدت الى اتخاذه أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٧٨ (E/1978/C.3/SR.1 الى 5 ؛ و E/1978/SR.32) • كما أبلغ رئيس المجلس كذلك أن اللجنة طلبت ، في مستهل دورتها الحالية ، الى لجنتها الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة مواصلة متابعة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ولغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك على وجه الخصوص ، قرار الجمعية العامة ٣٣/٤١ • وأضاف أن اللجنة الخاصة قد عمدت ، مسترشدة بالنتائج الايجابية للاتصالات التي جرت في عام ١٩٧٨ مع ممثلي عدد من الوكالات المتخصصة ، الى مواصلة اجراء مشاورات مماثلة خلال دورتها الحالية عن طريق لجنتها الفرعية • وقد وردت الى اللجنة الخاصة ، أثناء الجلسات التي عقدتها في بلغراد في نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، معلومات أخرى من ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن آخر ما اضطلعت به هاتان المنظمتان من أنشطة لدعم الشعوب المعنية • كما أجرى رئيس اللجنة في نهاية نيسان/ابريل تبادلا مفيدا وبناء للآراء بشأن المسائل ذات الاهمية المشتركة مع المدير العام لليونسكو في مقر تلك المنظمة في باريس • وأوفدت اللجنة الخاصة ، علاوة على ذلك ، في ايار/مايو ١٩٧٩ بعثة الى مقار عدة وكالات أجرت مشاورات مع الرؤساء التنفيذيين لهذه الوكالات • وستأخذ اللجنة الخاصة في الاعتبار ، لدى نظرها في المسألة في آب/أغسطس ١٩٧٩ ، نتائج هذه المشاورات والنتائج التي سيسفر عنها نظر المجلس في هذا البند في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩ •

٧ — وذكر الرئيسان أن وكالات ومنظمات عديدة قد قامت بدرجات متفاوتة ، استجابة للقرارات ذات الصلة لهيئات الأمم المتحدة المعنية ، بزيادة حجم ونطاق مساعدتها الى شعوب الاقاليم التي ما زالت مستعمرة ولا سيما في اطار برامج المساعدة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الانمائي • ومع ذلك كان من رأى الرئيسان وفقا للمعلومات المتوفرة أن المساعدة المقدمة حتى الآن للشعوب المعنية وبصفة خاصة لشعبي زمبابوى وناميبيا ، تقصر كثيرا دون سد احتياجاتها الماسة ، وانه ينبغي للمجتمع الدولي ، بناء على ذلك ، أن يحشد كل ما هو متاح من موارد لامدادها بالمساعدة المرتقبة • وقالا ، في هذا الصدد ، انهما مقتنعان بضرورة مضاعفة الجهود لتأمين زيادة تدفق الاموال المطلوبة لاعداد برامج موسعة للمساعدة ، وبأن الحصول على دعم من مؤسسات التمويل الرئيسية الداخلة في منظومة الأمم المتحدة يعتبر أمرا جوهريا لتحقيق هذه الغاية • كما أعربا عن ايمانهما بأنه سيتم ، اذا توفر الالتزام والتصميم الضروريان ، ايجاد السبل الكفيلة بازالة أية قيود أو صعوبات

Digitized by UNOG Library

قائمة ، اجرائية كانت أو غير ذلك ، ذلك كيما يتسنى ضمان توفر الموارد الاضافية المطلوبة . واتفق الرئيسان على أن الدور الذى يتعين على الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية الاضطلاع به في هذا الصدد ، يعتبر على جانب كبير من الاهمية ، وأنه من المأمول أن يقوم هؤلاء الرؤساء ، عملا بالفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٣٣/٤١ ، والفقرة ٩ من قرار المجلس ١٩٧٨/٣٨ ، بوضع اقتراحات محددة دون مزيد من الابطاء كيما تنظر فيها الهيئات الادارية والتشريعية المعنية . كما أتفق الرئيسان كذلك على أنه ينبغي لتلك الوكالات والمنظمات التي اعتمدت حتى الآن بصفة رئيسية على موارد خارجة عن الميزانية لتمويل مشاريع المساعدة ، أن تحاول ، قدر المستطاع ، التوصل الى سبل ووسائل لادراج اعتمادات في ميزانياتها العادية للبدء في المشاريع التي تدعمها منظمة الوحدة الافريقية ، وحركات التحرير الوطني ، أو لتوسيع تلك المشاريع أو كليهما . وأشارا ، في السياق نفسه ، الى الاجراءات الايجابية التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والتي تم بمقتضاها تمويل ما يربو على ٣٠ مشروعا من الموارد المتوفرة من الصندوق الاستئماني لمساعدة الملدان والشعوب المستعمرة ، ومن المخصصات التي رصدها مجلس الادارة في اطار الرقم الارشادى للتخطيط الخاص بالمساعدة المقدمة لحركات التحرير الوطني المعنية ، وأشارا الى أن الرقم الارشادى للتخطيط للفترة ١٩٧٧ — ١٩٨١ لناميبيا يبلغ الآن ٧٫٧٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة وأن مجموع الموارد المتاحة للدورة يبلغ ٨٫٣٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة . اما فيما يتعلق بالرقم الارشادى للتخطيط لحركات التحرير الافريقية فقد ذكر الرئيسان انه قد ووفق على ما مجموعه ١٨ مشروعا بتكلفة قدرها ٣٫٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، وبهذا يزداد مجموع المبلغ المتعهد به في هذا الشأن الى ١٥٫٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة . وفي هذا الصدد لاحظ الرئيسان ، مع القلق ، أنه قد تم مؤقتا في الوقت الحاضر ، بالنظر الى عدم توفر موارد اضافية ، وقف العمل في مشاريع معينة يتطلب تنفيذها مبلغ ٣٫٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة على الأقل .

٨ — ولاحظ الرئيسان ، مع الارتياح ، الاتصالات والعلاقات الأوثق التي أقامتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع حركات التحرير الوطني ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وذكرا أنهما يرحبان بالترتيبات التي اتخذتها الوكالات والمنظمات لضمان مشاركة ممثلي حركات التحرير الوطني مشاركة نشطة ومباشرة في اجتماعاتها ، مما يساعد على نظر المنظمات المعنية على نحو فعال في اتخاذ تدابير لنصرة الشعوب المستعمرة . وأضافا ان وكالات عدة قامت ، تمشيا مع الفقرة ٦ من قرار المجلس ٢٠١٥ (د—٦١) ، بتحمل تكاليف سفر ممثلي حركات التحرير الوطني التي تدعى لحضور هذه الاجتماعات والمصروفات الأخرى المتصلة بذلك . ولاحظا ، فضلا عن ذلك ، أن مجلس الامم المتحدة لناميبيا قد مثل في الكثير من مؤتمرات واجتماعات الوكالات ، وأنه قد قبل في عضوية بعض الوكالات .

٩ — وأعرب الرئيسان عن ثقتهما في أن هذه الاتصالات الأوثق ستسفر عن زيادة حجم ونطاق المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وأنها ستعزز قدرة الوكالات والمؤسسات على الاستجابة بشكل أسرع وبمزيد من المرونة لسد الاحتياجات بمجرد تحديدها . وفي هذا الصدد ، أعرب الرئيسان عن الأمل في أن تتخذ الوكالات والمؤسسات

Digitized by UNOG Library

خطوات لتوسيع نطاق تدابير التنسيق القائمة ، مثل الترتيبات التي اقترحها برنامج الأمم المتحدة الانمائي والتي تقضي بعقد اجتماعات منتظمة في الميدان لممثلي الوكالات وحركات التحرير الوطني بغرض تبادل المعلومات عن مشاريع المساعدة ، أو المحفل الذى اقترحته (اليونسكو) من قبل لتأمين فعالية التنسيق المشترك بين الوكالات للمساعدات التعليمية والتدريبية المقدمة لحركات التحرير الوطني وللاجئين من الاقاليم المستعمرة . وأكد الرئيسان أن تبادل المعلومات بهذا الشكل ليس ضروريا فيما يتعلق بمختلف الانشطة المضطلع بها في اطار أسرة منظمات الأمم المتحدة فحسب ، بل أنه ضرورى كذلك لضمان عدم ترك مشاريع المساعدة الحالية أو المقترحة التي تضطلع بها مختلف الوكالات دون ترابط أو دون تنسيق ، ذلك أن من رأيهما أنه يتعين الالتجاء الى تلك النهج المتعددة الجوانب كيما يتسنى تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة المتاحة .

١٠ — وأشار الرئيسان الى أن هناك تدفقا مستمرا للاجئين من زمبابوى وناميبيا على الدول المجاورة ولا سيما انغولا وبوتسوانا وموزامبيق ، التماسا للملجأ ، وأن ذلك قد أدى الى زيادة كبيرة في الاحتياجات من مساعدة الطوارئ وغيرها من أشكال المساعدة الانسانية . وفي ذلك السياق لاحظا ، مع الارتياح ، ان المساعدة الدولية المقدمة عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بالتعاون الوثيق مع عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومع منظمة الوحدة الافريقية ، قد زادت زيادة كبيرة . وذكرا أن عدد اللاجئين الزمبابويين قد زاد على ضعف ما كان عليه في عام ١٩٧٧ ، وانه قد بلغ ٠٠٠ ١٦٣ لاجئ في نهاية عام ١٩٧٨ ، وان عدد الناميبيين الذين تقدم لهم المساعدة قد زاد الى ما يقرب من ٠٠٠ ٣٦ فرد في نهاية العام . وقالا أنه قد انفق ما يزيد على ١١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة فيما يتعلق بهؤلاء اللاجئين عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وذكر الرئيسان كذلك ان برنامج الأغذية العالمي قد وافق منذ عام ١٩٧٧ على برامج للمساعدة تبلغ قيمتها حوالي ١٩ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في شكل معونة غذائية للشعوب المعنية . وأعربا عن أملهما في أن تستمر الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في بذل قصاراها لمساعدة الحكومات المعنية في توفير مساعدة الطوارئ وغيرها الى العدد المتزايد من اللاجئين .

١١ — ولاحظ الرئيسان ان التدابير التي اتخذها عدد من الوكالات لحجب جميع أشكال المساعدة عن حكومة جنوب افريقيا وعن نظام الحكم غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ما زالت سارية المفعول . واتفقا على أنه ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعزز تلك التدابير من أجل فرض أكبر درجة ممكنة من العزلة على هذين النظامين وفقا لاحكام قرارات هيئات الأمم المتحدة المعنية المتصلة بالموضوع .

١٢ — واتفق الرئيسان ، واضعين في اعتبارهما ان القضايا التي يطرحها هذا التقرير تستلزم استعراضا مستمرا من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعي واللجنة الخاصة ، على انه ينبغي لهما أن يظلا ، مع مراعاة أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين وبما يتفق مع أية مقررات قد يتخذها المجلس واللجنة الخاصة ، على اتصال وثيق فيما بينهما بشأن هذه المسألة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني *

تقرير اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة

الـــرئيس : السيد نيتشو نيتشيف (بلغاريا)

• • •

النتائج والتوصيـــات

٥٩ - اجرت اللجنة الفرعية مشاورات مع ممثلي الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة (أ) ، وكذلك مع ممثلي منظمة الوحدة الافريقية ، وممثلي حركات التحرير الوطني ، في وقت كان فيه الكفاح التحرري يزداد ضراوة في الجنوب الافريقي ، والرأي العام العالمي يتركز بصـــورة متزايدة على تطور الكفاح التحرري في روديسيا الجنوبية وناميبيا .

٦٠ - وفي ضوء تلك المشاورات ، ونظرا للحاجة الملحة الى زيادة المساعدة الملموسة المقدمة الـى الجبهة الوطنية لزمبابوى والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . والى التعجيل بهذه المساعدة تقدم اللجنة الفرعية الى اللجنة الخاصة النتائج والتوصيات التالية من اجل اعتمادها :

(١) تلاحظ اللجنة الفزعية ان الكفاح التحرري في زمبابوى وناميبيا قد اشتد نتيجـــة للمناورات السياسية والتفنت من جانب النظامين العنصريين الاستعماريين في الجنوب الافريقـــي ، وان هذين النظامين قد قاما أيضا بأعمال عدوانية على دول افريقية مجاورة .

(٢) وتسلم اللجنة الفرعية بالدور الهام لدول خط المواجهة في الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي ، وتحث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة على تقـــديم المساعدة الاقتصادية وغيرها ، على سبيل الأولوية ، الى دول خط المواجهة لتمكينها من دعـــم النضال التحرري في زمبابوى وناميبيا بصورة أكثر فعالية وتمكينها من صد انتهاك النظامين العنصريين الاستعماريين في الجنوب الافريقي لسلامتها الاقليمية .

(٣) وتكرر اللجنة الفرعية الاعراب عن موقفها الثابت بأن على الوكالات المتخصصة وسائـــر

---

* صدر النص الكامل لهذا التقرير من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1320 .

(أ) منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمـــم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقـــد الدولي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

Digitized by UNOG Library

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ان تواصل ، كل في مجال اختصاصها ، الاسهام في التنفيذ التام والسريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(٤) ومرة أخرى ، توصي اللجنة الفرعية بوجوب لفت انتباه جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى المبدأ القائل بأن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية الى شعوب الاقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني .

(٥) ولا تزال اللجنة الفرعية ترى أنه لابد من حث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم ، على سبيل الاستعجال ، بتقديم أو مواصلة تقديم كل ما يمكن من المساعدة المعنوية والمادية الى الشعوب المستعمرة في افريقيا التي تكافح في سبيل تحررها . ويقتضي ذلك من جميع المنظمات المعنية أن تقيم ، ان لم تكن قد فعلت ذلك من قبل ، اتصالات وتعاونا مع هذه الشعوب وحركات تحريرها الوطني أو أن توسع هذه الاتصالات وهذا التعاون ، اما مباشرة أو عن طريق منظمة الوحدة الافريقية وان تضع وتنفذ برامج ملموسة لتقديم المساعدة الى هذه الشعوب بالتعاون الفعال مع حركات تحريرها الوطنية .

(٦) وان اللجنة الفرعية ، وان كانت تلاحظ ازدياد الاتصالات القائمة واقامة سبل للاتصال بين بعض الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة وبين حركات التحرير الوطني ، تواصل الاعراب عن قلقها ازاء انعدام الاتصال المناسب بين هذه الحركات وبعض الوكالات والمنظمات ، الأمر الذي يسبب قلقا مشروعا من حيث أنه يعيق المساعدات الضرورية جدا عن الوصول الى الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني في أخطر مرحلة من مراحل كفاحها في سبيل الحرية والاستقلال .

(٧) وترى اللجنة الفرعية انه ينبغي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يبذلا مزيدا من الجهود لتمكين حركات التحرير الوطني في زمبابوى وناميبيا من الافادة من البرامج التدريبية اللازمة لتنمية زمبابوى وناميبيا . كما ينبغي للرئيسين التنفيذيين لهاتين الوكالتين ان يتخذا المبادرة اللازمة في هذا الصدد .

(٨) وتعرب اللجنة الفرعية عن الاسف لعدم قيام صندوق النقد الدولي حتى الآن باتخاذ اية تدابير ملموسة لتنفيذ الاعلان ، الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ، تعلن اللجنة الفرعية عن رغبتها في ان يقوم المدير العام للصندوق باتخاذ مبادرات ايجابية في هذا الشأن ، وذلك بتقديم برامج لصالح حركات التحرير الوطني الى مجلس محافظي الصندوق .

(٩) وتثني اللجنة الفرعية على المنظمات التي اتخذت الخطوات الكفيلة بازالة العقبات التي تعترض سبيل تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني .

Digitized by UNOG Library

(١٠) وتلاحظ اللجنة الفرعية ان تزايد اعداد اللاجئين والسكان في المناطق المحررة الذين يلتمسون المساعدة من الجبهة الوطنية ، مع تكثيف الكفاح الوطني من اجل التحرير في زمبابوى ، قد وضع على كاهل حركة التحرير الوطني هذه اعباء ومسؤوليات جساما . وتواصل اللجنة الفرعية ، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، حث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على زيادة المساعدة المقدمة في هذه الفترة الحاسمة من اجل تحرير زمبابوى .

(١١) وتلاحظ اللجنة الفرعية أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لا تزال تستفيد من عدد من البرامج التي وضعت داخل اطار معهد ناميبيا في لوساكا ، وان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لا يزال يقوم ، متعاونا مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بتمثيل شعب ناميبيا في الاجتماعات التي تعقدها الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وتحث اللجنة الفرعية هذه الوكالات والمنظمات على زيادة مساعدتها لمعهد ناميبيا وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

(١٢) وتكرر اللجنة الفرعية الاعراب عن رأيها الثابت في أنه ينبغي للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ان تتخذ كل التدابير الممكنة لحجب أى مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية أو أى مساعدة أخرى عن حكومة جنوب افريقيا وعن نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وان توقف كل دعم لهما حتى يردا الى شعبي زمبابوى وناميبيا حقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وان تمتنع عن اتخاذ أى اجراء قد ينطوى على الاعتراف بشرعية سيطرة هذين النظامين العنصريين الاستعماريين غير الشرعيين على الاقليمين المذكورين . وتثني اللجنة الفرعية على جميع الوكالات والمنظمات التي انهت العلاقات مع النظامين المذكورين ، وتوصي بأن تطلب اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة تحميل الوكالات والمنظمات التي لا تزال تقدم هذا النوع من المساعدة الى جنوب افريقيا والى نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية مسؤولية أعمالها .

(١٣) وتعرب اللجنة الفرعية عن قلقها لان كلا من منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني المعنية ، وهي المؤهلة أكثر من غيرها لتقييم آثار المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، لا تزال تعتبر تلك المساعدة دون المستوى الكافي لسد احتياجاتها المحددة .

(١٤) وتحث اللجنة الفرعية الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تصب اهتمامها على الكفاح الذى تخوضه حركات التحرير الوطني من أجل شعبي زمبابوى وناميبيا ، وان تضع بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، برامج ملموسة لتقديم المساعدة الى شعبي هذين الاقليمين .

(١٥) وتلاحظ اللجنة الفرعية مع الارتياح ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا قد اعد ، بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، مبادئ توجيهية وسياسات لتنسيق وتنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية . واللجنة الفرعية تحث المجتمع الدولي على ان يقدم اسهاما سخيا لهذا البرنامج .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث *

تقرير البعثة التي انشأتها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٧
المعقودة في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٧٩

الرئيس : السيد نيتشو نيتشيف (بلغاريا)

المشاورات مع الوكالات المتخصصة

النتائج والتوصيات

. . .

٤٨ - تقدم البعثة ، في ضوء المشاورات التي اجرتها مع الرؤساء التنفيذيين وكبار المسؤولين في منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، النتائج والتوصيات التالية الى اللجنة الخاصة للنظر فيها :

(١) ينبغي للوكالات المتخصصة ، ان تواصل ، كل في مجال اختصاصها ، الاسهام في التنفيذ التام والسريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) ينبغي لفت انتباه جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى المبدأ القائل بأن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية الى شعوب الاقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني .

(٣) ينبغي للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم ، على سبيل الاستعجال ، بتقديم أو مواصلة تقديم كل ما يمكن من المساعدة المعنوية والمادية الى الشعوب المستعمرة في افريقيا التي تكافح في سبيل تحررها والى حركات تحريرها الوطني .

(٤) ينبغي للجنة الخاصة الاعراب عن رأيها الثابت في أنه ينبغي للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ان تتخذ كل التدابير الممكنة لحجب أى مساعدة مالية أو

---

* صدر النص الكامل لهذا التقرير من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1319 .

Digitized by UNOG Library

اقتصادية أو تقنية أو أى مساعدة أخرى عن حكومة جنوب افريقيا وعن نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وان توقف كل دعم لهما حتى يردا الى شعبي زمبابوى وناميبيا حقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وان تمتنع عن اتخاذ أى اجراء قد ينطوى على الاعتراف بشرعية سيطرة هذين النظامين على الاقليمين المذكورين . وتثني البعثة على جميع الوكالات والمنظمات التي انهت العلاقات مع النظامين المذكورين ، وتوصي بأن تطلب اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة تحميل الوكالات والمنظمات التي لا تزال تقدم ذلك النوع من المساعدة الى جنوب افريقيا والى نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية مسؤولية أعمالها .

(٥) ينبغي للجنة الخاصة ان تواصل حث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تصب اهتمامها على الكفاح الذى تخوضه حركات التحرير الوطني من أجل شعبي زمبابوى وناميبيا ، وان تضع بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، برامج ملموسة لتقديم المساعدة الى شعبي هذين الاقليمين .

(٦) وتلاحظ البعثة مع الارتياح ان الوكالات المتخصصة قد اشتركت بنشاط في اعداد برنامج بناء الدولة الناميبية . وينبغي للجنة الخاصة ان تحث المجتمع الدولي على ان يقدم اسهاما سخيا لهذا البرنامج .

(٧) وتلاحظ البعثة ان تزايد اعداد اللاجئين والسكان في المناطق المحررة الذين يلتمسون المساعدة من الجبهة الوطنية ، مع تكثيف الكفاح الوطني من اجل التحرير في زمبابوى ، قد وضع على كاهل حركة التحرير الوطني هذه ، اعباء ومسؤوليات جساما . وينبغي للجنة الخاصة ، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، ان تواصل حث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة على زيادة المساعدة المقدمة في هذه الفترة الحاسمة من تحرير زمبابوى .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводните справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 14.00

13072–July 1980–500

GA/OR/34, Suppl. 23, Vol. I

Digitized by UNOG Library